عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

تاريخ إيران الحديثة

تأليف: أروند إبراهيميان
ترجمة: مجدي صبحي





عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923-1990) ود.فؤاد زكريا (1927-2010)

تاريخ إيران الحديثة

تأليف: أروند إبراهيميان
ترجمة: مجدي صبحي



فبراير 2014
409



سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي :
السيد الأمين العام
للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص . ب : 28613 - الصفاة
الرمز البريدي 13147
دولة الكويت
تليفون : 22431704 (965)
فاكس : 22431229 (965)
www.kuwaitculture.org.kw

التنضيد والإخراج والتنفيذ

وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 411 - 5

رقم الإيداع (2014/49)

العنوان الأصلي للكتاب

A History of Modern Iran

By

Ervand Abrahamian

Cambridge University Press, NY 2008

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

ربيع الآخر 1435 هـ ـ فبراير 2014

المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر
عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

المحتوى

تمهيد

«نحن نرى الماضي، ونحقق فهمنا للماضي، فقط من خلال عيون الحاضر»

إي. إتش. كار

يعد هذا الكتاب مقدمة كتبت أساسا للقارئ غير المتخصص المتحير من الضجيج والغضب المحيطين بإيران الحديثة. ويحاول الكتاب أن يشرح لماذا يتكرر ذكر إيران في الأخبار؛ ولماذا تبدو كأنها تستحضر دائما صورة «أليس في بلاد العجائب»؛ ولماذا شهدت ثورتين كبيرتين في قرن واحد - شهد إحداهما جيلنا الحاضر؛ وأيضا - وهو الأكثر أهمية على الإطلاق - لماذا هي الآن جمهورية إسلامية. ويقر هذا الكتاب بالمقدمة المنطقية لإي. إتش. كار(*) بأننا نحن المؤرخين ننظر إلى الماضي حتما من خلال زمننا الحاضر، ونحاول أن نفسر لماذا وكيف قاد الماضي إلى الحاضر. هذه المقدمة

(*) إدوارد هاليت كار (1892 - 1982)، مؤرخ وصحافي إنجليزي ومنظر بارز في العلاقات الدولية، من أهم أعماله «تاريخ الاتحاد السوفييتي» (الذي يقع في 14 مجلدا)، وكتاب «ما هو التاريخ؟». [المحررة].

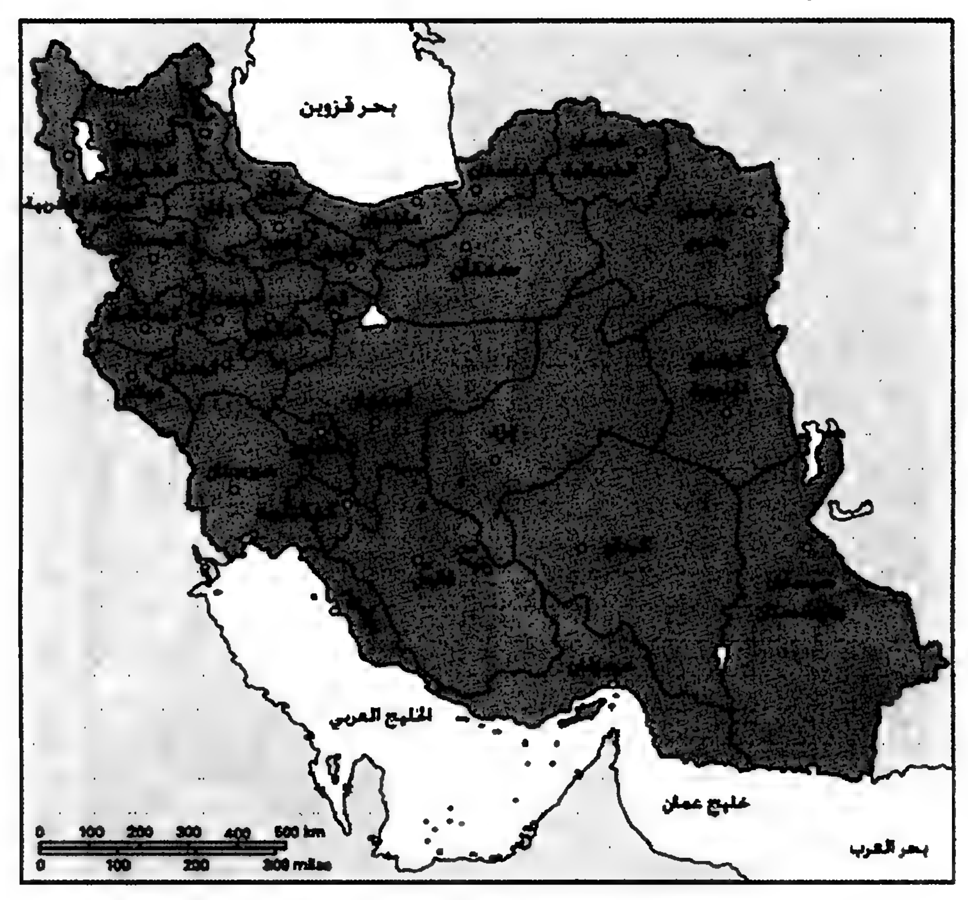
المنطقيـــة يمكن أن توقعنا في مأزق واضح كان يقر به كار نفســـه عن طيب خاطر. فلو انتهى النظام الإيراني أو حتى الدولة بكاملها في وقت نشر هذا الكتاب، فسيبدو واضحا أن المســـار الكامل للكتاب كان خاطئا في فهمه وفي أحكامه. وعلى الرغم من هذا المأزق، فقد حســـبت حساب المخاطر وعملت في ظل المقدمة المنطقية أنه إذا لم تقتحم المشـــهد غوريلا تزن عشرة أطنان، فسوف تستمر الجمهورية الإسلامية في المســـتقبل المنظور. وبالطبع، ففي الأجل الطويل كل الدول ســـتموت. المرحلة التي أغطيها هنا هي القرن العشرون الطويل في إيران بدءا من أصول الثورة الدســـتورية نهاية تســـعينيات القرن التاســـع عشر حتى توطيد دعائم الجمهورية الإســـلامية في بدايات القرن الحادي والعشرين.

وحيـــث إن هـــذا الكتاب ليس بحثا أساســـيا موجها للمؤرخـــين المختصين، فقد اســـتغنيت عن المطبوعات الأكاديمية الثقيلة، واســـتخدمت إشـــارات قليلة في نهاية الكتاب لتشـــير إلى المصادر التي اســـتعنت منها باقتباسات مباشرة، ولدعم الروايات المتعارضة، أو للتوســـع أكثر في النقاط التي تحتاج إلى مثل هذا التوسع. أما بالنسبة إلى القـــراء الذين لديهم الاهتمام بتقصي موضوعـــات معينة، فقد وضعت قائمة في نهاية الكتاب تضم أكثر الكتب أهمية وأحدثها من حيث تاريخ الصدور، أو المتاحة أكثر، وهي في أغلبيتها كتب باللغة الإنجليزية. ومن أجل النقل عن اللغة الفارســـية، فقد عدلت النظام الذي طورته «المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط»، متخلصا من علامات الترقيم، وحينما أمكن ذلك، طبقت التهجئة المستخدمة في وسائل الإعلام الســـائدة. لذلك، اســـتخدمت كلمة طهران على سبيل المثال بدلا من تيهران، وناصر بدلا من ناصير، ومشـــهد بدلا من مشـــهاد، وخوميني بدلا من خومينئي، وخامينئي بدلا من خاميني.

وأود أن أشكر كلية باروك، وخصوصا قسم التاريخ، على توفير الوقت لي لكتابة هـــذا الكتاب. كما أود شـــكر مارغولـــد أكلاند على دعوتي لتولي هـــذه المهمة وعلى توجيهها لمخطوط هذا الكتاب خلال العملية كلها، منذ البداية حتى النشر. وأعبر عن شـــكري أيضا لأيمي هاكيت على الجهد التحريري ولهيلين ووترهاوس على المساعدة في عملية النشر. وبكل تأكيد، فإنني أعد مسؤولا مسؤولية تامة عن الأخطاء والآراء الموجودة في هذا الكتاب.



الخريطة 1: إيران والشرق الأوسط



الخريطة 2: محافظات إيران

مقدمة

«أظهر الإيرانيون وعيا قوميا يبدو سابقا بكثير على العصر الحديث»

المؤلف

«الماضي يعد بلدا أجنبيا».

دايفيد لوينثال

دخلت إيران إلى القرن العشرين بالثور والمحراث الخشبي، وخرجت منه بمعامل للصلب، وبواحد من أعلى معدلات حوادث السيارات في العالم، وببرنامج نووي يثير ذعر الكثيرين. ويحكي هذا الكتاب التحول الدراماتيكي الذي حدث في إيران القرن العشرين. وحيث كان المحرك الرئيسي لهذا التحول هو الحكومة المركزية، فإن الكتاب يركز على الدولة، كيف خلقت وكيف توسعت، وكيف كان لتوسعها هذا عواقب عميقة الأثر ليس فقط على السياسة والاقتصاد، لكن أيضا على البيئة والثقافة، والأكثر أهمية من كل ذلك، على المجتمع الواسع. وكان بعض هذه العواقب والآثار مقصودا، بينما كانت هناك عواقب أخرى، خاصة

حركات الاحتجاج والثورات السياسـية، غير مقصودة بالطبـع. وربما يبدو هذا الكتاب غريبـا إلى حد ما، بـل ربما يبدو حتى ماكرا بالنسـبة إلى هؤلاء المقتنعـين بأن الدولة بطبيعتها جزء من المشـكلة، وليست حلا للمعضلات المعاصرة. وحيث إن هذا الكتاب هو عن التحولات الرئيسـية، ولمـا كانت هذه التحولات اسـتحدثت في إيران من قبل الحكومـة المركزية، فقد تـم التركيز على هذه الحكومة المركزيـة، آملا عدم الوقوع في الوقت ذاته في المأزق الهيغلي - الرانكاني(*) الذاهب إلى تمجيد وتعظيم الدولة.

وقـد ظلـت جغرافية وهويـة إيران ثابتتين بشـكل لافـت للنظر خـلال جميع التغيـيرات. فالإيرانيون اليوم يعيشـون إلى حد كبير داخل الحدود نفسـها التي عاش داخلها أجدادهم الأوائل. والإقليم - الذي يعد ثلاثة أمثال حجم فرنسـا، وسـتة أمثال حجـم المملكة المتحـدة - يحده من الجنوب الخليج العـربي(**)، ومن الشرق صحراء وجبال خراسان، وسيستان، وبلوشستان، ويحده من الغرب شط العرب، وأهوار العراق، والجبال الكردية، بينما يحده من الشـمال نهر آراس الذي ينبع من جبل أرارات وبحر قزوين، وكذلك نهر أترك الذي يمتد من حوض بحر قزوين حتى آسيا الوسطى. ويفتقر نحو ثلاثة أخماس البلاد، خاصة السـهول الوسطى، إلى مياه الأمطار التي يمكنها تدعيم الزراعة المستديمة. ويقتصر اعتماد الزراعة على الأمطار في أذربيجان، وكردستان، وساحل بحـر قزوين، وعلى الأراضي المروية في قرى وواحات مبعثرة على امتداد البلاد، خصوصا عند مواطئ أقدام سلاسل الجبال.

مثل كل الهويات الوطنية، تعد هوية إيران منصهرة ومتنازعا عليها. وعلى أي حال، فربـط إيران بإيران زامن (أرض إيران) وإيران شـاهر (وطن إيران) ظل ثابتا بشـكل لافت. ينسـب الإيرانيون أنفسهم إلى كل من الإسلام الشيعي وتاريخهم ما قبل الإسلام، خصوصا الساسـاني، والإخميني، والبارثيني. وتعد الأسماء التي يختارها الآباء لأولادهم دليلا حيا على ذلك: من التشـيع تأتي أسـماء مثل: علي، مهدي، رضا، حسـين، حسـن وفاطمة، ومن إيران القديمة، ومن خلال الشاعر الفردوسي وملحمته الشاهنامة (كتاب الملوك)، تأتي أسماء مثل إسفنديار، إسكندر، رستم، سهراب، أردشير، كاوه، بهرام وأتوسا.

(*) نسبة إلى الفيلسوفين الألمانيين هيغل (1770 - 1831) ورانكه (1795 - 1886). [المحررة].

(**) يرد في الكتاب الأصلي مسـمى «الخليج الفارسي» ونترجمها في السلسلة «الخليج العربي»، الاسم المعتمد رسميا في دولة الكويت.

ومازالــت هذه الملحمــة التي يبلغ عمرها عشرة قرون تقرأ بشــكل واســع في العصر الحديــث. وعلى الرغم من أن الهوية الوطنية تعتبر اختراعا حديثا، تشــير الشــاهنامة إلى إيران بالاســم أكثر من ألف مرة، ويمكن اعتبار هذه الملحمة تاريخا أســطوريا للأمة الإيرانية. وقد أظهر الإيرانيون - كما هي الحال لدى بعض شــعوب الشرق الأوســط - وعيا قوميا يبدو ســابقا بكثير على العصر الحديث. وبطبيعة الحال، فإن كيفية التعبير عن هذا الوعي ومن الذي طوره لم تكن دائما أمورا ثابتة.

وعــلى الرغم من الاســتمرارية، فقد حمل القرن العــشرون تغييرات عميقة في كل جانب من جوانب الحياة الإيرانية تقريبا. فعند بداية القرن، كان عدد السكان الإجمالي أقــل مــن 12 مليونا - 60 في المائــة منهم قرويون، 25 – 30 في المائــة بدو رحل، وأقل مــن 15 في المائة يســكنون الحــضر[1]. وكانت طهران مدينة متوســطة الحجم يقطنها نحو 200 ألف نســمة. كان متوسط العمر المتوقع عند الميلاد ربما أقل من ثلاثين عاما، وكان معدل وفيات الأطفال أكثر من 500 لكل ألف مولود. ومع نهاية القرن، بلغ عدد السكان 69 مليون نسمة. وتقلص عدد البدو الرحل إلى أقل من 3 في المائة، ونما القطاع الحضري ليبلغ أكثر من 66 في المائة. تحولت طهران إلى عاصمة مليونية يقطنها أكثر من 6.5 مليون نســمة. وبلغ متوســط العمر المتوقع عند الميلاد سبعين عاما؛ وهبط معدل وفيات الأطفال إلى 28 في الألف. وعند بداية القرن، كان معدل معرفة القراءة والكتابة نحو 5 في المائة - مقتصرا على المعاهد الدينية، ومدارس القرآن، ومؤسســات الجماعات التبشــيرية. وكان أقل من 50 في المائة من الســكان يفهمون الفارســية - بينما يتحدث الآخرون الكردية، العربية، الغيلكية، المازاندرانية، البلوشــية، اللورية(*)، ولهجات تركية مثل الأذرية، والتركمانية، والقشقائية(**). تنوعت أشكال الترفيه العام من استعراضات رياضيــة تتم فيما يســمى بالزورخانــات(***) المحلية (القاعات الرياضية)، وإنشــاد الشاهنامة في المقاهي، والمواكب الملكية في الشوارع، وتنفيذ أحكام الإعدام في الميادين العامة؛ والأكثر أهمية مما ســبق، مواكب التطبير، والمسرحيات الحماسية، والاحتفالات النارية خلال شــهر المحرم المعظم. لكن، عنــد نهاية القرن، وصل معدل معرفة القراءة

(*) نسبة إلى غيلان ومازندران وبلوشستان ولورستان. [المحررة].

(**) نسبة إلى أذربيجان وتركمانستان وقبائل قشقاي التركمانية. [المحررة].

(***) الزورخانة، أي بيت القوة، وهي نوادي للتدريب على المصارعة الشعبية. [المحررة].

والكتابـة إلى 84 في المائة؛ وكان نحو 1.6 مليون ملتحقين بمؤسسـات التعليم العالي، و19 مليونا آخرون مسجلين بالمدارس الابتدائية والثانوية. وأصبح أكثر من 85 في المائة من السكان يستطيعون التواصل بالفارسية على الرغم من استمرار نحو 50 في المائة في التحدث بـ «لغتهم الأم» في منازلهم. وأصبح الترفيه العام الآن يأتي في صورة مباريات كـرة القدم، الأفلام، الراديـو؛ والصحف والأكثر أهمية من كل ذلـك، شرائط الفيديو وأقراص الـ «دي في دي» والتلفزيون، وتقريبا فإن كل عائلات الحضر ونحو ثلاثة أرباع العائلات الريفية لديهم أجهزة تلفزيون.

وظهرت الأنماط الحديثة في السفر عند بواكير القرن العشرين - كان إجمالي طول الطرق الممهدة والسكك الحديدية أقل من 340 كيلومترا - ووفقا لأحد الديبلوماسيين الأجانـب، كانت البغال والجمال هي الوسـائل التقليديـة في الانتقال، حيث لم يكن هناك تقريبا «أي عربات ذات عجلات»[2]. وكان الشـاه هو المالك الوحيد لسـيارة في كل أنحاء إيران. وفي ظل الظروف الطيبة، كان المسـافرون في حاجة إلى نحو 17 يوما عـلى الأقل كي يقطعوا مسـافة 350 ميلا مـا بين طهران وتبريـز، و14 يوما، ليقطعوا مسافة 558 ميلا حتى مشهد، ونحو 37 يوما ليقطعوا مسافة 700 ميل حتى بوشهر. وكانـت مصابيح الغاز، والكهربـاء، والهواتف تعد من الكماليـات التي يمتلكها عدد محدود من عائلات طهران. وكتب أحد الزائرين الإنجليز مسـتعيدا حنينه إلى الماضي: «ليس هناك مدن في فارس، وكذلك لا توجد عشوائيات؛ وليست هناك صناعات تدار بالبخـار، لذلك لا يوجد ذلك الطغيان الميكانيكي الـذي يتلف الدماغ، ويميت القلب، ويرهـق الأبـدان والعقول بوتيرته الرتيبـة. لا غاز ولا كهرباء، لكن أليسـت مصابيح الزيت أكثر سـحرا؟»[3]. وعند نهايـة القرن، كان البلد مندمجـا في الاقتصاد القومي مـن خلال الطرق، ونظام الكهرباء، وشـبكة الغاز. توافرت الميـاه الجارية، والكهرباء والثلاجات في العديد من المنازل - والمزارع أيضا - ولدى البلد الآن عشرة آلاف كيلومتر من السـكك الحديدية، و59 ألف كيلومتر من الطرق الممهدة، و2.9 مليون سـيارة - معظمها جُمعِّت محليا. والمسـافرون من طهران يمكنهـم الآن بلوغ عواصم الأقاليم خلال ساعات بالسيارة أو القطار - بالإضافة إلى الطائرات.

وقد حمل القرن كذلك تغييرات عميقة في المخاوف اليومية لدى الإيرانيين. فعنـد بداية القرن، تمثلت المخاطر الدائمة لدى الرجل العادي في السرقات على

طرق السفر، وقطاع الطرق القبليين، والحيوانات البرية، والجن، وعين الحسود، والقطط السوداء التي تعبر أمام أي شخص، والمجاعة، والأوبئة والأمراض خاصة الملاريا، والدفتريا، الدوسنتاريا، السل، الجدري، الكوليرا، الزهري والإنفلونزا. وبنهاية القرن، استُبدلت بهذه المخاوف مخاوفُ أخرى تنتمي إلى العصر الحديث مثل البطالة، معاشات التقاعد، الإسكان، العجز عند الكبر، التلوث، حوادث السيارات والطائرات، المدارس المكتظة، والتنافس من أجل الالتحاق بالجامعات. لقد دخلت إيران حقا العالم الحديث. وإذا ما ذهب ريب فان وينكل(*) الإيراني إلى النوم في العام 1900 فسوف يكون من الصعب عليه جدا التعرف على بيئته إذا ما استيقظ في العام 2000.

والتغيير الأكثر بروزا، على كل حال، كان في بنية الدولة. ففي بداية القرن العشرين، كانت الدولة، فيما لو جاز أن نطلق عليها ذلك، تتكون فقط من الشاه وحاشيته الشخصية - وزرائه، وعائلته وميراثه العائلي. لم يحكم البلاد من خلال بيروقراطية وجيش دائم - اللذين كان يفتقر إلى كل منهما بشكل موجع - لكن من خلال الوجهاء المحليين مثل رؤساء القبائل، وملاك الأراضي، وكبار رجال الدين والتجار الأثرياء. وعند نهاية القرن، كانت الدولة تتخلل كل طبقة وإقليم في البلاد. فهناك عشرون وزارة عملاقة توظف أكثر من 850 ألف موظف مدني وتتحكم في أكثر من 60 في المائة من الاقتصاد القومي؛ ومؤسسات شبه حكومية تتحكم في 20 في المائة أخرى. وعلى الدرجة نفسها من الأهمية، تسيطر الدولة على قوة عسكرية تتكون من أكثر من نصف مليون رجل. ومن بين الوجهاء الذين ساعدوا في حكم المقاطعات لقرون، لم يبق سوى كبار رجال الدين. توسعت الدولة إلى حد كبير بحيث يطلق عليها البعض لفظ الدولة «الشمولية». لكن، وبغض النظر عما إذا كانت شمولية أم لا، فإن الدولة قد نمت بقفزات واسعة إلى حد أنها الآن تتحكم في وسائل العنف المنظم وجهاز منظم لجمع الضرائب، وإقامة العدل وتوزيع الخدمات الاجتماعية. ومثل هذه الدولة لم تكن موجودة أبدا في إيران. فعلى مدى قرون عدة، كانت كلمة «الدولة» تعني الحكومة الملكية، بينما هي الآن تعني الدولة بكل ما تعنيه الكلمة في سياقها الحديث من معان.

(*) بطل قصة قصيرة للأمريكي واشنطن إرفنغ نشرت العام 1819، وهي قصة مشابهة لقصة أهل الكهف. [المترجم].

هناك تغييرات لغوية يمكن رؤيتها في مجالات أخرى. ففي نهاية القرن التاسع عشر، حكم الشاه ناصر الدين باعتباره ملك الملوك (شاهنشاه)، والملك الحارس (بادشاه)، والخاقان، وظل الله على الأرض. وكانت الحاشية تهتف له باعتباره وعاء العدل، والحكم الأعلى، وقائد العقيدة، وحامي الرعية ومحور الكون. ولم تكن الدولة سوى امتداد لشخصه الملكي؛ وكان شخصه الملكي وكما هو التقليد في جميع أرجاء العالم، يتمتع بالسيادة. ومع نهاية القرن العشرين، حكم آية الله روح الله الخميني بمسميات مبتكرة مثل قائد الثورة، قائد المستضعفين ومؤسس الجمهورية الإسلامية. لم تدَّع «جمهوريته» الحديث بالنيابة عن إيران والشيعة فقط، لكن أيضا عن «الجماهير الثورية» و«مستضعفي العالم» - وهي مصطلحات يستحيل تصورها في القرون السابقة.

وقد تغيرت اللغة السياسية بعدة طرق أخرى. ففي بداية القرن، كانت الكلمات الرئيسية في القاموس السياسي هي الاستبداد، السلطنة، والنبلاء (الأشراف)، والأعيان، وملاك الأراضي (الأرباب)، والرعايا، والعشيرة - ومصطلح مثل العشيرة يعد الآن غير مألوف لسكان حضر إيران المعاصرة، بالضبط كما أصبح غير مألوف بالنسبة إلى الأسكتلندي الآن مقارنة بذلك الذي عاش في لندن الفيكتورية. ومع نهاية القرن، كانت المصطلحات الرئيسية هي الديموقراطية، التعددية، التحديث، حقوق الإنسان، المجتمع المدني، والمشاركة الشعبية، ومصطلح جديد: المواطنة. وبكلمات أخرى، فإن المواطنين الإيرانيين العاديين لا يعتبرون أنفسهم الآن مجرد رعايا لحاكم بل مواطنين كاملي الحقوق، وبغض النظر عن النوع ذكرا أو أنثى، بحقوق لا يمكن إنكارها للمشاركة في السياسة الوطنية. لذا، فمن غير المدهش معرفة أن أكثر من 70 في المائة من المواطنين البالغين في تسعينيات القرن العشرين يشاركون بانتظام في الانتخابات الوطنية.

وقد حمل القرن أيضا تحويلا لمعاني كل من الإيرانية (القومية) والتشيع - وهما الخيطان المتضافران اللذان ساعدا على خلق الوعي الوطني - فعلى مدار عدة قرون، كانت الحكمة التقليدية تنظر إلى الشاهنامة كمصدر لشرعية الملكية، ورابطة بين التاج واللغة الفارسية، ومقرظة الإنجازات الملحمية ليس فقط لإيران ولكن أيضا للأسر الحاكمة الفارسية القديمة. وكانت الشاهنامة، بكلمات أخرى، دليلا ملحميا على أن هوية إيران لا تنفصل عن مؤسسات الملكية، فمن دون شاه ليست هناك إيران. لكن حينما وصلنا إلى ثورة العام 1979، جادل الكثيرون بأن الملحمة لم تكتب لتقريظ الشاهات، لكن

للتنديـد بهم حيث إن أبطال الملحمة يأتـون من خارج دوائر العائلة المالكة ومعظم الملـوك صُوروا على أنهم فاسـدون، وطغاة وأشرار. بل جـادل أحد الكُتاب بأن كتاب الملوك كان ينبغي عنونتـه «كتاب الثورة»[4]. وجادل بعد كل هذا، بأن بطل الملحمة الرئيسي كان كاوه الحداد الذي رفع راية الثورة ضد الشاه الطاغية.

كانـت التغييرات في التشـيع أكثر دراماتيكيـة. ففي الماضي، كان التشـيع ميالا إلى معتقـدات تعـد بالإجمال محافظة، مسـالمة، ليس لها شـأن بالسياسـة. وكانت الاهتمامات أقل بهذا العالم مقارنة بالعالم الآخر، وبالروح، وبأمور السـلوك الشخصي والأخلاق. وكان الحدث الأكثر قدسـية في التواريخ المقدسـة - وهو عاشـوراء في شهر المحـرم - للاحتفال باليوم الذي ذهب فيه الإمام الحسـين في العام 680 ميلادية، عن طيب خاطر، وعلى الرغم من علمه بما سـيحدث، لكي يستشـهد في معركة كربلاء من أجل تحقيق المشـيئة الإلهية. ويحيي الشيعة ذكرى كربلاء، وعاشوراء، ومحرم إلى حد كبير بالطريقة نفسـها التي يحتفل بها المسيحيون الكاثوليك بجمعة الآلام عند جبل الجلجثة. وما هو أكثر من ذلك، أنه منذ العام 1501، حينما ثبت الصفويون التشـيع باعتباره الديانة الرسـمية في إيـران، عملوا هم وخلفاؤهم مـن بعدهم، بما في ذلك مملكة القاجار، بشـكل منظم على اسـتخدام شهر المحرم لسـد الفجوة بينهم وبين رعاياهـم، ولتمتين الرابطة بين رعاياهم في مواجهة العالم السـني - ضد العثمانيين في الغرب، والأوزبك في الشمال، والباشتون في الشرق.

لكن مع اندلاع ثورة العام 1979، تحول التشيع بشكل عنيف إلى مذهب مسيس بدرجة عالية، بحيث أصبح أشـبه ما يكون بأيديولوجيا راديكالية وليس دينا محافظا ورعا. وأضحى تأويل الرسـالة المركزية لشـهر المحرم الآن هو القتال من أجل العدل الاجتماعي والثورة السياسية. وكانت الشعارات المعلنة هي: «فلنجعل كل شهر محرم، وكل يوم عاشـوراء، وكل مـكان أرض كربلاء»[5]. ويدور الجـدال الآن حول أن الإمام الحسين لم يكن قد ذهب إلى كربلاء لأن هذا هو قدره المحتوم، بل لأنه كان قد وصل إلى اسـتنتاج بأن «الظرف الموضوعي» يمده بفرصة طيبـة لتنفيذ ثورة ناجحة[6]. بل وصفه البعـض بأنه غيفارا عصره[7]. وكان من الصعب على المحافظين أن يسـتوعبوا مثل هذه الأفكار. وعلى الرغم من أن التشـيع - مثله في ذلك مثل القومية الإيرانية - استمر باعتباره لغة الهوية، فقد تغير محتواه الحقيقي بشدة.

(الجدول - 1): إحصاءات حيوية

	1900 - 1906	2000 - 2006
إجمالي عدد السكان	12 مليونا	69 مليونا
سكان الحضر (في المائة من إجمالي السكان)	20 في المائة	66 في المائة
السكان البدو (في المائة من إجمالي السكان)	25 - 30 في المائة	3 في المائة
طهران	200 ألف نسمة	6.5 مليون
العمر المتوقع عند الميلاد	30 سنة	70 سنة
وفيات الأطفال (لكل ألف)	500	30
معرفة القراءة والكتابة (فوق ستة أعوام)	5 في المائة	84 في المائة
وزراء الحكومة	4 (9)	25 (21)
المقاطعات	8	30
الإنفاق الحكومي	8.2 مليون دولار	40 مليار دولار
الموظفون المدنيون		850 ألفا
القوات المسلحة	7 آلاف	508 آلاف
المقيدون في مدارس الدولة	2000	19 مليونا
المقيدون في الجامعات	0	1.7 مليون
الطرقات الممهدة	325 كلم	94100 كلم
عدد السيارات	1	2.9 مليون
طول السكك الحديدية	12 كلم	10 آلاف كلم
إنتاج الكهرباء	0	129 مليار كيلووات/ ساعة
التلفونات	0	15 مليونا
الراديو	غير متاح	18 مليونا
التلفزيون	غير متاح	5 ملايين
دور السينما العامة	غير متاح	311
عدد مستخدمي الإنترنت	غير متاح	4.3 مليون
توزيع الجرائد اليومية	10 آلاف	2 مليون
عدد عناوين الكتب الجديدة المنشورة		23300
المكتبات العامة	3	1502

يقـدم هذا الكتاب مســحا عاما لإيــران القرن العشرين. ويحــاول أن يفسر كيف وصلنا إلى الحاضر من القرن التاســع عشر. ويصف الكتاب، من جهة، كيف أن تشــكيل الدولــة المركزية قد فــرض ضغوطا على المجتمع؛ ومــن جهة أخرى، يصف الكتاب كيف غيرت الضغوط الاجتماعية الدولة - خاصة مع اندلاع ثورتين دراماتيكيتين . وبينما كســبت الدولة قوة متزايــدة إزاء المجتمع، فإنها هي ذاتها أصبحــت أكثر اختلافا، مع امتلاك الجماعات السياســية المختلفة لروابط خاصة مع مجموعــات اجتماعية معينة. وينظر الكتاب أيضــا إلى الديناميات الحميمة والمعقــدة بين الاقتصاد والتغير الاجتماعي وبين التغــير الاجتماعي والثقافي، وبين التغير الثقافي والسياسي - كما تعكسه الأيديولوجيا الرسمية للدولة وكذلك الثقافة السياســية للمجتمع الأوســع. وبحس فيبري(*)، يحكي هــذا الكتاب كيف حلت الدولــة البيروقراطيــة محل الحكم الوراثي - وهي الدولــة التي يحكم فيها المركز الأطراف. وقد أفســح الحكــم العائــلي في البداية المجال للحكــم الملكي الفردي المطلق، ثم لاحقا للبيروقراطية الحديثة، حيث يدعي المواطن بشكل ملغز امتلاكه حقوقــا غير قابلة للتــصرف. وبالحس التونيزي(**)، فــإن الكتاب يصف التحول مــن المجتمعات الصغيرة المتقابلة وجها لوجــه (Gemeinschaft) التي يحكمها التقليد، والعادة والقرابة إلى الدولة القومية (Gesellschaft) التي تحكمها القوى غير الشــخصية للبيروقراطية، والسوق، والإنتاج الصناعي. وبالحس الماركسي، فإن الكتاب يقتفي أثر التحول من الإقطاع إلى رأسمالية الدولة، من إقليم جغرافي غير مترابط بإحكام تميزه نقاط لقرى معزولة وعشائر قبلية إلى اقتصاد حضري مندمج حيث تتنافس الطبقات لحيازة القوة داخل الدولة. ولم تعد الدولة هوية منفصلة في ذاتهــا ترفــرف على المجتمع، بــل أضحت هوية ضخمة متورطــة في المجتمع. وبالحس البرودولي(***)، فإن الكتاب يكشــف عــن التحولات العميقة والحركة البطيئة التي حدثت في الذهنية الشعبية، وكذلك الشرارات، و«الألعاب النارية»،

(*) نسبة إلى عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر (1864 – 1920).

(**) نسبة إلى عالم الاجتماع فرديناند تونيز (1855 – 1936).

(***) نسبة إلى المؤرخ الفرنسي بروديل (1902 – 1985).

(****) نسبة إلى الفرنسي ميشيل فوكو (1926 - 1984).

التي أضاءت ســطح الأحداث السياســية. وبالحس الفوكوي[****]، فإن الكتاب يحــكي كيف خلقــت «الخطابات» الحديثــة نزاعا بين القديــم والجديد، وبذلك حولت بشــكل دراماتيكي كلا من المذهب الشيعي والقومية الإيرانية. وباختصار، فــإن الكتاب يهدف إلى تحقيق هدف إيريك هوبســباوم مــن عرض ليس فقط التاريخ السياسي أو التاريخ الاجتماعي، لكن تاريخ المجتمع كله[8].

«مستبدون ملكيون»: الدولة والمجتمع تحت حكم القاجار

حُكمت الملكيات المعروفة للإنسان بواحدة من طريقتين: إما عن طريق أمير وخادميه، والذين، باعتبارهم وزراء بفضله وبإذنه، يساعدون في حكم المملكة؛ أو عن طريق الأمير والبارونات، الذين يحتفظون بمراكزهم ليس بفضل الحاكم، بل بسبب عراقة الدم. ومثل هؤلاء البارونات لهم دول ورعايا خاصون بهم، رعايا يدركون أن هؤلاء هم سادتهم، وأنهم بشكل طبيعي مرتبطون بهم. وفي مثل هذه الدول التي يحكمها الأمير وخادموه، يمتلك الأمير سلطة أكبر، وذلك لأنه لا يوجد شخص في الدولة يعد أعلى منزلة منه، حيث يُطاع الآخرون باعتبارهم مجرد وزراء ورسميين مكلفين من قِبل الأمير، ولا أحد يكن لهم مشاعر خاصة. وتعد كل من تركيا وملك فرنسا مثلين لنوعي الحكومة في وقتنا الراهن.

نيكولو دي مكيافيلي، الأمير

«حكم القاجار إيران بتلاعبهم المنظم بالانقسامات الاجتماعية، خصوصا الاختلافات العشائرية والقبلية والعرقية والإقليمية والطائفية..»

المؤلف

الدولة القاجارية

مال أوروبيو القرن التاسع عشر إلى تصوير القاجار باعتبارهم «مستبدين شرقيين» نمطيين.

بيد أن اسـتبدادهم وجد بشـكل رئيسي في حقل الواقع الافتراضي. نظريا، ربما كان للشاه حق ادعاء احتكار وسائل العنف، والإدارة، والضرائب والقضاء. وكانت كلمته قانونا. يعين ويعزل المسـؤولين الرسـميين- من وزراء البلاط، حكام الأقاليم، وزعماء القبائل، نزولا إلى رؤساء القرى والحرس. وهو يصنع ويحطم الأعيان، ويمنح ويسحب الألقـاب والمزايا. كما أنه يدعي ملكيته لكل الأمـلاك، ويعامل البلد على أنها تركته الخاصة. وبعد أن استكشـف اللورد كرزون البلد بنفسه واستخدم بحرية أرشيفات المكتب الهندي، وضع كتابه البارز «فارس والمسألة الفارسية» الذي ذهب فيه إلى أن الشـاه هو «محور الماكينة الكاملة للحياة العامة» وأنه يدمج في شخصه «الوظائف التشريعيـة، والتنفيذية، والقضائية للحكومة»[1]. لكن في الواقع، كانت قوة الشـاه محدودة جدا - محدودة مع الافتقار إلى كل من بيروقراطية الدولة والجيش الدائم. وكانـت قوتـه الحقيقية لا تبعد عـن عاصمته. بل أكثر من هذا، لم يكن لسـلطته وزن يذكر على المسـتوى المحلي إلا بدعم من الأعيـان الإقليميين. و«القاجار» على حد تعبير دراسـة حديثة، «كان لديهم قليل من المؤسسات الحكومية التي تستحق بالفعـل هذا الاسـم» ولم يكن لديهم سـوى خيار «الاعتماد عـلى الأعيان المحليين في التعامل مع رعاياهم»[2]. وحسـب مخطط مكيافيلي، يتشـابه الشـاه مع الملك الفرنسي أكثر من مشابهته للسلطان العثماني.

والقاجار، وهم اتحاد قبلي بلسان تركي، غزوا البلد جزءا بعد الآخر خلال الفترة من ثمانينيات إلى تسعينيات القرن الثامن عشر، فأقاموا عاصمتهم في طهران في العام 1786، وأسسـوا حكم سـلالتهم في العام 1796، وواصلوا حكمهم لأكثر من قرن. وقد ترأسـوا المركز من خلال وزراء، وحاشـية، وأمراء، ومحاسـبين ونبلاء مع ألقـاب وعناوين مثل السلطنة (تعبر عن المملكة) والدولة (تعبر عن الحكومة) والمملكة. لكنهم حكموا بقية البلـد من خلال الأعيان المحليين، والخانات (زعماء القبائل)، والأرباب (ملاك الأراضي)، والتجـار (التجار الأغنيـاء)، والمجتهدين (القـادة الدينيين). واحتفظ هـؤلاء الوجهاء بمصادرهـم الخاصة للقوة المحليـة. حتى بعد نحو نصف قرن مـن المحاولات الفاترة لبناء مؤسسـات دولة، أنهى ناصر الدين شاه حكمه الطويل في العام 1896 تاركا خلفه مجرد هيكل عظمي لحكومة مركزية. ولم يزد هذا على تسعة كيانات صغيرة - دواوين من دون بيروقراطيين - خمس وزارات (الداخلية، التجارة، التعليم والأوقاف، الأشـغال

العامة والفنون الجميلـة، والبريد والتلغراف) تعد جديدة وموجودة فقط على الورق. أما الكيانات الأربعة الأخرى (الحربية، المالية، العدل، والشـؤون الخارجية) فقد كانت عتيقة لكنها افتقرت إلى هيئات العاملين بأجر منتظم، والأقسام الإقليمية، بل وللملفات الدائمة، أي أنها كانت وزارات بالاسم فقط.

كان يتـم اختيار الـوزراء من بين عدد ضئيل من البشر مـن عائلات الكتبة الذين احتفظوا بالمناصب نفسـها منذ الأيـام الأولى لحكم القاجار - بل احتفظ بعضهم بهذه الوظائـف حتى منذ أيام حكم الصفويين في القرن السـابع عـشر[3]. وقد عامل هؤلاء الـوزراء الوثائـق الحكومية على أنهـا أوراق خاصة؛ وحيث لم تكـن الملكية تدفع لهم بشـكل منتظم، فقد تعاملوا مع مناصبهم باعتبارها أصولا يمكن شراؤها وبيعها لأعضاء آخريـن من عائلات الكتبة الأخـرى. ولتعزيز إدراكهم وحسـهم بهوية موحدة، أصدر ناصر الدين شـاه مرسـوما يقضي بأنه ينبغي على «رجال القلم» ارتداء الكُلاه - وهي قلنسوة مستديرة ذات حواف رمادية. ومع نهاية القرن، كان يمكن تمييزهم بسهولة عن العلماء (رجال الدين)، والسـادة (أحفاد النبي)، والتجار، والحجاج (هؤلاء الذين حجوا إلى مكة) والذين كانوا يرتدون عمائم بيضاء، وسـوداء، وخضراء. وكانت الكُلاه متميزة أيضا عن الطربوش الأحمر الذي يرتديه الرسـميون في الإمبراطورية العثمانية المنافسة. ويحمـل هذا المصطلح، «رجال القلم»، مضمونا أكبر. فقد أتى من الزرادشـتية القديمة والفكر اليوناني عبر نوع أدبي فارسي يدعى «مرايا الأمراء»(*). وهذا النوع الأدبي يقسـم السـكان إلى أربع طبقات، تمثل كل منها العناصر الأربعة الرئيسـية في الطبيعة وكذلك «العناصر» الأربعة في الجسـم البشري. مثل «رجال القلم» الهواء؛ «ورجال السـيف»، المحاربون النار؛ ومثل «رجال الزراعة»، الأرض. ويصور الأمير كطبيب مهمته الرئيسـية الحفاظ على توازن صحي بين العناصر الأربعة في الجسـم الإنساني. وفي الحقيقة، يعني «العدل» الحفاظ على صحة متوازنة[4].

تشكلت هيئة وزارة المالية، أقدم وأكثر الوزارات أهمية من بين الوزارات الأربع، في المركـز وفي عواصم المقاطعات من المسـتوفين (المحاسـبين) والكتبـة المتوارثين. تناقلت عائلة مسـتوفي الممالك - تعود أصولهـم إلى الصفويين- المكتب المركزي من

(*) للمزيـد حـول «مرايا الأمراء»، أو ما يعرف بـ«الآداب السـلطانية»، انظر العدد 324 من سلسـلة عالم المعرفة، «الآداب السلطانية: دراسة في بنية وثوابت الخطاب السياسي»، تأليف د. عزالدين العلام. [المحررة].

الأب للابن خلال القرن التاسع عشر حتى عشرينيات القرن العشرين. بينما ساعدت عائـلات موظفي الدواوين- أتى معظمهم إما من إقليم آشـتيان في وسـط إيران أو من منطقة نور في مازندران- الحكام الرئيسـيين في جمـع الضرائب. ويأتي مصطلح «المسـتوفي» من كلمة إيفاء واسـتيفاء التي تعني «جامـع المدفوعات الحكومية». ومـن أجل أغراض الضرائب، قُسـم البلد إلى 38 إقليـما - وبحلول العقد الأول من القرن العشرين خُفضت إلى 18 إقليما. وكل إقليم تتم «المزايدة» عليه في يوم النيروز (يوم رأس السنة)، والمزايد الأنجح - غالبا ما يكون عينا من الأعيان يقدم أكبر منحة - يتلقى فرمانا ملكيا (مرسـوما) مع ثوب ملكي تجعل منه حاكما محليا لعام مقبل. وبهذا، فإنه يحتفظ بالإقطاعة لجمع المالية (ضريبة الأرض) - وهي المصدر الأساسي لإيـرادات الحكومة المركزيـة. وكانت الإقطاعة هي ضريبـة الأرض، وأحيانا الأرض نفسـها. وهؤلاء الحكام الذين يحتفظون بالإقطاعات عليهم أن يعملوا بشكل وثيق مع كل من المسـتوفي، الذي يتحقق من العائدات والـذي لديه تقديرات للضرائب من الأجيال السـابقة، وكذلك العمل مع الأعيان المحليين الذين يمكنهم منع الجمع الفعلي للضرائب. واستمر المستوفي أيضا في إدارة أراضي الدولة وأراضي التاج الآخذة في التقلص. ووفقا لكلمات أحد المؤرخين، «حتى العام 1923 اسـتمرت الحكومة في توكيل جمع الضرائب ببسـاطة بسبب افتقارها إلى الجهاز الإداري لجمعها»[5]. وقد تمت الاستعانة بالأمريكي مورغان شوستر لإعادة تنظيم وزارة المالية في العام 1910، الذي حاول شرح النظام المعقد للمستوفي بأسلوب متعال، وإن كان مفيدا[6]:

> ولم يكن هناك أبدا في فارس سجل ضرائب أو «كتاب يوم الحساب» ليعطي مسـحا كامـلا، حتى وإن كان غير دقيـق إلى حد ما، لمصادر الإيـراد المحلي التي يمكن للحكومة أن تعتمد عليها. قُسمت فارس إلى نحو سبعة عشر أو ثمانية عشر إقليما ضريبيا من أجل أغراض جمع الضريبة، ويحتوي كل إقليم على مدينة كبيرة أو مركـز باعتبـاره مركزه الإداري... وبخلاف الفكرة غـير المحددة تماما في رؤوس بعض المسـتوفين الرئيسـيين، أو «المحاسـبين الحكومي»، في طهران حول النسبة التـي ينبغي جمعها مـن الطبقة الأولى داخل أحيـاء المقاطعة، لم تكن الحكومة المركزيـة تعـرف أي شيء عن مصادر الإيـراد التي ينبغي عليهـا جمعها... وكان لدى رئيس جامعي الضرائب ما يدعى كيتابتشا (الكتاب الصغير) المقاطعة، ولكل جامع من جامعي الضرائب المسـاعدين لديه الكيتابتشـا الخـاص بالحي الموكل

إليـه جمع الضرائب منه. وهـذه الكتب الصغيرة كتبت بأسـلوب فارسي خاص، على أوراق صغيرة للغاية، وغير مجلدة، وغالبا ما كانت تحمل في الجيب، أو على الأقل يحتفظ بها ضمن الأغراض الشخصية لجامع الضرائب. وقد كتبت على هذا النحو لكي يكون من الصعب جدا، إن لم يكن مسـتحيلا، على أي فارسي عادي أن يفهـم ما فيها. كان في فـارس، وعلى مدى أجيال عديدة، طبقة خاصة من الرجال تعرف بالمسـتوفين. وتعد مهنة أو حرفة المستوفي، في العديد من الحالات، وراثية من الأب للابن. ويفهم هؤلاء الرجال الأسلوب الذي كتبت به الكيتابتشا، والنظام المعقد والمتشابك الذي يتم به تقدير وجمع الضرائب المحلية. وبصرف النظر عما إذا كان أحدهم جامع ضرائب رئيسـيا في مقاطعـة، أو جامعا لضرائب حي، فإن كلا منهما كان يعتبر الكيتابتشـا ملكية خاصة له، لا تنتمي بأي حال من الأحوال إلى الحكومة. فهو يستنكر أي محاولة من جانب أي شخص للدخول في التفاصيل والسعي إلى فهم كيفية اشتقاق الضرائب وما هي النسبة التي يحتفظ بها لنفسه منها... ومن الواضح، لهذا السبب، أن الحكومة المركزية لم يكن لديها سوى معرفة هزيلة للغاية سـواء حول مستوى الإيرادات التي من المقدر أن تحصل عليها، أو حول مدى عدالة أو عدم عدالة توزيع العبء الضريبي بين سكان فارس.

قدر كرزون أن العائدات الحكومية السـنوية لا تزيد على 52.4 مليون قران(*) (8.2 مليـون دولار) عند نهاية تسـعينيات القرن التاسـع عـشر-80 في المائة منها مـن ضرائـب الأرض. أما العشرون في المائـة الأخرى فتأتي من سـك العملة ونظام التلغراف[7]. وقد ذهب معظم الإنفاق الحكومي إلى البلاط - إسـطبلاته، وورشـه، وحراسـه، وخيالته، ومعاشـاته. كما ذهب الإنفاق أيضا إلى مخـازن حبوب الدولة والمسـاعدات المقدمة للقادة الدينيين والقبليين. ومن بـين الـ 43 مليون قران التي تشكل جملة الإنفاق، ذهب 18 مليونا للجيش، 8 ملايين لمعاشات التقاعد الحكومية، 3 ملايين لـ«البيت الملكي»، ونحو 5 ملايين أخرى للحرس الملكي، 2 مليون لمعاشـات النبـلاء، 1,5 مليون لرجال الدين والمحاسـبين، 600 ألـف للخانات (زعماء القبائل) القاجار، ومليون واحد لوزارة الخارجية. وتعد وزارة الخارجية وفقا لكرزون، الوزارة الوحيدة التي كان لديها هيئة عاملين بدوام كامل الوقت. وكان لدى الوزارة ممثلون

(*) قسـم القران إلى 20 شـاهي أو ألف دينـار، وكان عملة فارس في الفترة من 1825 إلى 1932 ليسـتبدل بعدها بالريال. [المحررة].

في إسطنبول، لندن، باريس، برلين، فيينا، سانت بطرسبرغ، واشنطن، أنتويرب، وبروكسل. وكان لديها ممثلون أيضا في عواصم الأقاليم داخل إيران بشكل أساسي من أجل مراقبة الحكام المحليين.

وقد ادعت وزارة الحربية أن لديها قوة ضخمة يبلغ قوامها أكثر من 20 ألفا. وفي الحقيقة، فإن الجيش النظامي، وهو القوة الوحيدة ذات المظهر المنظم التي يدفع لها مرتبات لتوظيفها بدوام كامل، كان يبلغ عدده أقل من 8 آلاف، 5 آلاف في سلاح المدفعية المزود بأربعة مدافع قديمة معروضة في ميدان طوبخانة(*)، الذي يعد ساحة الاستعراض الرئيسية في طهران، وألفان في لواء (القوزاق) الذي تم تشكيله في العام 1879 لكي يحل محل حرس القصر التقليدي الذي يبلغ عدده أربعة آلاف من العبيد الجورجيين. وكان يقود هؤلاء القوزاق ضباط روس؛ بينما أتى جنودها جزئيا من قبيلة شهسوان وجزئيا من المهاجرين المتحدثين بالتركية الذين فروا من الزحف الروسي إلى يريفان. وقد تلقى العديد منهم إقطاعات في منطقة سفيد رود(**) الخصبة في مازندران مقابل خدمتهم في الجيش[8]. وقد أُلحق نحو 100 بختياري(***) بحرس القصر يقودهم ضابط هو ذاته خان القبيلة الذي كان قد تزوج من عائلة القاجار وتلقى إقطاعة في منطقة تشهار محل خارج أصفهان. وكان للحكام الرئيسيين، مثل الأمير ظل السلطان في أصفهان، حراسهم الخاصون بهم كذلك.

ويتكون الجيش الذي يصل تعداده إلى 20 ألفا على الورق في أغلبه من فرق عسكرية قبلية يقودها ضباط من قادة عشائرهم ذاتها[9]. وكانت تجهيزات هذه الفرق عبارة عن بنادق أكل عليها الدهر وشرب تُلقم عن طريق فوهتها وتم شراؤها عن طريق صفقة في سبعينيات القرن التاسع عشر حينما تحولت القوات الأوروبية إلى البنادق الأحدث التي تُلقم من مؤخرتها. وكما لاحظ أحد المسافرين البريطانيين، «تشكل القبائل كل القوة العسكرية في المملكة فيما عدا الجيش الدائم، والذي لا يزيد على كونه الحرس الشخصي للشاه وحكامه الأميريين»[10]. والأكثر من هذا أنه مع نهاية القرن التاسع عشر، زادت القبائل الرئيسية من قوتها النسبية في

(*) ميدان خميني حاليا. [المحررة].

(**) سفيد رود أي النهر الأبيض. [المحررة].

(***) البختياريون هم من القبائل الكردية الموجودة غرب إيران. [المحررة].

مواجهـــة الحكومـــة المركزية بحصولها على البنادق التي تُلقـــم من مؤخرتها. ووفقا لروايات المســـافرين البريطانيين، قام مهربو الأســـلحة بعمليات سريعة ونشـــطة في الخليج لتهريب البنادق إلى البختياريين، والقشـــقائيين، والبوير أحمديين، والتركمان، والشهســـوانيين، والعرب، والبلوش[11]. وكان بمقدور هذه القبائل، وهو ما كان محل اتفاق بشـــكل عام، أن تلحق الهزيمة بالجيش النظامي[12]. وهو ما دفع ناصر الدين شاه إلى التحسر بقوله «ليس لدي جيش مناسب كما ولا عتاد حربيا يمكنني تقديمه لجيـــش نظامي»[13]. وبالمثل، فقد لاحظ واحد من وزرائه، أمين الدولة، أن «الوارثين للعرش الإيراني لن يرفعوا رؤوسهم عالية ما لم يقوموا بتأسيس جيش مناسب»[14].

وكان لـــوزارة العدل، على الرغـــم من وجودها منذ العـــام 1834، وجود ضئيل للغاية خارج طهران. فقد اســـتعاد عبدالله مستوفي، وهو محاسب كبير، في مذكراته وبعبـــارات يملؤها الحنـــين للماضي كيـــف كان المجتمع ذاته متكفلا بـــإدارة أموره القضائيـــة من دون تدخل من الحكومة المركزية[15]. وكان ينظم القضاء بين القبائل عن طريق زعماء العشائر، وبين المزارعين عن طريق الكتخدا (الرئيس)، وكبار السن في القرى، وملاك الأراضي؛ وبين الحرفيين والتجار عن طريق شـــيوخ جماعاتهم. وفي المدن الرئيسية، كان النظام القضائي الرسمي مقسما بطريقة غامضة ما بين المحاكم الشرعيـــة (الدينية) والعرفية. وكان يرأس المحاكـــم الشرعية القاضي الشرعي، ولقبه شـــيخ الإسلام وهو لقب يورث؛ بينما يرأس المحاكم العرفية حكيم تختاره الحكومة. وتتولى المحاكم الشرعية الأمور الشـــخصية والمدنية؛ بينـــما تتعامل المحاكم العرفية مع الجرائم ضد الدولة - ويمكن أن تشـــتمل هذه الجرائم في المحاكم الشرعية على السرقة والسكر كما تشمل قطع الطريق، التحريض على الفتنة والعصيان، والهرطقة. وللمحاكـــم العرفيـــة أن تقيم حكمها بنـــاء على الشريعة، الســـوابق، المبرر، الدلائل الظرفية، وملاءمة الحكم للدولة، والعرف المحلي. وفي الواقع، يمكن أن يعني العرف العـــادات كما يعني قانون الدولة. بل ســـاوى كرزون بين العـــرف و«القانون العام» الإنجليـــزي. ونظريا، فإن الشـــاه وممثليه المباشرين فقـــط - الحكام الأميريين الذين يحـــوزون الخنجـــر الملكي - هم الذين كانت لديهم الســـلطة للحكم بالإعدام. بينما عمليا، ترك معظم الأحكام القضائية، حتى تلك المتعلقة بالحياة والموت، للســـلطات المحليـــة. وأكثر من هذا، ظلت ميزانية وزارة العـــدل ضئيلة للغاية لدرجة أنه حتى

عند نهاية القرن التاسع عشر كانت الأقسام في المقاطعات تعيش من بيع طوابع التوثيق لدى الكتاب العدليين[16].

لاحظ أحد الديبلوماسيين البريطانيين أن القاجار كانوا راغبين في ترك معظم أمور القضاء للقضاة الشرعيين، وزعماء القبائل، ورؤساء القرى، وشيوخ الجماعات ماداموا قد احتفظوا نظريا بالسلطة المطلقة المتعلقة بالحياة والموت[17]. ولم يكن هذا أمرا قليل الشأن في بلد لم تملك الحكومة فيه سوى أدوات محدودة للسيطرة لكنها نصبت المشانق المروعة في الأماكن العامة. وطبقا لواحدة من اليوميات التي تغطي الفترة بين 1873 و1904، فإن عاصمة مقاطعة شيراز شهدت تنفيذ 82 حكما بالإعدام-48 بقطع الرأس، 17 بالشنق، 11 بتقطيعهم إلى أربعة أجزاء، 4 بالدفن أحياء، 2 بنزع أحشائهما. كما أجريت 118 عملية بتر للأعضاء: 41 بترا للأصابع، 39 بترا للأقدام، 38 حالة بترا للأذن؛ و110عمليات جلد، كانت 11 منها مهلكة. وتلاحظ اليوميات أن هذه الاستعراضات كانت مصممة من أجل ردع المجرمين وكذلك لاستعراض القوة الملكية للعامة - «خاصة لرجال القبائل البدو الميالين إلى نهب الريف»[18].

كانت الوزارات الأحدث بالقدر نفسه من التواضع. فوزارة الداخلية وظفت ضباطا نمساويين وإيطاليين في العام 1873 لتأسيس قوة شرطة في طهران. وبحلول العام 1900، كانت هذه القوة، التي تعرف باسم النظامية، لا تزيد على 460 رجل شرطة. وأنفقت وزارة التعليم معظم مواردها المحدودة على ما عرف بدار الفنون (مأوى العلم)، وهي مدرسة عليا أسست في العام 1852 لتدريب المستخدمين للجيش والوظائف المدنية. وكانت لديها تعليمات صريحة بأن يكون طلابها من «أبناء الأعيان، والنبلاء، والخانات، والعائلات الغنية». وبحلول العام 1900، كان بالمدرسة 300 طالب. وقد اشتكى أحد المعلمين من أن تعليم «هؤلاء الأولاد المدللين مثله مثل محاولة وضع نظام بين حفنة من حيوانات الصحراء المتوحشة»[19]. وقد استقدمت أغلبية المعلمين من فرنسا لمواجهة النفوذ البريطاني والروسي. وقد اقتصرت وزارة التجارة على الإشراف على عدد قليل من الموانئ الموجودة على بحر قزوين والخليج. أما وزارة البريد والتلغراف فقد «امتلكتها» حتى العقد الأول من القرن العشرين عائلة مخبر الدولة - فقد كانت مسؤولة شكليا عن كل من نظام البريد الذي تأسس في العام 1876 وخطوط التلغراف التي مدها البريطانيون في العام 1856 لربط لندن ببومباي. وبحلول العام 1900 وسعت خطوط

التلغـراف لتربط طهـران بكل عواصم المقاطعات. غير أن بعـض هذه الخطوط كانت تـدار عن طريـق شركة بريطانية توظـف الأرمن. ووفقا لإفادة ضابـط شرطة إيطالي: كانت «وزارات الحربية، والداخلية، والشـؤون الخارجية فقط هي التي لديها ما يحاكي أي تنظيـمات رسـمية. أما الوزارات الأخـرى فلم يكن لديها مقر دائـم، ولا موظفون منتظمـون، ولا ميزانية منتظمـة. وكان وزراء هذه الوزارات يتجولون في جميع الأنحاء مع خادميهم الذين يحملون أوراقهم»[20].

حدد كرزون ستة أشخاص باعتبارهم الأكثر نفوذا خلال الأعوام الأخيرة لحكم ناصر الدين شاه: مظفر الدين، ولي العهد، الذي حكم، وفقا للتقاليد، مقاطعة أذربيجان ذات الأهمية الإسـتراتيجية؛ وظل السلطان، ابن الشاه القوي، الذي حكم أصفهان كما حكم إلى جانبها في وقت ما مقاطعات فارس، وكردسـتان، وعربسـتان، ولورستان؛ ثم كامران ميرزا (نائب السـلطنة)، ابن الشـاه الثالث، حاكم طهران وكان شـكليا رئيسا للقوات المسـلحة باعتبـاره وزيرا للحربية وباعتباره أيضا القائد العـام (أمير كبير) - وكان أيضا متزوجا من ابنة حاكم المسـتقبل محمد علي شـاه؛ أمين السـلطان، وهو حفيد لعبد جورجي الذي سترتفع قامته لكي يصبح مستقبلا الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) وكذلك وزيـرا للمالية والداخلية وحاكما لموانئ الخليج العـربي؛ ثم أمين الدولة، وهو جورجي آخر يعد المنافس الرئيسي لأمين السـلطان؛ وأخيرا مشير الدولة، زوج أخت الشاه ووزير العـدل، الذي كان باعتباره مسـتوفيا ذا ميول ليبرالية، قد عمـل على تعليم أولاده في أوروبا وساعد على إقامة مدرسة العلوم السياسية في طهران[21]. وقد مارس أكبر أبنائه، الذي ورث لقبه، دورا رئيسيا في الثورة الدستورية.

أما بقية المناصب الوزارية فقد كان يتولاها: مخبر الدولة، وزير البريد والتلغراف، الـذي حمل أيضـا حقيبة وزارة التعليـم والأوقاف - وقد كان مرتبطا بالشـاه من خـلال المصاهرة؛ ثم عباس ميرزا، أكبر أشـقاء الشـاه، الذي كان وزيـرا للتجارة إلى جانـب كونه حاكما لقزوين. أما المقاطعة الرئيسـية الأخرى خراسـان، فقد حكمها ركـن الدولة - وهو شـقيق ملكي آخر. لم يكن هؤلاء الحـكام مؤتمنين على الخنجر الملكي فقط باعتباره رمزا للسلطة المطلقة لكن أيضا للتأكد من أن شون قمح الدولة بهـا مخزونات كافيـة لحالات الطوارئ. وعند اختيار ناصر الدين شـاه ابنه كحاكم لطهران، حذره من أنه إذا ابُتليت العاصمة بأي نقص في الغذاء فإنه سيكون مسؤولا

شخصيا وسوف يضرب بالعصا على قدميه أمام الجميع ليرى العالم أنه «في مثل هذه القضايا الحيوية حتى ابن الشاه يمكن محاسبته»[22].

ومع افتقارهم إلى بيروقراطية مركزية، اعتمد القاجار على الوجهاء المحليين- زعماء القبائل، القادة الدينيين، كبار التجار، وكبار ملاك الأراضي. وفي معظم المحليات، سواء كانت مدينة، قرية أو مناطق قبلية، تمتعت النخبة المحلية بمصادرها الخاصة من القوة وبروابطها مع القصر المركزي. وكان بعضهم مرتبطا بالعائلة المالكة إما من خلال الدم أو الزواج. وقد عمل فتح علي شاه، الحاكم القاجاري الثاني، بشكل منتظم على خلق روابط بينه وبين العائلات في المقاطعات حيث تزوج أكثر من ألف زوجة وخلف وراءه بضع مئات من الأطفال[23]. وكان ناصر الدين شاه أكثر تواضعا؛ حيث تزوج سبعين مرة فقط. وقد اعتاد الناس المزاح بالقول «إن كل إقليم في البلاد، تم اجتياحه من قبل الجمال، والبراغيث، وأبناء الملوك (شاهزاده)»[24]. كما أن الوجهاء المحليين أيضا اشتروا الألقاب، والمكاتب، والإقطاعات. وقد شكا أحد المستوفين من أن خلق نحو 200 لقب شرفي قد أغرق السوق وبنهاية القرن التاسع عشر كان بإمكان «أي أحد ادعاء أن لديه لقبا»[25].

يمكن وصف هؤلاء الوجهاء باعتبارهم أرستقراطية ملاك أراضٍ. وقد حصلوا على معظم دخلهم من الزراعة وعرفوا في اللغة الدارجة بكلمة أرباب (ملاك أراض) وعمدة - ملوك (ملاك أراض كبار). وقد حدد مهدي بامباد، في كتابه المكون من عدة أجزاء حول عصر القاجار، نحو 1283 شخصية بارزة. ومن بين هؤلاء، كان 771 (60 في المائة) موظفي دولة - رجال الحاشية، مستوفين، كتبة؛ ومنهم 286 (23 في المائة) أدباء ومثقفون - تقريبا كلهم مرتبطون بالقصر؛ و98 (8 في المائة) أمراء؛ و98 آخرون علماء دين؛ وكان 19 منهم (1 في المائة) تجارا[26]. وبينما لم يكن بامباد محددا حول مواردهم المالية، فإنهم كلهم تقريبا، بمن في ذلك علماء الدين، كانوا يستثمرون في الزراعة - إما باعتبارهم ملاكا لعزب كبيرة أو ملاكا جزئيا لقرى[27].

بالإضافة إلى ملكية الأرض، تمتع العلماء الكبار بسلطة واسعة. فباعتبارهم مراجع للتقليد، كان لهم احترامهم كمرشدين روحيين وقانونيين. فقد كان الورعون والأتقياء يستشيرونهم في الأمور الأخلاقية والقانونية والدينية. وباعتبارهم نوابا للإمام فقد تلقوا نوعين من الأعشار - الخمس المعروف بـ«سهم الإمام» والزكاة الإسلامية العادية

المرصود للفقراء. وكانت المساهمات تأتي في معظمها من ملاك الأراضي، والتجار، وشيوخ الجماعـات. وبصفتهـم رؤسـاء للأوقاف، كان العلـماء الكبار يشرفون على المسـاجد، والعتبات المقدسـة، والمعاهد والحوزات الدينية، ومـدارس القرآن. وهي أوقاف كانت تتكـون في أغلبها مـن أراض زراعيـة وأراضٍ في الحضر. وباعتبارهـم مجتهدين، كانوا يقومون بعملية التعليم في الحوزات الدينية، ويوزعون المنح الدراسـية، ويساعدون في اختيار القضاة الشرعيين، وخطباء المسـاجد، وأئمة الصلاة، ومعلمي المدارس. باختصار، تمتع العلماء الشيعة، على النقيض من نظرائهم في العالم السني، بمصادرهم الخاصة من الدخل، وبذلك فقد كانوا أكثر استقلالا عن الحكومة المركزية.

ومن أجـل محاولة معادلة ذلك النفوذ، أحاط القاجار أنفسـهم بهالة دينية. فقد أعلنوا أنفسـهم باعتبارهم حماة التشيع، المحافظين على القرآن، وأئمة المؤمنين، وحملة سـيف الإمام علي. وقد قاموا بزيارات معلنة للعتبات المقدسـة لدى الشيعة - مسجد الإمام الرضا في مشـهد حيث من المفترض أن الإمام الثامن مدفون به؛ ولمسـجد فاطمة في قم حيث قبر أخت الإمام الرضا؛ وأيضا للإمبراطورية العثمانية(*) لزيارة كربلاء حيث استشـهد الإمام الحسـين، وللنجف حيث دفن الإمام علي، ولسامراء حيث عاش الإمام الثاني عشر. وقاموا بطلاء القبة الكبيرة في مسـجد سـامراء بالذهب. وقاموا أيضا ببناء مشـهد، التي تعني حرفيا «مكان الشـهداء»، وذلك لمنافسـة مكة والمدينة. وقد تولوا رعاية مراكز التعليم الديني في النجف، ومشـهد، وأصفهان، وأسسـوا المدرسة الفيضية في قم. ودفن القاجار ذويهم في مسـجد الشـاه عبد العظيـم في ضواحي طهران الذي لم تكن شـهرته أنه فقط يضم قبر أسـلافهم بل أيضا ابن الإمام السـابع. وقد بنوا أول خط سـكك حديدية في البلد ليربط ما بين طهران ومسجد عبد العظيم. وبالطبع، فقد اسـتمروا في اختيار أعضاء من العلماء لكي يكونوا قضاة، وشيوخ الإسلام، وأئمة الجمعة. وكان إمـام جمعة طهران متزوجا من العائلة المالكة. وقد ادعى صامويل بنجامين، أول ممثل رسمي لأمريكا في طهران، وإن بكلمات تتضمن بعض المبالغة، أن المجتهد الأعلى مقاما في طهران كان قويا لدرجة أنه – حتى وإن كان يمتطي بغلا ولم يكن لديه سـوى خادم واحد - «بكلمة واحدة يمكنه خلع الشـاه» [28]. أبقى القاجار أيضا على الممارسة الصفوية الشائعة بخلق صلات نسب لهم تربطهم بكل من السلالات الحاكمة الإيرانية

(*) حكم العثمانيون العراق من العام 1534 حتى العام 1918. [المحررة].

القديمة والأئمة الشيعة. بالقدر نفسه من الأهمية، فقد استمروا في إشاعة أسطورة أن الإمام الحسين قد تزوج من الشاهبانو، ابنة آخر شاه ساساني. لذا فإن الإمام الرابع وخلفاءه من المفترض أنهم جميعا ليسوا فقط الأحفاد المباشرين للنبي المعظم ولكن أيضا للملوك الساسانيين.

وأكثر من هذا، رعى القاجار شعائر شهر المحرم السنوية التي تحيي ذكرى استشهاد الإمام الحسين. وموّلوا عمليات الجلد، والتلاوة، والتمثيل الديني في الحسينيات (مراكز دينية)، والتكايا (المسارح). وبعد جولته في العام 1873 في أوروبا، أقام ناصر الدين شاه مبنى تكية الدولة الكبيرة (مسرحا حكوميا) في طهران لكي يعاد فيه تجسيد عملية استشهاد الإمام الحسين. وكان هذا المبنى المستدير المغطى بالقماش كبيرا لدرجة أن عدد المتفرجين يصل إلى 20 ألفا - وقال البعض إنه مستلهم من قاعة ألبرت في لندن[29]. وقد ادعى الممثل الأمريكي أن المسرح كان يتضمن صورة بالحجم الطبيعي للنبي محمد[30]. وفي الأغلب أن تلك كانت صورة للإمام علي أو الإمام الحسين.

وتعود أصول مسرحيات تجسيد استشهاد الإمام الحسين إلى فترة العهد الصفوي، وتقوم على التمثيل الدرامي لأيام الإمام الحسين الأخيرة بالكامل، وحياة الاثنين وسبعين شخصا الذين صحبوه[31]. وتبدأ هذه المسرحيات في الأول من المحرم بوصول الإمام الحسين إلى سهول كربلاء بالقرب من مدينة الكوفة، ورفع علم الثورة الأسود ضد يزيد، الخليفة الأموي. وتنتهي في عاشوراء، العاشر من المحرم، مع قبول الإمام الحسين عن طيب خاطر استشهاده - وهو مصير كان قد قرره مسبقا حتى قبل وصوله إلى كربلاء.

وقد بنى الشاه ناصر الدين تكايا أخرى. حيث كان يوجد في طهران وحدها أكثر من أربعين منها في جميع أنحائها – ويموِّل العديدَ من هذه التكايا الأعيان المحليون. كما أن الروزخانات أعيد فيها أيضا تمثيل مشاهد مؤثرة من حياة الإمام الحسين ومرافقيه. ومع نهاية القرن دمجت دور التعزية مشاهد سعيدة لإحياء المناسبات المبهجة مثل العودة من السفر أو الشفاء من الأمراض الخطيرة. وعلى الرغم من أن المحرم كان مناسبة جليلة، لم يتورع ممثلو الشارع عن تسلية الجماهير بالتمثيليات الهزلية[32]. وأكثر من هذا، فإن عاشوراء يأتي في أعقابه مباشرة عيد فرحة الزهراء. وهنا تحل الملابس الملونة محل الملابس الداكنة، وتطلي النساء أظافرهن، ويقوم الرجال بصبغ شعرهم، ويقيم

الأغنياء عروضا للألعاب النارية، وقد رأى الزوار الإنجليز المشهد مألوفا.

وتحمل احتفالات المحرم تماثلا مدهشـا مع مسرحيات الآلام في مسـيحية العصور الوسـطى. فكل منهما ينُظَر إليه على أنه تحقيق للقضاء والقدر الإلهي. وكلاهما يصور الاستشـهاد المقدس مقابل خطايا الإنسـان. وكلاهما يجسـد الضعف الإنساني حيث لم يعلُ الناس في الكوفة، أو في القدس إلى مسـتوى الحدث. وكلا الموتين نظر إليه كعامل للخلاص يكسـب المؤمنـون التائبون من خلاله خلاصهم في العـالم الآخر. وكلاهما أيضا يعزز الشعور بالمجتمع في مواجهة العالم الخارجي، وبذلك يجذب الجماهير لتكون أكثر قربا من النخبة. ومن باب الواجب حضر ناصر الدين شـاه العرض السـنوي في المسرح الحكومي، ومن خلال مقصورته الملكية كان يشاهد عبر التلسكوب ليس فقط الممثلين، ولكن أيضا الجمهور - وقد جلسـوا وفقا للرتبة والطبقة. والبعض كان يتندر بأنه اهتم بشـكل خاص بالفرجة على النساء. وكان الممثلون عادة ما يرتجلون. وكان يجري إلباس الممثلين القائمين بدور العدو ملابس عثمانية، وكان يشار إلى أطفال الإمام الحسين باسم شـاهزاده (أبناء الملوك)، وكان يُقدَّم الأوروبيون الذين تحركت مشاعرهم لمحنة الإمام الحسين فتحولوا فورا إلى التشيع[33]. وكان هناك من يجلدون أنفسهم في الشارع، وكان كبار رجال الدين يجفلون جانبا، محتسـبين هذه المسرحيـات غير لائقة، ومثيرة، وربما الأكثر أهمية من كل ما سبق، اعتداء على مضمارهم الخاص. وقد كتب الممثل الأمريكي أنه في الأغلب كانت «الطبقات الجاهلة هي التي تنضم إلى مثل هذه المواكب»[34].

وكان الميل نحو الدين الشـعبي ذا صدى جيد حيث كان أكثر من 85 في المائة من سكان البلد من الشيعة. واقتصر وجود السنة، الذين يبلغون أقل من 10 في المائة، على الأطـراف: البلوش في الجنوب الشرقي؛ التركمان في الشـمال الشرقي؛ وبعض الأكراد في الشـمال الغربي، وبعض العرب في الجنوب الغربي. وفي الوقت نفسه مثّل غير المسلمين أقـل من 5 في المائة من سـكان البلد (انظر الجدول 2)، ويشـتملون على نحو 80 ألفا من المسـيحيين الآشوريين حول بحيرة أرومية، و90 ألفا من الأرمن في أصفهان وبالقرب منها، وكذلك في رشـت، وطهران، وأذربيجان الغربية؛ و50 ألف يهودي في يزد، وشيراز، وطهـران، وأصفهـان، وهمـدان؛ ونحو 15 ألفا زرادشـتيين في يزد، وكرمـان، وطهران، وأصفهان. واسـتمر القاجار في ممارسـة التقليد الصفوي بمعاملة أقلياتهم المسـيحية، واليهودية والزرادشتية باعتبارهم «أهل كتاب» شرعيين - وهم شرعيون لسببين: أولهما

أنهم كانت لديهم كتبهم المقدسة، وثانيا لأنهم كانوا معترفا بهم على هذا النحو في القرآن والشريعة. وكان مسموحا بأن يكون لديهم قادتهم ومنظماتهم، ومدارسهم وضرائبهم، وقوانينهم وأماكن عبادتهم. وقد تعامل الشاه معهم من خلال قادتهم الدينيين. ومثل الأرمن رئيسُ أساقفتهم في أصفهان، كما مثل الآشوريين بطريركُهم في أرومية، اليهود حاخامُهم الأكبر في يزد، والزرادشتيين كاهنُهم الأكبر في يزد أيضا.

(الجدول - 2): التكوين المجتمعي في إيران العام 1900

المجموعات اللغوية الرئيسية:	
الفارسيون	6,000,000 (%50)
الأذريون	2,500,000
المازندرانيون	200,000
الغيليكيون	200,000
الطوالش	20,000
التاتيون	20,000
القبائل الرئيسية:	(30%)
الأكراد	850,000
العرب	450,000
البختياريون	300,000
القشقائيون	300,000
البلوش	300,000
اللر	150,000
البوير أحمديون	150,000
الممسنيون	150,000
الأفشار	150,000
الشهسوانيون	100,000
الهزارة (البربريون)	80,000
التيموريون	60,000
التركمان	50,000
القره داغيون	50,000
الأفغان	30,000
الباصريون	25,000

الجمشيديون	20,000
الطاجيك	20,000
القرباخيون	20,000
القبائل الأصغر: القاجار، البيات، القره غوزلو، الباهارلويون، الإيمانلويون، النفاريون، الكامتشيون، المقادمدامون، الجافنشيريون، الشاككايون	
غير المسلمين:	
البهائيون	100,000
الآشوريون	90,000
الأرمن	80,000
اليهود	50,000
الزرادشتيون	15,000

ملاحظة: حيث لم تُجرَ أي تعدادات سكانية في القرن التاسع عشر، وحيث تعد سجلات الزائرين انطباعية إلى حد كبير، فإن التقديرات المذكورة في الجدول تعد تخمينات اعتمدت على تقارير مبعثرة في المكتب الخارجي البريطاني، أخذا في الاعتبار الهجرات، والتعداد السكاني الأول للعام 1956. لتقدير حجم القبائل، انظر:
H. Field, Contribution to the Anthropology of Iran (Chicago: Field Museum of Natural History, 1939); and S. I. Bruk, "The Ethnic Composition of the Countries of Western Asia," Central Asian Review, Vol. 7, No. 4 (1960), pp. 47-420.

أمـا الأقلية الأكبر، البهائيون، فقد كانت تفتقر إلى المكانة الشرعية. فبداية كانوا يعرفون باسـم «البابيون»، وتعود أصولهم إلى أربعينيات القرن التاسع عشر حينما قام تاجر من شـيراز بإعلان نفسـه الباب للإمـام المهدي، الإمـام الثاني عشر الذي احتجب. وادعى أنه جاء منذرا بيوم الحسـاب وظهـور الإمام المهدي. وعلى الرغم من أنه شـنق واضطُهد أتباعـه من دون رحمة باعتبارهـم مهرطقين، وخاصة بعد محاولتهم اغتيال ناصر الدين شـاه في العام 1852، فإن الحركة نجحت في البقاء في ظل وريث الباب الذي اتخذ اسم بهاء الله، وكان يعظ البهائيين بالابتعاد بشدة عن كل أشكال النشاط السياسي. وقد أعلن نفسه باعتباره الإمام الغائب وكذلك المسيح، مع خطـاب جديد مختلف كليا يدعـو إلى الإصلاح الاجتماعي واحترام السـلطات القائمة. وقد بادر بنشر كتابه المقدس، ليحل محل القرآن والإنجيل. غير أن شـقيقه، والذي أسمى نفسـه «صبح الأزل»، أعلن نفسه الوريث الحقيقي للباب، واستأنف التنديد بمؤسسـة الحكم. وهكذا انقسـم البابيون إلى طائفتين: «الأزلية» الناشـطة

سياسيا، و«البهائية» المهادنة. وقد عاش الأزليون في الأغلب الأعم في طهران؛ والبهائيون في يزد، وشيراز، وأصفهان ونجف أباد. وتختلف التقديرات بشدة بشأن أعدادهم عند نهاية القرن التاسع عشر حيث تتراوح بين 100 ألف ومليون[35]. وكان كل من الطائفتين سريا. وكلتاهما ترأسها قادة لجأوا إلى أراضي الإمبراطورية العثمانية. وكلتاهما شُوهت صورتها من قِبل السلطات، خاصة رجال الدين، ليس فقط لاعتبارهما مؤامرة خارجية، بل أيضا لتهديدهما المميت للإسلام الشيعي.

وقد نقر القاجار كذلك على طبل الوجدان الإيراني ما قبل الإسلام. فقد رعوا القراءات العامة للشاهنامة، بل وأعادوا حتى تسمية التاج على اسم سلالة كيان الأسطورية المذكورة في الملحمة. وقد سموا أبناءهم على اسم أبطال الفردوسي -أسماء مثل كامران، باهمان، أردشير، وجهانغير. وقد أقاموا روابط نسب بينهم وبين البارثيين القدامى. وقد احتفلوا بعيد النيروز (العام الجديد) بالألعاب النارية. وقد زينوا قصورهم بزخارف أخمينية وساسانية. وعمدوا إلى تصميم راية جديدة تحمل الأسد والشمس، وفي منحهم للفروسية، أعلنوا أن هذه الراية هي «الحد الفاصل بين الخير والشر منذ أيام زرادشت»[36]. وقد ارتجلوا على الشارة القديمة، بوضع سيف الإمام علي الشهير ذي الفقارين في قبضة الأسد[37]. وعلى الرغم من معارضة بعض رجال الدين لأن الأسد والشمس ترجع أصولهما إلى أرمينيا، فقد أصبحت الراية رمزا قوميا، متميزة بوضوح عن هلال القمر العثماني[38].

كما حاكى القاجار أيضا الأخمينيين والساسانيين في التكليف بصنع منحوتات ضخمة لهم عند المنحدرات الصخرية في الجبال - بعضها بالقرب من النقوش الصخرية القديمة. وقد وضع الشاه فتح علي تمثالا له على الطريق المطروقة جيدا إلى مرقد الشاه عبد العظيم. وقد جادل أحد مؤرخي القصر بأن الشاه «الورع» كلف بصنع هذا التمثال له لأن «الحكام في العصور القديمة تركوا صورا لهم مقطوعة في الصخر»[39]. وأكثر من هذا، فقد قام القاجار بتوظيف مستوفين فارسيين في إدارة قصرهم، ووصفوهم بـ «رجال القلم» لتمييزهم عن «رجال السيف» - زعماء قبائل الترك. ونجد مقاطع شعرية عن هذه الطبقة المثقفة ليس فقط عند الفردوسي، بل في أشعار بعض الشعراء المشهورين مثل حافظ، مولوي - الرومي، وسعدي. ويجد الميل نحو الأدب الفارسي صداه جيدا ليس فقط بين عائلات المستوفين، ولكن أيضا بين السكان المتحدثين بالفارسية في مراكز

البلاد - في أصفهان، شيراز، كرمان، قم، يزد واشتيان. وقد دهش الأوروبيون لاكتشافهم أنه حتى بعيدا عن الطريق المألوف كان في مقدور السكان الريفيين سرد مقاطع طويلة من الشاهنامة – وإن كان سردا غير دقيق[40]. واعترف إدوارد براون، المؤرخ الإنجليزي المشهور للأدب الفارسي والذي لا يعد من المعجبين بالفردوسي، بأن الشاهنامة «تمتعت منذ البداية وحتى وقتنا الحاضر بشعبية ثابتة ومنقطعة النظير»[41]. وبالطبع، فمثل هذا الاستغلال الفج للوجدانات الفارسية والشيعية لم يفلح دائما. فعلى سبيل المثال، وجد الشاه ناصر الدين نفسه، إبان واحدة من رحلات حجه الدورية لمرقد الشاه عبد العظيم، في مرمى حجارة يلقيها جنود غاضبون تأخر دفع رواتبهم. فحتى ظل الله لم يكن مُعفًى من الغضب الأرضي.

مجتمع القاجار

لم يحكم القاجارُ كثيرا من خلال الدين والبيروقراطية بقدر حكمهم من خلال الأعيان المحليين. وأشار الدبلوماسي البريطاني، سير جون مالكولم، في ملاحظة جانبية فطنة إلى أن الشاهات نظريا كانوا يختارون زعماء القبائل، والحكام، والقضاة، ورؤساء دوائر المدن، ولكن عمليا فإن الشاهات كان عليهم أن يختاروا من بين هؤلاء «المحترمين» في مجتمعهم - «مثلهم في ذلك مثل أعضاء النقابات في أي مدينة بريطانية»[42].

وعلى الرغم من أن هؤلاء المسؤولين ليسوا منتخبين رسميا، فإن صوت الناس كان يزكيهم دائما: فلو كان على الملك اختيار قاضٍ غير متفق عليه بين المواطنين، فلن يكون بإمكان هذا القاضي ممارسة مهامه، التي تتطلب ثقله الكامل الذي يستمده من الاعتبارات الشخصية للمساعدة في تحقيق سلطة إدارته. وفي بعض المدن أو القرى ظل صوت الناس في تحديد الكتخدا الخاص بهم، أو الرئيس، أكثر تصميما، فلو عُيِّن من لا يوافقون عليه، كان صخبهم يؤدي إلى استقالته أو إقالته. وهذه الحقائق مهمة، فليس هناك امتياز أكثر أساسية بالنسبة إلى رفاه الناس مثل اختيار قضاتهم، أو التأثير في اختيارهم. وصحيح أن هؤلاء القضاة لا يمكنهم دائما إبعاد أياديهم عن السلطة، ويرغَمون أحيانا على أن يصبحوا أدوات للبطش، ومع ذلك تظل شعبيتهم لدى مواطنيهم، التي ساهمت في وصولهم لمناصبهم، مصدر قوتهم؛ ولذا فعند ممارستهم المعتادة مهامهم ينتبهون إلى راحتهم، وسعادتهم ومصالحهم. وفي كل

مدينة أو بلدة، يكون لكل من التجار، والبائعين، والميكانيكيين، والعمال رئيس لهم، أو بالأحرى ممثل لهم، وهو الذي يكون مسؤولا عن المصالح الخاصة لطبقته. ويتم اختيار هذا الممثل عن طريق الجماعة التي ينتمي إليها، ويعيّن من قبل الملك.

وكان السكان يعيشــون وجها لوجه في مجتمعات صغيرة ذات كيانات، وتراتب اجتماعــي، ولهجات خاصة، وغالبا، وحتى نهاية القرن التاســع عشر، مع اقتصادات مكتفية ذاتيا. وتعد الجغرافيا الطبيعية جذر هذه الفسيفساء الاجتماعية. فالصحراء الوســطى الشاسعة الشهيرة بصحراء كوير، وسلاسل الجبال الأربعة المرعبة المعروفة باســم زاغروس، ألبرز، مكران، والنجود، وإضافة إلى ذلك الافتقار الواضح إلى الأنهار القابلة للملاحة، والبحيرات، والزراعة المطرية، مارست جزئيا دورا في تشظية السكان إلى مجتمعات قبلية، وقرى ومراكز مستقلة ومكتفية ذاتيا.

وكانــت القبائل، التــي تمثل ما بين 25 في المائة و30 في المائة من الســكان، تتكون مــن نحو خمــس عشرة هوية تعــرف على النحو التــالي - القاجار، الأكــراد، التركمان، البلوش، العرب، القشقائيون، البختياريون، اللر، الممسنيون، البوير الأحمديون، الهازار، الشهســوانيون، الأفشــار، التيموريون، والخاميســيون. كانت بصورة مــا «مجتمعات متخيلة» تدعي انحدارها من أسلاف أسطوريين. أما الحقيقة الواقعية، فقد كانت ذات هويات سياسية سائلة، تفقد أعضاء بشكل مستمر وتجتذب آخرين. وكان لمعظم هذه القبائل لهجاتها ولغاتها الخاصة، وعاداتها وتقاليدها، وتاريخياتها وسلالتها، وقديسوها المحليــون ومواقــع حجها، وملابســها وأغطية الرأس الخاصة بهــا. ومن الصعب قياس أحجامهــم الحقيقية. فكما اعترف أحد زعماء القشــقائيين، فإنــه لم يكن يعرف حجم قبيلتــه، ولم يكــن يريد أن يعــرف، حيث إن العدد الحقيقي ربمــا يحمل معه ضرائب أعلى[43]. وكان البدو الرحل يميلون إلى التقوقع في المناطق الهامشية، أي المناطق الجبلية أكثر، أو المناطق الجافة والتي كان من الصعب زراعتها على مدار العام.

وعــلى الرغم من أن معظم القبائل كانت قبائل بدو رحل أو شــبه رحل، فقد كان بعضها مســتقرا تماما. على ســبيل المثال، كان الأكراد في أغلبهم مزارعين مســتقرين في أودية كرمانشــاه وغرب أذربيجان. وبالمثل، كان العرب في أغلبهم قرويين يعيشون على طول الخليج العربي، وفي مقاطعة عربســتان الجنوبية. وكان القاجار أنفسهم قد خبروا المــرور التقليدي إلى الحيــاة الحضرية، كما عرضه العلامة ابن خلــدون. ومنذ إقامتهم

سلالتهم الحاكمة، استقروا في العاصمة واندمجوا مع السكان الحضريين. وبعض القبائل - وخاصة القشقائيين، والبختياريين، والبوير أحمديين - تعد اتحادات لقبائل كبيرة يترأسها زعماء أعلى مستخدمين اللقب التركي «الخاني». بينما كانت قبائل أخرى لها زعماء متعددون مع لقب أقل هو «خان». بينما مال العرب إلى دعوة زعمائهم بـ«الشيخ»؛ ودعاهم الأكراد «بيك»، و«أغا» أو «ميرس»، والبلوش، الذين تحدثوا بلهجة إيرانية، لكن المفارقة أنهم يرجعون بأصولهم إلى عم النبي محمد البطل حمزة، كانوا يشيرون إلى زعمائهم بلقب «أمير»، وهو مصطلح عربي آخر[44].

ولكن سواء حكمها زعيم أعلى أو زعماء أقل مرتبة، كانت كل قبيلة تنقسم إلى عشائر سميت تيريات أو تايفيات(*) - وهذه المصطلحات كانت هي أيضا أحيانا تُستخدم لتعني قبيلة. وكانت كل عشيرة تنقسم بدورها إلى معسكرات مهاجرة، أو قرى مكونة من العائلات الممتدة. وكان لقبائل البختياريين سبع عشائر رئيسية، كل واحدة منها كانت كبيرة بشكل كاف لكي يطلق عليها «تيريا». وكان لدى القشقائيين عشرون «تيريا»، وكان لدى العرب في عربستان سبعون، والأكراد في منطقة الحدود العثمانية ستون. وقد أحصت إحدى وثائق القاجار اثنتي عشرة «تيريا» كبيرة لدى البلوش على الحدود الأفغانية - وبعضها بمئات من الأسر الممتدة[45]. وكان لدى العشائر في العادة قراها، وأرض الرعي الخاصة بها، وطرق مهاجرها؛ وتسلسل لمراتب زعمائها، الكالانتارس (الحجاب)، والكتخدات (الرؤساء)، وريش سفيدي (اللحى البيضاء). وكان لدى الكثير منها أيضا هويات دينية منفصلة. فعلى سبيل المثال، كانت بعض عشائر الأكراد سنية؛ وبعضها شيعية؛ وبعضها علي- إلهي (وهي طائفة كانت تؤله الإمام علي)، وبعضهم كان قادريا (وهي طريقة صوفية)؛ وبعضها نقشبنديا (وهي طريقة صوفية أخرى منافسة). وفي هذه الحالات كان الدين يعزز هوية العشيرة.

ولأغراض عملية، كانت القبائل كيانات مستقلة. ووفقا لقول أحد المسؤولين البريطانيين: نظريا، كان الشاه يستطيع تعيين الخاني القشقائي، لكن اختياره كان مقصورا على العائلات القائدة من بينهم، وغالبا ما كان يختار الخان الذي تفضله بالفعل تلك العائلات. ويشرح المسؤول البريطاني: «كان على الحكومة الاعتراف باختيار هذه العائلات، إذ لم تكن قادرة على معارضة اختيارهم، وأحيانا كانت تمنحهم تفويضا للمحافظة على السلام في منطقتهم، وهي مهمة لم يكن باستطاعتها أخذها على عاتقها».

(*) أقسام وطوائف.

وأضاف: «لم تكن الضرائب تُدفع للحكومة بل كانت إتاوة تسـلم للخانات. وكان رجال القبيلة يعبرون عن تأييدهم للخانات بتقديم «هدايا»، التي كانت في حقيقتها نوعا من الضريبة الطوعية»[46].

ويمكـن رؤية التعقيد الكامل للنظـام القبلي بين قبائل البختياريين. قطنت تلك القبائل منطقة شاسـعة في قلب البلاد تشـمل أصفهان في الشرق، تشـهار محل في الشـمال، لورستان في الغرب، عربسـتان في الجنوب الغربي، والمقاطعات القشقائية في الجنـوب. وكانـت معظم قبائـل البختياريين تتحدث الفارسـية مختلطة بعمق بكلـمات لورية وكردية. غير أن بعضهـم كانوا يتحدثون العربيـة أو التركية. وربما تكون هذه القبائل التحقت باتحاد القبائل في عصور أسـبق. وخلال مناسبات عدة في القرن السـابع عشر، كان البختياريون هم القوة الرئيسـية وراء التاج الصفوي في أصفهان. بل إنهم في مرحلة ما قاموا حتى بالإغارة على طهران. وانقسم اتحاد قبائل البختياريين إلى فرعين – الهافت لانغ (السبعة أقدام) والتشهار لانغ (الأقدام الأربع). ووفقا لتقليد شـفوي متوارث، فإن مؤسـس القبيلة، بعد أن قاد أتباعه من سورية إلى موقعهـا الحالي، ترك وراءه اثنتين من العائلات المتنافسـة - إحداهما كان لديها سبعة أبناء، بينما الأخرى كان لديها أربعة. ووفقا لتقليد آخر، تشير هذه الأرقام إلى مدفوعات الضرائب التي تُدفع للزعيم الأكبر، حيث يدفع الفرع الغني الربع، بينما يدفع الفرع الأفقر السبع.

وكان فرع الهافت لانغ (الأقدام السـبع) ينقسم بدوره إلى أربع طوائف (تايفيات) رئيسـية، بينما ينقسـم التشـهار لانغ إلى ثلاثة. وكان لكل تايفيه خانها. انقسمت تلك التايفيات السـبع بدورها إلى أكثر من مائة تيريا - لكل منها كتخدا. وعلى الرغم من أن هؤلاء الكتخدات كان يتم تثبيتهم في مناصبهم من الخاني، فقد كان أغلبهم من المسنين المقدرين أساسـا لدى العشـيرة - كان بعضهم مرتبطا بخاناتهـم عن طريق المصاهرة. ضمـت بعض التيريات عددا كبيرا من العائلات يصل إلى 2500 عائلة؛ بينما كان بعضها الآخر يضم عددا قليلا من العائلات لا يتجاوز خمسين عائلة. وكان العديد من التيريات مهاجرة، تعيش في معسـكرات وترحل كل عام من الشتاء إلى الصيف في أراضي الرعي. وكان عدد قليل منها يعيش في مستوطنات مستقرة - في أغلبها داخل الأقاليم البختيارية. وبعـد فترات مـن النزاع الداخلي، اتفق الهافت لانغ والتشـهار لانغ على التشـارك في

المناصـــب القياديـــة. وبناء على هذا الاتفاق ذهب لقب الخـــاني إلى الهافت لانغ، بينما ذهب لقب البجي، نائبه، إلى التشهار لانغ. وكان الخانات الأكثر ثراء يملكون قرى خارج أقاليم قبائل البختياري، خاصة في الأقاليم المجاورة، فارس، لورســـتان وعربستان. ووفقا لتقارير بريطانية، كان للشـــاهات نفوذ ضئيل داخل الأقاليم البختيارية. وكانوا يقومون بتثبيت الخانات والبجيات من المرشـــحين الواضحـــين، وأحيانا كانوا يتزوجون من بنات العائـــلات القائدة؛ وكانوا يختارون الخانات لكي يصبحـــوا حكاما إقليميين (محافظين)؛ وربمـــا الأكثر أهمية من كل ذلك، أنهـــم كانوا يبذلون قصارى جهدهـــم لإبقاء التناحر قائما بين الهافت لانغ والتشـــهار لانغ[47]. وباختصار، عاش البختياريون، مثل الجماعات القبلية الأخرى، في عالم يخصهم.

وكان المزارعون، الذين يمثلون أكثر من نصف السكان، في أغلبهم من المحاصصين(*). ففي أغلب أجزاء البلد، قســـم المحصول الســـنوي يتم عادة تقســـيمه إلى خمسة أجزاء متســـاوية-للعمال، والأرض، والثـــيران، والبذور ومياه الري. وطبقا للعرف، كان ســـكان القريـــة يتمتعون بالحـــق في العمل في قطاع معين من الأرض عـــلى الرغم من أن هذه الأرض تعـــد نظريـــا ملكا لمالـــك الأراضي. وقد كتب أحد الرحالـــة البريطانيين: «لم تكن للفلاحـــين حقوق ملكية، ولكنهـــم يتوقعون الاحتفاظ بحيازتهـــم لقطاعات من الأرض خلال فترة حياتهم، ليســـلموها إلى ورثتهم. وكان المســـتأجر الفـــارسي يتمتع بالأمن ما دام يدفـــع حصته من الإيجار»[48]. وبمعنى آخر، فإن هؤلاء المحاصصين - وعلى النقيض من نظرائهم في أجزاء أخرى من العالم - كانوا يتمتعون بشـــكل من أشكال الأمن. وكان الفلاحـــون الذين يقدمـــون ما يخصهم من مخصصـــات البذور والثـــيران يتلقون ثلاثة أخـــماس المحصول. وفي القرى التي كانت تعتمد عـــلى القنوات (قنوات تحت الأرض)، كان ملاك الأراضي يأخذون الخمس المخصص لمياه الري بشكل ثابت.

وكانت العلاقة بين ملاك الأراضي والفلاحين تتأثر، بشكل ثابت، بحجم المتاح من العمال. ففي أواخر القرن التاســـع عشر، خاصة بعد كارثة مجاعة العام 1870، كان في مقدور المزارعين التهديد بالانتقال إلى المناطق التي يوجد بها سكان أقل، حيث لم يكونوا مثل الأقنان (عبيد الأرض) في أوروبا العصور الوسطى مقيدين قانونا بالأرض. غير أن النمو الســـكاني خلال القرن التالي قلص من قوتهم التفاوضية. ويســـاعد هذا

(*) أي الذين يعملون بنظام المشاركة في المحصول. [المترجم].

في توضيـح التناقـض الحاد بين ما اسـتخلصه الرحالة الأوروبيون في القرن التاسـع عشر، وما استخلصه الرحالة الأوروبيون في القرن العشرين. فبينما وجد رحالة القرن العشرين أن الظروف المعيشـية للمزارعين هي الفقر المدقـع، وصف رحالة القرن التاسـع عشر هذه الظروف بالجيدة بشـكل معقول. ومع تحول الفلاحين ليصبحوا أكثر مديونية، وخاصة من أجل البذور، أصبحوا يشـبهون الأقنان أكثر. وقد لاحظت الليدي شـيل التي كانت تسـافر في خمسـينيات القرن التاسـع عشر برفقة زوجها الديبلوماسي، أن الفلاحين تمتعوا «بمساحة كبيرة من الراحة المعيشية التي كنت غالبا ما أحسـدهم عليها بالنظر إلى حياة سكان الريف في بلادنا»[49]. وكتب الديبلوماسي الأمريكي بنجامين، أنه لم يكن بإمكان ملاك الأراضي أن يبتزوا الفلاحين كثيرا، ويرجع ذلك ببساطة إلى قدرتهم على الهروب إلى قرى أخرى. وقد شرح أن ذلك يفسر لماذا «لم يكـن الناس فقراء» و«كانوا يعبرون عن آرائهم... فالمعدمون في فارس أقل منهم في إيطاليا أو إسـبانيا»[50]. وكتب زائر آخر: «كان الفلاح يتلقى مقابلا جيدا بشـكل عام، ويتغذى جيدا، ويلبس جيدا، ويسـكن منزلا جيدا»[51]. وكتب الزائر نفسه أنه لم يكـن لدى ملاك الأراضي عادة أي خيار سـوى المزايدة بعضهم ضد البعض الآخر من أجل الحفاظ على الفلاحين في أراضيهم[52]:

> وفي بلـدان مثل بلاد فارس، حيث عدد السـكان محدود بشـدة، وحيث يمكن القيام بالزراعة فقط على حسـاب الصناعة المسـتقرة والعمل الكادح - وليس في العمل بالأرض نفسها، ولكن في حفر وصيانة قنوات الري، وفي تنظيم المـوارد - ففي مصلحة مالك الأرض أن يبقى على وفاق تام مع المسـتأجرين؛ والفلاح الفارسي، حتى لو كان يشـكو عن حق مـن الابتزاز الحكومي، لم يجد أي أحد ليعلمه إنجيل اسـتبداد مالك الأرض. فهو فقير، أمي، ومتماسك؛ لكن في مظهره الغليظ، وفي قوته التي تشـبه قوة الثور، كانت الثياب تغطي ظهره، وكان نادرا ما يلجأ إلى التسول.

تكـون الريف من نحو عشرة آلاف قرية يمتلكها جزئيا أو كليا ملاك أراضٍ غائبون- العرش، العائلة المالكة، أوقاف دينية، زعماء قبائل، محاسـبون حكوميون، تجار أغنياء، وملاك أراضٍ يدعون أربابا، عمدا مالكين. وتواجد المزارعون المسـتقلون عادة في أودية الجبال المنعزلة، وفي القرى التي تعتمد في زراعتها على مياه المطر. ولذا فليس غريبا، أن

يعرف نظام ملكية الأرض عند بداية القرن العشرين بالإقطاعي. وقد كتب «مستشـار عسكري» أمريكي وُظِّف من أحد ملاك الأراضي في خراسان في عشرينيات القرن العشرين أن هـذا «الإقطـاع» كان مماثلا لنظيره في «أوروبا العصور الوسـطى» حيث كان ملاك الأراضي يملكـون قرى عديدة، ويعاملون المزارعين باعتبارهـم «عبيدا للأرض - أقنان»، ويحتفظ كل منهم بجيشـه الخاص. وكان مالك الأرض الذي وظفه يعيش في قلعة مع جيـش خاص مكون من 45 جنديا دائمي الخدمة و800 يخدمون لبعض الوقت. وعلق قائلا «هؤلاء الجنود، كانوا الأكثر نذالة في المنطقة»[53].

وكان الأعيـان مـلاك الأرض يتحكمـون في عدة مناطق. فسـلطان آباد وغرب مازنـدران كانت تمتلكهما عائلات أشـتياني الشـهيرة؛ وشرق مازنـدران كان يمتلكها ولي خان سـبهدار، وسيسـتان وبلوشسـتان كان يمتلكها أمير علم، الشهير باعتباره «سـيد المناطق الحدودية الشرقية»[54]؛ وعربسـتان كان يمتلكها الشيخ خزعل من قبيلة كعب الشـيعية؛ وأصفهان وفارس كان يمتلكهما الأمير ظل السلطان، وخانات بختياريين، وقوام الملك، ورئيس قبيلة الخاميسـيين وصولة الدولة، قائد القشقائيين؛ وكان يمتلك غيلان أمين الدولة؛ بينما كان يمتلك كرمانشـاه الأردلانيون، وهي عشيرة شـيعية كردية؛ وكرمان وفارس وكذلك وسـط أذربيجـان كان يمتلكها الفرمانفرما - عبد الحسـين مـيرزا فرمانفرما، وكان مؤسـس عائلة الفارمانفرما هو حفيد الشـاه فتـح علي. وفي الوقت ذاته، كان يسـيطر على شرق أذربيجـان خانات ماكو، الذين عاشوا، وفقا للمسـتوفي، مثل الأرستقراط البروسيين ولكن بقبعة فارسية وحالوا بين المسـؤولين الحكوميين وبـين أن تحط أرجلهم المناطق التي يسـيطرون عليها. وقد أضـاف أنهم حكموا المنطقة منذ أيام الصفويـين ولم يدفعوا أي ضرائب منذ بداية عصر القاجار[55]. وبالمثل، كان شرق أذربيجان، خصوصا منطقة مراغة، تسيطر عليها أسرة مقدم، الذين سـبقوا القاجار وتزوجوا من العائلة المالكة فور إقامة السـلالة الحاكمة الجديدة. ووفقا لدراسة حديثة عن مراغة[56]:

> عـلى الرغم من أن الأمير الملكي كان في تبريـز، أي على بعد نحو 80 كيلو مترا فقط أو رحلة تستغرق أياما قليلة من مراغة، استمر المقدميون في احتكار أدوار الحـكام، والقضاة، وجامعي الضرائـب، وقادة الجند، وملاك الأرض على امتداد القرن التاسع عشر. وقد يعزى هذا جزئيا إلى حقيقة أنهم نادرا ما ثاروا

على سـلالة القاجار الحاكمة بعد محاولتهم الأولى لغزو مراغة. ولم يكن هناك فـرض مباشر للسـيطرة من قبل الحكومة المركزية عـلى آل مقدم، ولم يحاول الشـاهات القاجاريون مسـاعدتهم بشـكل ملموس في إدارتهم المحلية، أو في حملاتهم العسـكرية المتوالية ضد المتمردين الأكـراد الذين هددوا أقاليمهم. وكان للمحاولات الأولى لترشيد السلطة والإدارة تحت حكم الشاه ناصر الدين أثر ضئيل في نمط الإدارة المـوروث للمقدميين. ومثلما كانت هذه الإصلاحات غير ناجحة في أجزاء أخرى من الإمبراطورية فيما وراء طهران، فلم تكن ناجحة أيضا في مراغة.

وقد جادل بعض دارسي التاريخ الأوروبيين بأن ملاك الأراضي لا يشكلون أرستقراطية حقيقية على أسـاس أنهم يفتقرون إلى شجرة النسـب اللائقة بذلك. وفي الحقيقة، فإن شـجرة نسـبهم يمكنها التنافس مع نظرائهم الأوروبيين. فإضافة إلى الآشـتيانيين، الذين كانوا محاسبي القصر منذ بداية العهد الصفوي، كان كثيرون آخرون لديهم أصول شهيرة يتباهـون بها. فالمقدميون يرجعون بأصولهـم إلى زعيم قوقازي وكانوا مبرزين في مراغة لوقت طويل قبل ظهور القاجار. وادعى العلميون أنهم ينحدرون من شيخ قبيلة عربية أرسـل ليخضع المنطقة في القرن الثامن. وقد اسـتمروا في الحديث مع عملائهم بلهجة عامية عربية[57]. وقد وقع آل خزعل في عربسـتان عـلى معاهدات مع البريطانيين منذ العام 1761. وادعى سبهدار، وقد كان يعتقد أنه «أغنى ملاك الأراضي في البلاد»، انحداره مـن حامل كسـوة الإمام علي[58]. وكانـت عائلته تمتلك أراضي في مازنـدران منذ القرن الثامـن عـشر. وقوام الملك كان الحفيد الأكبر لأسرة تجـار ثرية في القرن الثامن عشر في شيراز. وكان جده وزيرا في ظل حكم فترة أول شاه قاجاري. وكان والده قد اختير الخاني لقبيلة الخاميسيين. والزراسونديون، وهم يمثلون العائلة البختيارية الأعظم، كانوا مهمين منذ القرن السـابع عشر. وكشفت دراسة حديثة عن أن كل من تقلدوا المناصب تقريبا في فارس كانوا ملاك أراضٍ كبارا قبل وقت طويل من حصولهم على أي ألقاب رسمية[59]. وبحلـول منتصف القرن العشرين، أصبحت طبقة «إقطاعيي» الأراضي تعرف بـ «فاميل هزار» (الألف عائلة)[60]. وفي الحقيقة، فإن عددهم كان يبلغ أقل من مائة عائلة.

وقد شكلت المسـتوطنات الزراعية مجتمعات متماسكة. وباستثناء تلك القرى القريبة من المدن، كانت معظم القرى مسـتقلة ومكتفية ذاتيا جغرافيا، واقتصاديا،

وثقافيا. وحتى أواخر القرن التاسع عشر كان الرحالة يصدمون من مدى عزلة هذه القرى. فقد كانت هذه القرى تنتج حاجاتها من سلع الغذاء الأساسية، وحاجاتها من الملابس، بل وحتى حاجاتها من الأوعية. والسلع الاستهلاكية الجديدة - وبشكل خاص الشاي، والقهوة، والسكر ومنسوجات مانشستر - لم تكن قد وصلتهم بعد. ويبين جرد في خمسينيات القرن التاسع عشر لموجودات مزارعين أغنياء في المنطقة الوسطى من البلاد أن كل ما يمتلكونه تقريبا - سكين، لمبة، غليون خزفي، أدوات طهو خزفية، جاروف، سرج الفرس، محراث خشبي، قربة، لحاف، طاقية من الصوف، حذاء، سوار - كانت كلها منتجة محليا. «كان القرويون ينتجون ما يحتاجون إليه من طعام - القمح، الشعير، الذرة، الأرز، اللبن، الزبد، البيض والدجاج - ويشترون من الخارج الملح، الفلفل، والتبغ فقط»[61].

دعمت الانقسامات الاجتماعية العزلة الاقتصادية. وحتى في المناطق غير القبلية، كانت بعض القرى تقطنها عشائر محددة. فقد كان إقليم تونكابون في مازندران، على سبيل المثال، يسكنه إحدى عشرة عشيرة من عشائر الخلعتبري التي يترأسها سبهدار الشهير[62]. كانت القرى الثلاثمائة المكونة لفريدون وتشهار محل بالقرب من أصفهان يقطنها حصريا الفارسيون، المتحدثون بالتركية، اللر، الأكراد، الهافت لانغ البختياريون، التشهار لانغ البختياريون، الأرمن، والجورجيون. وكان الجورجيون كما الأرمن قد نقلوا هناك في بداية القرن السابع عشر، ولكنهم تحولوا إلى الإسلام على مدى القرن الثامن عشر. ويصف مسح بريطاني ستا وثلاثين من القرى باعتبارها أرمينية بالكامل، وتسع قرى على أنها جورجية[63]. وبينما امتلك ملاك الأراضي معظم القرى المروية، كانت بعض القرى التي تروى بمياه الأمطار ملكا للمزارعين أنفسهم. فالعديد من القرى الموجودة في وحول صحراء كوير يقطنها بشكل حصري الفارسيون، التركمان، البلوش، الأكراد، العرب، الأفغان، الهزارة، الأفشار، التيمور، وحتى البهائيون. وقد وجد زائر أوروبي أنه كان من «الخطر» بالنسبة إلى التركمان والفارسيين المجازفة بدخول إقليم كل منهما الآخر[64]. وكتب أحد الرحالة في العام 1841 أن التركمان السُنة كانوا «يعتبرون أنه أمر قانوني تماما الفوز بفتيات شيعة فرس وبيعهن كعبيد في وسط آسيا»[65]. استمرت مثل هذه المخاوف حتى القرن التالي. وظلت أبراج المراقبة في القرى التي تتحدث بالفارسية تسمى «أبراج التركمان»[66].

وكانـت كل قرية يقودهـا كتخدا (رئيس). وقد وصـف إدوارد بيرغس، وهو رجل إنجليزي كان يشرف على أراضي التاج في أذربيجان، اختيار هؤلاء على النحو التالي [67]:

> لـو كانـت إرادة أغلبية كبيرة من النـاس هي عزل الكتخـدا، فلا أنا ولا الأمير، أو حتى الشـاه نفسـه، يمكنـه أن يحول بينهم وبين ذلـك... وأنا أدعو ذلـك انتخابات لأنه لا توجد لدي كلمة أخرى يمكنني وصفه بها، فهم يلتقون ويناقشـون الأمر وحينما يسـتقر رأي أغلبية كبيرة على اختيار شخص معين لا تسـتطيع السـلطات مقاومة رغبتهم، ولو فعلت لدافـع الناس عن حقوقهم بعـدم دفع الضرائب. وفيما لـو، كان الحاكم طاغية، وهو أمر لا يحدث كثيرا، فربما يقبض على شـخصين أو ثلاثة من قيادات هؤلاء الناس ويعاقبهم، ولكنه لن يحقق نفعا من ذلك، فقد رأى العقلاء أنه من الأفضل ترك الأمور في القرية تجري كما يريدها الناس.

يضطلع الكتخدا - بمعاونة الريش سـفيدين (اللحى البيضاء)، والبيكاريين (رؤساء الشرطة)، والميرابيين (منظمي اسـتخدام المياه) - بتنفيذ طائفة واسـعة من المهام. فهو يتوسـط في النزاعات، ويعمل على تشـكيل قرارات جماعية، ويعمل من أجل تطبيقها. وهـو يمثل القريـة في العالم الخارجـي، خصوصا لدى مـلاك الأراضي، وزعماء القبائل، والمسـؤولين الرسـميين في المدينة. ويسـاعد على توصيل المياه للحقول. ويحافظ على الأرض المشـاع، والغابات، والحمامات العامة، والمسـاجد (لو كان هنـاك واحد منها)، والأهم من ذلك، أنه كان يحافظ على حائط القرية الذي تبنيه كل مستوطنة من أجل حمايتها. كما يشرف على إعادة تداول قطاعات الأراضي سـنويا للتأكد من أن كل عائلة تلقـت نصيبهـا العادل من الأراضي الخصبـة. وروح الفلاحين كانت تميـل إلى العدالة؛ وحسب الكلمات التي جاءت في تقرير لمكتب الهند، «كان يخصص للمزارعين قطاع أو قطاعات من الأرض بحيث تكون هناك عدالة في التوزيع»[68]. وكان الكتخدا ينسق أيضا فـرق حراثة الأرض التي تعرف باسـم «البونه» والتي تجمـع الموارد ليس فقط لزراعة الأرض ولكـن أيضا لكي يُدفع لأصحاب المهن المحليـين الحداد، النحاس، النجار، الحلاق وخـادم الحمام. وطبقا للتقاليـد، كانت الإقامة في القرية تخـول للفلاحين أن يصبحوا أعضـاء في البونـه، وكانت العضويـة في البونه تخول لهم الحصول عـلى أرض، وكذلك الموارد المشـتركة كالمرعى، والغابات، والمياه. وعلاوة على ذلك، فإن الكتخدا كان يساعد

أيضـا الكالانتار (وكيل القرية) - والذي كان يعينه مالك الأرض - في تحصيل حصته من المحصول، ومسـتحقات العمالة، عندما تسـمح الأعراف بذلك. وكان الكتخدا يسـاعد أيضا السلطات المحلية في جمع الضرائب. وعلى الرغم من أن المستوفي هو الذي يحدد المقـدار الذي ينبغي على كل قرية دفعه، كان الكتخدا المحلي هو الذي يقرر حصة كل عائلـة من هذا المقـدار. وباختصار، كان الكتخدا يرتدي عـدة قبعات - قبعة القاضي، ورجل الشرطة، ومنظم الأعمال، والديبلوماسي، ومحصل الضرائب.

أما سـكان الحضر، والذين كانوا يعيشـون في 36 مدينـة، فلم يتجاوز عددهم الإجمالي 20 في المائة من السـكان. تفاوتت المدن في أحجامها من طهران إلى تبريز، حيـث كان عدد سـكانهما 200 ألف و110 آلاف على التـوالي، إلى المراكز الحضرية المتوسطة كأصفهان، ويزد، ومشهد، وقزوين، كرمان، وقم، وشيراز وكرمانشاه، حيث تراوح عدد السكان فيها بين 20 ألفا و80 ألفا، إلى مراكز أصغر مثل سمنان، وبوشهر، وأردبيل، وآمل، وكاشان، حيث بلغ عدد السكان فيها أقل من 20 ألفا. تباهى العديد منهم بـ «سـمات شخصية» خاصة به مثل: لهجات ونبرات خاصة، أذواق في الطبخ، وبأبطالهـم المحليين ودواعي فخرهم. وكانت بعض هذه المدن في وقت أو آخر هي عاصمة البلاد[69]. وبحلول منتصـف القرن العشرين، أصبح التاريخ الإقليمي تجارة رائجة لدور النشر، وهو تاريخ يركز على المقاومة المحلية للأغراب - سواء كانوا عربا، مغولا، عثمانيين، روسا أو حتى السلطات المركزية ذاتها.

كان للعواصم الإقليميـة حكام عامون (ولاة). أما المدن الأخرى فكان لها حكام عاديون (حكماء). والأكثر من ذلك، أن المدن انقسـمت إلى أحياء (دوائر)، كل منها لـه كتخدا خاص به. وكان كتخدا الحي يؤدي دورا مماثلا للدور الذي يؤديه كتخدا القريـة أو الرئيـس في القبيلة. فهو يمثـل مجتمعه في التعامل مـع العالم خارجه - خصوصا مع الأحياء المجاورة والحكومة. وكان يتوسط في النزاعات الداخلية ويحصل الضرائب. وكان ينسـق النشـاطات ليس فقط مع الأعيان الذين تتصادف إقامتهم في حيـه، ولكـن أيضا مع قـاضي المدينة، وإمام الجمعة، وشـيخ الإسـلام، ومشرف البازار، والمحتسـب (المشرف عـلى المكاييل والموازيـن). وكان يشرف على المقاهي المحلية، والحمامات، والجماعات الحرفية. وكان لهذه الجماعات كتخداتها الخاصين بها، وشـيوخها (لحاها البيضاء)، ومحاكم التحكيـم الخاصة بها، وبازاراتها الصغيرة،

وأحيانـا مقابرهـا الخاصة بها. وأكـثر من هذا، كان كتخدا الحـي أو الدائرة يحضر تجمعات أسبوعية ولا تنظم لقاءات الصلاة، والزفاف، واستقبال العائدين من الحج فقط، ولكن أيضا كانت تجمع الأموال من أجل المحتاجين ومن أجل إصلاح المساجد المحلية، والمدارس، والتكايا[70].

إضافـة إلى ذلك، سـاعد كتخدا الحـي في مراقبـة الزورخانات المحليـة (النوادي الرياضيـة) والتي كان يتردد عليهـا المصارعون وبناة كمال الأجسـام الذين يعرفون بـ «اللوتيـين». وكان العديد من هـؤلاء يعملون في البازار وتجارة التجزئة الصغيرة. وكانوا أيضـا يخدمون كحراس ليليـين، وحراس للجـدار، ومنظمين لمواكب عاشـوراء. وكانوا يتباهون برموز خاصة - أوشـحة من كاشان وسلاسل مسـننة من يزد. وكانوا ينضمون للطرق الصوفية الرئيسية - إما الحيدريون وإما النماتيون. وفي احتفالات تعيينهم، كانوا يقسـمون على أن يعيشوا طبقا لقوانين الشـهامة الأخلاقية، مدافعين عن الضعيف في مواجهـة الأكثر قوة، وحماية الحي من العالم الخارجي، وتجنب النشـاطات «المخزية» مثـل «العمل اليدوي، وتنجيـد القطن، وحفر الآبار»[71]. وخـلال فترات عملهم، كانوا يسردون أبياتا من الشـاهنامة - حتى في مدينة تبريز التي تتحدث التركية[72]. بالنسـبة إلى البعض، فإن اللوتيين كانوا أبطالا شـعبيين، وبالنسـبة إلى البعـض الآخر، لم يكونوا أفضل من الرعاع. وأصبح المصطلـح في نهاية المطاف مرادفا للصوصية التافهة والبراعة في استخدام السكين.

وكانـت طهران تحتوي عـلى خمس دوائر منفصلـة (أو بالإيرانية، محلات) - آرك (القلعـة)، بازار، أود لاجان، جال ميدان، وسـنغالاج. قدر التعداد السـكاني لطهران في العام 1885 - وهو أول تعداد سـكاني على الإطلاق – بـ 147206 نسـمات[73]. وكانت الدوائـر الخمس محاطة بجـدار كثير الأضلاع يصل ارتفاعـه إلى 20 قدما ويبلغ طوله 11 ميـلا. كان لكل دائرة بوابتها الخارجية الخاصة بها. وكان لدى دائرة آرك تحصينات إضافية للدفاع عن المجمع السـكني الملكي بقصره، وورشه، وشون القمح، ومستودعات الأسلحة، ودار سك العملة، والمسجد الإمبراطوري، وميدان طوبخانة، وبرج الطبلة حيث منه، وعند كل غروب، كانت تقرع الطبول وتنفخ الأبواق، معلنة حضور الشـاه ويحكي التراث عودة هذا الطقس إلى أيام الزرادشـتية. وكان حي آرك يتضمن أيضا بناء حديثا لما يشـبه طريقا واسـعا يربط ميدان طوبخانة مع دار الفنون، المسرح الحكومي، ثكنة

الفرســان، مقر رئاســة الشرطة، ديوان الخارجية، مكتب التلغراف، والبنك الإمبراطوري المملــوك لبريطانيــا. وبذلك أصبح حي آرك يعرف على أنــه «الحكومة» وأيضا على أنه «المحلــة الإمبراطورية». وعلى النقيــض من ذلك، فإن محلة البــازار كانت مكونة من شــوارع جانبية ضيقة متعرجة عامرة بالمنازل، والمحلات، والورش، والأسواق المتخصصة. وكان أعضاء الجماعات الحرفية يميلون إلى العيش والعمل في نفس الشــوارع الجانبية. كما كانت المحلة تحتوي أيضا على ميدان تنفيذ أحكام الإعدام، والنزل الرئيسي - فندق تقليدي للمسافرين. وكانت المحلات الثلاثة الأخرى أقل تميزا. وكان بهذه المحلات قصور الأعيــان وحدائق واســعة - وقد أطلقت أســماء الأعيان المقيمين بهــا على العديد من شــوارعها. وكان أيضا في هذه الأحياء مساجدها، محلاتها، وحماماتها العامة، ومخابزها، وتكاياها - التي تســمى عادة على اســم الجماعة الأكثر ترددا عليها. وهذه الدوائر أو المحلات كانت تتقاطع بشوارع جانبية، وأزقة متعرجة، وحارات وأزقة مغلقة - غالبا ما كانت تنتهي عند بوابات قصور الأرستقراطيين.

وقــد أحصى تعــداد طهــران نحــو 101893 من مــلاك المنــازل و45363 من المستأجرين - وبمعنى آخر، فإن نحو 70 في المائة كانوا مالكين لمنازل. كانت البيوت تتكــون من عائلات ممتدة ضــم كل منهما على الأقل عشرة أشــخاص بمن في ذلك الخدم. وقد ذكر التعداد وجود 47 مسجدا، 35 مدرسة، 34 تكية، 170 مخبزا، 190 حماما عاما، 130 نزلا، 20 مخزنا للثلج، و70 قمينة طوب، 277 إسطبلا، و160 منزلا لليهود. ووصف التعداد 42638 مقيما باعتبارهم نبلاء وتجارا، و756 على أنهم عبيد ســود، و10568 على أنهم خدم، 46063 على أنهم نســاء حرائر، و2525 باعتبارهم نساء سوداوات، و3802 على أنهم من كسبة الأجور. ويحصي التعداد 1578 يهوديا، 1006 مسيحيين، 123 زرادشــتيا، و30 من «الأجانب». وقدر التعداد أن المهاجرين الجــدد شــكلوا ما يصــل إلى نحو 27 في المائة مــن عدد الســكان - 9900 أتوا من أصفهــان، 8201 من أذربيجان، 2008 من قبائل القاجار، والآخرون في معظمهم من كاشان، كردستان، وعربستان. وتوضح خريطة معاصرة وجود أزقة متعددة بعناوين مثل التركمان، العرب، الشيرازيين، اليهود، الأرمن، الأجانب و«عبيد بيت الشاه».

وكانت مــدن المقاطعات منفصلة بنفس الطريقة. ويشــير الديبلوماسي البريطاني، مالكــوم، إلى أن المدن الكبيرة كانت تقســم إلى أحياء حيدريــة ونعماتية، وقد تعقب

أصول ذلك ليصل بها إلى الطرق الصوفية التي تعود إلى زمن الصفويين: «دائما ما كانت هناك غيرة بين الأطراف، وخلال الأيام الأخيرة من شهر المحرم كانوا يهاجمون بمهاجمة بعضهم البعض. ولو كان أحد المساجد مزينا من قبل أحد الأطراف، أخرجهم الطرف الآخر، إذا استطاع، منه، ودمر أعلامهم وزخارفهم»[74]. ويوضح تقرير ضريبي مفصل في أصفهان كيف أن آلافا من الحيدريين والنعماتيين - بقيادة لوتيي حيهم - كانوا يشتبكون في عيد الأضحى في ميدان الشارع الرئيسي[75]. وفيما يتعلق بالحرف أو المهن، يسجل التقرير نحو 100 أسرة من رجال الدين - العديد منهم لديهم طلاب في المعاهد الدينية؛ و15 من كبار المسؤولين - وبعضهم تعود أنسابهم إلى العهد الصفوي؛ و8 أسر أميرية؛ 25 حكيما (طبيبا تقليديا)؛ 15 مؤذنا للصلاة؛ و197 من جماعات التجار والحرفيين - ويشمل ذلك النساجين، والمنجدين، صائغي الذهب، صانعي السروج، صانعي القبعات، صانعي الخيام، صائغي الفضة، مجلدي الكتب، صانعي الأحذية الجلدية، صانعي الأحذية القماشية، وصانعي المعاطف. ووفقا للغة، يقسم التقرير السكان إلى ناطقين بالفارسية، التركية، الأرمينية، البختيارية، الكيانية (لهجة فارسية قديمة)، والعبرية (لهجة يتحدث بها اليهود المحليون). ويلاحظ التقرير أن بعض الجماعات كانت تحتفظ بسجلات بمصطلحات سرية خاصة بها. أما وفقا للديانة، فيقسم التقرير السكان إلى شيعة، مسيحيين، يهود، بابيين، شيخيين (وهي فرع حديث آخر من الشيعة)، وسبع طرق صوفية - تنسب إلى اثنتين منها، الحيدرية والنعماتية، الاضطرابات التي تحدث سنويا.

ووجدت ليدي شيل أن مدينة سراب في أذربيجان تُمزق أوصالها كل محرم مع الاشتباكات بين الحيدريين والنعماتيين. ويعزز كل طرف منهما مواكب الجلد التي يقوم بها عن طريق تجنيد سكان القرى المجاورة[76]. ويكتب المؤرخ الشهير أحمد كسروي، أن العديد من المدن في نهاية القرن التاسع عشر كانت تتضرر من هذه الخصومات الحيدرية - النعماتية، مع تنازع كل منهما لوضع مرشحيهم في دواوين المدن، وتوسيع أحيائهم، وتخفيض تقديراتهم الضريبية، وكسب ولاء القرى والقبائل المجاورة[77]. ويتذكر مؤرخ آخر، هو علي شامين، كيف أن شغب الحيدريين - النعماتيين هذا كان يوقع الفوضى في موطنه مدينة همدان[78]. أما مدينة كسروي، تبريز، فكانت تنقسم إلى معسكرين متصارعين: الأحياء التي يسيطر عليها الشيوخ مقابل تلك التي يديرها الشيعة الأصوليون الذين يعرفون محليا بـ«الموتاشير»

(الاثني عشرية). وكان هذان الطرفان يتصارعان أيضا خلال شهر المحرم، ويتنافسان علـى دواوين المدينة، ويقتصر تزاوجهما عـلى جماعتيهما فقط؛ ويتجنبان المحلات، والمقاهـي، وأماكـن مزاولة الرياضة، والحمامـات، والتكايا، والمسـاجد التي يؤمها الآخـرون[79]. لم يقـل تواتـر هذه الاشـتباكات في طهران إلا بإصدار الشـاه أوامره الصريحـة لكتخدات الأحياء بأن تقتصر مواكب الجلد على داخل أحيائهم فقط[80]. باختصار، كانت الأحياء الحضرية في إيران القرن التاسع عشر مكونة من مجتمعات داخـل المجتمعات. ويدعي بعـض علماء الاجتـماع الغربيين أن إيـران التقليدية افتقـرت إلى «المجتمع المدني». ولكن المؤرخين الإيرانيـين مثل كسروي يمكنهم الرد بشكل حاسم أن إيران قد عانت على العكس من تخمتها بمثل هذا المجتمع.

الدولة والمجتمع

بما أن القاجار افتقروا إلى أدوات حقيقية للقسر والإدارة، فإنهم عاشوا على الاستغلال المنتظم للانقسـامات الاجتماعية. فقد وصفوا أنفسهم على أنهم الحكم الأعلى، وفعلوا ما بوسـعهم لكي يوجهوا العداءات والمشاحنات الأرستقراطية نحو حلها في القصر. وفي الواقـع، فقد حرص الأعيان عـلى حضورهم هناك إما عبر إرسـال وكلاء (ممثلين لهم) أو عـبر الزواج من العائلة المالكة. وكان من الممكن لمن هم خارج القصر أن يسـقطوا فريسـة لمن هم بالداخل. ويعود تفسير إبعاد خانات التركمان من القصر إلى إصرارهم عـلى إثارة القلاقل لفترة طويلة[81]. وكما اعترف واحد من خانات الأفشـار لديبلوماسي بريطاني، أنه لم يجرؤ على مهاجمة منافسيه لسبب بسيط وهو أنهم كانوا يتمتعون إلى حد كبير بحماية القصر: «يجب أن تعرف أن هذه القبيلة وقبيلتي لديهما تاريخ طويل من العداء ... ونحن لا نتقاتل في الوقت الحاضر فإننا لا نتقاتل مثل الرجال الشـجعان، ولكن مثل الأوغاد المتسللين، بالدسائس والمؤامرات في القصر»[82].

كما اسـتغل القاجار أيضا الانقسامات على المستوى المحلي. ففي بعض المدن، مثل شـيراز وقزوين، كانت هذه الانقسـامات تسير على خطوط الانقسـامات الحيدرية - النعماتية. وفي بعض المدن الأخرى، خصوصا في تبريز وكرمان، كانت تسـير على خطوط الشـيخية - المتشـارية. وفي بعض المقاطعات، كانت الانقسـامات تعكس الخلاف بين مصالح القرية ومصالح المدينة. وفي مقاطعات أخرى، كانت تعكس العداء الطويل الأمد

بين قبائل البدو الرحل والعاملين بالزراعة المستقرين. وفي بعض المناطق الريفية، كانت الانقسـامات تجري وفقا للحدود العرقيـة، خصوصا حينما كانت أي قريتين متجاورتين تتحدثـان لهجات أو لغـات مختلفة. وفي مناطـق أخرى، كانت الانقسـامات تعكس العداءات القبلية، سـواء كانت عداءات بين القبائل الرئيسـية أو عداءات بين عشـائر تنتمي لنفس القبيلة. وحيث كان البدو مسلحين جيدا وأفضل تنظيما، كانت خلافاتهم ذات وقع أكبر على المجتمع الأوسـع وفقا لأعدادهم - على الرغم من أن أعدادهم في حد ذاتها كان يُعتد بها.

ويمكـن رؤية اسـتغلال القاجار للخلافـات القبلية على أفضل نحو في سياسـاتهم الملتوية تجاه البختياريين. فقد بدأ هذا العهد مع أسـد خان، زعيم الهافت لانغ، الذي هدد السـلالة الحاكمـة الجديدة، إلى درجة محاصرته لطهران. غـير أن القاجار أنقذوا أنفسـهم بمنحه قدرا من الاستقلال - قوة يصل تعدادها إلى ثلاثة آلاف رجل، والتعامل مبـاشرة مع البريطانيين، وتخصيص رجل إنجليزي لتدريب جيشـه الخاص. وفي الوقت ذاته، بنى القاجار جماعة التشـهار لانغ المنافسـة بمنح قائدهم، محمد تقي خان، حق السـيطرة على القرى اللرية والكردية المجاورة. وبحلول العام 1851، أصبح محمد تقي خـان قويا لدرجة أن القاجار وجدوا أن من مصلحتهـم اغتياله واغتيال وريثه المباشر. وكما ذكر تقرير بريطاني فإن «التشهار لانغ، لم يتعافوا أبدا من هذه الضربة وظلوا منذ ذلك الوقت ذوي أهمية ثانوية مقارنة بالهافت لانغ»[83].

وقـد أعقـب القاغاريون هذه الاغتيالات بإعادة ابن أسـد خان، جعفر قولي خان. حيـث قام الأخـير بحزم بإبعاد ثلاثة عشر عضوا من أسرته؛ وسـحق عشـيرة الدوراكي المنافسـة؛ وسلم الزعامة لابنه، حسين قولي خان، الذي حصل في العام 1867 على لقب الخاني. ولكن في العام 1882، قام ظل السـلطان حاكم أصفهان بخنقه، وسـجن وريثه، إسـفنديار خان؛ وقلص من سـلطته بخلق منصب إلبيغي (ملازم الخاني). وفي البداية، كان كلا الموقعين يحملهما أعمام إسـفنديار خان المنافسون. وبعد ذلك قام الشاه ناصر الدين في العام 1888 بإطلاق سراح إسفنديار خان وساعده على خلع عمين من أعمامه. ولم يمنحه الشاه لقب الخاني فقط، بل منحه أيضا لقب سيف المملكة. وفي العام 1890، قام الشاه مرة أخرى بتحويل دعمه. فقد أمر بتحويل الخانية إلى إمام قولي خان، وهو واحـد من الأعمام المخلوعين، وعـيّن رضا قولي خان، العم الآخـر المخلوع حاكما لحي تشهار محل المنشأ حديثا. وقد حاول تقرير بريطاني تفسير كل هذه الفتن[84]:

نتجعن قتل حسين قولي الخان، الذي لايزال يذكر بـ «الخان الراحل» من قبل الخلـات الأقدم، عن الغيرة التي ترتبت على ذلك بين خلفائه وبين عائلة إمام قولي خان، الذي خلفه والذي بات يعرف باســم «الحاج الخاني» لأنه قام بالحج إلى مكة بعــد تعيينه مباشرة. نتج عن ذلك صدع في قبيلة البختياريين، وهــو صدع على الرغم من أنه يهم الهافت لانغ، غــير أنه كان ذا أهمية أكبر حتى اليم من التنافس بين الهافت لانغ والشــهر لانــغ. ويتمثل هذا الصدع فيــما بات يعرف اليــوم بعائلات حاج الخاني وعائــلات الخاني. وفي ضوء هذه المنافســة، التي عادة في الواقع ما تصل إلى حد البغضاء والتشاحن، أصبح من المعتاد بعد ذلك ألا يجتمع منصبا الخاني والبيغي لأعضاء من نفس الجانب في العائلة. هكذا فلو كان واحد من خانات الخاني يسمى الخاني فإن واحدا من خانات حاج الخاني يســمى البيغي... ومنذ العــام 1890 فصاعدا لم يتم تغيير كبــير على سياســات القبائل البختيارية. فقد تراجعت التشــهار لانغ تدريجيا لتصبح خاضعة على غير رغبتها للهافت لانغ، قد ســاعد في ذلك الزواج البيني بين الخانات بعضهم البعض. غير أن العداوة بين الخاني وحاج الخاني اســتمرت حتى وقتنا الحاضر، على الرغم من حالات كثيرة من الزواج البيني.

وكان يمكــن رؤية تلاعــب القاجاريين أيضا في خلق تحالف الخاميســيين. فعند بدايــة القرن، كانــت قوة القاجار في فــارس تتعرض للتهديد من قبل القشــقائيين المرعبــين. وافتقــر الشــاه إلى تحالفات جاهــزة يمكنها أن تكون قــوة موازنة لهذه التهديــدات. فقد كان البختياريون في الشــمال خطرين في حــد ذاتهم، وكان البوير أحمديــين في الشرق في غمرة حرب أهلية، وكان الزنديــون(*)، الذين حكموا فارس في الســابق، قد تفككوا إلى درجة أن جســد قائدهم الأخير دفن تحت شرفة القصر كي يمكن للشــاه أن يدوس عليه كل يوم. ومن أجل تحييد القشــقائيين، خلق الشاه الخاميسيين من خمس قبائل منفصلة - الباصيريين الذين يتحدثون الفارسية، العرب العاربــة، والنافريين المتحدثــين بالتركية، والأنيلويين، والبهارلو - والذي كان يشــعر كل منهم بالتهديد من القشــقائيين. وقد عين الشاه قوام الملك باعتباره الخانيا لهم، حاكما لفارس(**) عــلى الرغم من أن الأخير لم يكن يربطه رابط بهم. وفي الحقيقة

(*) الدولة الزندية حكمت فارس منذ العام 1750 حتى العام 1794، وكانت عاصمتها مدينة شيراز. [المحررة].
(**) المقصود هنا بالطبع مقاطعة فارس. [المترجم].

فقد كان يشاع أنه ينحدر من أسلاف يهود[85]. وكان واحد من أجداده تاجرا ثريا في شيراز؛ وجد آخر كان كاتوخدا لحي؛ وآخر خدم الزنديين كرئيس وزراء. ومع تكوين الخاميسيين أصبح القاجار قادرين بفعالية على موازنة القشقائيين. ووفق تعبير أحد الزائريـــن الأوروبيين: «كان الشـــاه وحاكمه يأملان المحافظة على ســـلطاتهما بإبقاء العـــداوة حية بين الطرفين المتنافســـين، وفي هذا المقام فقد كانوا يتبعون السياســـة المطبقـــة في جميـــع أنحاء الإمبراطورية، ويظهر أن هـــذا كان مطبقا منذ زمن قديم لـــكي يكون هو نظام الحكومة في فارس»[86]. وعلى نحو مشـــابه، كتب أنثروبولوجي حديث: «كحكام ســـابقين لفـــارس، كان القواميون على نزاع مع اتحاد القشـــقائيين الأقوياء المتزايد الأهمية، ومن أجل موازنة القشـــقائيين، إضافة إلى سعيه إلى حماية طـــرق قوافله للموانئ الجنوبية، شـــكّل علي محمد قوام الملك اتحاد الخاميســـيين تحت زعامته هو شخصيا»[87]. وبكلمات أخرى، فإن عائلة قوام، الذي كان مؤسسها تاجرا تحول إلى حاكم، خدمت باعتبارها الثقل الموازن ضد القشقائيين لبقية القرن، بل وحتى خلال القرن التالي.

وهكذا حكم القاجار إيران بتلاعبهم المنظم بالانقسامات الاجتماعية، وخصوصا الاختلافات العشـــائرية والقبلية والعرقية والإقليمية والطائفية. أكثر من اعتمادهم على المؤسســـات البيروقراطية، والقسر، أو الجاذبية الكبرى للاهوت والتاريخ - على الرغم من أنهم لم يمانعوا، وكانت دولتهم - فيما لو جاز أن نطلق عليها ذلك - تحوم فوق المجتمع أكثر مما تتحكم أو تتوغل فيه. وقد ادعت لنفسها سلطات متضخمة رنانـــة. غير أن شرعيتها الحقيقية كانت محدودة بشـــدة بحدود ضواحي العاصمة. وكانت غالبا ما توصف على أنها دولة من طراز «الاستبداد الشرقي». ولكن سلطتها الفعلية ارتكزت بشدة على أقطاب محلية، بعضهم كان متزوجا من العائلة الحاكمة ومعظمهـــم كانت لهم مصادرهم المســـتقلة من القوة. وكان للشـــاه، المالك الفخور بألقاب متنوعة، بما في ذلك الحكم الأعلى، أن يضيف إلى ألقابه لقبا آخر ملائما - وهو المتلاعب الأكبر. كان شاه الشاهات، وملك الملوك، بأكثر من معنى.

2

الإصلاح، الثورة، والحرب الكبرى

«تكشف الاحتلال الأجنبي خلال الحرب العالمية الأولى. وعلى الرغم من إعلان إيران حيادها في الحرب، فإنها سرعان ما أصبحت ساحة معارك للقوى الكبرى»

المؤلف

آه يا إيرانيون! آه يا إخوة بلدي الحبيب! إلى متى سيظل هؤلاء الغدارون يخدرونكم ويبقون عليكم نائمين؟ كفى هذا التخدير. ارفعوا رؤوسكم. افتحوا أعينكم. ألقوا بنظرة خاطفة حولكم، ولاحظوا كيف أصبح العالم متحضرا. فكل العبيد في أفريقيا والزنوج في زنجبار يتجهون نحو الحضارة، والمعرفة، والعمل والغنى. لاحظوا جيرانكم الروس، الذين كانوا منذ مائة عام مضت في ظروف أسوأ من ظروفنا. ولاحظوا كيف أصبحوا الآن يمتلكون كل شيء. في أيام الماضي القديم كان لدينا نحن كل شيء، والآن كل شيء ذهب. في الماضي، كان الآخرون ينظرون إلينا كأمة عظيمة. والآن انحطت مرتبتنا إلى درجة أن جيراننا في الشمال والجنوب يعتقدون بالفعل أننا جزء

من ملكياتهم ويقسمون بلدنا بينهم. نحن ليس لدينا بنادق، ولا جيش، ولا أمان مالي، ولا حكومة مناسبة، ولا قانون تجاري. كل هذا التخلف يعود إلى حكم الفرد وعدم العدالة وافتقاد القوانين. وأيضا لخطأ رجال الدين، وذلك لأنهم يدعون أن الحياة قصيرة، وأن الحياة الدنيا ما هي إلا حياة الغرور. وهذه الخطب والمواعظ تقودكم بعيدا عن هذا العالم، تقودكم إلى الخضوع، والعبودية، والجهل. والملوك، في الوقت نفسه، ينهبونكم... ومع كل هذا يأتي الأجانب الذين يتسلمون منكم كل أموالكم، ويعطونكم في المقابل أقمشة خضراء، وزرقاء وحمراء، وأواني زجاجية مبهرجة، وأثاثا مرفها. هذه هي أسباب بؤسكم.

خطبة في طهران (1907)

جذور الثورة

الثورة الدستورية الإيرانية - مثلها مثل الثورات الأخرى - بدأت بتوقعات عظيمة لكنها غاصت في نهاية المطاف في بحر عميق من خيبة الأمل. فقد وعدت بـ«فجر عصر جديد»، و«مدخل إلى مستقبل مشرق»، و«إحياء لحضارة قديمة». بينما أنتجت عصرا من الصراع اقترب بالبلاد من حافة التفكك. والمصلحون أنفسهم الذين كانوا أبطال التغييرات الراديكالية هم ذواتهم الذين انسحبوا من حقل السياسة في نهاية العقد الأول من القرن العشرين، لينأوا بأنفسهم بعيدا عن «حماقات الشباب»، بل عن كتاباتهم هم أنفسهم، باحثين عن «فارس» ينقذ الأمة. ولم يكتبوا تأريخهم للثورة حتى منتصف القرن العشرين. والمفارقة أن السهولة النسبية التي حدثت بها الثورة والسهولة النسبية التي خربت بها لاحقا مرتبطتان بالظاهرة نفسها: الافتقار إلى دولة مركزية قابلة للبقاء. فقد نجحت الثورة بداية إلى حد كبير بسبب افتقار النظام إلى آلية تقمع المعارضة، وبالمثل، فشلت الثورة في النهاية إلى حد كبير أيضا بسبب افتقارها إلى آلية لتوحيد ودمج القوة - لاسيما افتقارها إلى آلية لتطبيق الإصلاحات.

وتعود جذور الثورة إلى القرن التاسع عشر - خاصة بسبب اختراق الغرب التدريجي للبلاد. فقد أدى هذا الاختراق إلى إضعاف الروابط الضعيفة أصلا بين قصر القاجار والمجتمع الأوسع. وأدى هذا الاختراق إلى تلك النتيجة بطريقتين متنافستين. فمن جهة، فرض هذا الاختراق تهديدا متبادلا لكل من البازارات الحضرية والأعيان الدينيين، ليوحدهما معا في طبقة وسطى عبر الأقاليم أصبحت واعية لأول مرة بمظالمها المشتركة

ضد الحكومة والقوى الأجنبية. وهذه الطبقة من الملاك، بسبب روابطها بالبازار ورجال الديـن، أصبحت تعرف لاحقا بالطبقة الوسـطى التقليدية. وهـذا الرابط الحيوي بين المسـجد والبازار، الذي اسـتمر حتى الوقت المعاصر، يمكن أن نتعقب أصوله إلى نهاية القرن التاسـع عشر[1]. من جهة أخرى، قدم الاتصال بالغرب، وخاصة من خلال التعليم الحديث، أفكارا جديدة، ووظائف جديدة، وأخيرا طبقة وسـطى جديدة. وصف أعضاء الطبقة أنفسـهم بأنهم «مفكرون تنويريون»، معتمديـن أولا المصطلح العربي «متنور الأفكار» ثم لاحقا المرادف الفارسي له «روشـن فكران» (المفكرون التنويريون). وبطرق عدة، شـابه دورهم دور مثقفي القرن الثامن عـشر في الإمبراطوريات القيصرية الذين صاغوا المصطلح الروسي «الإنتلجنتسيا». لم يكن لدى المثقفين الجدد سوى القليل الذي يجمعهـم بـ «رجال القلم» التقليديين، سـواء وجدوا في القـصر الملكي، أو في الحوزات العلميـة الدينيـة. فهم لم يروا العـالم من خلال أدب «مرايا الأمـراء»، ولكن من خلال التنوير الفرنسي. وهم يكنون التوقير والاحترام ليس للسـلطات الملكية ولكن للسـيادة الشعبية، ليس للتقاليد لكن للحرية والعدالة والإخاء، ليس لظلال الله على الأرض لكن لحقوق الإنسان غير القابلة للمصادره. وهم لا يتحدثون عن التوازن الاجتماعي والتوافق والانسـجام السـياسي، لكن عن الحاجة إلى التغيير الراديـكالي، والتحولات الجوهرية، واستمرار مسيرة التقدم الإنسـاني الحتمية. ولم يتحدثوا عن مزايا الاستبداد والمحافظة، لكن تحدثوا عن الليبرالية، والقومية، بل عن الاشتراكية. ولم تتشكل نظرتهم عبر القرآن والشريعة والمخلص الشـيعي، لكن عن طريق عصر العقل ومفاهيمه الراديكالية حول الحقوق الطبيعية للمواطنين باعتبارهم بشرا.

ووفقا لتعبير علي دهخدا، وهو قائد إصلاحي وضع في سنوات لاحقة أول معجم فارسي شـامل، كانت هذه المفاهيم الجديدة تصرخ مطالبـة بتعريفات جديدة[2]. فقد ساهم هو وتلاميذه في ترويج كلمات الديموقراطية، الأرستوقراطية، الأليغاركية، الإقطاعية، الرأسـمالية، الاشـتراكية، الإمبريالية والبورجوازية. وقـد قدموا مفاهيم مبتكرة مثل تشاب (اليسـار) وراست (اليمين)، وقرون وسطى (العصور الوسطى). وأعطـوا معاني جديـدة لكلمات قديمة، وغيروا معنى «اسـتبداد» من «الاسـتبداد الشرعي» إلى «الاسـتبداد غـير المشروع»؛ و«دولـة» من الحكم الـوراثي في القصر إلى الحكومـة الوطنيـة؛ و«ملة» من «المجتمع الدينـي» إلى «الأمة»، و«وطن» من

المحليــة إلى أرض الآباء والأرض الأم؛ و«مجلــس» من التجمع إلى البرلمان؛ و«طبقة» مــن التركات القروســطية إلى الطبقة الاقتصادية؛ و«ترقي» مــن الصعود الفيزيقي إلى التقــدم التاريخي، و«مردم» من الســوقة إلى «النــاس»؛ و«عدالة» من المعاملة اللائقــة – حيــث كان من المفــترض أن يحكم الشــاه بين مختلــف الطبقات - إلى العدالة المتســاوية للجميع. وربما كان المصطلح الأكثر نزاعا بين جميع المصطلحات هو «مشروطة» (دســتوري). فبالنســبة إلى البعض، أتى المصطلــح من كلمة ميثاق charter – مثلما هي الحال في الماغنا كارتا. أما بالنسبة إلى آخرين، فقد أتى المصطلح مــن الشريعــة (القانون المقدس) بما يتضمن أن القوانــين الدنيوية ينبغي أن تكون مشروطة بالشريعة المقدسة[3]. وكما لاحظ دهخدا، كان الصراع حول هذه المفاهيم الجديدة بارزا أكثر خلال الثورة، بينما عادت نشأة هذا الصراع إلى القرن السابق.

بدأ الاختراق الغربي بداية القرن. وقد بدأ مع سلسلة من الهزائم العسكرية، أولا على يد الجيش الروسي، ثم على يد الجيش البريطاني. كان الروس - مسلحين بمدفعية حديثة - قد اكتســحوا آسيا الوســطى والقوقاز، وهزموا القاجار في حربين قصيرتين وفرضــوا عليهم معاهدات مهينة، غلســتان (1813) وتركمانجاي (1828). وبالمثل، بدأ البريطانيون، الذين كانــوا موجودين بالخليج العربي منذ القرن الثامن عشر، في توســيع انتشــارهم، ليجبروا القاجار على التخلي عن هراة، وفرضوا عليهم معاهدة باريس (1857) المهينة أيضا. وبدأ الإيرانيون في الإشارة إلى القوتين باعتبارهما الجار «الشــمالي» والجار «الجنــوبي». وكان لهذه المعاهدات عواقــب بعيدة المدى. فقد أقامت حدودا اســتمرت بشــكل أو بآخر حتى الوقت المعاصر. وقد حولوا البلد إلى حائط صد وأحيانا إلى منطقة للتنافس في «المباراة العظمى» التي دارت بين القوتين. وأصبح ممثلو القوتين لاعبين رئيســيين في السياســة الإيرانية - إلى درجة أنه لم يكن لهــم يد فقط في تعيين وخلع الوزراء، بل في اســتقرار الملكيــة أيضا والتأثير في خط تعاقــب خلافة العرش خلال القرن كله. وقــد أدى هذا إلى ولادة نظرية – أصبحت حتى أكثر انتشــارا في القرن التالي- أن الأيدي الأجنبية تمسك بكل الخيوط في إيران، وأن المؤامرات الأجنبية تقرر مسيرة الأحداث، وأنه وراء كل أزمة وطنية تكمن قوى أجنبية. وترجع أصول «نمط الاضطهاد في السياسة» الذي ربما يكون ذائع الصيت في تشكيل إيران الحديثة إلى القرن التاسع عشر.

مهـدت هذه المعاهـدات أيضا الطريق أمام قوى أجنبيـة أخرى للحصول على سلسـلة من الامتيازات التجارية والديبلوماسية تعرف باسم الامتيازات الأجنبية في الشرق. وقد سـمحت هـذه الامتيازات بإقامة قنصليـات في المقاطعات، كما أعفي تجارهم من الرسوم الجمركية المرتفعة وكذلك من الجمارك الداخلية، وقيود السفر، ومن الخضوع لولايـة المحاكم المحلية. وقد أصبح مصطلـح الامتيازات الأجنبية في الشرق مرادفا للامتيازات الإمبريالية، والغطرسـة، والانتهاك. أدت هذه المعاهدات - مع افتتاح قناة السـويس ومد خطوط السـكك الحديدية الروسية في القوقاز وآسيا الوسـطى- إلى تدشـين الاختراق التجاري لإيران. وقد سُرعـت هـذه العمليـة أكـثر بـ «الطفرة النفطية» في باكو في تسـعينيات القرن التاسع عشر. وعند نهاية القرن، كان نحو مائة ألف - العديد منهم غير مسـجلين، غير ماهرين، وعمال موسميون - يعبرون كل عام إلى الإمبراطورية الروسية. وهؤلاء المهاجرون، الذين كان أغلبهم من أذربيجان، كانوا يشكلون معظم المعدمين في باكو[4].

كانت التجارة الخارجية – التي هيمن عليها تجار «الجارين» - قد ازدادت إلى ثمانية أمثالها خلال القرن. وكانت أغلب الواردات تتكون من البنادق، الأدوات، والمنسـوجات من أوروبا الغربية، والسـكر والكيروسين من روسيا، والبهارات، والشاي والبن من آسيا. بينما كانت الصادرات تتكون أساسـا من السجاد، القطن الخام، الحرير، التبغ، الجلود، الأرز، الفواكه المجففة، والأفيون. وكان المنتج الأخير ينقل عن طريق التجار البريطانيين إلى السـوق الصيني المربح. وأصبح ظل السلطان، حاكم أصفهان، معنيا بشدة بتحجيم زراعة الأفيون لزراعة الغذاء لدرجة أنه في العام 1890 أصدر مرسوما يقضي بأنه مقابل كل أربعة حقول مزروعة بالخشخاش لا بد أن يخصص حقل لزراعة الحبوب[5].

كانت إيران في العام 1800 معزولة إلى حد ما عن الاقتصاد العالمي. لكن بحلول العـام 1900 كانت في طريقها لأن تصبح مندمجة تماما في هذا الاقتصاد. وكان ذلك صحيحا بشـكل خاص فيما يتعلق بالشـمال، الذي زود السـوق الروسـية بالسلع الزراعية والعـمال غير المهرة، وفي الجنوب، خاصة أصفهـان، وفارس، وكرمان، التي كانت تقدم السـجاد والشـالات، إلى جانب الأفيون، للإمبراطورية البريطانية. لذا لم يكن مسـتغربا أن تكون للحكومة الروسـية اهتمامات خاصـة ببندر (ميناء) أنزلي وبالطريـق الذي يربط هذا الميناء بطهـران. وكانت للحكومة البريطانية اهتمامات

مماثلــة في الطرق التي تربط بين الخليج وكل من أصفهان، وشــيراز، ويزد، وكرمان. وفي العام 1888، بدأت شركة الإخوة لينش، وهي شركة بريطانية نشــطت في دجلة والفرات، في تســيير ســيل متدفق من القوارب من المحمرة إلى الأحواز على امتداد نهر كارون - النهر الوحيد الصالح للملاحة في إيران. في العام 1889 أسست بريطانيا بنــك فارس الإمبراطــوري من أجل مســاعدة تجارها. وقد حاكاهــم الروس بإقامة بنكهم، بنك دي إســكومبت دو بــيرس (Banque d'Escompte de Perse) . وقد بدأ كرزون كتابه «فارس والمســألة الفارســية» بادعاء أن البلد يعد حيويا لبريطانيا ليس فقط بســبب اللعبة الكبرى(*)، لكن أيضا بســبب إمكاناتــه التجارية[6]. وقد هــدد بــ «إدانة» أي «خائن» يفكر في إعطاء روســيا موطئ قدم في الخليج العربي: «إن أي مطالبة روسية بالتحكم المطلق في بحر قزوين يمكن أن تقابلها مطالبة أقوى بعشر مــرات باحتكار بريطانيا العظمى للخليج العــربي. لقد ضُحي بحياة عشرات البريطانيــين وأنفقــت الملايين من الأموال البريطانية من أجل إقرار الســلام في هذه المياه المضطربة»[7]. وقد خلص إلى[8]:

> لــدي ثقة، من خلال المعلومات والاســتنتاجات التــي قدمت في هذين الجزأيــن، بــأن أهمية فــارس لإنجلترا باتــت واضحة بشــكل كاف. فالأرقام والحســابات التــي قدمتها فيما يتعلــق بالتجارة، وخاصة التجــارة الأنجلو-فارســية، والتحليــل الذي قدمته للمــوارد الداخلية لفــارس، وطبيعة وفرص الإصلاحات الداخلية التي مازالت خططها غير مطورة، والتي تعد بالتالي مجالا مفتوحــا أمام التوظيف الحكيم لرأس المال، ما هي إلا مناشــدات إلى الطابع العملي والعقلية التجارية الغريزية لدى الرجل الإنجليزي. وفي سياق المنافسة التجارية الضارية مثل البركان حول العالم، تعد خســارة أحد الأسواق انتكاسة لا يمكن تعويضها، بينما يشــكل كسب ســوق إضافة إيجابية للقوة الوطنية. إن اللامبــالاة تجــاه فارس من الممكــن أن تعني التضحية بتجــارة تعد الآن بالفعــل مصدر رزق للآلاف من مواطنينا في هــذا البلد وفي الهند. والاهتمام الودود بفارس سوف يعني تشغيلا أكبر للسفن البريطانية، وللعمل البريطاني، والمغازل البريطانية.

(*) The Great Game هي مرحلة التنافس الإستراتيجي بين الإمبراطوريتين البريطانية والروسية من أجل السيطرة على آسيا الوسطى. [المحررة].

وقد حاول القاجار الحد من الاختراق الخارجي عن طريق تقوية دولتهم بإجراءات أصبحت تعرف فيما بعد في أرجاء العالم بـ «التحديث الوقائي». غير أن هذه الجهود قد فشلت، ويعود ذلك لحد كبير إلى عدم قدرتهم على زيادة الإيرادات الضريبية، وهي المشكلة التي تضاعفت على مر القرن مع الزيادة المذهلة في الأسعار بمقدار ستة أمثالها. وقد بلغ العجز الحكومي بحلول العام 1900 معدلا يزيد على مليون دولار سنويا، غير أن دولة القاجار كانت ضعيفة جدا بما لا يمكنها من زيادة الإيرادات الضريبية التي كانت بحاجة إليها حقا[9]. وفي محاولة لكسر هذه الحلقة الشريرة، حاولت الدولة بيع الامتيازات واقتراض المال. وقد دشن الشاه ناصر الدين هذه العملية في العام 1872 ببيع الحق المنفرد لبناء السكك الحديدية، والترام، والسدود، والطرق والمناجم والمشروعات الصناعية إلى البارون جوليس دو رويتر، وهو مواطن بريطاني سميت على اسمه فيما بعد وكالة الأنباء الشهيرة. وكان الثمن المتقاضى نظير هذا الامتياز هو 200 ألف دولار و60 في المائة من الأرباح السنوية. وقد وصف كرزون هذا البيع بأنه «أكبر حلم يمكن تخيله عن تسليم كامل لموارد كاملة لمملكة ما لأيدٍ أجنبية وهو إنجاز لم يسبق تحقيقه في التاريخ»[10]. وفي الحقيقة، فإن هذا الاحتكار المتوقع خلق هياجا واضطرابا - خاصة في سان بطرسبرغ، وبين البلدان المناصرة لروسيا - مما أدى إلى إلغائه. لكن هذه الصفقة ألقت ببذور الامتيازات البترولية التي ستجلب اضطرابا كبيرا للغاية خلال القرن التالي. وفي مناورة أخرى، باع الشاه ناصر الدين في العام 1891 للميجور تالبوت، وهو رجل إنجليزي آخر، احتكار بيع وتصدير التبغ. وقد أُلغيت إلغاء هذه الصفقة أيضا، جزئيا بسبب الاعتراض الروسي وجزئيا بسبب مقاطعة على النطاق الوطني قادها التجار والزعماء الدينيون. وقد كانت تلك المقاطعة بمنزلة بروفة بالملابس الكاملة للثورة الدستورية.

وعلى الرغم من أن مثل هذه الاحتكارات كان ينبغي سحبها، فإنه كان باستطاعة القاجار بيع عدد من الامتيازات الأكثر تواضعا. فقد اشترت شركات بريطانية حق الملاحة وجرف نهر كارون؛ وبناء الطرق وخطوط التلغراف في الجنوب؛ وتمويل مصانع السجاد في أصفهان، وبوشهر، وسلطان آباد، وتبريز؛ وتأسيس البنك الإمبراطوري مع السيطرة الكاملة على طباعة الأوراق النقدية، والأكثر أهمية من كل ما سبق، امتياز للتنقيب عن النفط في الجنوب الغربي. وقد مهد ذلك الطريق لامتياز دارسي، الذي

مهد بدوره الطريق أمام تشكيل شركة النفط الأنجلو- فارسية. وفي أثناء ذلك، اشترت شركات روسية حق الصيد في بحر قزوين؛ وحق الجرف في أنزلي؛ التنقيب عن النفط في الشمال؛ وبناء الطرق وخطوط التلغراف التي تربط بين حدود روسيا وكل من طهران، وتبريز، ومشهد. والأكثر من هذا حصول البلجيكيين - الذين كانوا يعدون محايدين بين بريطانيا وروسيا - على حق البناء في طهران ليس فقط لخط السكك الحديدية الذي يربط طهران بمسجد الشاه عبدالعظيم، بل أيضا لخط ترام، وإضاءة الشوارع، ومعمل للسكر، ومصنع للزجاج. ومع نهاية القرن التاسع عشر، بلغت جملة الاستثمارات الأجنبية في إيران 60 مليون دولار. وربما لا يكون هذا المبلغ ضخما للغاية لكنه كان كافيا لكي يثير الذعر بين بعض المصالح التجارية المحلية.

لم تحقق محاولات القاجار في «التحديث الوقائي» الكثير- واقتصر على القليل الذي حققته في بعض النماذج بالعاصمة. فلواء القوزاق، أكثر تلك النماذج وضوحا، لم يحشد أكثر من 2000 رجل. والنظامية، قوة شرطة طهران، كان لديها أقل من 4600 رجل في الخدمة. ودار سك العملة، التي حلت محل العديد من دور سك العملة في المقاطعات، كان باستطاعتها الآن خفض قيمة العملة، وبذلك يمكن أن يتم إمداد الحكومة ببعض الأموال السائلة الإضافية - لكن، بالطبع، على حساب تغذية التضخم. وكان مكتب التلغراف - في ميدان طوبخانة - يربط بين طهران والمقاطعات وبذلك توفر للشاه وسائل لإبقاء حكامه تحت المراقبة اللصيقة. والمفارقة أن خطوط التلغراف هذه أمدت المعارضة أيضا بوسائل لتحدي الشاه خلال أزمة التبغ والثورة الدستورية. وأصدرت وزارة البريد والتلغراف، التي أنشئت في العام 1877، طوابع بريد وقامت بتوزيع البريد. ونشرت المطبعة الحكومية جريدتين رسميتين - اطلاع (معلومات) التي تنشر التعيينات الجديدة، وجريدة إيران، التي تقدم ملخصا للأنباء الرسمية. وقد حاولت كل من الجريدتين أن تحل مصطلحات فارسية محل تلك العربية.

وكانت جوهرة تاج الإصلاحات، على كل حال، هي دار الفنون (مقر التعلم). وقد أنشئت هذه الدار في العام 1852، وكانت مهمتها تدريب «أبناء الأعيان» على الخدمة العامة. وبحلول العام 1900 أصبحت معهدا متعدد التخصصات مع طلاب يتجاوز عددهم ثلاثمائة وخمسين طالبا. وقد حصل الخريجون المتفوقون على منح دراسية

للدراسة في أوروبا - بالأساس في فرنسا وبلجيكا للعمل على الحد من النفوذ البريطاني والروسي. كما شكلت هيئة التدريس أساسا من فرنسا وبلجيكا. وعند نهاية القرن التاسع عشر، افتتحت الحكومة أربع مدارس ثانوية أخرى في طهران، وأصفهان، وتبريز، وخمس كليات جديدة ملحقة بدار الفنون - كليتين عسكريتين وواحدة للزراعة، وأخرى للعلوم السياسية وواحدة للغات الأجنبية. ونشرت الأخيرة، من خلال دار الطباعة الحكومية، أكثر من 160 كتابا. وقد شملت قائمة هذه الكتب 80 كتابا طبيا، وعسكريا، ومراجع لغوية، و10 كتب رحلات مصورة - تشمل فيما تشمل جولة الشاه ناصر الدين في أوروبا، و10 كتب هي عبارة عن ترجمات مختصرة للكلاسيكيات الغربية مثل روبنسون كروزو لديفو، والفرسان الثلاثة لدوما، وحول العالم في ثمانين يوما لفيرن، والحوارات لديكارت، والمبادئ لنيوتن، وأصل الأنواع لداروين، و20 سيرة ذاتية لشخصيات دولية مشهورة - تشمل شخصيات مثل لويس الرابع عشر، نابليون، بطرس الأكبر، نيكولاي الأول، فريدريك الأكبر، وويليام الأول، والأكثر أهمية من كل هذا أنه نشر 10 كتب في تاريخ إيران، تتضمن تاريخ إيران ما قبل الإسلام، وقد كتب معظم هذه الكتب العشرة أوروبيون. وهكذا فقد بدأ الإيرانيون في رؤية تاريخهم وكذا تاريخ العالم من خلال أعين أوروبية. وكان مشير الدولة الكبير، مؤسس مدرسة العلوم السياسية، نموذجا نمطيا للحساسيات الجديدة. فبعد عودته من خدمة طويلة في السفارات بالخارج، بدأ في الكتابة بشكل متزايد عن الملة (الوطن)، والمليات (الوطنية)، وسيادة الدولة، وعن حاجة الرعية إلى أن يصبحوا مواطنين كاملي المواطنة.

وقد بدأ الشاه ناصر الدين حكمه في العام 1848 بتشجيع الاحتكاك بأوروبا. لكن مع قرب نهاية حكمه كانت مخاوفه قد نمت بشدة من الأفكار الغربية لدرجة رواج إشاعات بأنه كان يفضل الوزراء الذين لا يعرفون ما إذا كانت بروكسل مدينة أم كرنبة. ومع ذلك، استمر الشاه ناصر الدين في إرسال ممثلين دبلوماسيين للخارج واستمر في إرسال سيل منتظم من الطلاب إلى فرنسا وبلجيكا. كما أنه تسامح مع بعثات التبشير المسيحية مادامت قد اقتصرت نشاطاتها على المجالات التعليمية -الصحية، والتبشير فقط بين الأقليات الدينية. وقد بدأ الفرنسيون الكاثوليك في العمل مع الأرمن والآشوريين حول بحيرة أرومية، ثم أقاموا بعد ذلك أكثر من ثلاثين مرفقا في أنحاء البلاد. ومال الأمريكيون المشيخيون إلى التركيز على الشمال؛ والإنجيليون على الجنوب؛

والإليانـــس فرانســـيز(*) في طهران، وتبريـــز وأصفهان. وافتتحـــت الإليانس إسرائيليت، المنظمـــة الفرنســـية اليهودية، مدارس في همـــدان، وأصفهان، وطهـــران. وبالمثل، موّل المجتمع الزرادشتي في الهند مدرسة لأتباع دينهم في يزد.

وفي تلـــك الأثناء، أســـس المنظمـــون في القطاع الخـــاص الإيراني عددا من المؤسســـات المتواضعـــة: معامل كهرباء في طهران، وتبريز، ورشـــت، ومشـــهد - وقامـــت الأخيرة بإنارة العتبات المقدســـة؛ معمل للسكر في مازندران؛ ومصنع للحرير في غيلان، ومعمل للقطن في طهران؛ ومطابع ومصانع للورق في طهران وأصفهان. ودشنوا شركات مساهمة بغرض صريح وهو حماية الصناعات المحلية من المنافســـة الأجنبية. كما مولوا المكتبات العامة في طهران وتبريـــز علاوة على عشر مـــدارس ثانوية، بما في ذلك واحدة للبنـــات. ومولوا أيضا الصحف الإصلاحيـــة: «تربية» (التعليم) في طهران، و«همات» (المســـعى) في تبريز، والحبل المتين في كالكوتا، واختار (النجمة) في إسطنبول، وبارفريش (التعليم) في القاهرة، والقانون في لندن.

كـــما نظمـــوا أيضا تجمعات شـــبه رســـمية - التجمـــع الوطني، التجمـــع من أجل الإنســـانية، الجمعية الثورية، والتجمع السري الذي نظم على غرار الجمعيات الماسونية الأوروبية. ومع نهاية القرن، كانت مثل هذه التجمعات تجتمع بهدوء لمناقشة الحاجة العاجلـــة إلى إصلاحات حكومية. وباختصار، كان البلد يحتوي على طبقة إنتليجنتســـيا (مثقفين) مميزة على الرغم من أن عددها الإجمالي كان أقل من ثلاثة آلاف وأتى معظم أعضائهـــا من صفوف النخبة القديمة. وليس من المدهش، حينما اغتال منشـــق منعزل في العام 1896 الشـــاه ناصر الدين في مســـجد عبد العظيم، أن شـــعر البعض بأن عصر الحكم المطلق قد بلغ نهايته. وكان الملك الجديد، الشـــاه مظفر الدين، معروفا عنه أنه أكـــثر انفتاحا بكثير على العالم الجديد. وبذلك كان تأثير رصاصة الاغتيال أكبر من مجرد الإجهاز على حياة الشاه ناصر الدين، إذ أجهزت على النظام القديم كله.

مجيء الثورة

تعود أصول الأســـباب بعيدة المدى للثورة إلى القرن التاســـع عشر، بينما أسبابها قصيرة المـــدى كانت قد بدأت في 1904-1905 مع الأزمة الاقتصادية التي شـــهدت

(*) Alliance Francaise هي منظمة دولية أُنشـــئت في باريس في العام 3881 لترويج الثقافة واللغة الفرنســـية في العالم. [المحررة].

إفلاس الحكومة والتضخم المتصاعد. ومع عدم القدرة على تغطية الإنفاق الحكومي، هدد الشاه مظفر الدين بزيادة ضرائب الأرض، والتخلف عن سداد قروض الدائنين المحليين. كما أنه تحول للبنوك البريطانية والروسية أيضا للحصول على قروض جديدة تزيد على أربعة ملايين جنيه إسترليني التي كان قد اقترضها منهم بالفعل. وقد وافقوا مع فرض شرط هو تسليمه كامل النظام الجمركي لإدارة بلجيكية يترأسها السيد ناوس. وكان الأخير قد أكد لبريطانيا وروسيا أنه سوف يعطي الأولوية لدفع الديون القديمة التي منحوها للحكومة[11]. وسرت إشاعة بأن ناوس ذو أصول يهودية، ويفضل توظيف الأرمن على المسلمين، وخطط لزيادة هائلة في التعريفات الجمركية على التجار المحليين، ويطمح إلى أن يكون وزيرا للمالية على الرغم من جهله المطبق بنظام المستوفي التقليدي. وخلال شهر المحرم في العام 1905، وزع المعارضون له صورته في حفلة تنكرية وهو يرتدي ملابس ملا (فقيه)[12]. وقد أجملت البعثة البريطانية الأزمة المالية على النحو التالي[13]:

> مثل العام 1906 عهدا مهما جدا في التاريخ الفارسي، حيث كان العام الذي شهد تقديم المؤسسات البرلمانية. وكانت الأوضاع في فارس قد تطورت بحيث أضحت لا تحتمل، فقد كان الشاه واقعا بالكامل في أيدي حلقة فاسدة من الحاشية تعيش على التكسب من الحكومة والبلد. وقد باع الشاه الثروة التي ورثها عن والده، وكذلك معظم الأراضي الإمبراطورية والوطنية. وقد كان مجبرا على اللجوء إلى الديون الخارجية، التي أنفق عائداتها على الرحلات الخارجية أو قام بتبذيرها على حاشيته. وكان هناك عجز سنوي كما كان دين البلد يتزايد يوميا. ولم يكن هناك ملجأ سوى الحصول على قرض خارجي جديد وكان من المعتقد على نطاق واسع أن القرض سوف يمنح على أساس شروط ستعني عمليا القضاء على استقلال البلد. وكان هناك عدد محدود من الشباب والرجال المستقلين الذين كانوا على وعي بهذه الحقائق، وكانوا منخرطين عن طريق الحكومة في المفاوضات التي دارت حول الحصول على القرض.

في الوقت ذاته، كان البلد بالكامل يعاني تضخما حادا - حيث ارتفعت أسعار الخبز بمقدار 90 في المائة وزادت أسعار السكر بمقدار 33 في المائة. وقد حدث هذا التضخم نتيجة للتأثير المشترك لكل من الحصاد السيئ، ووباء الكوليرا، والفوضى المفاجئة في التجارة الشمالية التي استحثتها الحرب الروسية - اليابانية في العام 1905، وما تلاها

من ثــوران في الإمبراطورية القيصريــة. وبحلول يونيو 1905 كانت النســاء الغاضبات يتظاهرن في طهران، وطبقا لرواية شــاهد عيان، فإن هؤلاء النســوة صببن جام غضبهن عــلى الحاكم الملكي[14]. وبحلول نوفمبر 1905، كان الحاكم يحاول تحويل أنظار العامة بتوجيهه اللوم للبازار وجلد ثلاثة من تجار السكر البارزين على أقدامهم. وكان أحدهم رجلا يبلغ عمره ســبعين سنة وكان محترما للغاية لنشــاطاته الخيرية. وقد أغلق البازار بالكامل وطالب رجاله بفصل الحاكم. وطبقا لرواية شاهد عيان، فإن أخبار جلد التجار «انتشرت كالبرق في البازار» وحفزت أصحاب المتاجر على غلق محلاتهم[15]. وفي الوقت ذاته، في مشهد، قامت تمردات الخبز بالهجوم على أحد المتاجرين بالذرة وكان على صلة بالقصر، وقد انتقم الأخير بإصدار أوامر لحرسه الخاص بإطلاق النار ليسقط نحو أربعين من المحتجين الذين التجأوا إلى حرم العتبات المقدســة للإمام الرضا. وقد عزا أحد رجال الدين المحليين التمرد إلى توافر مزاج عام من السخط[16].

> صاحــب الجلالة، إن مملكتك تتدهور. ورعيتك قد وصلوا إلى حد التســول. لقــد تم قمعهم واســتغلالهم من الحكام والمســؤولين الذيــن لا يعرف طمعهم وعطشــهم للدماء أي حدود. في العام الماضي، كان على دافعي الضرائب الذين لا يستطيعون دفع الضرائب بأموال سائلة بيع بناتهم للتجار التركمان والأرمن الذين كانوا يبيعونهم بدورهم كعبيد في روســيا. الآلاف من رعيتك اضطروا إلى الهروب من هذا القمع وذهبوا إلى روســيا... ولو لم يعثر على العلاج، فإن البلد ســيتفكك. وســوف يأخذ البريطانيون سيستان وبلوشستان، وسيأخذ الروس أجزاء أخرى من البلاد، ولدى العثمانيين خطتهم... جلالتك، اســتمع إلى حالة خمســة عشر مليون روح تعيش في خوف من أن يقوم الأجانب بسجنهم.

وما سبق ذكره عن تجارة العبيد في النساء استخدم من قبل أحد علماء الاجتماع لادعاء أن الجنوسة قد شكلت الموضوع «المركزي» في الثورة الدستورية[17].

وقــد تضاعفت الأزمة أكــثر بنزاعات أخرى. ففي كرمان أدت تمردات الشــيوخ - المتشــارية إلى اســتقالة الحاكم، وجلد مجتهد محلي على قدميه، وقتل اثنين من المتظاهريــن، وإلقاء اللوم عــلى المجتمع اليهودي المحلي، حيــث نهب حيهم. وفي صيــف العــام 1906 في طهران اشــترى البنك الروسي الــذي كان في حاجة إلى أرض لمكتبه، مقبرة مهجورة مجاورة لمقره. وقد أدى الحفر في مكان الجثث إلى احتجاجات

واسعة النطاق، حتى في النجف، وأدى إلى الهجوم على البنك. وخلال الأسبوع التالي، الذي تصادف مع حلول شـهر المحرم، قام فرسان لواء القوزاق باعتقال رجل «لوتي» مشهور، ونُفي منظمو الاحتجاجات، كما صوبوا النيران نحو مسجد الجمعة، ليقتلوا واحدا من السـادة الكبار في السن. واجتذبت جنازة السيد عددا كبيرا من الجمهور مع نسـوة اتهمن الحاكـم بأنه يزيد(*) هذه الأيام ومع رجـال يرتدون كفنا أبيض كعلامة على استعدادهم للاستشهاد.

وقـد مهدت هذه المواجهـات الطريق أمام احتجاجين رئيسـيين أديا بدورهما إلى تمهيد الطريق أمام وضع مسودة لدستور مكتوب. ففي يونيو 1906، قاد كل من السيد عبدالله بهبهاني والسـيد محمـد طباطبائي - وهما اثنان من الثلاثـة المجتهدين الأكثر احتراما في طهران - موكبا من نحو ألف من طلاب الحوزات الدينية للالتجاء إلى قم. وقد أخطـأ البعض لاحقا ووصف هـؤلاء المجتهدين بأنهم آيات الله. والحقيقة أن لقب آية الله الديني، وكذلك لقب حجة الإسـلام، لم يظهرا إلى الوجود إلا بعد الثورة الدستورية بوقـت طويل. وفي قم انضم المجتهدان إلى الشـيخ فضل الله نـوري، ثالث المجتهدين الكبار. وقد هدد الثلاثة بالتحرك بالجميع إلى كربلاء والنجف، وبذلك يحرمون البلد من الخدمات الدينية، إلا إذا قام الشـاه بفصل كل مـن ناوس والحاكم، وحل أزمة كرمان، ووقـف عملية بناء البنك، والأكثر أهمية من كل ما سـبق، إقامة «عدالت خانة» (دار العدالة). وباختصار، كان العلماء يهددون بالإضراب. وتندرت مظاهرات للنساء بأنه إذا استمرت الأزمة فإنه سيكون على السيد ناوس أن يعقد عقود الزواج.

وفي الأسبوع نفسه، وصلت مجموعة من تجار طهران، كان بعضهم نشطاء في بعض التجمعات السرية، إلى البعثة البريطانية في مقرها الصيفي في التلال الشـمالية لطهران. وشرحت البعثة، في مذكرة سرية أرسلتها إلى لندن، أنها انخرطت في الأحداث التالية [18]:

> بعد إطلاق النار، بدا كأن الحكومة قد كسبت في نهاية اليوم. وكانت المدينة في يـد القوات الحكومية. وفر القادة الجماهيريـون. وكان البازار محتلا من قبل الجنود. وبدا كأنه ليس هناك مكان للجوء إليه. وفي ظل هذه الظروف لجأ الحزب الشـعبي إلى الموافقة على ذريعة مناسـبة عن طريق عادة قديمة، بل في الحقيقة سـحيقة في القدم، وهي قاعدة «الباسـت» (طلب الأمان). وقد كانت الحل، مع

(*) المقصود يزيد بن معاوية. [المترجم].

> فشل كل طرق اللجوء الأخرى، في تطبيق هذا اللجوء. فقد أتى شخصان إلى مقر البعثة في غولاك وسألا عما سيحدث في حال لاذ الناس بمقر البعثة البريطانية طالبين الأمان، فهل سيطلب المسؤول عن البعثة مساعدة الجيش لطردهم منها؟ وقد عبر السيد غرانت دف عن أنه يأمل ألا يلجأوا إلى مثل هذه الذريعة، لكنه قال إنه ليس في سلطاته، طبقا لما يعرفه عن هذه العادة في فارس، استخدام القوة لطردهم إذا ما أتوا... وفي المساء التالي، ظهر خمسون تاجرا وملا في مقر البعثة وهيأوا مواقع لهم لتمضية الليلة. وقد نما عددهم تدريجيا حتى وصل بسرعة إلى 14 ألف شخص تجمعوا في حديقة مقر البعثة.

كان العدد الأكبر من المحتجين ينتمون إلى البازار. فقد خصصت لجنة من شيوخ الجماعات خياما للطوائف الحرفية والتجارية المختلفة. وقد أحصى أحد الزوار نحو خمسمائة خيمة على الأقل، «لكل الجماعات، حتى الإسكافيون، وبائعو الجوز، والسباكون كانت لهم خيامهم»[19]. وذكرت البعثة في تقرير لها أن النظام كان جيدا لدرجة أن حجم الضرر الناجم عن وجود هذا العدد الكبير كان ضئيلا للغاية، واقتصر الأمر على «آنية زهور» وبعض «لحاء الشجر الذي كان عليه بعض الكتابات الدينية». وفي تلك الأثناء رتبت اللجنة المنظمة كلا من المظاهرات النسائية خارج مقر البعثة، والسيطرة بحزم على دخول القادمين الجدد إلى مجمع البعثة. فقد كان مسموحا بالدخول لأعضاء هيئة التدريس وطلبة دار الفنون فقط. وقد حول هؤلاء القادمون الجدد المجمع إلى «مدرسة كبيرة للعلوم السياسية في الهواء الطلق»، محاضرين عن مزايا الحكومة الدستورية بل والجمهورية[20]. وبدأ البعض في ترجمة الدستور البلجيكي بما يتضمنه من نصوص حول الحكومة البرلمانية التي يترأسها ملك شرفي. وقد جمعت اللجنة المنظمة أيضا أموالا من التجار الأثرياء لمساعدة هؤلاء الذين لا يقدرون على الاستمرار في تمويل إضرابهم لفترة ممتدة. وقد كتب أحدهم في مذكراته [21]:

> إنني أتذكر بوضوح اليوم الذي سمعنا فيه أن الرجعيين كانوا مشغولين ببذر بذور الاضطراب بين صفوف النجارين وناشري الخشب. فالنجارون كانوا غاضبين من أنهم قد جرى قطع أرزاقهم، وسألوا ما الذي سيكسبونه من كل هذه المغامرة؟ بينما قام ناشرو الخشب، لكونهم أميين ويفتقرون إلى الحكمة، بمقاومة كل الحجج المنطقية التي تقال لهم. ولو كان كل من هذين الفريقين غير المسؤولين قد انسحبا، لعانت حركتنا كلها أشد المعاناة. ولحسن الحظ، أقنعناهم بالبقاء.

وأخيرا، فلم تطلب اللجنة المنظمة، وبناء على نصيحة من زملائهم ذوي التعليم الحديـــث، من الشـــاه دارا للعدل فقط ، بل طلبت دســـتورا مكتوبا يصيغه مجلس وطني منتخب «مجلسي ملي».

وفي البدايـــة قام البـــلاط بطرد المحتجـــين باعتبارهم «مهرطقـــين بابيين» و«خونة مأجوريـــن مـــن البريطانيـــين» وحاولـــوا تهدئتهم بالوعـــد بأنه ســـيقام مجلس شرعي إســـلامي غامض. لكن مع مواجهتهم بنمـــو الإضراب، ومع وابل من البرقيات التلغرافية من المقاطعات، والتهديد بتدخل مســـلح من قبل جماعـــات مهاجرة في باكو وتفليس، والتهديد بحدوث انشـــقاق في قوات الفرســـان، وهو القشـــة التي قصمت ظهر البعير، تراجع البلاط[22]. وكما سأل شاهد عيان بتهكم إدوارد براون، المؤرخ البريطاني المشهور، «ما الذي يمكن للشـــاه فعله بجنوده غير المســـلحين، الذين لم يتلقوا أجورهم، وبثيابهم الرثـــة، وبجوعهـــم في مواجهة تهديد الإضراب العام والتمرد؟ عـــلى الحكومة أن تتنازل وأن تقدم كل ما طلب منها»[23]. وفي 5 أغســـطس 1906 - بعد ثلاثة أســـابيع من أول عمليـــة لجـــوء لمقر البعثة البريطانية - وقع الشـــاه مظفر الدين الإعـــلان الملكي بإجراء انتخابات عامة على المســـتوى الوطني لمجلس تأسيسي. وقد استمر الاحتفال بالخامس من أغسطس باعتباره يوم الدستور.

الدستور

قـــام المجلس التأســـيسي، في اجتماعه العاجـــل في طهران، بصياغـــة قانون انتخابي للمجلـــس الوطنـــي القـــادم. وكان معظم النواب مـــن التجار، ورجال الدين، وشـــيوخ الجماعات الحرفية، والأعيان الليبراليين - كان العديدون منهم يعتبرون أنفســـهم أعضاء في الإنتلجنتســـيا الجديدة. وقد صاغوا قانونا انتخابيا معقدا يقســـم الســـكان إلى ست طبقات: الأمراء القاجاريين، العلماء وطلبة الحوزات الدينية؛ الأعيان (النبلاء)؛ والأشراف (الوجهـــاء)؛ التجـــار ذوي «مكان العمل المحدد»: مـــلاك الأراضي ذوي الملكية الزراعية التـــي تصل قيمتهـــا إلى ما لا يقل عن ألـــف تومان؛ و«رجال التجـــارة والحرف» الذين ينتمـــون إلى جماعة قانونية ويدفعون على الأقل «الإيجار المتوســـط» في محلياتهم[24]. أما الوظائف ذات الأجور المنخفضة، مثل الحمالين، والعمال اليدويين، وسائقي الجمال، فقد اســـتبعدوا. وقســـم القانون أيضا الهيئة الناخبـــة إلى 156 دائرة، حيث خصص 96

مقعدا لطهران. وكان من شروط الترشيح أن يتوافر للمرشحين القدرة على القراءة، والكتابة، والتحدث بالفارسية. وكان على الانتخابات في المقاطعات أن تجرى على مرحلتين: فكل «طبقة» في كل حي كان عليها أن تختار نائبا واحدا لعاصمة المقاطعة، وبحيث يكون على هؤلاء أن ينتخبوا ممثلي المقاطعة في المجلس الوطني. وقد قسمت طهران إلى أربعة أحياء يمثل كل واحد منها حيا من الأحياء الرئيسية خارج الأراضي الملكية. وكان على انتخابات طهران أن تتم على مرحلة واحدة: فقد خصصت أربعة مقاعد للأمراء القاجار، وعشرة لملاك الأراضي، وأربعة لرجال الدين، وما يصل إلى 32 للجماعات المعترف بها. وقد جرى تحديد سن 25 عاما باعتبارها سن التصويت. ولا حاجة للقول إنه لم تتم إثارة موضوع حق النساء في الاقتراع.

كانت هذه الأحداث الدرامية - خاصة انتخابات المجلس الوطني - بمنزلة طلقة البداية التي أدت إلى تشكيل طيف واسع من الأحزاب، والمنظمات، والصحف. ففي المقاطعات، كان من المحتم أن يقود البازار الجمهور المحلي، في خلق مجالس إقليمية (أنجومانز). وقد شكلت في طهران ما يقرب من ثلاثين مهنة ومجموعة عرقية منظماتها الخاصة بها بأسماء مثل منظمة «أصناف» (النقابات)، «مستوفيان» (المحاسبين)، «دانشماندان» (العلماء)، «طلاب» (طلاب الحوزات العلمية الدينية)، الزرادشتيين، الأرمن، اليهود، الجنوبيين، والأذربيجان. وكان الأخيرون يقودهم تجار من تبريز لهم صلات بالحزب الاشتراكي الديموقراطي في قزوين. وفي الحقيقة، فقبل ذلك بعامين قامت مجموعة من الإنتلجنتسيا من الإيرانيين العاملين في باكو بتشكيل حلقة أطلق عليها «همات» (المسعى) وبدأت في العمل عن قرب مع الحزب الروسي الاشتراكي الديموقراطي.

كانت الصحافة أكثر نشاطا. فقد قفز عدد الصحف من ست صحف عشية الثورة إلى أكثر من 90 عند افتتاح أعمال المجلس التأسيسي. واندفع المثقفون في نشر مفاهيم كانت تعتبر خطيرة جدا في العقود السابقة. وهذه المفاهيم، خاصة الحرية، والمساواة، والإخاء ألهمت العديد من أسماء المطبوعات الجديدة-«بيداري» (اليقظة)، «ترقي» (التقدم)، «تمدن» (الحضارة)، «فاتان» (أرض الآباء)، «آدميت» (الإنسانية)، «أميد» (الأمل)، «عصر نو» (العهد الجديد)، ندائي فاتان (صوت أرض الآباء)، استقلال (الاستقلال)، إصلاح (الإصلاح)، «إقبال» (التقدم)، «حقوق» (حقوق)، «حقيقت» (الحقيقة)، «عدالت» (العدالة)، «آزادي» (الحرية)، موساوات (المساواة)، و«أخوت»

(الإخـاء). وكـما في الثـورات الأخرى، أدى رفـع الرقابة إلى فتح البـاب على مصراعيه. ووفقـا لما ذكره بـراون كانت واحدة من أكثر الصحف شـعبية تدعى «صور إسرافيل» (بوق إسرافيل)، التي على الرغم من اسـمها الديني كانت صريحة في اتجاهها العلماني الراديكالي[25]. وكان يكتب أغلبها دهخدا(*)، الموسـوعي، ومزجت بين الهجاء والشـعر والتعليقات السياسـية، وكل ذلك بفارسية حديثة سـهلة. وبخت الصحيفة كل الطبقة العليـا، بمـن في ذلك علماء الدين مـلاك الأراضي، لاسـتغلالهم ولإبقائهم على «جهل» «الناس العاديين» (العوام). وكانت الصحيفة توزع 5000 نسخة وتأتي على رأس الصحف الموزعة. وحيث إن دهخدا كان قد درس علوم الدين وكان متمكنا في العلوم الإسلامية، فقد كان توبيخه للعلماء بشكل خاص موجعا. لذلك فليس مدعاة للدهشة أن الأمر لم يستغرق وقتا طويلا حتى بدأ المحافظون في استهداف صور إسرافيل.

افتتـح المجلس الوطني أعماله في أكتوبر 1906. وكان المجلس يضم أكثر من 60 من رجال البازار - تجار وشـيوخ الجماعات الحرفية والمهنية، 25 من رجال الدين، ونحو 50 من ملاك الأراضي، والأعيان المحليين، ومسـؤولين حكوميين كبارا[26]. وقد اندمج الأعضاء تدريجيـا في حزبين مرنين: «معتدل» (المعتدلين) و«أزاديخاه» (الليبراليين). وكان الحزب الأول يقوده بشكل مشترك تاجر أوشحة بالجملة كان قد قاد المظاهرات في العام 1905 ضد ناوس، ومسـؤول سـابق عن سـك العملة الملكية كان قد سـاعد في تمويل مغامرة اللجوء لمقر البعثة البريطانية. وقد تلقى الاثنان دعما من السـيدين طباطبائي وبهبهاني، اللذين على الرغم من أنهما لم يكونا نائبين، فإنهما أسـهما في المناقشـات البرلمانية. وفي معظم الأيام، كان المعتدلون يسـتطيعون حشد الأغلبية. بينما قاد الليبراليين حسن تقي زادة، وهـو متحدث مفوه من تبريز. وعلى الرغـم من أنه كان قد انضم في بداية عمله لسـلك رجال الدين، بل كان لا يزال يرتدي عمامتهم، فإنه أصبح مفتونا بشـكل متزايد بالأفكار الحديثة - وبشـكل خاص بالعلم الحديث - خصوصـا بعد أن قام بزيارة باكو. وبأشكال عدة، كان تقي زادة - مثل دهخدا - يعد نموذجا للجيل الأول من الإنتلجنتسيا.

عمل المعتدلون والليبراليون عن قرب من أجل صياغة الدسـتور لكي يكون مقبولا ليس فقط من الشـاه مظفر الديـن، الذي مات فور التوقيع عـلى الإعلان الأصلي، بل أيضا من وريثه، الشـاه محمد علي، الذي حاول التخفيف مـن الوعود الملكية بإحلال

(*) علي أكبر دهخدا (1879 - 1956) هو شاعر ولغوي ولد في طهران وكتب أكبر موسوعة لغوية فارسية [المحررة].

مصطلح «مشرو» (مشروط) مقابل المفهوم الأكثر حداثة «مشروطيات» (دستوري)[27].
وكانت الوثيقتان النهائيتان - وتعرفان باسم القوانين الدستورية الأساسية والتكميلية - قد وضعتا على غرار الدستور البلجيكي. وطبقا لشهادة شاهد عيان، فقد كان هدف جميع من قاموا بصياغة الوثيقتين - وكانوا كلهم من خريجي دار الفنون- إقامة ملكية دستورية مع الفصل التقليدي بين السلطات إلى تنفيذية، وتشريعية، وقضائية[28].
وكانت هاتان الوثيقتان، مع بعض التعديلات الطفيفة، قد بقيتا فاعلتين باعتبارهما دستور البلاد على امتداد الطريق حتى ثورة العام -1979 على الأقل نظريا.

وقد أعطت القوانين الأساسية للشاه امتياز رئاسة السلطة التنفيذية، وقيادة القوات المسلحة، إعلان الحرب والسلام، التوقيع على القوانين، واختيار أعلى المسؤولين في الدولة، بمن في ذلك وزراء الحكومة. لكن الشاه كان عليه أن يحلف اليمين أمام المجلس، وأن يقبل الوزراء الذين يُنتخبون من قبل المجلس، وأن يقوم بالتوقيع على مشروعات القوانين التي يتوصل إليها المجلس. وقد احتفظ الشاه حقيقة بامتياز واحد: وهو الحق في تعيين ثلاثين عضوا للمجلس الأعلى (مجلس الشيوخ) المكون من ستين عضوا، لكن حتى هذا الحق ثبت أنه حق أجوف حيث لم ينعقد أول مجلس شيوخ سوى في العام 1949.

خُطط لأن يكون المجلس الوطني نقطة المركز في الدستور الجديد. فباعتباره «ممثلا لكل الشعب»، كان له القول الفصل في كل «القوانين، والمراسيم، والميزانيات، والمعاهدات، والقروض، والاحتكارات، والامتيازات الممنوحة». بل كان يتحكم أيضا في ميزانية البلاط. وكان للمجلس سلطة التحقيق واقتراح أي إجراء «يعتقد أنه يساعد على تحقيق مصلحة الحكومة والناس». وقد اتفق على أن جلسات المجلس تستغرق عامين يكون فيها أعضاؤه محصنين من القبض عليهم. وكانت له سلطة اختيار أعضاء الوزارة. بل إن الدستور قد نص صراحة وبوضوح على أن «الوزراء لا يمكنهم أن يعفوا أنفسهم من المسؤولية بزعم أنهم قد تلقوا أوامر شفهية أو مكتوبة من الشاه»: «فيما لو أعلن المجلس الوطني أو مجلس الشيوخ، وبالأغلبية المطلقة، أنه غير راض عن الوزارة أو عن وزير معين، فعلى هذه الوزارة أو هذا الوزير الاستقالة».

وكان للقوانين الدستورية أحكام متعددة أخرى. فقد أضفت الصفة الرسمية على مجالس المقاطعات، وأقامتها على أساس أنها مؤسسات موازية للحاكم العام.

وقـد أعطت المواطنين ميثاقـا لحقوقهم يتضمن الحق في حمايـة الحياة، والملكية، والـشرف، وحرية التعبـير، والتمثيل البرلماني، والتنظيم، والمسـاواة أمـام القانون، وضرورة وجـود أمـر قضائي يوجب إحضار السـجين أمام المحكمـة للنظر في مدى شرعية حبسـه، والحماية من الاعتقال التعسـفي. وكان هناك نص في هذه القوانين بتصميـم علم وطني بحيث يكون على شـكل ثلاثة شرائط أفقية متسـاوية بألوان خـضراء، وبيضاء، وحمراء - وهي ألوان ترتبط تاريخيا بالتشـيع. وقد ظل هذا هو العلـم الوطني حتى وقتنا الراهن. وفيما يعد ترضيـة للقاجار، تضمن العلم الثلاثي الألوان الجديد الأسد والشمس.

وقـد ذهبت أهم الترضيات، على كل حال، إلى الإسـلام بشـكل عام وللتشـيع عـلى نحو خاص. فقد أعلن أن الشـيعية هي الديانة الرسـمية لإيران واقتصر حق عضوية الوزارة على المسـلمين الشيعة فقط. وصرح للسلطة التنفيذية بحظر كتب «الهرطقـة»، والجمعيـات «المناهضة للديـن»، و«الأفكار الخبيثة». وقد قسـمت السـلطة القضائية إلى محاكم دولة ومحاكم دينية مع احتفاظ رجال الدين بسلطة تطبيـق الشريعة في المحاكم الدينية. ولم يكن مسـموحا للهيئـة التشريعية بتمرير قوانين تتعارض مع الشريعـة. وللتأكد من الإذعان لذلك، كان على المجلس الوطني أن ينتخـب رجـال دين كبارا لمجلس أوصياء(*) والذي كانـت مهمته الوحيدة هي فحص كل التشريعات. وكان على هذا المجلس أن يعمل حتى يوم الحسـاب وظهور المهدي، غير أن هذا المجلس، على أي حال، لم ينعقد إلا بعد قيام ثورة 1979.

وكان الشـخص المحوري في كتابة الدسـتور هو ميرزا حسـين خان مشير المُلك، العائـد حديثا من أوروبا، والذي ورث لقبه مشـير الدولة مـن والده بعد وفاته في العـام 1907. وبطـرق عدة، كان مشـير الدولة الصغير رمزا للأعيـان الجدد الذين سـيلعبون دورا رئيسيا في السياسـة الوطنية خلال فترة العشرين عاما المقبلة، حتى ظهور الشـاه رضا. وقد ورث ميرزا حسـين كذلك أراضي واسعة من والده الذي كان ينحدر من سـلالة طويلة من المسـتوفين من نائين والذين تزوجوا من عائلة رجال دين أغنياء. وبسـبب دراسته في موسكو وباريس، أجاد مشير الدولة إجادة تامة كلا من اللغتين الروسـية والفرنسية. ولم يقم ميرزا حسين بصياغة النظام الانتخابي الأول

(*) ما يعد مماثلا لمجلس صيانة الدستور المعمول به في إيران حاليا [المترجم].

والقوانين الدستورية فقط ، لكنه وضع أيضا تصميم العلم الوطني ووضع تقسيما لوزارة الداخلية على غرار نظيرتها الروسية[29]. وخلال العشرين عاما التالية، ترأس مشير الدولة أربع وزارات وخدم في ثماني عشرة وزارة أخرى - منها ثماني مرات كوزير للحرب وخمس مرات كوزير للعدل. كما خدم أيضا كممثل البلد الرئيسي في لندن وسان بطرسبرغ. وعند تقاعده، كتب كتابا حقق أفضل المبيعات بعنوان «إيراني باستان» (إيران القديمة)، معطيا للقراء سجلا وطنيا حافلا لفارس ما قبل الإسلام. وكان شقيقه الأصغر، مؤتمن الملك، عضوا نشيطا في البرلمان منذ العام 1909 حتى العام 1925، بداية كعضو ثم تاليا كرئيس للمجلس. وعند بدء العمل بألقاب العائلة في العام 1925، اتخذ الشقيقان اسم بيرنيا كلقب عائلي. وفي بعض الأوقات كان البريطانيون يمدحونهما باعتبارهما «تقدميين»، و«أمناء»، و«أذكياء». وفي أوقات أخرى، خاصة حينما كانت مصالحهما لا تتطابق مع لندن، كانوا يطردونهما باعتبارهما «جبناء» وأجلافا «أغنياء»، وذوي اتجاهات «وطنية» متطرفة. وكان هذا هو الموقف النمطي للبريطانيين تجاه الأعيان الليبراليين.

سيطر الأعيان على الوزارة الأولى التي اختارها البرلمان في أغسطس 1907. وقد ترأس مشير السلطنة الذي كان قريبا لمشير الدولة هذه الوزارة، وتولى كذلك وزارة الداخلية. وينحدر مشير السلطنة كذلك من أسرة «مستوفي» قديمة، وخدم من قبل كحاكم مقاطعة وأمين للصندوق الملكي. وقد وصفته البعثة البريطانية بأنه ينحدر من «مدرسة قديمة» ولم تكن له أي مشاركة في «حركة الإصلاح»[30]. وقد ورث مشير الدولة نفسه منصب والده كوزير للعدل في الوزارة. وكان سعد الدولة، وزير الخارجية، ممثلا لإيران في بروكسل لفترة تزيد على عشرة أعوام وقد ساعد في تنظيم الاحتجاجات ضد ناوس. وكان قوام الدولة، وزير المالية، قد درس في فرنسا وينحدر من أسرة ثرية من ملاك الأراضي. وكانت لديه ميول أدبية. وكان وزير الحرب «مستوفي الممالك»، قد ورث لقبه وكذلك ثروته الضخمة من والده الذي كان وزيرا كبيرا لدى الشاه ناصر الدين. وكان هو نفسه قد عاش في باريس بين العامين 1900 و1907. وكان وزير التجارة، مجد المُلك ينحدر من عائلة تجار خرّجت عددا من الوزراء ومشرفين على دار سك العملة الملكية. وكان وزير التعليم، نير الملك، مسؤولا عن دار الفنون من العام 1897 حتى العام 1904. ولأنه كان طاعنا في السن وواهنا فقد عمل ابنه بالنيابة عنه وزيرا للتعليم.

وأخـيرا، كان وزير الأشـغال العامة، مهندس الممالك، عالم رياضيـات بارزا تلقى تعليما فرنسـيا، وهو الذي رافق الشـاه مظفر الدين في رحلاته الأوروبية. وقد ادعت البعثة البريطانيـة أنه اسـتغل منصبه لابتـزاز بعض المال من الـشركات البريطانية التي تبني الطـرق في إيران. لـذا فليس من المدهش أنه سرعان ما أطلق على النظام الجديد نظام «الدول، السلطنات، والممالك».

الحرب الأهلية

عندمـا ارتقى الشـاه محمد علي العرش في ينايـر 1907 لم يكن أمامه أي خيار سـوى الانحناء أمام رغبة البرلمان والتوقيع على القوانين الدسـتورية. غير أن مركزه تحسن تدريجيا خلال الشهور القليلة التالية، وبحلول يونيو 1908 كان يشعر بالقوة الكافية لكي يقود فرسان لواء القوزان في انقلاب عسكري تقليدي ضد المجلس. وقد جاء تغير الحظوظ نتيجة لثلاثة ضغوط منفصلة:

الضغـط الأول، هو معاناة الدسـتوريين من نكسـة في العـام 1907 مع توقيع الاتفاقية الأنجلو- روسـية. فمع تزايـد مخاوف بريطانيا من قـوة ألمانيا المتنامية، قررت حل الخلافات الطويلة المدى مع روسيا في جميع أنحاء آسيا ومن بينها إيران. وقد قسـمت الاتفاقيـة إيران إلى ثلاث مناطق. حيث خصصت المنطقة الشـمالية، متضمنـة أصفهـان، لروسـيا، وخصصـت منطقة الجنـوب الغربي خاصـة كرمان، وسيسـتان، وبلوشستان لبريطانيا وحددت باقي إيران باعتبارها «منطقة محايدة». وقد وافقت القوتان على السعي إلى الحصول على امتيازات داخل المناطق المخصصة لها فقط، والإبقاء على مسؤولي الجمارك البلجيكيين، واستخدام عائدات الجمارك في إعادة دفع القروض السـابقة. وقد شـعر الدستوريون ليس فقط بتعرضهم للخيانة بـل بعزلهم عن التعامل مع الشـاه[31]. وقد علّمت الاتفاقية الإيرانيين أيضا درسـا صعبا في السياسـة الواقعية - فمهما كانت درجة النهب التي تقوم بها «جارتاهما»، فقد يكون الوضع حتى أكثر خطرا حينما تضع هاتان الجارتان خلافاتهما جانبا. وقد ظلت اتفاقية العام 1907 ملازمة للإيرانيين حتى منتصف القرن العشرين.

الضغط الثاني، أتي مع توليد المجلس لحركة ارتدادية حتمية بمجرد محاولته إصلاح النظـام الضريبي. فقـد قيدت عملية المزايدة على ضرائـب المزارع. وحولت أراضي

الدولة من الخزانة الملكية إلى وزارة المالية. منحت الوزارة السلطة على مستوفيي المقاطعات. وقلص المجلس مخصصات خزانة البلاط، والذي كان مجبرا بدوره على تنظيم إسطبلات القصر، ومستودع أسلحته، ومطابخه، ومخابزه، ومخازنه، وحريمه، وورشه. بل إن القصر أجبر على إغلاق أبراج الطبلة. ويتذكر عبدالله المستوفي، في مذكراته الطويلة، أن النواب الشباب كانوا مفتونين بكل الأشياء الحديثة إلى حد أنهم نبذوا بسرعة المؤسسات الموقرة باعتبارها مؤسسات «منقرضة» متخلفة عن القرون الوسطى[32]. وقد اقترح أحد الليبراليين أنه على وزارة المالية أن تعدل الموازين بحيث يدفع ملاك الأراضي ضرائبهم بالنقود السائلة وليس بالمحاصيل. وطالب آخر بوضع نهاية لكل المعاشات والمخصصات الملكية. وأشار ليبرالي آخر إلى أن الشاه يمكنه دفع ديونه ببساطة عن طريق بيع مجوهرات عائلته[33].

وقد أضاف ساخرا أنه تعذر عليه النوم بسبب قلقه على الوضع المالي لهؤلاء القابعات في الحريم الملكي. وكتب شخص محنك في هذه المجادلات بأنه كان من أشكال الابتزاز المألوفة في تلك الأيام أن يطلق على شخص ما «عروس القصر» أو «بواب القصر». ومضى شارحا أن «هؤلاء الخدم»، كانوا مدللين جدا لدرجة أنهم أصبحوا الداعين الأكثر تعصبا للحكم المطلق بين كل سكان طهران»[34].

الضغط الثالث، هو مضاعفة بعض الليبراليين من هذا الارتداد باقتراحهم إصلاحات شديدة العلمانية. فقد اتهموا علماء الدين بالتكتم على مصالح قذرة بخطب سامية. وقد دافعوا عن ضرورة القيام بتحسينات فورية ليس فقط في حقوق الأقليات الدينية بل أيضا في حقوق النساء. وانتقدوا المادة الدستورية التي تعطي علماء الدين قوة الفيتو على التشريعات البرلمانية. بل جادلوا حتى بأن الشريعة ليس لها أن تقول أي شيء عن قوانين الدولة. وبحلول منتصف العام 1907، قام الشيخ فضل الله نوري، الذي اعتبره البعض الأعلى مقاما بين المجتهدين الثلاثة الأرفع مقاما في طهران، بقطع العلاقة مع زملائه المجتهدين الآخرين، وكون جمعية النبي، وأعاد بناء الجسور مع الشاه، وأصدر فتوى رئيسية أدان فيها الليبراليين بأنهم يفتحون البوابات أمام فيضان «الفوضوية، والعدمية، والاشتراكية، والمادية»[35]. وهذه الإدانة ما كان لها أن تكتب على نحو أفضل من قبل بابا معارض لحركة التنوير الأوروبية. كما ركز أيضا على قضية أن هناك مكيدة مدبرة من البابيين، والبهائيين، والأرمن

لتدمير الإسلام مع بعض بدع الهرطقة مثل البرلمانات المنتخبة، والقوانين العلمانية، والأكثر سوءا من كل ذلك، المساواة الدينية.

وقد ظهر الشيخ نوري في ديسمبر 1907 على رأس حشد في ميدان طوبخانة. وطبقا لشهادة شاهد عيان، فإن «الحشد الرجعي» كان يملأ كل جنبات الميدان[36]. وقد اجتذب مشاركين من كل المشارب: طلابا وطلابا سابقين من معهد نوري الديني، لوتيين تحت حمايته، متقاعدين، سائقي بغال، حرفيين، بوابين، وخدما في القصر الملكي، ومزارعين من الأراضي الملكية في قرية ورامين المجاورة وفقراء حضريين يعانون من ارتفاع أسعار الغذاء. وقد كتب أحد شهود العيان أنه حتى «الجمهور العادي» من البازار تجمع ليسمع حديث الشيخ نوري في ميدان طوبخانة[37]. واتهم نوري الليبراليين بأنهم يعقوبيو هذه الأيام الذين يضعفون الدين و«يبذرون بذور الفساد في الأرض» - وهي جريمة تعد كبيرة من الكبائر طبقا للتأويل التقليدي للشريعة. ومع استثارتهم بهذه اللغة المثيرة، قامت الحشود بمهاجمة الناس السائرين في الشوارع الذين تصادف ارتداؤهم قبعات أوروبية الطراز[38].

وجه الشاه ضربته في يونيو 1908. وقد فعل هذا فور تلقيه عشرة آلاف جنيه إسترليني من النقود السائلة من مخبر الدولة الذي تعامل مع وزارة البريد والتلغراف باعتبارها إقطاعة عائلية[39]. وقد وزع هذا النقد السائل فورا كعلاوة خاصة بين 1500 فارس في حامية طهران. وأعلن الشاه الأحكام العرفية، وعين العقيد لياخوف، قائد سلاح الفرسان الروسي، حاكما عسكريا لطهران. وقد حظر لياخوف كل الصحف والاجتماعات العامة، بما في ذلك مواكب شهر المحرم، وأصدر مذكرات بالقبض على النواب الرئيسيين، وأرسل فرسانه لاحتلال مكتب التلغراف وقصف مبنى المجلس. ووفقا لتقارير بريطانية، أسفر القتال عن مقتل نحو 250 شخصا[40]. وقد خطط القادة البرلمانيون للهرب - إلى المنفى في الخارج أو اللجوء إلى البعثة العثمانية. غير أن بهبهاني وطباطبائي احتجزا رهن الإقامة الجبرية في منزليهما. وسجن ستة آخرون في الحدائق الملكية، اتهموا «ببذر بذور الفساد في الأرض» وشنق ثلاثة منهم لاحقا.

فجر الانقلاب حربا أهلية. فبينما حاصر فرسان لواء القوزان طهران وطوقت قبائل الشهسوان تبريز، اجتذب الجانب البرلماني دعما من ثلاثة مصادر: المصدر الأول، كان مكونا من نحو ألف من المتطوعين، عرفوا بالفدائيين والمجاهدين، احتشدوا تأييدا

لقضيــة البرلمــان. ولم يأت هؤلاء من طهران، وتبريز، ومشــهد، ورشــت فقط، بل أيضا مــن المجتمعات الإيرانية والأرمينية والجورجيــة في قزوين. حارب بعضهم تحت العلم الأحمــر، وبعضهم الآخر تحت العلم الإيراني الثلاثي الألــوان. وقد نظم المتطوعون من الخارج من قبل الاشــتراكيين الديموقراطيين الروس، وحزب الطاشناق الوطني الأرميني، وحزب همت (المسعى) الإيراني في باكو - الذين حولوا جميعا اهتمامهم إلى إيران بمجرد ســحق ثورة 1905 في روســيا. وقد حاربوا جميعا تحت شــعار «حب الحرية ليس له وطن»[41]. وقد قاد الأرمينيين يبريم خان، الذي نفي إلى سيبيريا بسبب أنشطته المعادية للقيصريــة، قبل أن يهرب من هناك إلى رشــت التي عمل فيهــا صانعا للطوب وترأس حزب الطاشناق. وأصبح يعرف باعتباره «غاريبالدي فارس»[42](*). وقاد متطوعي تبريز ستّار خان وباقر خان. وكان الأول، كتخدا للحي الشيخي الرئيسي، وقد كان لوتيا وتاجر خيول ســابقا. بينما كان الثاني، كتخدا لحي شــيخي مجاور، وكان لوتيا أيضا وعامل بناء سابقا. وقد تركا بصمتيهما في تبريز عن طريق إجبارهما تجار الحبوب على بيع سلعهم بــ «أســعار عادلة»[43]. كان المتطوعون من القوقاز بشــكل خاص مسلحين حيث إنهم حــضروا ومعهم قنابل يدوية وكانت لديهم معرفة بكيفية تصنيع القنابل. وقد وصفهم واحد من واضعي التقارير البريطانيين بأنهم «ترسانات تتحرك على قدمين»[44]. وهؤلاء المتطوعــون وعــلى الرغم من خلفيتهم الدينية، تلقوا دفعــة كبيرة حينما قام ثلاثة من المجتهدين الأربعة الكبار في النجف، بإصدار بيان يعارضون فيه الشيخ نوري وأيدوا فيه السيدين بهبهاني وطباطبائي.

ثانيا، تمت تقوية الجانب البرلماني بشــدة حينما ألقى محمد والي ســبهدار، وهو قطب كبير في مازندران، بثقله ضد الشاه. وقد وصفه مكتب الهند على أنه «واحد من أكــبر الإقطاعيين في البلد» مع ملكيات كبيرة ليس فقط في موطنه في إقليم تونكابون بل أيضا في قزوين، وخراســان، وغيلان[45]. وحكم ســبهدار غيــلان، وأردبيل، وتالش وأســتراباد عدة مرات. وفي وقت الانقلاب، كان القائد الاسمي للجيش وقد أرسل لكي يساعد الشهسوان للاســتيلاء على تبريز. لكنه على النقيض من ذلك ارتد، وأخذ معه رجاله - الذين كان العديد منهم فلاحين بأراضيه في مازندران. وانضم إلى القوات التي

(*) جوزيبي غاريبالدي، القائد العسكري الذي كان له دور كبير في توحيد إيطاليا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. [المحررة].

كانت مع يبريم خان في رشت. وقد أثبتت هذه الخطوة فائدتها لمستقبله المهني. ففي السنوات التالية لم يكسب سبهدار فقط لقب سبهسالار الأعظم (قائد الجيش العظيم)، بل ترأس الوزارة أيضا ثماني مرات وكان وزيرا لعشر مرات - عمل في أغلبها وزير حرب. وقد خدم أخوه أيضا في العديد من هذه الإدارات.

ثالثا، حصل الجانب البرلماني على دعم حاسم من البختياريين. فقد أقنع الخاني، صمصام السلطنة (سيف المملكة)، من قبل ابن عمه سردار أسعد، الذي كان يتحرك بين المنفيين الليبراليين في باريس منذ اغتيل والده على يد ظل السلطان، بأن يلقي بأسهمه مع الثوار. وقد أمن الخانان الاثنان جانبيهما ببيعهما قرى حدودية بتخفيض كبير في سعرها للشيخ خزعل من قبيلة كعب العربية. وبعد ذلك استوليا على أصفهان وسارا إلى طهران مع نحو 12 ألفا من رجال القبائل المسلحين - وكانت هذه أكبر قوة مؤيدة للجانب البرلماني. وقد كانا القائدين القبليين الوحيدين اللذين استطاعا تمويل قوة كبيرة وممتدة في حملة خارج موطنها الإقليمي. وقد آتت هذه المقامرة أكلها. ففي خلال العقدين التاليين، ترأس صمصام السلطنة الوزارة ست مرات. كما أن سردار أسعد، وعلى الرغم من أنه كان شبه كفيف، عمل من وراء ستار لتحويل وزارة المالية إلى إقطاعة قبلية حقيقية فعلا. كما أن الاثنين جلبا أيضا عددا من الأرمينيين من شهر محل لوزارة المالية. وهؤلاء الأرمينيون، الذين كانوا أصلا معلمين لأطفال بختياريين، أصبحوا في النهاية، بالتعليم الذاتي، محاسبين.

التقى سردار أسعد، وسبهدار، ويبريم خان في طهران في يوليو 1910، وهرب الشاه إلى البعثة الروسية ومن هناك تفاوض على تنازله عن العرش، ووافق على أن يخرج للمنفى مقابل حصوله على معاش سخي. وقد تجمع مجلس تأسيسي مكون من خمسمائة عضو من أعضاء المجلس، مع ممثلين من البازار والجيوش المنتصرة سُمي بالمجلس الكبير. وقد استبدلوا بالشاه محمد علي ابنه الشاه أحمد البالغ عمره 12 عاما، وعينوا عمه المسن أزد المُلك وصيا عليه، وكان الشخص الوحيد المسموح له بالجلوس في حضرة الشاه هو الخاني القاجاري[46].

احتفظ المجلس الكبير بالعقيد لياخوف قائدا لسلاح الفرسان، وشكل فرقة فرسان جديدة لتبريز، واختير يبريم خان رئيسا لشرطة طهران. ودُمج نحو أربعمائة من رجاله في قوة الشرطة هذه. وأنشئت محكمة خاصة لمعاقبة المسؤولين عن

الحرب الأهلية. حيث شـنق خمسـة من المناصرين الرئيسـيين للملكية، بمن فيهم الشـيخ فضل الله نوري. وقد شنق الشـيخ بحضور جمع غفير في ميدان طوبخانة، بعد أن وجد مذنبا بتسـهيل عمليات الشـنق التي تمـت في الحدائق الملكية. اتهم بارتكابه كبيرة «بذر بذور الفسـاد في الأرض» - وهي التهمة نفسـها التي سـبق أن وجهها إلى معارضيه الليبراليين. وراجت شـائعات أن ابنه، الذي كان مقاتلا متطوعا في صفوف الجانب البرلماني، احتفل بهذه الإعدامات.

فضـلا عـلى هذا بادر المجلـس الكبير بمقرطـة النظام الانتخابي. فقـد تخلص من التمثيل الطبقي والمهني، وزاد من ممثلي المقاطعات، وخفض ممثلي طهران من سـتين إلى خمسة عشر، وأزال تقسيم طهران لأحياء، وخصص خمسة مقاعد للأقليات الدينية - اثنين للأرمينيين، وواحدا للآشـوريين، وواحدا لليهود وواحدا للزرادشتيين. وخفض قانون الانتخاب الجديد كذلك سـن الانتخاب من خمس وعشرين سـنة إلى عشرين، وقلص التأهيـل من حيث الملكية من 2000 تومان إلى 250 تومان - وبعد عام آخر أزيل هذا الشرط بالكامل. وهكذا فقد أصبح الحق في الاقتراع شاملا لكل الذكور في إيران في تاريخ مبكر يعود إلى العام 1911. وكان يترتب على كل هذا نتائج غير متوقعة.

انتخب المجلس الكبير حكومـة انتقالية، تاركا منصب رئيس الوزارة خاليا. وقد جـرى انتخاب سردار أسـعد، على الرغم من أنه كفيف، وزيرا للداخلية، وسـبهدار وزيـرا للحرب، ومسـتوفي الممالك، وزيرا للمالية، وعبد الحسـين مـيرزا فرمانفرما، وحفيد الشاه فتح علي وزيرا للعدل، وعبد القاسم خان ناصر الملك، بطريرك عشيرة قـاره غوزلو القاجارية، وزيرا للخارجية. وكان براون، المـؤرخ البريطاني، مقتنعا بأن نـاصر الملك، وكان زميلا لكرزون في أكسـفورد، قد نجا من الانقلاب فقط بسـبب التدخـل البريطاني. وسرعان مـا حل محل أزد الملك كوصي عـلى العرش. وقد علق الوزير المفوض البريطاني أن سردار أسـعد وسـبهدار كانا الشخصيتين المسيطرتين في الحكومة الجديدة، وأن الاثنين، خاصة سـبهدار، كانا حقيقة «ينتميان إلى المدرسـة القديمة في السياسة»، التي «ترتاب في التدخلات البرلمانية» غريزيا. وقد أضاف أنهما تمتعا «بثقة رجال الدين والتجار» القلقين على سلامة الملكية الخاصة[47].

اسـتمر تصاعد النفوذ البختياري. فبحلول العام 1912، أصبح صمصام السـلطنة رئيسـا للوزارة، وسردار محتشـم، وهو قريب له، وزيرا للحرب، وترأس واحد من أولاد

العمومة حرس القصر، وآخر حكم حي بختيار الذي أقيم أخيرا، كما حكم أولاد عمومة آخرون أصفهان، وبهبهان، ويزد وكرمان، وسلطان آباد، وبروجرد. وباختصار، فقد حكم البختياريون معظم وسط وجنوب إيران. كما أنهم وقعوا، ومن دون إبلاغ الحكومة، على اتفاقيات مربحة مع كل من شركة النفط البريطانية لحماية مرافق الشركة في أراضيهم ومع شركة الإخوة لينش لبناء طريق برسوم مرور من ربوعهم الشتوية إلى ربوعهم الصيفية. وقد فسر الوزير المفوض البريطاني «اكتساب زعماء البختياريين» هذه «الأهمية العظيمة» أساسا بسبب «دورهم النشيط» في الحرب الأهلية. بل ادعى حتى أن سردار أسعد «العظيم» كان «القوة الفعلية وراء العرش»[48]. وقد أوضح القنصل البريطاني في أصفهان ذلك أكثر: «بحصولهم على إقطاعيات من القاجار وبتجريدهم لملاك أراض آخرين من أراضيهم بكل بساطة عن طريق السلب، وصل الخانات إلى ملكية معظم الأراضي الخصبة في تشهارمحل. وقد أضافوا إلى ملكياتهم أكثر باكتساب أراض أخرى، وجمع ضرائب من رجال قبائلهم، ووضع رسوم مرور على طريق لينش، وتلقيهم دخلا منتظما من شركة النفط الأنجلو- فارسية»[49].

المعضلة المؤسسية

حينما انعقد المجلس الثاني في نوفمبر 1910 بدا كما لو أن النضال الدستوري قد وصل أخيرا إلى نتيجة مثمرة. لكن ثبت أن ذلك لم يكن صحيحا. اكتشفت الحكومة الجديدة بسرعة أنها تفتقر إلى الأدوات اللازمة لكي تدير شؤون البلاد، فضلا على الإصلاح. فقد واجهت المعضلة نفسها التي واجهها النظام القديم: لقد كانت دولة من دون آلية مركزية. كان لديها وزراء لكن من دون وزارات حقيقية. وتمخض النصر البرلماني عن كلام أجوف.

مثلت القيود المالية - وبلغة أكثر مباشرة، الإفلاس - جذر المشكلة. وحيث كانت الإيرادات أقل من النفقات - وهذا على الرغم من أن النفقات كانت في العادة أقل من 1,5 مليون جنيه إسترليني سنويا - فلم يكن أمام الحكومة أي خيار لكي تعيش من عام لآخر سوى الحصول على قروض طارئة من لندن وسانت بطرسبرغ. ونجت الحكومة من سلسلة من الأزمات بين عامي 1911 و1913 باقتراض 440 ألف جنيه إسترليني من بنك بريطانيا الإمبراطوري[50]. وبقيت إيرادات الجمارك

في أيد بلجيكية وذهبت كل إيراداتها لتسديد الديون القائمة، التي بلغت بحلول العام 1911 نحو 6,2 مليون جنيه إسترليني - مناصفة بين البريطانيين والروس[51]. ذهبت إيرادات الجمارك من الجهات الشمالية إلى جانب الدخل من الصيد في بحر قزوين إلى الروس، بينما ذهبت إيرادات الجمارك الجنوبية، إلى جانب الدخل من نظام التلغراف، إلى البريطانيين. ولم تتدفق عائدات النفط حتى العام 1912-1913. وكانت شركة نفط بورما المملوكة بريطانيا قد استحوذت على امتياز دارسي في العام 1905، ولم يحن أوان أول مدفوعاتها لإيران إلا في العام 1912-1913 بمقدار إجمالي تافه بلغ 2900 جنيه إسترليني[52]. وكان الموقف إجمالا شديد الكآبة في العام 1914 لدرجة أن البلجيكيين أبلغوا الحكومة بأنه يمكنها تجنب الإفلاس فقط عن طريق بيعها جزرا في الخليج لبريطانيا وأجزاء من أذربيجان وكركان لروسيا[53].

وقد كررت البعثة البريطانية قولها للحكومة أثناء الثورة وفي أعقابها إن «الطريق الوحيد» لحل المشكلة هو زيادة إيرادات الدولة، خاصة من ضريبة الأراضي، وإن الطريق الوحيد لفعل ذلك هو التغلب على تحصينات «المصالح المكتسبة» - المتمثلة في شغف المستوفين بالحفاظ على الممارسات التقليدية، ونفور ملاك الأراضي من دفع ضرائبهم، وحاكمي المقاطعات، إلى جانب زعماء القبائل والأقطاب المحليين، الغيورين على حماية بساتينهم[54]. ولهذا الغرض على وجه التحديد سلح المجلس الثاني وزارة المالية بقوة شرطة جديدة سُميت بالجندرمة (رجال الدرك). وعينت ستة وثلاثين ضابطا سويديا لتدريب وقيادة هذه القوة. كما عينت مورغان شوستر، وهو مستشار مالي أمريكي، في وظيفة أمين الخزانة العام. وحيث مُنح شوستر السلطة الكاملة على ميزانية الدولة، فقد عمد ضمنا وبشكل متعمد إلى الصدام طبعا مع المستوفين وكذلك مع البلجيكيين، والروس، والبريطانيين. وكان هدفه أن يكون هناك نحو 12 ألفا من رجال الجندرمة الذين تعد وظيفتهم الرئيسية هي جمع الضرائب من جميع أنحاء البلاد[55]. وحيث تبلغ التكلفة الفورية لهذه القوة من الجندرمة نحو 150 ألف جنيه إسترليني سنويا، وهي أكبر اقتطاع من الميزانية السنوية، فإنها نحو مرتين تكلفة سلاح الفرسان ونحو سبعة أمثال نفقات وزارة التعليم[56]. غير أنه لم يجر سوى تجميع ألف رجل للجندرمة في العام 1911، وثلاثة آلاف في العام 1912، وستة آلاف في -1914 وكان معظمهم يقوم بحراسة الطريق بين طهران وكل

من رشـت، وأنزلي، وقزوين، وهمدان، وقم وكذا الطريق بين شـيراز وبوشـهر. وقد وصف الوزير المفوض البريطاني الوضع البائس في العام 1912 بالقول[57]:

> قدمت الحكومة الفارسـية مذكرة إلى كل مـن البعثتين تظهر أن تقديم خمسـين ألف جنيه إسـترليني لن يكون ذا فائدة بالنسـبة إليهم في وضعهم المالي الراهن الصعب، وطالبوا بزيادتها إلى 200 ألف جنيه إسـترليني. وبينت الحكومة أنها تحتاج إلى 40 ألف جنيه إسترليني للجندرمة لمدة خمسة أشهر، و25 ألفا لشرطة طهران، و15 ألفا لحامية طهران، و35 ألفا لقوة الفرسـان في تبريز لمدة شـهرين، و30 ألفا متأخرات مدفوعات لدواوين حكومية، و30 ألفا لشراء أسـلحة وذخائر، و40 ألفا لإعادة تنظيم الجيش... وقد جادلت المذكرة بأن فارس لا يمكنها البدء في الإصلاحات من دون الأموال.

ومـع حكومـة مركزية تعـاني من ضائقة ماليـة، عزز أقطـاب المقاطعات من سـلطتهم. فقد اسـتحوذ صولة الدولة، الخاني القشقائي، على طرق التجارة التي تمر من فارس(*) إلى الخليج العربي. وذكر المقيم السـياسي البريطاني في الخليج في تقرير لـه أن صولـة الدولة قد أصبـح «أكبر قطب في فارس»، وفـرض ضرائب على رجال قبيلته، وبنى «جيشـا خاصا كبيرا». وقد استغل «ما يسمى بالدستور»[58]، لمصلحته. وقـد أضاف المقيم أن خانات القبائل الآخرين على امتداد الخليج قد أصبحوا فعليا «مسـتقلين»: «فالحاكم في موانئ الخليج نادرا ما يتدخل في شؤون الأحياء، ولا يرسل جنوده أو موظفيه الرسـميين إلى هناك أبدا، وسـوف يكون أمرا متجاوزا لسـلطاته في الوقـت الحـالي أن يطـرد أو يغير الخانات»[59]. وقد اسـتولى قـوام الملك، خاني الخاميسيين، على شيراز وعبأ قبائله ضد القشقائيين. ومدد الشيخ خزعل، زعيم قبيلة كعب، عبر التودد لقبائل الكوهجيلويه، نفوذه من المحمرة حتى أراضي البختياريين. وبدورهم، أضعف البختياريون الشـيخ خزعل بدعمهم للقبائل العربية المنافسـة. وقد كتب القنصل البريطاني في تقرير له أنه كان يحاول الحيلولة دون اندلاع القتال بـين قبائل البختياريـين وكعب حيث إنه كان بحاجة لهم ضد القشـقائيين[60]. وفي هذه الأثناء في الشمال، استمر رحيم خان من قبائل الشهسوان بالإتيان على الأخضر واليابـس في سراب وأردبيـل. ونهض زعماء التركمان لدعم الشـاه المخلوع. ولاحظ

(*) المقصود هنا مقاطعة فارس. [المترجم].

الوزير المفوض البريطاني: «لكونهم سـنة، فإن التركمان لم يخضعوا بسهولة للبرلمان، الذي – وفقا لرأيهم - يعد خانعا لإملاءات عدد محدود من المجتهدين الشيعة»[61]. وأكثر من هذا، فإن سـالار الدولة، وهو منافس آخر على العرش، تمرد في كرمانشاه. ووفقا لكلمات الوزير المفوض البريطاني: «إن الموقف في المقاطعات بعيد للغاية عن أن يكـون مطمئنـا. فعصابات اللصوص يبدو كأنها قد اجتاحـت البلاد من أقصاها لأقصاها، من دون أدنى مضايقة، والسـلطات المركزية غير قادرة تماما على مد حكام المقاطعات سـواء بالرجال، أو الأسـلحة، أو الأموال التي يحتاجون إليها، لكي يكون بإمكانهم اسـتعادة مظاهر النظـام»[62]. وعلى الرغم من هـذه الارتباكات، بقيت المراكـز الحضرية آمنة إلى حد كبير. واكتشـف الرحالة الأجانب أنه أمر اسـتثنائي» للغايـة أن ظـل الناس «مسـالمين» وتجنبوا «حمامـات الدم» عـلى الرغم من أن «الحكومة المركزية لم يكن لديها تقريبا أي سلطة حقيقية»[63].

بل إن الأعيان كانت لهم سياسـتهم الخارجية الخاصة بهم. فقد سـأل الشـيخ خزعـل البريطانيين عما إذا كان ينبغي عليـه أن يؤيد «الوطنيين» أم «الملكيين»[64]. وطالب بضمانات لحمايته من الهجوم البحري، واحترام اسـتقلاله، والاعتراف بورثته فيما لو دعم الجانب الأول. وقد علق القنصل البريطاني بأن «المحمرة لديها سياسـة عربية وليست فارسية، ولديها دستور خاص بها، وأحد من ملامحه الرئيسية الحاجة إلى إجماع آراء رؤسـاء القبائل». كما جهـز القنصل أيضا لشركة النفط بناء مصفاتها في عبدان، وهي جزيرة يملكها الشيخ. وقد أجر الشيخ الجزيرة للشركة مقابل 1500 جنيه إسـترليني في السـنة بالإضافة إلى 16500 جنيه ذهـب إنجليزي. وكان ينبغي الإبقاء على الاتفاق «سريا» عن طهران. كما أن الشيخ أدار أيضا - من خلال توسط البعثـة البريطانيـة - علاقاته مع الإمبراطورية العثمانية، وقبل بسـيادة السـلطان عـلى مصب نهر العرب[65]. وعلـق صحافي بريطاني بأن الشـيخ كان حقيقة حاكما «مسـتقلا» حيث كان لديه رجال مسـلحون بينما كان الحاكم الرسمي في عربستان بشكل أو بآخر غير مسلح[66].

وبالمثل، وافق الخانات البختياريون الرئيسـيون - خاصة سردار أسعد، صمصام السلطنة، وأمير مفخم سشي - على حماية المرافق النفطية في أراضيهم مقابل معونة سـنوية وحصة تبلغ ثلاثة في المائة في شركة النفط الأنجلو - فارسـية. وقد تجاوزت

الاتفاقيـة الحكومة تماما[67]. وسرعان مـا بدأ البختياريون بإقـراض أموال للخزانة المركزيـة مقابل حماية الطريق في الجنوب[68]. وكانت العائدات من الحصة البالغة ثلاثة في المائة تقتسم بين الخانات الرئيسيين. وقد علق الوزير المفوض البريطاني على ذلك بالقول إن الخانات البختياريين قد أبقوا على «التقليد القبلي» بتقاسم الملكية: «إن اعتـماد هذه الحكومـة على القبيلة غير مرغوب فيه لكـن من المتعذر تجنبه حتـى يتم بناء قوة الجندرمة. إذ لا يمكن تجاهـل الخانات لأنهم أقوياء جدا. ففي إمكانهم، بالطبع، الاعتماد دائما على العدد الكافي من رجالهم (كمقاتلين مسـلحين) إذا تطلب الموقف»[69].

وقد تضاعف أثر المعضلة المؤسسية مع استمرار الصراع في المجلس الثاني (1909-1911) والثالـث (1914-1915) بين الحزبين الرئيسـيين: المعتدلين والديموقراطيين. فالديموقراطيـون، الذين كان معظمهم ليبراليين في المجلس للأول، كان يقودهم تقي زاده، الخطيب المفوه المشـهور من تبريز، وسليمان إسـكندري، وهو أمير راديكالي سـيصبح شـخصية بارزة في الحركة الاشـتراكية خلال الأعوام الأربعين التالية. وكان أخوه أحد الضحايا الرئيسـيين في انقلاب 1909. وكان بوسـع الديموقراطيين حشـد نحو 24 إلى 27 نائبا[70]. وقد أتى معظم هؤلاء من الشـمال. وكانوا يشـتملون على 8 يعملـون بوظائف الخدمة المدنية، وخمسـة صحافيين، وطبيب واحد، وخمسـة رجال دين شـباب-ثلاثة من عائلات شـيخية وواحد من عائلة أزلية سـابقة. وكان برنامجهـم والصحيفـة الناطقة باسـمهم «إيـران الجديدة» يدعـوان إلى الإصلاح الزراعـي، والتصنيع، وبناء السـكك الحديدية، وتحسـين وضع النسـاء، والحقوق المتسـاوية للأقليات الدينية، وإلغاء شرط التأهل المعتمد على الملكية، والتوسـع في التعليم العام، وإنهاء الامتيـازات الأجنبية، والضرائب التصاعدية، والتجنيد الوطني الإجبـاري، والأكثر إلحاحا من كل ما سـبق خلق دولة مركزيـة قابلة للحياة بوزراء حقيقيين وجيش دائم.

أمـا المعتدلون، فكان يقودهم سـبهدار، وفارمانفرما، وبهبهاني، وطباطبائي فقد كان بإمكانهـم تجميع نحو 35 نائبـا. ويضم هؤلاء 13 رجل دين، وعشرة من ملاك الأراضي، وعشرة من الموظفين في الخدمة المدنية، وتسعة تجار، وثلاثة زعماء قبائل. ولهـذا فقد أصبح البرلمان ناديـا خاصا للأعيان. ففي المجلس الثاني، كان 27 في المائة

مــن الأعضــاء من مــلاك الأراضي 19 في المائة رجال ديــن، 24 في المائة موظفين في الخدمــة المدنية، و9 في المائة من التجــار. وقد تقلص إلى حد كبير وجود الجماعات الحرفية والمهنية[71]. وقد سُرِّعت هذه العملية مع التخلص من التأهل على أســاس الملكية. ومع تقديم حق الاقتراع الشــامل للذكور، قوى النظام الانتخابي من سواعد زعماء القبائل وملاك الأراضي. وفي للمجلس الثالث، قفزت نسبة ملاك الأراضي إلى 48 في المائــة من عدد الأعضاء. ومع تمثيلــه لطبقات ملاك الأراضي، أيد مناصرو الحزب المعتدل القيــم التقليدية، والملكية الخاصة، والأكثر أهميــة من كل هذا، الشريعة، كــما أنهم دعــوا أيضا إلى التعليم الديني وذلك من أجل غــرس «المواقف التكافلية بين الجماهير»، والعون المالي لمســاعدة «الطبقة الوسطى»، وانعقاد مجلس الشيوخ من أجل سن القوانين، وحملة يقظة ضد «الفوضوية»، و«الإلحاد»، و«المادية»[72].

وقد بدأ النزاع بين المعتدلين والديموقراطيين مع الجدال حول العلمانية، خاصة حول حقــوق الأقليــات، ودور المرأة في المجتمع، ودور الشريعة في النظام القانوني. واشــتدت حــدة هــذا النزاع مع تحايل الطرفين لاختيار من يفضلونه لرئاســة الــوزارة: فقد فضل الديموقراطيون إعطاء الرئاســة لمستوفي الممالك، أو مشــير الدولة، بينما فضل المعتدلون ســبهدار أو فارمانفرما. وقد انفجر النزاع في نهاية المطاف ليأخذ شكلا عنيفا حينما اتُّهم فدائي مرتبط بالمعتدلين باغتيال أحــد الديموقراطيين. وقد انتقم الديموقراطيون باغتيال الســيد بهبهاني. وأعلن رجال الدين فورا أن تقــي زادة «مرتد»، وأجبروه على الفرار إلى أوروبا حيث أســس صحيفته كاوه وذلك على اســم حداد الشــاهنامة الــذي رفع راية الثــورة. وقــد أمكن احتواء الأزمة فقط مع التدخل في الوقت المناســب من يبريم خان. فقد حاصر الفدائيين المؤيدين للمعتدلين، والبالغ عددهم 300 رجل يقودهم ستّار خان، بقواتــه البالغة أكثر من ألف رجل مقاتل من رجــال الشرطة، والجندرمة، والبختياريين، والأرمينيــين. وبعد مواجهة قصيرة كان ضحيتها 15 قتيلا، أجبر يبريم خان الفدائيين على التخلي عن أسلحتهم مقابل منحهم معاشات مدى حياتهم[73]. ويدعي البعض أن الجرح الذي أصيب به ســتار خان في المواجهات هو الذي أدى إلى وفاته بعد ذلك بعامين. وقد قتل يبريم خان نفسه بعد أشهر قليلة وهو يقاتل المتمردين في كرمانشاه.

تضاعفت المعضلة المؤسســية بســبب الضغوط الخارجية، فقد احتلت روســيا أذربيجان في العام 1909 تحت ذريعة استعادة القانون والنظام. وكان هدف الروس

الحقيقي هو وضع معاهدة 1907 موضع التطبيق. وفي ديسـمبر 1911 احتلوا بقية المنطقـة، بمـا في ذلك طهران، بعد أن أعطوا الحكومة إنـذارا نهائيا مطالبين بالعزل الفوري لشوستر. فقد اتهموه بخرق معاهدة 1907 بإرساله الجندرمة إلى منطقتهم، وتوظيفه لمستشـار عسـكري بريطاني، واعتقاله أثرياء بتهمة التهرب من الضرائب مع أنهم يحملون أوراق جنسـية روسـية. أما البريطانيون، الذين كانوا قد رحبوا في البداية بإصلاحات شوستر، فقد انتهوا إلى دعم الإنذار النهائي الروسي[74]. وعلى الرغم من أن الحكومة قبلت الإنذار وعزلت شوسـتر، اسـتمر الروس في تشديد قبضتهم. فقد شـنقوا ثلاثة وأربعين رجلا في تبريز انتقاما لاغتيـال واحد من جنودهم. وكان مـن بين الذين شُـنقوا لاجئون من القوقاز، وهم أقارب لسـتار خـان، وكان الأكثر فضائحية من أي شيء آخر، هو المجتهد الشيخي الذي مارس دورا رئيسيا في الثورة. وفي مشـهد، تسبب الروس في فضيحة أكبر بقصفهم لمقام الإمام الرضا، وقتلوا بذلك نحو أربعين حاجا. وفي أثناء ذلك استدعى البريطانيون قوات من الهند للسيطرة على طرق التجارة الرئيسية بين بوشهر، وشيراز، وكرمان.

وتكثف الاحتلال الأجنبي خلال الحرب العالمية الأولى. فعلى الرغم من إعلان إيران حيادها في الحرب، سرعان ما أصبحت سـاحة معـارك للقوى الكبرى. وقد أجّل تحالف من المعتدلين والديموقراطيين، يقودهم إسـكندري وصـادق طباطبائي، نجل طباطبائي السيد المشهور، الانتخابات طوال فترة الحرب، وتركوا طهران إلى كرمانشاه حيث شكلوا حكومة المقاومة الوطنية. واحتل العثمانيون، المتحالفون مع الألمان في طريقهم للقوقاز وباكو، أولا أرومية حيث سلحوا إسماعيل خان سيمكو، وهو زعيم كردي، ضد السلطات الإيرانيـة وكذلك ضد الآشـوريين والأرمينيين المحليين. ثم تحـرك العثمانيون بعد ذلك إلى أذربيجـان حيـث ادعوا أنها جزء من عالمهم التركي. وعنـد احتلالهم القصير لتبريز، نفوا الشـيخ خياباني، القائد الشـعبي للديموقراطيين في المنطقة، على أساس أنه يساعد المتمرديـن الأرمينيين ضد الخليفة[75]. وقد حاولوا أيضا التـودد إلى ميرزا كوجك خان، وهـو محارب محنك في الحرب الأهلية والذي لجأ هو ونحو 300 من رجاله المسـلحين إلى غابـة غيلان. وبحلول العـام 1916، أصبح كوجك خان وعصبتـه المقاتلة، يعرفون باسم الجنغل (رجال أو مقاتلو الغابات)، ويتحكمون في أغلب الريف في غيلان وشكلوا تهديدا رئيسيا للأقطاب الكبار المحليين، خاصة سبهدار.

وزاد الروس في مواجهة العثمانيين عدد الفرســان إلى فرق كاملة القوة بألوية في تبريــز وقزوين وكذلك طهــران. كما عمل الروس أيضا على تقوية قواتهم الخاصة في أذربيجان، وغيلان، وطهران، وشــمال خراســان، وأصفهان. وقد وجد ظل السلطان، العدو الرئيسي للبختياريين، أنه من المناســب له وضع ملكياته تحت حمايتهم. وقد أبدى الإنجليز تفهما لذلك حيث لم يكن بوسعهم تقديم الحماية له من البختياريين «النهابين»[76]. ووقع الإنجليز، على أي حال، اتفاقية جديدة سرية مع الروس، حيث اســتولوا بموجبها على المنطقــة «المحايدة». وفي المقابل، وُعدت روســيا بالدردنيل. ودفع الإنجليز بقوات في عبدان؛ وعقدوا تحالفات أكثر مع القبائل الجنوبية؛ وأعدوا قوة «رماة» جنوب فارس المســلحة بالبنادق. وقــد بلغت هذه القوات أعلى ذراها بوصــول عددها إلى ثمانيــة آلاف رجل وتكلفت نحو 100 ألف جنيه إســترليني في الأسبوع - دُفعت بشكل أساسي عن طريق مكتب الهند. ومع اندلاع الثورة الروسية في العــام 1917، أصبح الإنجليز مســؤولين عــن القوقاز، وتعيين مســؤوليها، ودفع الرواتــب، وإمــداد المنطقة باحتياجاتها. كما دفع الإنجليــز أيضا على عجل بقوتين، واحدة من الهند إلى مشهد، والأخرى من بلاد ما بين النهرين وعن طريق كرمانشاه إلى غيلان وباكو.

وكان الألمان نشطين أيضا، فقد حرض ويلهلم واسموس، «لورنس العرب» الألماني، على الانتفاض بين القشقائيين، والخاميسيين، والبوير أحمديين، وأكراد سنجاب، والأكثر خطــورة من كل هؤلاء العرب الذين كان بإمكانهم في العام 1915 قطع خط أنابيب النفــط الرئيــسي. كما أقنع الألمان أيضــا عددا من الضباط الســويديين في الجندرمة بالفرار. وقد كتب أحد المؤرخين: «إن قوات الجندرمة التي يقودها ضباط سويديون كانــوا قريبين من البريطانيــين للغاية إلى حد أن البريطانيين كان لديهم أمل في الدفع بهم في الجنوب للحفاظ على النظام، ولكن هذه المؤسســة خصوصا ثبت أنها كارثة تامة خلال الحرب حينما غــيرت مواقعها وانضمت إلى الألمان، رافضة حتى الانصياع لتعليــمات الحاكم الفارسي»[77]. وقد عزا الإنجليز شــعبية الألمان إلى ســلوك الروس «العــدواني»، و«الأخرق»، و«المجرد من المبــادئ الأخلاقية»[78]. وقد تصادفت قلاقل الحرب هذه مع مواســم حصاد سيئة، ووباءي الكوليرا والتيفوس، والأكثر إهلاكا من كل ذلــك، جائحة الإنفلونزا في العام 1919. وإجمالا فإنه ما بين عامي 1917 و1921

هلك عدد كبير يصل إلى مليوني إيراني - بما في ذلك نحو ربع تعداد سكان الريف - بسبب الحرب، والأمراض، والمجاعة[79]. وقد كتب أحد شهود العيان البريطانيين أنه في العام 1919 كان رجال القبائل الجائعون يقومون بالسطو على الريف، بينما كانت تسري شائعات أن الفلاحين الجائعين لجأوا إلى أكل لحوم البشر[80].

لم يجلب السلام نهاية لهذه المصاعب، فقد رأى كرزون، الذي أصبح الآن وزيرا للخارجية، أن هزيمة الألمان والروس تمنح لبريطانيا فرصة مثالية للاستيلاء على إيران بالكامل. وباعتباره نائب الملك في الهند كان قد وصف إيران باعتبارها حيوية للغاية لأمن الراج(*)، وقد شجب من دون تحديد واضح معاهدة 1907 لأنها أعطت روسيا الكثير. وصاغ اتفاقيته الأنجلو - فارسية لكي يدمج البلد كله في الإمبراطورية البريطانية. وكتب هارولد نيكلسون، الذي خدم في البعثة البريطانية بطهران قبل أن يتحول إلى امتهان الأدب، في السيرة التي أعدها عن كرزون أن الهدف المثالي الذي طمح إلى خلقه كان «سلسلة من الأمم الخاضعة من المتوسط إلى الهند»[81]. وقد أضاف أن «إمبريالية كرزون، قد وجدت في ضوء اعتقاده بأن الله ذاته قد اختار الطبقة العليا البريطانية كأداة لتحقيق مشيئته». وقد كتبت إحدى الصحف اللندنية هازئة أن كرزون يتصرف كأنه كان قد «اكتشف» البلد وبما يترتب على ذلك من ملكيته لها[82]. ووفقا للاتفاقية الأنجلو - فارسية، حصلت بريطانيا على الحق المنفرد لتقديم القروض، والأسلحة، والمستشارين، والمدربين العسكريين، ومسؤولي الجمارك، وحتى المعلمين لإيران. وأوصد باب دار الفنون أمام الفرنسيين على أرضية أن القانون والسياسة سرعان ما يؤديان إلى التدخل في العلاقات الدولية. وفي المقابل، كان على بريطانيا أن تقدم لإيران قرضا تبلغ قيمته مليوني جنيه إسترليني. وكذلك كان لها احتكار حق مساعدة البلاد في بناء السكك الحديدية، ومحاربة المجاعة، والانضمام إلى عصبة الأمم، والسعي إلى الحصول على تعويضات عن الأضرار التي حدثت فيها خلال الحرب العالمية الأولى. وكان للاتفاقية الأنجلو - فارسية للعام 1919 أثر بعيد المدى إلى حد أن كرزون كان مباشرا للغاية في إلغائه امتياز 1872 الممنوح للبارون رويتر.

(*) الراج البريطاني، وهي المرحلة التي استعمرت فيها الإمبراطورية البريطانية الهند وباكستان وبنغلاديش وميانمار منذ أوائل القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين. [المحررة].

وقد حصل رئيس الوزراء ميرزا حسن خان (وثوق الدولة)، الذي ساعد في صياغة الاتفاقية، مقدما على 160 ألف جنيه إسترليني فيما يبدو من أجل توجيه الاتفاقية الوجهة الصحيحة في المجلس، حيث كانت كل المعاهدات الأجنبية تقتضي تصديق البرلمان عليها[83]. وكان وثوق الدولة من عائلة أشتياني الشهيرة قد بدأ حياته المهنية كديموقراطي ليبرالي وخدم في 11 وزارة. وقد اختاره الشاه أحمد رئيسا للوزارة في العام 1919 حينما لم يكن المجلس في دورة انعقاد. وقد تلقى راتبا شهريا من بريطانيا بلغ ستة آلاف جنيه إسترليني لزمن غير محدد[84]. وعند توقيعه على الاتفاقية، أكد وثوق الدولة على أخذ احتياطاته المناسبة وذلك بحصوله على وعد صريح من كرزون باللجوء السياسي في حالة مضت الأمور بشكل غير سليم.

انقلبت الاتفاقية لكي تصبح كارثة تامة - خاصة حينما استوعب العامة عواقبها الكاملة. وكما اعترف نيكلسون، فإن كرزون قد أساء كلية تقدير المزاج العام وتصور أن إيران ستظل ضد الروس ومناصرة لبريطانيا، كما كانت وقت اندلاع الثورة الدستورية. وعلى النقيض من ذلك، تحول المزاج العام الآن ضد بريطانيا بشكل كاسح[85]. ولم تضيع الشخصيات السياسية البارزة، وكذلك الصحف الرئيسية، الوقت في إدانة الاتفاقية. وقد نشر البلاشفة(*) كل معاهدات الحرب السرية، بما في ذلك صفقة العام 1915، ووعدوا بالانسحاب الفوري من كل إيران فيما لو أقدم البريطانيون على فعل ذلك أيضا. وقد سعى الجانغليز إلى الحصول على مساعدة البلاشفة وأعلنوا في غيلان الجمهورية الاشتراكية السوفييتية - الإيرانية. وقد تولى الشيخ خياباني، الذي هرب من المعتقل العثماني، السلطة في أذربيجان، بعد منازلة الحاكم، وحذر من أن الحكومة المركزية تبيع الأمة. وقد أصدر المجتهدون في كربلاء فتاوى تدين البريطانيين وتمتدح البلاشفة باعتبارهم «أصدقاء» للإسلام[86]. وقد كون المتطرفون الوطنيون في طهران لجنة عقابية وهددوا بـ «إعدام» أي شخص أيد تلك الاتفاقية البغيضة. ولتبيان جديتهم، اغتالوا أربعة من أقرب المقربين من وثوق الدولة. وقد استحث «عهد الإرهاب» وثوق الدولة على الاستقالة، كما أنه أخاف آخرين فتجنبوا أن يحلوا محله[87].

وقد أبلغ الوزير المفوض البريطاني كرزون أنه من المستحيل العثور على رئيس وزارة يكون على استعداد لإرسال الاتفاقية إلى المجلس[88]. وقد أضاف: «إن الفرس

(*) حكام روسيا بعد ثورة 1917. [المترجم].

الأصدقـاء لبريطانيا العظمى لا يجرؤون على إعلان تأييدهـم للاتفاقية علنا»: «إن أصدقاءنا يتوسـلون إلينا بشـكل جماعـي أن ننقذهم من الموقـف المتزايد الحرج بالتخـلي عن هذه الاتفاقية. فخمسـة وخمسـون نائبا من المتعاطفين بشـدة مع الاتفاقيـة أعلنوا أنهـم معارضون لها وذلـك لدفع التهم الرائجـة ضدهم بأننا قد رشـوناهم لتأييدها»[89]. وأضاف: «هناك اعتقاد منتشر أن الاتفاقية ووجود القوات البريطانية والمستشـارين في فارس قد جلبا خطر البلاشفة إلى البلاد وأن هذا الخطر سـيزول لو سُحبت الاتفاقية والقوات البريطانية»[90]. وقد وجد هذا الرأي صدى له عند كل من الجنرال ديكسـون في مكتب الهند والجنرال أيرونسـايد من قوة حملة بـلاد مـا بين النهرين. فقد خلص كلاهما إلى أن كرزون قد وضع عبئا ماليا كبيرا على الإمبراطوريـة. وبكلمات أخرى، فقد عانت بريطانيا من الحالة الكلاسـيكية للتمدد الإمبريالي. ولم يحاول ديكسون تلوين كلماته[91]:

> لا يبدو أنه جرى إدراك عمق عدم شعبية الاتفاقية في فارس وكيف أصبح الـرأي العام معاديا لحكومة وثوق الدولة قبل سـقوطها. كان من المعتقد أن هـذه الاتفاقيـة تهدف حقيقة إلى تدمير الاسـتقلال وأن وثوق الدولة قد باع بلدهـم للبريطانيين. فطابـع السرية الذي وضعت بـه الاتفاقية، وحقيقة أن المجلـس لم يُدع إلى الاجتـماع وأنه كانت هناك محاولـة للحصول على تأييد المجلـس باللجوء إلى أكثر الطرق خداعا... أضاف كل ذلك إلى الإيمان الراسـخ بـأن بريطانيا في حقيقة الأمر ليسـت أفضـل من خصمها، روسـيا... وقد نما الشـعور بـأن بريطانيا تعد عدوا ينبغي اقتلاع جـذوره من البلاد مهما كانت التكلفة. وقد وصل الثوار في مقاطعات أذربيجان وبحر قزوين إلى هذا الشعور ووصل معه انتشـار واسع للدعاية البلشـفية، حيث كان الاعتقاد أن البلاشفة لا يمكن أن يكونوا أسـوأ، بل ربما لو كانت مجاهرتهم بتوفير العدل للطبقات المستضعفة مخلصة، فإنهم سيكونون أفضل بكثير.

وبحلول العام 1920 كانت إيران «دولة فاشـلة» كلاسـيكية - إذا ما استخدمنا المصطلحـات الحديثـة. فوجود الوزارات خـارج العاصمة كان محـدودا. ولم تكن الحكومـة قادرة على الحركة ليس فقط بسـبب التنافس بـين الأقطاب التقليديين والأحزاب السياسـية الجديدة، بل أيضا بسـبب الاتفاقية الأنجلو- فارسـية. وكانت بعـض المقاطعات في أيدي «أمراء الحرب»، والأخرى في أيدي المتمردين المسـلحين.

واســتولى الجيش الأحمر على غيلان وكان يهدد بالتحرك نحو طهران. والشــاه، وفقا لأقوال البريطانيين، «لم يعد ممكنا الوصول إليه» وكان يجمع مجوهرات التاج للفرار. فضلا على هذا، فمع إدراك البريطانيين أنهم توســعوا أكثر مما ينبغي، كانوا يخلون عائلاتهم من الشمال، ويسحبون قوات حملتهم، ويستعدون لنشر القوات المسلحة بالبنــادق جنوب فارس. وقد أخــبر الوزير المفوض البريطاني في طهران لندن أن أمام بريطانيا خيارين: إما أن تترك «البلاد لتتعامل مع مشــاكلها بنفســها» أو «التركيز في الوســط والجنوب حيث بقيــت هناك بعض الأغصان الصحيــة». وقد حذر من أن المصاعب مع الخيار الأول أن «المصالح البريطانية ســوف تكون بشكل حتمي جزءا من المشــاكل الناجمة»[92]. وقد انتهى إلى تحذيــره بملاحظة أن «أصحاب الأملاك» قد نما لديهم الشــعور بـ «الإحباط» وأنهم يبحثون عن فارس «مع إجراءات عنيفة» لإبعاد شبح «الفوضى» و«السم البلشفي».

3

القبضة الحديدية للشاه رضا

هناك مكان في إيران لشـاه واحد - وأنا سوف أكون هذا الشاه.

الشاه رضا

الانقلاب

في الســاعات الأولى مــن يــوم 21 فبرايــر 1921، اســتولى الجنرال رضا خــان، قائد حامية لواء القوزاق في قزوين، على طهران بثلاثة آلاف رجل و18 مدفعا رشاشا. وهذا الانقلاب، احتفي به لاحقا باســم يوم التحريــر المجيد في الثالث من إســفند(*) (21 فبراير)، دشن عهدا جديدا. فرضــا خان، الذي ترقى من رتبة إلى أخرى، كان قد علم نفســه ذاتيا - وادعــى البعض أنه كان شبه أمي. وقد تحدر من عائلة عسكرية هربت

(*) شهر من شهور السنة الفارسية. [المترجم].

«أتــت أغلــب المعارضــة للنظام من الإنتلجنتســيا الجديــدة - خاصة من المهنيين الصغار الذين تأثروا باليســار في أثناء دراستهم بفرنسا وألمانيا خلال اضطرابــات أوائــل الثلاثينيــات، ولم يجدوا الكثير مما يستحق استحسانهم لدى الشاه»

المؤلف

من روسـيا واتجهت إلى القوقاز وحصلت على إقطاعة في قرية ألاشـت الخصبة في منطقة النهر الأبيض (سفيد رود) بمازندران. وقد خدم أهله، بمن فيهم والده وجده، في الفـوج المحلي - وقد قتل جده في العام 1848 في أثناء حصار هراة. وكان الشـاه رضا نفسه قد سُجِّل كمراهق في لواء القوزاق. وقد راجت إشاعات بأنه خدم خلال وقت أو آخر كصبي إسـطبلات، إما في القصر الملـكي، أو عند فرمان فرما، أو البعثة الهولندية، أو البعثة التبشيرية المشيخية الأمريكية. وخلال الحرب الأهلية وما تلاها من اضطرابات، وضع بصمته كضابط مجد ومجتهد باسم «رضا خان ماكسيم». وفي السـنوات التالية حينما بنى لنفسـه قصرا في مازندران، زين مدخله بموزاييك ضخم يصور مدفع ماكسيم الرشاش. وكان يتحدث عدة لغات: فقد كان يتحدث الألاشتية - لهجة في مازندران - مع جيرانه؛ والفارسية مع العالم الخارجي؛ وروسية بسيطة مع الضباط الفرسان القيصريين؛ وتركية مختلطة مع رجاله.

وعنـد تنفيذه للانقلاب، أعلن رضا خان الأحكام العرفية، وانتصر على الجندرمة المحلية، واشتبك فترة قصيرة مع شرطة المدينة، وأكد للشاه أحمد أنه قد أتى لينقذه من البلاشـفة. كما أنه نصب أيضا السـيد ضيا طباطبائي رئيسا للوزارة، وهو صحافي شاب وصفته البعثة البريطانية بأنه «مشهور بغرامه بكل ما هو إنجليزي»[1]. وكان رئيس الوزراء السـابق عليه، سـبهدار، الذي فشل لعدة أشهر سواء في عقد المجلس الوطني أو الوزارة، قد هرب إلى السـفارة التركية. وقبل تحركه إلى طهران، كان رضا خـان قد أعطى وعدين لأيرونسـايد، الجـنرال البريطاني الـذي كان قد تولى حديثا مسـؤولية لواء القوزاق وأحل إيرانيين محل الضباط الـروس. وكان وعده الأول أن يعمل على تسهيل انسحاب القوات البريطانية والثاني ألا يطيح بالشاه أحمد[2]. ومن دون معرفة من كرزون، اعتبر أيرونسـايد أن الاتفاقية الأنجلو - فارسـية هي قضية خـاسرة، وكان يبحث عن رجل مناسـب لإنقاذ الموقف. وقد وضع أيرونسـايد رضا خان مسـؤولا عن حامية قزوين وعمل على ترقيتـه بسرعة إلى رتبة الجنرال. ولهذا فإن العديد من المصادر في 1920 - 1921 كانت لا تزال تشـير إلى رضا خان على أنه عقيد. كما مد أيرونسايد الشاه رضا بالذخيرة ودفع رواتب رجاله - تلقى فرسان لواء القوزاق علاوات سخية بعد الانقلاب مباشرة. وفي عشية تحركه إلى طهران في مارس، طـمأن رضا خـان وفدين من القصر الملكي ومن البعثـة البريطانية بأنه من مؤيدي

الشاه ومن مؤيدي بريطانيا، وأنه بمجرد انسحاب الأخيرة من البلاد فإنه سينظم قوة قادرة على التعامل مع البلاشــفة[3]. لذا فليس مستغربا أن العديد من الإيرانيين ما زالوا يعتبرون أن الانقلاب كان «مؤامرة بريطانية».

وقد حافظ رضا خان على وعوده - على الأقل فترة من الوقت. فقد سهل الانسحاب البريطــاني، وألغى الاتفاقية الأنجلــو - إيرانية، ووقع بدلا منها على اتفاقية ســوفييتية - إيرانيــة. ولم يوافق الســوفييت فقط على الانســحاب الفوري مــن غيلان، بل وافقوا أيضا على شــطب كل القــروض القيصرية، والمطالبات، والامتيــازات - كل شيء ما عدا حقــوق الصيد في بحر قزوين. غــير أنهم احتفظوا بالحق في العــودة بكامل قواهم في حــال قيام قوة ثالثة بغزو البــلاد مما يمثل تهديدا للاتحاد الســوفييتي. وقد منح هذا لإيران مظلة حماية. وفي الوقت نفســه، قام البريطانيون بوجه مكشــوف ومن دون أي إحساس بالسخرية، بمطالبة طهران بفاتورة الأسلحة التي قدمت للواء القوزاق ولرجال قوة جنوب فارس المســلحين بالبنادق. وقد بلغ إجمالي الفاتورة 313,434,17 شلنا و60 ســنتا[4]. وعند إلغائه لاتفاقية العــام 1919، طمأن رضا خان البريطانيين أن ذلك بمنزلة «إلقاء للتراب في أعين البلاشــفة»[5]. كما أنه طمأن ثيودور روثســتاين، المحرر الســابق لجريدة «المانشســتر غارديان» الذي كان قد عُيِّن لفوره وزيرا للسوفييت في طهران، بأن حكومته عازمة على محو النفوذ البريطاني وأن تتبع سياســة محايدة حازمة في الشؤون الخارجية. وسرعان ما رفع الســوفييت بعثتهم إلى مرتبة السفارة الكاملة. وقد لخصت البعثة البريطانية الموقف ما بعد الحرب على النحو التالي[6]:

> مــن وجهــة نظر خارجية فــإن بريطانيــا العظمى تعد العدو، وروســيا الصديــق المحتمل. عــلى الرغم مما ســببته الجهود الروســية الواضحة لنشر الأفــكار والدعاية الشــيوعية من انزعاج، فإن الكرم الجلي في شــطب الديون الروســية لفارس، وإرجاع كل الامتيازات الروســية التي تــم الحصول عليها في العهــد القيصري، وتســليم بنك دي اســكومبت الروسي للحكومة الفارســية والتنــازل عن الامتيازات الأجنبية في الشرق قد خلفت انطباعا عميقا، والإيحاء بفكرة أن أمام فارس الكثير لتكســبه من الالتحاق بروســيا التي طهرتها نيران الثــورة وأن أمامهــا الكثير الذي تخسره بالاستســلام للطموحــات الإمبريالية والاســتعمارية لبريطانيا العظمى، كانت دعاية كافية وإن ظاهريا لكي تكسب العديد من الأنصار الفارسيين.

وقــد حافظ رضا خان، على أي حال، ولو لبعض الوقت على وعده للقاجار على الرغم من أنه لم يُضع وقته ليصبح، وحســب كلـمات البعثة البريطانية، «ديكتاتورا عســكريا حقيقيـا»[7]. فقد جعل من ذاته القوة الحقيقيــة وراء العرش، أولا كقائد للجيــش، ثم لاحقـا كوزير للحرب، ثم كرئيس للوزارة مــع احتفاظه بمنصب القائد العــام للقوات المســلحة. وخلال هذه الأعوام، كان هو مــن يصنع ويخلع الوزارات ورؤساء الوزارات، بما في ذلك السيد ضيا الذي أرسل للمنفى بعد 99 يوما. ولم يغامر بالظهور على الســاحة المركزية حتى 1925 - 1926 حينما عقد جمعية تأسيســية، وخلع الشــاه أحمد، وقبل بتاج العرش، وجعل ابنه الوريث الشرعي، وتوج نفســه ملكا - وبشكل يقترب كثيرا من أسلوب بطليه، نابليون والشاه نادر. فقد سرت شائعة أنــه أثناء حفلة التتويج تقــدم رئيس المجلس الوطني لكي يضع التاج على رأس رضا خان، غير أن الأخير أخذ التاج بين يديه، وأعلن «هذا شيء لا يمكن لأي شــخص آخر أن يضعه على رأسي»[8]. وقد أقيمت الاحتفالات بألحان راقصة على النسق الأوروبي وعــلى طريقة حفلات التتويج الصفوية والقاجارية. فقد افتتحت الاحتفالات بصلاة من إمام الجمعة، واختتمت بخطبة منمقة من رئيس الوزارة احتوت على مقتطفات طويلة من الشاهنامة. وأصبح رضا خان الشاه رضا. وقد ظل كذلك حتى وقع الغزو الأنجلو - ســوفييتي في العام 1941. ويمكن وصف هذه الأعوام الخمســة عشر، إلى جانب الأعوام الخمسة السابقة لها، باعتبارها عهد الشاه رضا.

ويمكــن القول إن بصمة هذا العهد كانت هي بناء الدولة. فقد أتى الشــاه رضا للســلطة في بلد كان وجود الحكومة المركزية فيه خــارج العاصمة ضئيلا. وقد ترك البلد بهيكل دولة شامل - وهو الهيكل الأول في إيران على مدى تاريخها البالغ ألفي عام. وقد ســبق القول عن ســتالين إنه قد ورث بلدا بمحراث خشبي وتركها بقنبلة نووية. ويمكن القول عن الشــاه رضا إنه استولى على البلد مع إدارة متداعية وتركها وهي دولة شديدة المركزية. وفي تقويمهم للشاه رضا، أثار المؤرخون، خاصة الإيرانيين منهم، على نحو ثابت ســؤالين. هل كان وطنيــا حقيقيا أم مجرد «عميل» بريطاني؟ وهــل يمكن مقارنته بالرجــال الأقوياء من معاصريه، خاصة أتاتورك وموســوليني؟ الســؤال الأول يمكــن إهمالــه مع الأحــداث اللاحقــة - خاصة خلعــه عن طريق البريطانيين. والسؤال الثاني ينطوي على مفارقة تاريخية حيث إن الحاكمين الآخرين

كانا قد ورثا دولا مركزية. والمقارنة المناسبة أكثر ربما تكون مع أسرة التيودور(*)، أو البوربون(**)، أو هابسبورغ(***) القرن السادس عشر، أي الملوك الذين كان هدفهم هو خلق دولة مركزية. وقد قاد الشاه رضا البلاد مندفعا بقوة نحو هذا الهدف، ساحقا في طريقه كل المعارضة، سواء من اليمين أم اليسار، من المركز أم من المقاطعات، ومن الأعيان الأرستقراطيين أو من نقابات العمال الحديثة النشأة. وهو رجل قليل الكلام، لم يكن لديه وقت كثير للبلاغة، والفلسفة، أو النظرية السياسية. وتمثلت أيديولوجيته الرئيسية في التشديد على النظام، والانضباط، وقوة الدولة. وقد دمج في شخصه الملكية؛ ودمج الملكية في الدولة؛ ودمج الدولة مع الأمة. ولم يستنكف عن تسخير الدين؛ فقد أعطى للدولة شعارا من ثلاث كلمات: «خودا» (الله)، «شاه» (الملك)، و«ميهان» (الأمة). وقد مزح البعض بأنه مع تزايد قوته، قزمت الكلمة الوسطى الكلمتين الأخريين. غير أن الثالوث كان متضافرا للغاية في عينيه لدرجة أن معارضته كانت معادلة لمعارضة الدولة، والأمة بل حتى الدين. وبمعنى آخر، كانت المعارضة السياسية معادلة للتخريب والخيانة.



ختم التتويج، 1926

(*) التي حكمت إنجلترا من العام 1485 حتى العام 1603. [المحررة].

(**) أسرة حكمت عدة بلدان في أوروبا. [المترجم].

(***) أسرة حكمت فرنسا وإسبانيا. [المترجم].

بناء الدولة

بنى الشـاه رضا دولته الجديدة على عمودين أساسـين: الجيش والبيروقراطية. فخلال فترة حكمـه، نما الجيش بمقدار عشرة أضعاف والبيروقراطية بمقدار سـبعة أضعـاف. بلغ عدد الجيش الإجـمالي في العام 1921 ما لا يزيد على 22 ألف رجل - نحو 8 آلاف من فرسـان لواء القـوزاق، و8 آلاف من الجندرمة، و6 آلاف من رجال رمـاة جنوب فـارس. وبحلول العـام 1925، بلغ عدد الجيش 40 ألفـا من القوات موحدة تحت إمرة وزارة الحرب. وبحلول العام 1941 ارتفع العدد إلى أكثر من 127 ألـف رجل. وبالمثل، لم يكن لدى الحكومة المركزيـة في العام 1921 أكثر من تجمع عشـوائي من المستوفين شـبه المسـتقلين، الكتبة، والنبلاء ذوي المناصب الحكومية. ولكـن بحلـول العام 1941، كان لديهـا 11 وزارة كاملة توظـف أكثر من 90 ألف موظـف في الخدمة المدنيـة يتلقون رواتب. وكانـت الوزارات الأكـبر - الداخلية، التعليم، العدل - موجودة بالكاد في العام 1921.

أمكـن تنفيذ هذا التوسـع عن طريق الإيـرادات المحققة مـن أربعة مصادر: الإتاوات النفطية؛ والاسـتخلاصات من التهربات الضريبية؛ والرسوم الجمركية الأكثر ارتفاعا؛ والضرائب الجديدة على السـلع الاستهلاكية. فالإتاوات النفطية التي بدأت هزيلة في العام 1911 بحيث لم يبلغ إجماليها أكثر من 583,960 جنيها إسـترلينيا في 1921 - 1922، نمت إلى 1,288,000 جنيه في 1930 - 1931، وإلى 4,000,000 جنيه في 1940 - 1941[9]. وقد بدأت المصادر الأخرى في الزيادة بمجرد تعيين آرثر ميلسبو، وهو أمريكي آخر، في وظيفة أمين الخزانة لكي يسـتأنف مشروع شوستر المجهض في خلق نظام تحصيل ضريبي فعال داخل وزارة المالية. وحينما وصل ميلسبو في العام 1922، توقع له المتشـككون «ثلاثة أشهر لكي يتعرف على وظيفته، وثلاثة أشهر لكي يبـدأ عمله، وثلاثة أشـهر لكي يحصـل مرتبه قبل أن يغادر يائسـا»[10]. لكن خلال خمسـة أعوام، كان ميلسـبو قادرا على خلق قسـم جديد، وألغـى ضريبة المزارع، وحدّث الفئات الضريبية، وشدد الربط الضريبي على مبيعات الأفيون، ويعادل ذلك من حيث الأهمية، إعادة تنظيم المسـتوفين باعتبارهم موظفي خدمة مدنية بدوام كامل. وكان قادرا فورا على تقديم أول موازنة سـنوية شـاملة لإيران. وقد حصل في أثناء عمله على مسـاعدة عظيمة نافذة من الشـاه رضا - حتى قـرر الأخير أنـه

لا مكان في البلاد إلا لشـــاه واحد فقط. وقد كتب ميلسبو أنه كان قادرا على العودة لتحصيل الضرائب من أقطاب مهمين مثل ســبهدار (سبهسالار) ببساطة لأن القائد العام للقوات المســلحة الجديد هدد بمصادرة ملكياتهــم[11]. ومن المعتقد أن هذه الاســتخلاصات من التهربات الضريببة قد أدت إلى انتحار ســبهدار في العام 1926. وعلق ميلســبو بأن «رضا خان، ينتمي إلى طراز من رجال الدولة كالذي ينتمي إليه رجال مثل هنري الثامن في إنجلترا، وفيليب أغسطس في فرنسا. وقد قدم الإمدادات البشرية والعســكرية الضرورية لتأسيس سلطة الحكومة المركزية»[12]. وبالمثل، فقد ضغط على الخانات البختياريين والشــيخ خزعل من أجل تسليم حصصهم النفطية للحكومة المركزية. وقد كتب الوزير البريطاني في تقرير له في العام 1923[13]:

> مــا كان ممكنا تحقيق هــذه الدرجة من النجاح لولا الدعــم المؤثر من رضا خان، الذي أصدر أمرا لتحصيل العائدات الضريبية سواء المتأخر منها أو الحالي، وفي أحياء لم يكن للحكومات السابقة أي سلطة عليها لفرض دفع الضرائب فيها. أصبح كل جزء من المملكة خاضعا اليوم لسيطرة الحكومة المركزية، وتدفع الضرائب الآن بصورة دورية للخزانة من العديد من الأحياء، بينما لم يصل أي من هذه العائدات للخزانة في السنوات السابقة، بل كانت مبالغ حكومية كبيرة تنفق فيها.

وقــد زادت إيــرادات الحكومة أيضا مــن انتعاش التجــارة بعد الحــرب العالمية الأولى؛ ومع فرض ضرائب دخل - بشــكل أســاسي عــلى الرواتب؛ والأكــثر أهمية، مع بدء الاحتكارات الحكومية وفرض ضرائب على ســلع اســتهلاك متعددة، خاصة السكر، والشاي، والتبغ، والقطن والجلود والأفيون. قفزت الرسوم الجمركية من 51 مليون قران (ريال) في العام 1921 إلى 93 مليونا في العام 1925، وقفزت أكثر إلى 675 مليونا في العام 1940. وارتفعت ضرائب المســتهلكين من 38 مليون قران (ريال) في العام 1925 إلى ما يزيد على 180 مليونا في العام 1940. وكانت حصيلة الضرائب على السكر والشاي التي بــدأ فرضها في العام 1925، نحــو 122 مليون قران في العام 1928، 421 مليونا في العام 1938، و691 مليونا في العام 1940. أي أن الإيرادات من الشاي والسكر وحدهما زادت بمقدار ســتة أضعاف. وارتفع الدخل الحكومــي الإجمالي من أقل من 246 مليون ريال في 1925 - 1926 إلى أكــثر من 3610 ملايين في 1940 - 1941. وقدر البريطانيون أنه في العام 1935 كان أكثر من 34 في المائة من هذا الدخل يُنفق على القوات المسلحة[14].

وقد شكلت القوات المسلحة العمود الرئيسي للنظام الجديد. وقد بدأ رضا خان العمل على التسليح فور انقلاب 1921. فدمج قوات الفرسان مع ما تبقى من قوات الجندرمة والرجال المسلحين بالبنادق في جنوب الخليج العربي لتكوين جيش وطني مـن 20 ألف رجل. وأحل محل الضباط السـويديين والبريطانيين والروس، رفاقه في سـلاح الفرسان. وأصبح مسؤولا عن رسـوم المرور على الطرق وضرائب الأفيون من أجـل الدفع لهـذا الجيش الجديد. وخلال عامين، كان لديـه خمس فرق يبلغ عدد أفرادهـا 30 ألف رجل - وهي فرق منفصلة لطهـران، وتبريز، وهمدان، وأصفهان، ومشهد. ووفقا لمصادر بريطانية، فقد أمضى «كل الفترة 1921 - 1923 في بناء قوات حسـنة التنظيم... وهو أول تنظيم جيد لمثل هذه القوات منذ أيام الشـاه فتح علي في العـام 1834»[15]. وقـد نجح هذا الجيش الجديد في سـحق عـدد من متمردي المقاطعـات - خاصة كوشـيك خان والجانجليز في غيلان، خياباني في تبريز، سـيمكو في كردسـتان، وصولة الدولة في فارس. كما سحق أيضا تمردات الجندرمة التي قادها الرائد لهوتي في تبريز والعقيد تقي بيسان في مشهد.

استمر نمو القوات المسلحة - خاصة بعد فرض التجنيد الإجباري في العام 1925. ويمكـن وصف قانـون التجنيد الإجباري على أنه حجر زاويـة النظام. ومع التجنيد الإجباري بدأ لأول مرة في إيران إصدار شـهادات الميلاد، وكذلك أسـماء الأسر التي أصبحـت إجباريـة. وقد فرض قانـون التجنيد الإجباري عـلى كل الذكور صحيحي الأبدان فوق سـن الواحد والعشرين الخدمة لمدة عامين كاملين في الخدمة الفعلية وأربعـة أعوام أخرى في الاحتياط. وقد بدأ التجنيـد الإجباري أولا من الفلاحين، ثم مـن القبائل، وفي نهاية المطاف من السـكان الحضريين. وبحلـول العام 1941، كان لـدى الجيش 18 فرقة كاملـة يصل تعدادها إلى 127 ألف رجل - فرقة واحدة لكل مقاطعة من المقاطعات الاثنتي عشرة ووحدات إضافية للحدود الشمالية مع روسيا. وكانـت فرق الخيالة والآليات تتضمن نحـو 100 دبابة و28 عربة مصفحة. وكانت القـوات الجوية لديها 157 طائرة؛ والبحرية فرقاطتـان وأربع بوارج[16]. وقد جرى تنسيق الخدمات عن طريق مكتب مشترك بين قادة الأفرع أنشئ حديثا. وفي العام 1939، قـدم وزير الحرب عرضا طموحـا للبريطانيين لشراء 30 قاذفة بلينهايم، و30 قاذفة ويلنغتون، و35 مقاتلة هيراكين، و30 مقاتلة كورتيس أمريكية. وقد أوضح أن

هذه الطائرات يمكنها أن «تصبح مفيدة في قصف باكو»[17]. ومثل هذه العروض لم ترض الجار الشمالي. وقد علق الوزير البريطاني محللا الميزانية العسكرية[18]:

> يبقى الجيش هو مصدر العبء الرئيسي على دافع الضرائب. فقد استوردت الدبابات والمدافع والأسلحة الأخرى بكميات متزايدة، لدرجة أن الدول الجارة بدأت في التساؤل عما إذا كان من المحتمل أن تصبح إيران دولة معتدية في المستقبل. غير أن الأسباب التي دفعت الشاه إلى إنفاق مبالغ كبيرة على التسلح ربما تكون بسيطة للغاية: كان عليه الحصول على قوة كافية لكي يحافظ على النظام، ومع حصوله على ذلك، فإن رغبته الطبيعية، كرجل عسكري، هي أن يرى جيشه مزودا بأحدث الأسلحة. علاوة على ذلك، فقد كانت ذاكرته مازالت حية حول معاناة فارس الضعيفة في أيام الحرب والاضطراب، وكان مصمما على تجنب عودة مثل هذه الأحوال مرة أخرى.

(الجدول - 3): موازنة الحكومة (1925 - 1926 و1940 -1941)

(بالمليون قران – ريال)

	1925 - 1926	1940 - 1941
الإيرادات		
الإجمالي	245	3613
الضرائب المباشرة	34	75
ضرائب الطرق	20	85
إجمالي الضرائب غير المباشرة	36	180
الرسوم الجمركية	91	298
الإنفاق	245	4333
الوزارات الرئيسية		
وزارة الحرب	94	565
وزارة المالية	30	265

وزارة التعليم	7	194
وزارة الصناعات	-	992
وزارة الزراعة	-	121
الطرق	-	1092
العجز/ الفائض	-	71-

المصادر:

D. Nowruzi, "The Development of the Budget in Iran," Razm Nameh, No. 6 (November 1948), pp. 11-18; and from British minister, "FO 371/Persia 1924-42/34-10848 to 27180

وهـذه التقارير كانت مفيدة جدا وتفصيلية للغاية لدرجـة أنه في العام 3391 أصدر مكتب الخارجيـة تعليماته للبعثـة في طهران أن تخفض من درجة التفصيـل والمعلومات المتضمنة. وقد اشـتكى أنـه في العام 2391 كان التقريـر عن فارس مكونا من 19 صفحـة طويلة، بينما كانت التقارير المناظرة عن روسـيا، الولايات المتحدة، فرنسا، وإيطاليا مكونة من أقل من 27 صفحة. انظر:

Foreign Office, "Note to the Legation (22 April, 1933)," FO 371/Persia 1934/34 - 16967.

وقد عمل الشاه رضا كذلك على تقوية الجندرمة الريفية والشرطة الحضرية. وقد أحل رجاله محل أرمينيو يبرم في إدارة شرطة طهران ومحل المستشـارين السويديين في الجندرمة. وقد توسـع في قوة الشرطة لتمتد إلى مدن المقاطعات[19]. وأحل محل السـجون التي تحتجز المتهمين لفترة قصيرة سـجونا تحتجزهم لفترة طويلة - وهي مؤسسـات لم تكن معروفة في إيران. وقد أنشـأ منظمتين أمنيتين: الشـهرباني وهي ملحقـة بالشرطة الحضرية، وركن دوم (العمود الثاني)، والتي أنشـئت على نسـق المكتب الثاني الفرنسي، وهي مؤسسـة ملحقة بالجيش. وقد خشي الوزير البريطاني من أن يكون الشـاه بصدد إنشـاء دولة بوليسـية: «قد يجد المشـتبه بهم سياسيا أنفسـهم في السـجن أو منفيين إلى مقاطعات أخرى من دون أي شـكل من أشكال المحاكمة، مهما كانت أرضية الشكوك بهم محددة - كتعليق طائش أو زيارة لصديق مكروه»[20].

عمـل الشـاه رضا بجد من أجل لجم هيئة الضبـاط وربطها بنظامه. فقد ظهر بشـكل ثابت في العلن مرتديا زيه العسكري. وكان مهتما بشكل شخصي بأمور مثل

ترقيات هؤلاء الضباط، وتدريبهم، وظروفهم المعيشـــية. وقد باع لهم أراضي الدولة بأسعار مخفضة؛ وكافأهم بعلاوات؛ وعينهم في مناصب الحكام؛ وتجاهل انحرافاتهم الماليـــة. وقد كانت لـــه اتصالات بالقادة الميدانيين بشـــكل مباشر من خلال المكتب العســـكري في القصر، متجاوزا بذلك مجلس الوزراء، ورئيس الوزارة، ووزير الحرب. وقد بنى في طهران طيفا واســـعا ومؤثرا من المنشـــآت العســـكرية - ترسانة، مصنع للبنادق الآلية، ورشـــة لإصلاح الطائرات، مستشـــفى عســـكريا، ناديا للضباط، بنكا عســـكريا، وكلية للأركان، وأكاديمية عسكرية. وأرسل العســـكريين لأوروبا للحصول عـــلى مزيد من التدريب - فقد ذهب ضباط من الجيش وصل تعدادهم لنحو 300 إلى فرنســـا، بينما ذهـــب الطيارون ورجال البحرية في الأغلـــب إلى إيطاليا. وقد ملأ المناصب العســـكرية بفرســـان لواء القوزاق الســـابقين مثل الجنرالات محمد أيروم، مرتضى يزدان بناه، أحمد أمير أحمدي، وفضل الله زاهدي. فأيروم، الذي كان عقيدا في ســـلاح الفرسان في العام 1921، خدم رئيسا للشرطة فترة قبل فراره لألمانيا النازية بثروة غير مشروعة.

وما هو أكثر من هذا، أن الشـــاه رضا رقى ولي العهد محمد رضا ليصبح الضابط الأكـــثر أهمية. وقـــد تعلم محمد رضا مـــع أبناء ضباط آخرين عـــلى أيدي معلمين خصوصيين في القصر؛ وأمضى ثلاثة أعوام مع المعلمين الخصوصيين أنفســـهم وزملاء اللعب في مدرســـة لاروزي الأنيقة في ســـويسرا، وعاد إلى البـــلاد ليلتحق بالأكاديمية العسكرية، وعند التخرج تسلم مهمة المفتش الخاص في القوات المسلحة. وفر الشاه رضـــا تعليما مماثلا لأولاده الســـتة الآخريـــن. وكان ولي العهد - مثـــل والده - نادرا مـــا يظهر للعلن من دون زيه العســـكري. وقد علقت البعثـــة البريطانية بالقول إن نشاطاته خارج الجيش مقصورة على «النشاط الكشفي، واللقاءات الرياضية، وزيارة المؤسســـات، والظهور مع العائلـــة المالكة في مهمات للدولـــة»[21]. وكان هذا نظاما يمكن حقيقة تعريفه على أنه ملكية عسكرية.

وكان نمـــو البيروقراطية مؤثرا كذلك. فقد كانت الوزارات الأربع للقرن التاســـع عـــشر (الشـــؤون الخارجية، الداخليـــة، المالية، والعـــدل) وكذلك الـــوزارات الثلاث الحديثة (الأشـــغال العامة والتجارة، البريد والتلغراف، والتعليم والأوقاف)، قد نمت كلهـــا لتصبح بيروقراطية كبيرة ومؤثرة. وأكثر من هذا، خلقت ثلاث وزارات جديدة

هي الصناعة، والطرق والزراعة. وقد أنهى الشاه رضا حكمه بوجود 11 وزارة كاملة. وكانت وزارة الداخلية، البيروقراطية المركزية، مسؤولة عن إدارة المقاطعات متضمنة الشرطة الحضرية والجندرمة الريفية. وقد قُسمت المقاطعات الثماني القديمة إلى 15: طهران، أذربيجان، فارس، غيلان، مازندران، همدان، أصفهان، كرمان، كرمانشاه، خراسان، عربستان، كردستان، الرستان، بلوشستان، وموانئ الخليج. وقد قسمت هذه المقاطعات إلى أقاليم، ومحليات وأحياء ريفية. وكان الشاه، من خلال وزير الداخلية، يعين الحاكم العام، الذي يعين الحكام الإقليميين وعمداء المدن بالتشاور مع الوزير. وللمرة الأولى، كانت يد الحكومة المركزية قادرة على الوصول إلى المقاطعات. ولم يعد الحكام أمراء شبه مستقلين، كما كانت الحال أيام القاجار، بل أصبحوا عسكريين وموظفين مدنيين معتمدين بالكامل على الحكومة المركزية[22]. وقد وصف القنصل البريطاني الهيكل الإداري النمطي في واحدة من المقاطعات على النحو التالي[23]:

> أصفهان هي مركز قيادة المقاطعة. وللمقاطعة عدة إدارات، لكل منها رئيس خاص بها، الجيش (الفرقة التاسعة)، والشرطة، والبلدية، والمالية، والصناعة، والتجارة، والصحة العامة، والطرق، وتسجيل الملكية والمواثيق، والتعداد، والتعليم، والزراعة، والبريد والتلغراف، والعدل، والجندرمة، والتجنيد. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك إدرات لتوزيع الحبوب، والأفيون والتبغ، وكان لهذه الإدارات، ممثلون في المدن الرئيسية للأحياء التي توجد خارج أصفهان. وتعمل الشرطة داخل حدود البلدية في أصفهان وفي نجف آباد فقط. وكان العمل الشرطي خارج هاتين المنطقتين وصيانة الأمن العام من مهمات الجندرمة.

ودعم الشاه العمودين الرئيسيين للدولة بشبكة شاملة للمحاباة - إلى درجة أنه خلق منصب وزير المجلس العدلي خارج الوزارة. جمع الجندي الذي برز من بين الرتب من الأراضي خلال فترة حكمه ما مكنه من أن يصبح أغنى رجل في إيران، إن لم يكن في الشرق الأوسط. وقدر أحد كتاب سيرته المتعاطفين معه أنه عند وفاته كان قد راكم في حسابه المصرفي ما يعادل 3 ملايين جنيه إسترليني وأراضي زراعية تبلغ مساحتها 3 ملايين فدان[24]. وكان أغلب الأراضي، التي تركزت في مسقط رأسه

مازندران، مزارع للشـــاي، والأرز، والحرير، والقطن، والتبغ. وكانت لديه أيضا مزارع قمح في همدان، أســـتر آباد، كـــركان، وورامين. وقد راكم هـــذه الملكيات جزئيا عن طريق المصادرة المباشرة، وجزئيا عن طريق النقل المشـــبوه لملكيات الدولة، وجزئيا عـــن طريق توفير الري لأراض غـــير مزروعة، وجزئيا عن طريق إرغام ملاك الأراضي، ســـواء أكانوا ملاكا كبارا أم صغارا، على بيعه أراضيهم بســـعر رمزي. وكان ســـبهدار واحدا من ضحاياه.

وفي وقت مبكرا جدا في العام 1932، علقت البعثة البريطانية بأن الشاه رضا قد أبدى «اهتماما آثما بالأرض» مرسلا عائلات كاملة إلى السجن حتى يوافقوا على بيعه ملكياتهم: «كان نهمه الذي لا يشبع للأراضي قد وصل إلى التساؤل عما يمنع جلالته، ومن دون مزيد من الضجة، عن تســـجيل كل أراضي فارس باسمه»[25]. وقد أضافت البعثـــة أنه، بينـــما كان عدد متزايد من ملاك الأراضي يعبر عن ســـخطه، كان هناك آخرون يقولون إنه يفعل ما فعلته الأسر الحاكمة قبله، بأنه يستغل الأرض استغلالا أفضـــل، وإن «البلـــد بكامله يخصه على أي حـــال»[26]. وكان الوزيـــر البريطاني أقل سخاء: «لقد استمر في تكديس الثروة بوسائل مشبوهة كما سمح لقادته العسكريين الكبـــار بفعل الشيء نفســـه. وفي الوقـــت ذاته، لم يفوت أي فرصـــة لتجريدهم من هذه الثروات فيما لو شـــك في أنهم أصبحوا أقوياء للغاية أو فيما لو أبقوا جزءا كبيرا من الثروة التي كدســـوها لفائدتهم فقط. إن لم ينســـوا إعطاءه نصيبا معقولا، كان يتغاضى عن سرقاتهم»[27]. وقد أضاف: «الشـــاه رضا رجل بخيل وجشع فيما يتعلق بالـــثروة، فكل الوســـائل التي تمكنه من الحصول على الأمـــوال والأراضي كان يعدها حســـنة... وقد أنشـــئ طريق جديد إلى وادي شـــالوس عبر ألبرز (داخل مازندران) بتكلفة ضخمة، ببساطة لكي يشبع نزواته»[28]. وقد شعر كثيرون بأنه يستنزف بقية البلاد من أجل إنعاش مسقط رأسه.

ومن أجل تطوير مازندران شـــيد الشـــاه رضا، ليس فقط الطرقات، ولكن أيضا خط الســـكة الحديد مـــن طهران إلى الميناء الجديد بندر شـــاه، وبنى فنادق فاخرة في بابلسر ورامسر. وقد وطّن مصانع للدولة تنتج الســـكر، والتبغ، والمنســـوجات في بابل، وساري، وعلي آباد التي غير اسمها إلى شاهي. ومن أجل الحصول على العمالة الرخيصة، لجأ إلى السخرة، والتجنيد العسكري، بل وحتى إلى اختطاف عمال النسيج

من أصفهان. وقد كتبت البعثة البريطانية في تقرير لها أن مصانعه لم تكن لتستمر من دون «السخرة»[29]. باختصار، قدم القصر مناصب عديدة مربحة، وأجورا، ومعاشات، وأعمالا تدر دخلا كبيرا بلا جهد على مؤيدي الشاه. وقد كفل له هذا وضعا جيدا في مازندران. وبعد سنوات، عندما أُسقطت تماثيله في كل أنحاء البلاد في أغسطس 1953، بقيت تماثيله في مازندران من دون أن تمس.

التحولات

عادة ما يُنظر إلى الشاه رضا باعتباره «مصلحا»، و«محدثا»، بل وحتى بوصفه «علمانيا» عظيما. وفي الحقيقة، فقد كان هدفه من إقامة مؤسسات جديدة هو تمديد سيطرته بتوسيع قوة دولته إلى كل قطاعات البلد - في سياسته، واقتصاده، ومجتمعه، وأيديولوجيته. والميراث الذي تركه وراءه هو الآثار الجانبية لمثل هذا الدافع المنفرد لخلق دولة مركزية قوية.

كسب الشاه سلطة مطلقة على النظام السياسي أساسا، عن طريق تحويل المجلس من مركز قوة للأرستقراطية إلى ختامة مرنة؛ فخلال العهد السابق، ومنذ المجلس الثاني في العام 1909، وحتى المجلس الخامس في 1925، كان بوسع السياسيين المستقلين والأقطاب الريفيين أن يسوقوا التابعين والفلاحين إلى مراكز الاقتراع. ووفقا لكلمات ملك الشعراء بهار(*)، الشاعر الفطحل، والدستوري المحنك[30]:

> كان النظام الانتخابي، الذي استمر كوباء يجتاحنا حتى اليوم (1944)، واحدا من أكثر مشاريع القوانين التي مرت علينا كديموقراطيين ضررا وأقلها حنكة. فمع تقديم قانون ديموقراطي من أوروبا الحديثة إلى بيئة إيران الأبوية التقليدية، أضعفنا المترشحين الليبراليين وقوينا من الأقطاب الريفيين المحافظين الذين كان يمكنهم سوق فلاحيهم، ورجال القبائل وتابعيهم الآخرين إلى مراكز الاقتراع. ليس من المدهش أنه حينما حاول الليبراليون - في المجلس الرابع - تصحيح خطئهم، جمع المحافظون برباطة جأش وبنجاح صفوفهم وراء «القانون الديموقراطي» القائم.

وأبقى الشاه رضا على القانون الانتخابي، ولكنه راقب من كثب المداخل إلى البرلمان؛ فقد حدد شخصيا نتائج كل انتخابات، وكذلك تشكيلة كل مجلس - من المجلس

(*) محمد تقي بهار (1884 - 1951).

الخامس في 1926 وحتى المجلس الثالث عشر في 1940. وربما لا يكون التكوين الطبقي قد تغير، وبقي ملاك الأراضي والأعيان المحليون، وكبار الموظفين، ورجال الأعمال المرتبطون بالبلاط يمثلون أكثر من 84 في المائة من الأعضاء[31]. وفي الحقيقة، فقد ارتفع عدد النواب الذين كانت وظيفتهم الوحيدة هي أنهم ملاك أراضٍ. ولكن التكوين السياسي للمجلس شهد تغيرا بحيث لم يُسمح بدخوله سوى للموالين فقط. وكانت آلية التحكم بسيطة. كان الشاه - مع رئيس شرطته - يفحص قائمة المترشحين المحتملين، ويُعلّم على كل مترشح، إما على أنه «مناسب» أو «سيئ»، «غير وطني»، «مخبول»، «ضار»، «غبي»، «خطر»، «وقح»، «عنيد» أو «فارغ الرأس»[32]. وكانت الأسماء المناسبة تمرر لوزير الداخلية، الذي يمررها بدوره لحكام المقاطعات وإلى لجان الانتخاب المحلية. وكانت الوظيفة الوحيدة لهذه اللجان هي تسليم أوراق الانتخابات ومراقبة صناديق الاقتراع. ولا حاجة للقول بأن هذه اللجان كان تُختَار كلها من قبل الحكومة المركزية. وكان المترشحون غير المناسبين الذين يصرون على دخول الانتخابات يجدون أنفسهم إما في السجن وإما مطرودين من محلياتهم. وبالتالي، كان الفائزون من المترشحين على الدوام من الأشخاص «المناسبين» الذين يتمتعون ببعض التأييد بين جمهورهم الانتخابي في مواطنهم عادة بسبب امتلاكهم الأراضي هناك. ففي انتخابات المجلس السابع، على سبيل المثال، قرر الشاه أنه يجب أن يحتفظ أكبر اثنين من ملاك الأراضي في مراغة (عباس ميرزا فرمانفرما وإسكندر خان مقدم) بمقعديهما على أساس أنهما يتمتعان بتأييد «محلي واسع»[33]. وكان أولهما قد مثل مراغة في ثلاثة مجالس وطنية، بينما مثلها الآخر في تسعة مجالس.

وللتأكد من أن النواب سيبقون خاضعين أزال الشاه الحصانة البرلمانية؛ وحظر كل الأحزاب السياسية، بما في ذلك المؤتمرات الحزبية الملكية؛ وأغلق كل الصحف المستقلة؛ ووزع ما سماه النظام نفسه بـ «الجواسيس» و«المخبرين». وقد كتب الوزير البريطاني في تقرير مبكر له في العام 1926 أنه يبدو أن الشاه رضا «يعمل من أجل أوتوقراطية عسكرية»، وأن «هدفه الأوحد يبدو أنه ليس فقط تشويه سمعة رجال الدولة الكبار، ولكن الحكومة البرلمانية ذاتها»: «لقد خلق مناخا من الشك والخوف. فالوزارة خائفة من المجلس الوطني؛ والمجلس الوطني خائف من الجيش؛ وجميعهم خائفون من الشاه»[34].

وقد انتقد نواب وسياسـيون، علانية، النهايات الزلقة لما يفعله الشاه. وعلى سبيل المثال، أُعدم النائب اليهودي صامويل حاييم بتهمة «الخيانة». وقُتل ميرزا زاده عشقي، وهو اشـتراكي بارز وشاعر ومحرر جريدة قرن بسـتوم (القرن العشرين)، بالرصاص في وضح النهار. وكذلك النائب الزرادشـتي كيخسرو شـاهرخ. كـما مات محمد فروخي يزدي، وهو نائب سـابق آخر ومحرر الجريدة الاشـتراكية طوفان (العاصفة)، فجأة في مستشـفى السجن. ونُفي السـيد حسـن مدرّس، الذي خلف بهبهاني في قيادة حزب المعتدلين، إلى قرية معزولة في خراسـان حيث توفي فجأة. وكان يشاع أنه قد خنق[35]. ومن دون علم بهذه الشائعات، كتبت البعثة البريطانية في العام 1940[36]:

> عاش مدرّس حياة بسـيطة، وكان موقرا بشـدة من الطبقـات الدنيا التي اعتـادت أن تذهب إلى منزله من أجل نصيحته بشـأن كل أنواع الأسـئلة. كان شـجاعا للغاية وصريحا ويعبر عن آرائه بكل حرية. ومن الواضح أنه قد دُبرت محاولة لاغتياله في أحد صباحات شهر أكتوبر من العام 1926 في الشارع، ولكنه، على الرغم من أنه جرح في ثلاثة أماكن، نجا بحياته. وبالنسبة إلى رجل دين من النمط القديم فقد كان ذكيا وبعيد النظر، لكنه كان ديماغوجيا وعنيدا.

لم يعـد البرلمان مؤسسـة ذات أهمية، بـل أصبح - في المقابل - كسـاء مزخرفا لتغطية عُري الحكم العسـكري. وكما اعترف أحد رؤسـاء الـوزارة لاحقا: «لقد تم الحفـاظ على المجلـس الوطني لأغراض احتفالية؛ إذ أصر الشـاه عـلى أن قرارات السـلطة التنفيذية لا بد أن تنال ختم الموافقة من الفرع التشريعي»[37]. وقد أدى المجلس هذه المهمة الاحتفالية بشـكل جيد جدا، لدرجة أن الشـاه وجد أنه ليس هناك ضرورة لا لدعوة مجلس الشيوخ للانعقاد - وهو المجلس الذي كان قد أعطاه سـلطة أكبر- ولا لوضع تعديـلات على القانون الدسـتوري - فالتغيير الوحيد الذي أجـراه المجلس الوطني على دسـتور العام 1925 كان تمرير التـاج من القاجار إلى الشـاه الجديد. وكتب الوزير البريطـاني في تقرير مبكر له في العام 1926: «لا يمكن أخـذ المجلس الفارسي على محمل الجد. فالنواب ليسـوا ممثلـين أحرارا، مثلهم في ذلك مثل انتخابات المجلس، وإذا أراد الشـاه إجراء ما تمت الموافقة عليه، وإذا كان معارضا لأي إجراء، كان يتم سـحبه. وحينما لم يكـن له رأي محدد، كانت تتم كثير من المناقشات المطولة عديمة الجدوى»[38].

وكان الشـاه رضا أيضا يختار الوزراء بنفسه لكي يحقق الخضوع والاستقرار. فخلال العقدين السـابقين (1906-1925) حينما كان البرلمان يشـارك في تشكيل الحكومات، شـهدت البلاد خمسة وثلاثين تغييرا في منصب رئيس الوزارة، وستين تغيـيرا في مناصب الوزراء. وخلال الأعوام الخمسـة عشر التالية (1926-1941)، كان هناك عشر وزارات فقط وثمانية تغييرات لمنصب رئيس الوزارة. وفي الإجمال، فإن خمسين رجلا شغلوا تسـعة وثمانين منصبا وزاريا خلال هذه السنوات. كان خمسـة وثلاثون من بينهم قد بدأوا حياتهم العمليـة في الخدمة الحكومية، في الأغلب في وزارت المالية والشـؤون الخارجية. وسـتة منهم كانوا فرسانا سابقين. وكان سـبعة وثلاثون منهم من أصحاب الألقـاب أو ولدوا لعائلات من أصحاب الألقـاب. ومن بين الآخرين، أتى اثنان من عائلات رجال دين، وأربعة من عائلات مـلاك الأراضي، وخمسـة مـن بين الصفوف الوسـطى في الحكومة. وكان سـتة وعشرون منهم قد درسوا في الخارج، وأربعة عشر تخرجوا في دار الفنون. وكلهم تقريبـا أتقنوا لغـة أوروبية أو أكثر: أربعة وثلاثون تحدثوا الفرنسـية، اثنا عشر الإنجليزية، وأحد عشر الروسية، وستة يتقنون الألمانية.

وعـلى الرغم من أنهم كانوا متعلمين جيـدا، ومدربين جيدا، وأصحاب مال، فإن هؤلاء الوزراء كانوا رهن إشـارة الشاه. وعند مخاطبة السلطة الملكية كانوا يلجأون إلى ما هو مناسـب من المصطلحات القديمة؛ مشـيرين إلى أنفسهم على أنهم عبيد جلالته. وقد شـجع على هذا الخنوع الذليل المصير الذي لقيه «ثلاثي السـلطة» الذين سـاعدوا على صياغة النظام الجديد: ميرزا عبد الحسـين خان تيمورتاش، وعلي أكبر خان داور، وفيروز ميرزا فرمانفرما.

فتيمورتـاش (الصدر المعظم الخراسـاني)، وزير العـدل، كان، وفقا لكلمات البعثة البريطانية «أقوى رجل في البلد بعد الشـاه»، حتى لقي حتفه المفاجئ في العـام 1934[39]. تحدر من أسرة ثرية من ملاك الأراضي في خراسـان، وتخرج في الأكاديمية العسـكرية في روسيا القيصرية. وعند عودته، في العام 1915، خدم في مهمات مالية، وشـغل مقعدا في البرلمان نائبا عن خراسان، وخدم حاكما لغيلان، وسـاعد فرسـان لواء القوزاق على هزيمة الجنغل (مقاتلي الغابات). وقد وصفه الوزير البريطـاني باعتباره «ذكيـا»، و«ماهرا»، و«نشـيطا»، و«فصيحا»، ولكنه

«مقامــر مدمن». وقبل وقت قصير من اتهامه بالاختلاس، كان الشــاه قد منحه لقب «جناب أشرف» (جناب النبيل). ومات تيمورتاش في السجن نتيجة «تسمم غذائي»، وأصبح بذلك أول وزير يُقتل منذ العام 1848. بالنســبة إلى البعض كان الشــاه رضا في ذلك «محدثا»؛ وبالنســبة إلى الآخرين كان يعيد إحياء الممارسات الأولى للقاجار.

أما علي أكبر خان داور، واحد من الوزراء القلائل الذين لم يكونوا يحملون ألقابا أرســتقراطية، فقد كان ابنا لضابط حكومي صغير. وبــدأ حياته العملية في وزارة البريد والتلغراف، وأُرســل إلى جنيف في العام 1910 ليخدم معلما للغة الفارسية لأبناء الشــاه. وبينما كان هناك، حصل على شهادة من سويسرا في القانون. وبعد عودتــه عمل محررا في جريدة ركزت على الحاجــة إلى إصلاحات قانونية؛ وعمل كذلك محاميا مســتقلا؛ ومثل ورامين في المجلســين الرابع والخامس، وفي المجلس التأســيسي، وصاغ التشريعات التي سمحت بالانتقال السلــس إلى التاج. وكوفئ داوَر بمنصب وزير العدل. وأشــير إليــه باعتباره «ذكيا»، و«قارئا جيدا»، و«يعمل بجد»؛ حتى اتُهم بالانحراف المالي. وقد سقط صريعا في السجن في سن الخمسين، فيما يفترض أنه بســبب «أزمة قلبية». وماتت ذراعه اليمنى عبد الحسن ديبا، في ظروف مماثلة. وكانت فرح ديبا الإمبراطورة المستقبلية ابنة أخيه.

وفــيروز فرمانفرما (نصرة الدولة) هو ابن الأمير الشــهير فرمانفرما. تخرج في السوروبون، وبدأ حياته العملية في العام 1916 مساعدا لوالده الذي عمل وزيرا للعدل. وبعد ذلك أصبح وزيرا للخارجية، وســاعد وثــوق الدولة على التفاوض حول الاتفاقية الأنجلو - فارسية سيئة السمعة. وقد عينه الشاه رضا مسؤولا عن وزارتي العدل والمالية قبل أن يتهمه بالحصول على رشــوة. وبعد قضائه ســنوات تكرر فيها ســجنه، حيث ترجم رســالة أوســكار وايلد «من الأعماق»(*)، وكتب كتبــا في قانــون العقوبات وعن تجاربه في الســجن. أُبعــد إلى أرضه حيث مات مختنقا مــن الدخان[40]. وقد كتبت البعثة البريطانيــة في تقرير لها أن «قدراته

(*) De Profundis، هي رسالة أدبية كتبها أوسكار وايلد في أثناء حبسه في العام 1897، تناول في نصفها الأول حياته الباذخة المتطرفة التي أودت به إلى الســجن، وفي نصفها الثاني تأملاته الروحية وتماهيه مع المسيح. نشرت الرسالة في العام 1905، بعد مرور خمسة أعوام على وفاته [المحررة].

أشـــارت إليه بوصفه واحدا من قادة البلاد، ســـواء في الوزارة أو المجلس الوطني، وأن الشـــاه، الذي ربما لم يكن يثق به، أدرك فائدته». ويضيف التقرير أنه «مثلُ تيمورتـــاش، الذي كان صديقا حميما له، فقد ولد مقامرا. وكان مدينا بالأموال في كل الاتجاهات، بما في ذلك فواتير لخياط في لندن رفض دفعها، والذي كان بسببها عرضة للمقاضاة في أي وقت يعود فيه إلى إنجلترا»[41]. غير أن السبب وراء تجنبه زيارة لندن قد يتعلق أكثر بمبلغ مائة وســـتين ألف جنيه إســـترليني حصل عليه «مقدما» مقابل اتفاقية 1919. ومثله مثل العديد من الأرســـتقراطيين، تســـبب نمط معيشـــته والعدد الكبير للخدم والحشـــم في مصاعـــب مالية له. ومثل غيره ممـــن يحيون نمط حياة مماثلا، نُظر إليه من قبل العامة باعتباره «فاســـدا». ولم يكن الشـــاه رضا يتردد إطلاقا في تدمير مثل هذه الشـــخصيات العامة. ولم تكن الحياة بالنسبة إلى النخبة كريهة، ولا فقيرة، ولا وحشية. غير أنها، وبلا أدنى شك، من الممكن أن تكون قصيرة.

وقد مد الشاه رضا نفوذ الدولة على الاقتصاد بتنفيذ ما سمي لاحقا الدولتية (étatisme). فقد ســـهل العمل أمام مديري المالية الأجانب، بما في ذلك ميلسبو والبلجيكيون. وألغى نمط الامتيازات الأجنبية الذي يعود إلى القرن التاسع عشر، والـــذي منح القـــوى الأجنبية امتيـــازات تجارية ومحاكم خاصـــة للأجانب. وقد قرع الوزير البريطاني جرس الإنذار مبكرا في العام 1927: «لم يكن أحد مســـتعدا للقنبلة التي ســـقطت على المجتمع الأجنبـــي في طهران، حينما وجهت الحكومة الفارسية، في أعقاب خطبة لجلالته بمناسبة افتتاح مباني المحاكم الجديدة، إنذارا لكل الممثلين الأجانب المعنيين يتعلق بإنهاء كل المعاهدات القديمة التي تســـمح بالمحاكـــم الخاصة للأجانـــب خلال عام واحـــد، بما في ذلك المعاهـــدات الأبدية الفرنســـية والإســـبانية للعامين 1842 و1855»[42]. وبشكل مماثل، استولى البنك الوطني من البنك الإمبراطوري البريطاني على حق طبع النقود، وقد ســـاعد ذلك في استخدام النقود الورقية وفي تمويل التصنيع في نهاية الثلاثينيات. وقد أدى هذا إلى تغذية معدل التضخم لترتفع الأسعار الأساسية بمقدار 54 في المائة.

كما وســـعت الوزارات الأخرى من مجالها في هذا الشـــأن. فقد أممت وزارة البريـــد والتلغراف شركة التلغـــراف الهندو - أوروبية، وأقامت شـــبكة تلفونية،

ودشــنت في العام 1939 راديو إيران لكي ينافس الـ «بي بي سي» وراديو موسكو. وتحكمــت وزارة التجارة في التجارة الخارجية بفــرض تعريفات جمركية عالية وإصدار تراخيص للتصدير والاســتيراد. وبنــت وزارة الصناعات نحو 300 مصنع لإنتاج السكر، والشاي، والسجائر، والأرز، والطعام المعلب، والصابون، وزيت بذر الكتان، والجلسرين، والجوت، وحمض الكبريتيك، والأســمنت، وألواح الخشب، والنحاس، والبطاريات، والأكــثر أهمية من كل هذا، الكهرباء، ومع حلول العام 1938 كانــت معظــم المدن لديها بعــض الإضاءة الكهربائية. كــما أنها منحت قروضا بفائدة منخفضة لرجال الأعمال للبدء في إنشــاء شركات صناعية، خاصة للمنســوجات القطنية، والســجاد، وأعواد الثقاب، والبــيرة، والجلود، والأدوات الزجاجية. وشــيدت وزارة الطرق ألف كيلومتر من الطــرق الممهدة لتربط بين طهران وكل من مشــهد، وتبريز، وجلفا، ومهاباد، وأصفهان، وشــيراز، وبوشــهر. كما شــيدت أيضا خمسة آلاف كيلومتر من الطرق الترابية لتربط طهران بمعظم عواصم المقاطعــات. وبحلول نهايــة الثلاثينيات حملت هــذه الطرقات عددا يصل إلى ســبعة وعشرين ألف عربة، تتضمن نحو خمســة آلاف سيارة، وثمانية آلاف عربة نقل، وســبعة آلاف حافلة[43]. غير أن تحفة النظام الأساســية كانت خط الســكك الحديدية عبر طهران. وهو خط قطــع بعضا من أصعب الأراضي في العــالم، وقد تم تقســيم إقامة هذا الخط على تعاقــدات صغيرة للعديد من الشركات الأجنبية (الألمانية، والفرنسية، والإسكندنافية، والسويسرية، والتشيكية، والإيطالية، والأمريكية، والبريطانية، والبلجيكية. وبحلول العام 1941، كان خط الســكة الحديدية، عبر طهران، يربطها بشاهي وبندر شاه في الشمال؛ وسيمنان في طريقه إلى مشهد في الشرق؛ زنجان في طريقه إلى تبريز في الغرب؛ وكل المدن في طريقــه إلى الأهواز وعبادان في الجنوب. وقد موَّل الخط بشــكل رئيسي من الضرائب المفروضة على السكر والشاي. وعندما أبدى أحد الوزراء تذمره من أن هذه الأموال كان من الأفضل إنفاقها على الطرق، وجد نفســه في السجن متهما بأنه جزء من «مؤامرة» بريطانية للإبقاء على البلاد متخلفة.

مــدت الدولة أيضا مجســاتها عميقــا في المجتمع. فالتجنيــد الإجباري أدى إلى ما هو أكثر من توســع للقوات المســلحة، فقد انتزعت الذكور من

البيئات التقليدية وغمرتهم لأول مرة في منظمة على نطاق الأمة كلها، حيث وجب عليهم التحدث باللغة الفارسية، والتفاعل مع غيرهم من أصحاب العرقيات الأخرى، والقسم يوميا بقسم الولاء للشاه، والعلم، والدولة. وقد أمضى نحو ثلثي المجندين الأشهر الستة الأولى لهم في تعلم اللغة الفارسية. وفي الحقيقة، كان التجنيد قد صمم جزئيا لكي يحول الفلاحين والقبليين إلى مواطنين. وخلق التجنيد، بالطبع، الحاجة إلى بطاقات هوية وبالتالي إلى أسماء عائلة. وقد اتخذ الشاه رضا لنفسه لقب بهلوي، وهو على اسم اللغة القديمة التي تطورت إلى الفارسية الحديثة. وقد أجبر الأسرة التي تتخذ هذا الاسم - بالفعل - على التخلي عنه. كما أنه أجبر أطفاله من زيجات سابقة - منها واحدة من القاجار - على أن يبحثوا لأنفسهم عن أسماء عوائل أخرى. وفي الأمر الصادر بالأسماء، ألغى الألقاب الأرستقراطية. واختصر العديد من الأعيان أسماءهم. وعلى سبيل المثال، أصبح وثوق الدولة حسن وثوق؛ وأصبح أخوه قوام السلطنة أحمد قوام؛ وفيروز ميرزا فرمانفرما (نصرة الدولة) أصبح فيروز فرمانفرما. واتخذ المواطنون العاديون في الغالب أسماء تعكس وظائفهم، أو أقاليمهم، أو خلفيتهم القبلية. كما ألغى الشاه رضا أيضا التقليد الملكي باستخدام أسماء وألقاب طنانة، وأعلن أنه في المستقبل سيشار إليه ببساطة بصاحب الجلالة الإمبراطور.

وفي السياق نفسه ، وضع الشاه رضا سلسلة من الإجراءات موضع التطبيق من أجل أن يغرس في المواطنين الشعور بالوحدة والولاء المشترك له ولدولته؛ فقد فرض النظام المتري؛ ونظاما موحدا للموازين والمكاييل؛ وتوقيتا موحدا للبلد كله. وقد استبدل بالتقويم القمري الإسلامي التقويم الشمسي، حيث بدأت السنة في هذا العام يوم 21 مارس مع الاعتدال الربيعي، حيث يتساوى طول الليل والنهار، وهو رأس السنة الفارسية القديمة. وهكذا فإن العام 1343 في التقويم الهجري (1925 الميلادي) أصبح 1304 في التقويم الشمسي الإيراني الجديد. واستُبدل بالشهور الإسلامية مصطلحات زرادشتية مثل خرداد، وتير، وشهريور، ومهر، وآذر. وكان التوقيت القياسي المختار يختلف بمقدار ساعة ونصف الساعة عن الدول المجاورة التي تقع في النطاق الزمني نفسه.

(2) طابع بناء الطرق، 1934



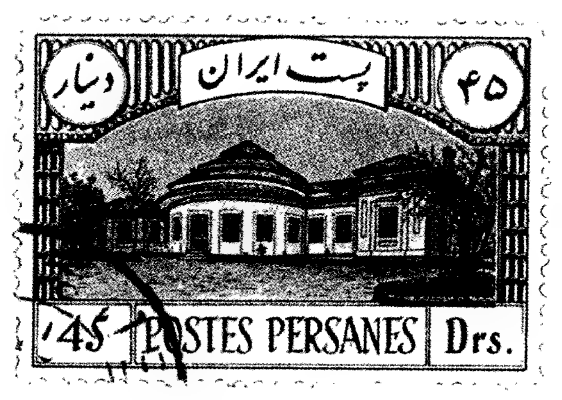
(3) مجموعة طوابع تصوّر أيديولوجية بهلوي، 1935



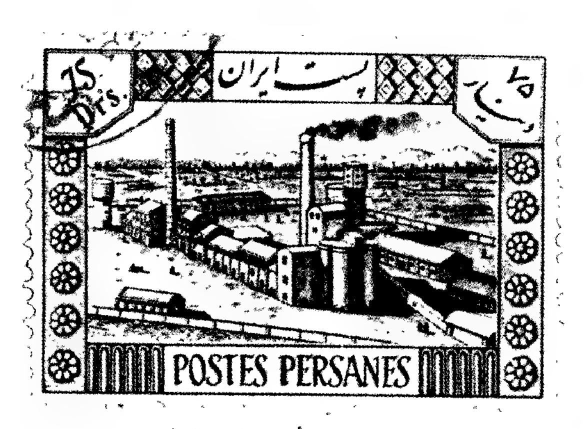
3 ـ 1 برسبوليس



3 ـ 2 مطار طهران



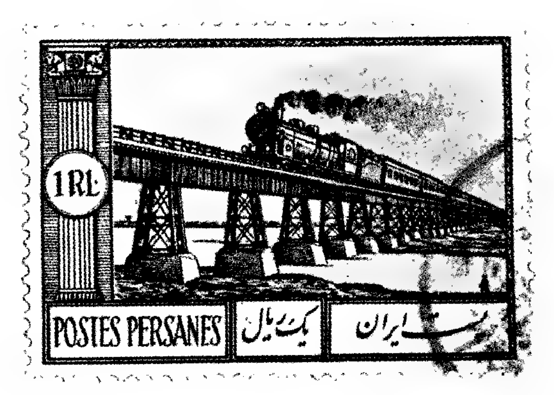
3 ـ 3 مستشفى بالقرب من طهران



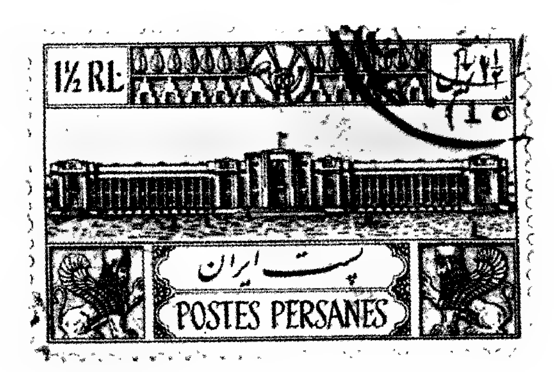
3 ـ 4 مصنع الأسمنت في عبدالعظيم



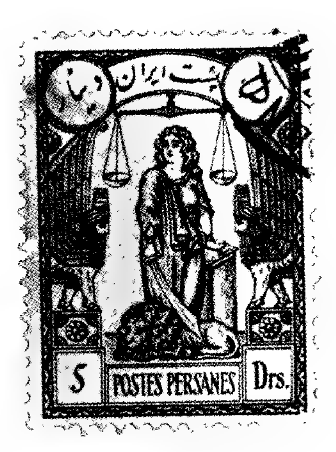
3 ـ 5 سفينة مدفعية



3 ـ 6 جسر حديدي فوق نهر كارون (المسرقان)



3 ـ 7 مكتب بريد طهران



3 ـ 8 العدالة: امرأة تحمل ميزانًا وسيفًا



3 ـ 9 التعليم: ملاك يعلم طفلا

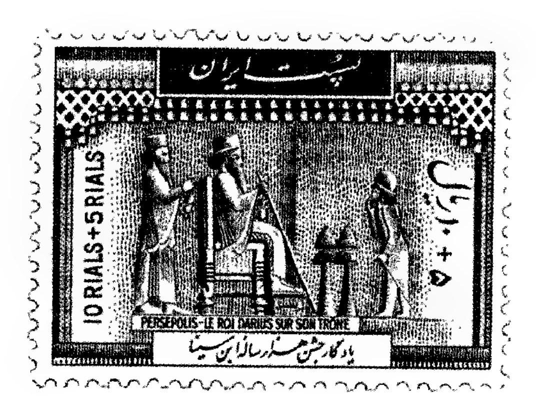
(4) طوابع تحتفي بإيران القديمة



4 ـ 1 برسبوليس: آثار القصر الرئيسي



4 ـ 2 برسبوليس: أسد منحوت



4 ـ 3 برسبوليس: داريوش



4 ـ 4 برسبوليس: محارب



4 ـ 5 برسبوليس: قبر كورش



4 ـ 6 منحوتات في نقش رستم(*): الإله مزدا ينصّب أردشير

(*) نقش رستم موقع أثري بالقرب من شيراز، يعرف أيضا باسم «الصلبان الفارسية» [المحررة].

وطبق الشـاه رضا أيضا إجـراءات تتعلق بالزي؛ فقد أصبحـت الأزياء القبلية التقليدية، مثل أغطية الرأس المشابهة للطربوش التي فرضها القاجار، مجرمّة قانونا. وكان على كل الذكور البالغين، باسـتثناء رجال الدين «المسـجلين» لدى الدولة، أن يرتدوا سراويل وسـترات على النمط الغربي، وقبعة ذات حافة أمامية تسمى «قبعة بهلـوي». في الماضي، كانت الـرؤوس العارية تعد علامة إما عـلى الجنون وإما على الفجاجة، وكان غطاء الرأس يحدد روابط الشخص التقليدية أو الوظيفية. فأصبحت قبعة بهلوي علامة على الوحدة الوطنية. وسرعان ما اسـتُبدلت بقبعة مصنوعة من اللباد (الفيدورا) التي تعرف في إيران باسـم «القبعة الدولية». وقد جرى تشـجيع الرجال أيضا على حلق اللحى والشـوارب، أو أن يبقوا شـواربهم معتدلة وليسـت كثيفة مثل شـوارب الشـاه ناصر الديـن أو اللوتيين في المـاضي، كان الرجال حليقو اللحـى مرتبطين بالخصيان. ووفق تعبير أحد المسـؤولين الحكوميين، فإن الزي كان هدفه «تشـجيع الوحدة الوطنية» بـدلا من العواطف المحليـة[44]. وعند إصداره فرمانه المبكر لزي الرجال، أصدر تعليماته للشرطة بعدم التحرش بالنساء، والسماح لغير المحجبات بدخول دور السينما، وتناول الأكل في المطاعم، والتحدث في الشوارع لغير أقاربهن من الجنس الآخر، وحتى السـماح لهن بركـوب العربات التي تجرها الأحصنة معهم، ماداموا أنهـم يرخون غطاء العربة. ومع منتصف الثلاثينيات، كان هنـاك على الأقل نحو أربعة آلاف امـرأة، تقريبا كلهن في طهران، ظهرن في الأماكن العامة من دون حجاب، ومن دون الغطاء الكامل المسـمى بالشادور (العباءة)[45]. وكانـت هذه الآلاف الأربعة من النسـاء في أغلبهن من فتيـات الطبقة العليا اللائي تلقـين تعليما غربيـا، أو زوجات أجنبيات لبعض الإيرانيـين الذين عادوا حديثا من أوروبا، أو نساء الطبقة الوسطى من الأقليات الدينية.

وكان تقديـم نظـام تعليم موحـد هدفا آخر للإصلاح؛ ففي العـام 1923، كان عدد الطلبة في مؤسسـات التعليم الإيرانية، بما فيها المؤسسات التي تديرها الدولة، والأفراد، والمؤسسـات الدينية، والبعثات التبشيرية، والأقليات الدينية، لا يزيدون في مجموعهم على واحد وتسـعين ألفا. وكان عدد المسجلين في مدارس الدولة أقل من اثني عشر ألف طالب[46]. ووفقا لميلسبو، لم يكن العدد الإجمالي للمدارس يزيد على سـتمائة وخمسين مدرسـة. ويتضمن هذا الرقم مائتين وخمسين مدرسة حكومية،

وســبعا وأربعين مدرسة للبعثات التبشــيرية، وأكثر من مائتي مدرسة يديرها رجال دين وتســمى الكتاتيب (مدرسة ابتدائية دينية) ومدارس[47]. وكان عدد التلميذات -أغلبهــن في مدارس البعثات التبشــيرية - أقل من ثمانية عــشر ألفا. وبحلول العام 1941، كانت الدولة تدير ألفين وثلاثمائة وســتا وثلاثين مدرسة ابتدائية بعدد تلاميذ يبلغ مائتين وعشرة آلاف، ومائتين وإحدى وأربعين مدرســة ثانوية بعدد تلاميذ بلغ واحدا وعشرين ألفا، بما في ذلك أربعة آلاف بنت[48]. وقد «أُممت» مدارس البعثات التبشــيرية، أو تلك التي أنشأتها الأقليات الدينية، كما تم بالمثل استيعاب الكتاتيب داخــل نظــام الدولة الثانوي. صمم نظــام تعليم الدولة على نســق المدارس العليا (الليســيه) الفرنسية؛ حيث تتكون كل من مستويات التعليم الابتدائي والثانوي من ســتة أعوام. وقد جرى التشــديد على التماثل والتجانس، باستعمال منهج تعليمي واحد، والكتب نفســها، وبالطبع، اللغة نفســها (الفارسية) في كل أرجاء البلاد. وكما حُظِــر التدريــس باللغات الأخــرى، حتى تلك التي كان مســموحا بهــا في مدارس المجتمعات. وكانت السياسة هي تحويل الأقليات اللغوية إلى الفارسية.

(الجدول - 4): التوسع في التعليم العام، 1923-1924 و1940-1941

	1923 - 1924	1941 - 1940
التلاميذ المسجلون في الحضانة	0	1500
عدد المدارس الابتدائية	83	2336
التلاميذ المسجلون في المدارس الابتدائية	7000	210000
عدد المدارس الثانوية	85	241
التلاميذ المسجلون في المدارس الثانوية	5000	21000

شــهد التعليم الأعلى النمو نفسه؛ ففي العام 1925 كان أقل من ستمائة طالب مســجلين في الكليات الســت الموجودة في البلاد آنئذ (القانــون، والآداب، والعلوم والسياسية، والطب، والزراعة، وتدريب المعلمين). وفي العام 1934 دُمجت الكليات الست لتكوين جامعة طهران. وعند نهاية الثلاثينيات افتتحت الجامعة ست كليات جديدة، لطب الأســنان، والصيدلة، والطب البيطري، والفنــون الجميلة، واللاهوت والتكنولوجيــا والعلوم وبحلول العام 1941، كان مســجلا بجامعة طهران أكثر من

ثلاثـة آلاف وثلاثمائة وثلاثـين طالبا. كما نما أيضا معدل التسـجيل في الجامعات في الخـارج. وعلى الرغم من أن العائلات الثرية كانت ترسـل أولادها إلى الخارج، منذ منتصف القرن التاسع عشر، فإن العدد ظل متواضعا حتى العام 1929، عندما بدأت الدولة تمويل نحو مائة منحة سـنوية للدراسة في أوروبا. وبحلول العام 1940، كان أكثر من خمسـمائة إيراني قد عادوا وكان هناك نحو أربعمائة وخمسـين آخرين قد يكملون دراسـتهم. وكانت جامعة طهران - مثل نظـام المدارس - قد صممت على نسق النموذج النابليوني، مشددة ليس فقط على التماثل والتجانس، ولكن أيضا على إنتاج من يخدمون في الوظائف العامة.

وقـد اجتهـدت الدولة أيضا في التأثـير في الأديان المنظمة. وعـلى الرغم من أن الحوزات الدينية في قم، ومشـهد، وأصفهان، وغنـي طبعا عن الذكر، النجف، ظلت مسـتقلة، كانت كلية اللاهوت في جامعة طهران ومسـجد سبهسالار القريب منها – الذي أشرف عليه إمام جمعة تعيِّنه الحكومة - يمتحنان المترشحين لتحديد من منهم يمكنـه تدريس الدين، ويحق له بالتـالي ارتداء ملابس رجال الديـن. بعبارة أخرى، حـددت الدولة للمرة الأولى أعضاء في هيئة العلماء. وبالطبع، كان على رجال الدين الذيـن يختارون الوظيفة الحكوميـة التخلي عن العمامة والعبـاءة لمصلحة القبعة الجديدة والملابس الغربية. ومن المفارقة أن هذه الإصلاحات قد أعطت رجال الدين هويـة مميزة. لم تلزم وزارة التعليـم، في أثناء ذلك، بفصول لتعليم القرآن في مدارس الدولـة فقط، ولكنها تحكمت كذلك في محتوى هذه الفصول، وحظرت الأفكار التي بها أي لمحة من التشـكك العقائدي. ولم يكن الشـاه رضا يهدف إلى تقويض الدين بأفكار علمانية بقدر ما كان يهدف إلى نشر الإسلام تحت رقابة الدولة. إذ كان قد بدأ حياته العملية بقيادة الفرسـان في مواكب شهر المحرم. وكان قد أعطى أولاده الأحد عشر أسـماء شيعية تقليدية، محمد رضا، علي رضا، غلام رضا، أحمد رضا، عبد الرضا، وحميد رضا. كما دعا الخطباء المشهورين إلى إذاعة خطبهم في الراديو الوطني. وأكثر من هذا، فقد شـجع شريعت سنغلاجي، الخطيب المشهور في مسجد سبهسالار، أن يتحدث على الملأ عن حاجة التشـيع الماسـة إلى «الإصلاح». وغالبا ما أكد سنغلاجي مـن عـلى منبره أنه ليس هناك في الإسـلام ما هو ضد الحداثـة - خاصة ضد العلم، والطب، والسينما، والراديو، واللعبة الجديدة التي تتزايد شعبيتها، كرة القدم.

أبقى الشاه رضا على العادة الملكية في تمويل الحوزات الدينية، وفي إظهار التوقير والإجـلال للمجتهدين الكبـار، وفي الحج - حتى إلى النجف وكربلاء. ومنح الشـاه اللجوء السـياسي لثمانين من رجـال الدين الذين فروا من العـراق في العام 1921. وشـجع عبدالكريم حائري يزدي، وهو مجتهد محترم للغاية، على الاسـتقرار في قم، وعلى جعلها مهمة كالنجف. وقد عمل حائري، الذي كان يتجنب السياسة، أكثر مما فعل أي رجل دين آخر من أجل تنظيم المؤسسة الدينية. وكان في هذه الأعوام أن بدأ يشيع استخدام الألقاب الدينية مثل آية الله وحجة الإسلام. وقد دعم الشيخ محمد حسـين نائيني، وهو مجتهد آخر، النظام إلى حد أنـه أتلف كتبه الأولى التي كانت تمتدح الحكومة الدسـتورية. وقد أعفى الشـاه رضا أيضا طلبـة الدين من التجنيد الإجباري. بل إنه حظر الدعاية لأي أفكار بها شـبهة مناصرة «الإلحاد» و«المادية». وكان بعض الوزراء يعظمون العرفان (التصوف) بشـكل عام، والشـعراء الصوفيين مثل الرومي وحافظ بشكل خاص. وقد ساووا بين التشكك الديني والمادية؛ والمادية بالشيوعية. ووفق كلمات أحد الوزراء، وكان أيضا مؤلفا للكتب المدرسية «إن هدف التعليم الابتدائي هو أن يعرف الطفل الله»[49]. وربما كان الشاه رضا ليبصم من دون أدنى تردد على القول المأثور لنابليون: «إن المرء لا يمكنه حكم بشر لا يؤمنون بالله. بل يطلق عليهم النار». ولذا فليس غريبا أن عددا قليلا من رجال الدين هم الذين رفعوا أصواتهم ضد الشاه.

أنشـأ الشـاه رضا منظمات ثقافية لغـرس وعي وطني أكبر في نفـوس العامة. أُنشئت منظمة جديدة سميت فرهنغستان (الأكاديمية الثقافية)، صممت على نسق الأكاديمية الفرنسية، جنبا إلى جنب مع إدارة الإرشاد العام، وجمعية التراث الوطني، واللجنـة الجغرافيـة، وجريدة إيران باسـتان (إيران القديمة)، وكذلـك الجريدتان الرئيسـيتان اللتان كانتا مدعومتين حكوميا، اطلاعات (المعلومات) وجريدة طهران، وكل هؤلاء شنوا حملة من أجل هدفين هما: تعظيم وتمجيد إيران القديمة، وتطهير اللغة من الكلمات الأجنبية. وهذه الكلمات، خاصة العربية منها، تم اسـتبدالها إما بكلمات جديدة تماما، وإما بكلمة من كلمات الفارسية القديمة.

وربما يكون أكثر الأسماء التي تغيرت وضوحا هو حينما أصدر الشاه رضا في العام 1934 - مسـتحثا في ذلـك من قبل بعثته في برلين - فرمانا بـأن تُعرَّف فارس للعالم

الخارجي من الآن فصاعدا باســم إيران. وقد شرحت نشرة حكومية أنه بينما ترتبط «فــارس» بمقاطعة فارس وانحطــاط القاجار، فإن «إيران» تســتحضر عظمة مكان ميــلاد الآريين القدامى(50). وقد أعلــن هتلر، في واحدة من خطبه، أن الجنس الآري له صلة بإيران. وعلاوة على ذلك، فقد تأثر عدد من المشاهير الإيرانيين الذين درسوا في أوروبــا بالمنظرين العنصريين مثل الكونت غوبينو الذي ادعى أن إيران، بســبب تكوينها «العرقي»، لها صلة ثقافية - نفســية أوثق مع شــعوب الشــمال في شمال أوروبــا من صلتها ببقية الشرق الأوســط. وبهذا مارســت العنصرية الأوروبية دورا ما في تشــكيل الوطنية الإيرانية الحديثة. وفور صعود هتلر إلى الحكم، كتب الوزير البريطاني في طهران أن جريدة إيران باســتان (إيــران القديمة) كانت «رجع صدى» للتصورات المعادية للسامية لدى الرايخ الثالث(51).

وقد أعادت الجمعية الجغرافية تســمية 107 مناطق قبل أن تستخلص أنه لن يكون عمليا إزالة كل الأســماء العربية، والتركية، والأرمينية(52). فقد غُيرت عربستان إلى خوزســتان، وسلطان آباد إلى أراك، وبامبوار إلى إيران شهر. كما أعطت الجمعية العديــد من الأماكن دلالة ملكية - فقد غُيرت أنزلي إلى بهلوي، وأرومية إلى رضائية، وعلي آباد إلى شاهي، وسالماس إلى شاهبور. وقد أصدرت مرسوما باستخدام الفارسية فقــط في اللافتات، وواجهات المحــلات، وعناوين الأعمال، وحتــى بطاقات الزيارة. وقامــت الأكاديمية الثقافيــة، في أثناء ذلك، بـ «فَرْسَــنة» المصطلحات الإدارية. على ســبيل المثال، فقد غُيرت الكلمة التي تعني المقاطعة من ولاية إلى ســتان؛ والحاكم من والي إلى ستاندار؛ والشرطة من نظامية إلى شهرباني؛ وضابط الجيش من صاحب منصــب إلى أفسر؛ والجيش من قوشــن إلى أرطه - وهــو مصطلح مبتكر كلية. وقد أعيدت تســمية كل الرتب العسكرية. وأعيدت تسمية عملة القران لتصبح الريــال. وحاول بعــض المتحذلقين إحلال حروف جديدة محل الحروف العربية؛ ولكن ثبت أن ذلك لم يكن عمليا.

وفي أثناء ذلــك، بنت جمعية التراث الحضاري متحفــا للدولة، ومكتبة للدولة، وعددا من الأضرحة الرئيســية. وقد بدأ الشــاه ببناء ضريــح لصاحب المقام الرفيع الفــردوسي في طوس، موطــن ولادته، والذي أعيدت تســميته بفردوس. وتشــكك البعض في أن النظام كان يحاول أن يخلق حجا منافسا لموقع الحج لمزار الإمام الرضا

القريـــب من هـــذا المكان. وعند االحفر لإخراج الجثث لـــكي تدفن في هذه الأضرحة الجديـــدة، عمدت الجمعية إلى قيياس الجماجم بدقـــة متناهية من أجل «الإثبات» للعالم كله أن هؤلاء الأشـــخاص البالرزين كانوا «آريين حقيقيين». وقد تضمنت هذه الأضرحة تصميمات فريدة من العمارة الإيرانية القديمة. وكان من مؤسسي الجمعية شـــخصيات بارزة مثل تقي زاده، تيموزتاش، مشـــير الدولة، مستوفي الممالك، وفيروز فرمانفرما[53]. وبذلك أصبحت السياســـة مجدولة ليس فقط مع التاريخ والأدب، بل وأيضا مع العمارة، والآثار، وحتى مع جثث الأموات.

(الجدول - 5): التغييرات في أسماء الأماكن

الاسم القديم	الاسم الجديد
بارفورش	بابل
استراباد	كركان
ماشيدسار	بابلسار
دازداب	زاهدان
نصرت آباد	زابول
هارون آباد	شاه أباد
بندرجاز	بندر شاه
شهرا تركمان	دشتي كركان
خزعل آباد	خوسرو أباد
محمره	خورامشهر

(الجدول - 6): التغييرات في مصطلحات الدولة

المصطلح القديم	المصطلح الجديد	المصطلح الإنجليزي المناظر
وزارة داخلية	وزارة كشوَر	Ministry of interior
وزارة عدلية	وزارة دادغستري	Ministry of justice
وزارة مالية	وزارة داراِئي	Ministry of finance
وزارة معارف	وزارة فرهنغ	Ministry of education
مدرسة ابتدائي	دبستان	Primary school
مدرسة متوسطة	دبيرستان	Secondary schoool

اهتم الشـاه رضا بالقدر نفسـه بتوسـيع نظام الدولة القضـائي. فكلف كلا مـن داور وفرماتفرما، وهـما محاميان تلقيا تعليما أوروبيـا، بمهمة إقامة وزارة عدل جديدة - وهي المهمة التي شـهدت عددا من البدايات الزائفة. فاسـتبدلا المحاكم التقليدية، بما في ذلك المحاكم الشرعية، وكذا المحاكم القبلية غير الرسمية ومحاكـم الجماعات الحرفية، بهيكل قضائي جديد للدولـة. وكانت لهذا الهيكل الجديد تراتبية واضحة من المحاكـم المحلية، إلى محاكم المقاطعات، إلى محاكم البلديـات، إلى محاكم الأقاليم، وعلى قمـة هذا الهيكل تأتي المحكمة العليا. وقد حولا سـلطة تسـجيل كل الوثائق القانونية - بما في ذلك صفقات الملكية وكذلك عقود الزواج والطـلاق - من رجال الدين إلى موثقين عامين تعيِّنهم الدولة. وقد وضعا شرطا أن يكون رجال القانون إما حاصلين على درجة من كلية حقوق أو أن يعيدوا تأهيل أنفسـهم في النظام القانوني الجديد. وقد نشرا قوانين وُضعت على أسـاس القوانين النابليونية، والسـويسرية، والإيطالية. قدمت القوانين الجديدة، بعـض التنازلات المهمة للشريعة. فعلى سـبيل المثـال، احتفظ الرجال بالحق في الطلاق متى شـاءوا، وحق حضانة الأطفال، وتعدد الزوجـات، والزواج المؤقت، غـير أنها أضعفت الشريعة في ثلاثة مجالات مهمـة: فقد أبطلت التفرقة ما بين المسلم وغير المسلم؛ واقتصرت عقوبة الإعدام على جرائم القتل، الخيانة، والتمرد المسلح؛ وتم تفضيل العقوبات الحديثة، كالحبس لفترات طويلة، على العقوبات البدنيـة - وخاصـة العلنية منها. وبقبول القوانين الجديـدة، نُبذ ضمنيا المفهوم التقليدي للعقوبة - مفهوم العين بالعين والسن بالسن، والنفس بالنفس.

ومن أجل مواجهة الاحتياجـات الحتمية للنظام القانوني الجديد، بادر داور وفيروز فرمانفرما برسم خطط لبناء خمسة سجون كبيرة وثمانين سجنا أصغر[54]. ولم يكتمل بناء العديد من هذه السـجون حتى سـتينيات القرن العشرين. وتم الانتهاء من أكبر هذه السـجون، سـجن قصر، في الثلاثينيات وأصبح علامة على النظـام الجديـد. ولأن موقعه كان عبارة عن خرائب ملكيـة متروكة عند التلال الشـمالية لطهران، فإن اسـمه الكامل كان قصر قاجار. كانت حوائط السـجن السـميكة والمرتفعة تعزل السـجناء، ولكنها أيضا حجبت السـجانين وعمليات الإعـدام التـي تتم بين الحـين والآخر عن أنظـار العامة. وكتب أحد السـجناء

السـابقين أنه كان من السـهل أن يشعر عابر السـبيل بالرعب - كما يفترض أن تكون عليه الحالة - من جدران السجن الهائلة، ومن الأسلاك الشائكة، والحراس المسـلحين، ومن أضواء الكشـافات، وأبراج البنادق[55]. وقـد أطلق البعض على هذا السجن «الباسـتيل الإيراني». ودعاه الآخرون فراموش خانه (بيت النسيان) حيث كان من المفترض أن ينسى العالم الخارجي نزلاءه، كما كان من المفترض على نزلائه أن ينسـوا العالم الخارجـي. والمفارقة أن فيروز فرمانفرما أصبح واحدا من أوائل سـجنائه. ولم يسـأم من التفاخر أمام زملائه المساجين من حداثة ونظافة المكان. ولكن علي دشـتي، وهو نائب بالمجلس الوطني أمضى عدة أشهر هناك، اشـتكى من أن السـجن هناك يبدو كأنني قد «دفنت حيا في مقبرة». وقد انتقد الغرب بشـدة على اختراع مثل هذا «الرعب» وشـكا من أن الحبس يعد «عذابا أسـوأ بكثير من الموت»[56]. وقد حظرت الإصلاحات كذلك العادة التقليدية من منـح وأخذ اللجوء. فلم يعد بوسـع المحتجين والمجرمين بعد الآن السـعي نحو ملجأ آمن في مكتب تلغراف، أو الإسـطبلات الملكية، أو العتبات المقدسة. لاحظ زائر إنجليزي في العام 1932: «كان الرأي العام يرى أن اللجوء قد استنفد فائدته أخيرا»[57]. وقد عاودت هذه العادة الظهور مرة أخرى على فترات متقطعة خلال الفترة 1941 - 1953، ولكن داخل مباني البرلمان فقط وفي الحدائق الملكية.

بنى الشاه رضا ما هو أكثر من السجون في المدن. باعتباره مناصرا كبيرا للتجديد الحضري، فقد هدم المباني القديمة وشيد مكاتب حكومية، وميادين فسيحة، وشوارع عريضة مشجرة. وقد أطلق اسمه على الشوارع ووضع تمثاله في الميادين الرئيسية - وكان رجال الدين قد منعوا الحكام السـابقين له من فعل ذلك. وقد تضمنت المباني الحكومية في العادة تصميمات فريدة من إيران القديمة، وخاصة من برسبوليس(*). ولكي يمحو الماضي القاجاري، دمر الشاه نحو ألفي صورة لمشاهد حضرية على أساس أنها تحط من قدر إيران[58]. ولم يبن الشاه رضا مكاتب للدولة ومدارس فقط، ولكن أيضا ملاعب لكرة القدم، وأماكن لنشـاط الكشافة للأولاد، والمرشدات للبنات. وعند نهاية الثلاثينيات، أصبحت معامل الكهرباء - سـواء تلك التابعة للدولة أو الخاصة - موجودة في المدن الرئيسـية، وأمدت المباني الحكوميـة والمصانع بالطاقة، وأنارت

(*) عاصمة الدولة الأخمينية القديمة. [المترجم].

الشــوارع، وكذلك منــازل الطبقة العليا والطبقة المتوســطة. وبلغ عدد المشــتركين في شــبكة التليفونات نحو عــشرة آلاف في جميع أنحاء البــلاد. وافتتح أكثر من 40 دار ســينما في المدن الرئيســية. باختصار، تغير المظهر الحضري إجمالا تغيرا جذريا. تلاشت المحلات القديمة القائمة على أساس هويات الطرق الصوفية القديمة - خاصة الحيدرية - النعماتية والشــيخية - الموتاشــرية. وبنيت الأحيــاء الجديدة أكثر على أساس الطبقة، والدخل، والوظيفة.

فشل النظام في أحد المجالات الرئيسية: الصحة العامة. فباستثناء عبادان، مدينة شركة النفط، لم تشــهد بقية المدن ســوى القليل من الطــب الحديث والصحة فيما يرتبط بالصرف الصحي، والمياه النقية، والمرافق الطبية. وظل معدل وفيات الأطفال مرتفعا: وظلت الأسباب القاتلة الرئيسية هي الإسهال، والحصبة، والتيفود، والملاريا، والســل. وحتى العاصمة لم يكــن بها أكثر من 40 طبيبا مســجلا[59]. ولم يكن لدى المدن الأخــرى أكثر من مجرد إدارات صحية كانــت وظيفتها هي الترخيص للأطباء الحديثــين والصيادلــة، وفي إطار هذه العملية، ومُنع الطبيــب التقليدي «الحكيم» من ممارســة الطب الشعبي القائم على أساس مفاهيم غالينوسية(*). وبالنسبة إلى التعليم الطبي الحديث، تعد هذه المفاهيم هي آثار دخان للخرافات القروســطية. غير أن بعض الحكماء، أعادوا تأهيل أنفسهم كأطباء حديثين. وحكى ابن أحد هؤلاء عن خبرات والده[60]:

> حتى ســنة 1309هـــ (1930م) كان يمارس الطــب التقليدي إلى حد كبير. وعندما حل وقت الاختبار ذهب إلى تبريز. ودرس هناك مع الدكتور توفيق الذي درس الطب في ســويسرا. ولأنــه لم يكن هناك كتب في الطب في هــذا الوقت باللغة الفارســية، فقد اســتخدم ترجمات من اســطنبول باللغة التركية للكتب التعليمية الطبية الأوروبية. وقد درس دراسة نظرية وعملية. وتعلم منه كيف يمكنه اســتخدام الســماعة الطبية، وكيف يمكنه قياس ضغط الدم، وكيف يمكنه فحص النساء. وعندئذ حصل على ترخيص للامتحــان ونجح فيه. وكان هذا من أكثر الأمــور أهمية في تغيير الطريقة التي مارس بها الطب.

(*) نسبة إلى الطبيب الإغريقي غالينوس. [المحررة].

وشـــهدت طهران، بالطبع، التغيـــيرات الأكثر وضوحا. فقـــد ارتفع تعدادها السكاني من 210 آلاف إلى 540 ألف نسمة. دمر الشاه رضا الكثير من مكونات المدينـــة القديمـــة، بما في ذلك أبوابهـــا الاثنا عشر، وأحياؤها الخمســـة، والتكايا، وأزقتها الضيقة المتعرجة، بهـــدف معلن هو جعل طهران «عاصمة على أحدث ما يكون». وقد أعطى الشوارع الواسعة الجديدة أسماء مثل الشاه، الشاه رضا، بهلوي، فردوسي، حافظ، نادري، ســـباه (الجيـــش)، ورزش (الرياضيين). وقد بدأ في بنـــاء دار أوبرا ضخمة على أنقاض المسرح الحكومـــي القديم. وأزال حدائق بأسماء بعض الأرستقراطيين مثل سبهسالار (طوبخانة) وفرمانفرما. وأعاد تسمية ميدان المدفع بميدان الجيش، ووضع حوله مكتب تلغراف وكذلك البنك الوطني والمتحف الوطني. ورخص خمس دور للســـينما في شـــمال طهـــران. وكان لهذه الدور أســـماء مثل إيران، داريوش، سباه، وخورشـــيد (الشمس). وكانت أفلامها المعروضة الأولى تتضمن طـــرزان، لص بغداد، علي بابا والأربعين حرامي، وفيلم شارلي شـــابلن طفرة الذهب[61]. وحول هذه الدور طُوِّر أسلوب معيشة جديد للطبقة الوســـطى ببناء مقاهٍ حديثة، وبوتيكات، ومســـارح، ومطاعم، ومحلات لبيع الكتب.

أقام الشـــاه رضا كذلك محطة للقطارات في العاصمة، ومصانع حديثة قريبة في الضواحـــي الجنوبية من العاصمة، والمستشـــفيين اللذيـــن أقامتهما الدولة في البلاد. وقد وُضعت صورة أحد هذين المستشفيين على طابع بريدي - ربما يكون طابع البريد الوحيد في العالم الذي يحمل صورة لمستشفى. وقد تغير وجه المدينة كثـــيرا إلى حد أن الجيل الجديد لم يعـــد بإمكانه تحديد بعض المواقع التي كانت شـــهيرة جدا لدى آبائهم وأجدادهم - مواقع مثل ســـنغدالاج، متنزه سبهسالار، والحي العربي، باغ باغ - الميدان القديم الذي كانت تنفذ فيه عمليات الإعدام[62]. وباكـــرا في هذا العهد، علق الوزير البريطاني: أن الســـلطات البلدية كانت «تهدم المنازل بقسوة شديدة»، وتدفع بالمقابل تعويضات ضئيلة، مستغلين الفرصة لملء جيوبهم. وقد أكـــد الوزير البريطاني أن «ميولهـــم التدميرية تجاوزت كل حدود العقل»[63]. وقد كرر التعليق نفســـه في نهاية العهد: «تستمر العاصمة في النمو: حلت محل الحارات القديمة شـــوارعُ فسيحة جديدة، ممهدة بالأسفلت، وزادت

المصانـع والأحياء السـكنية، واجتذبت المدينة بالفعـل مهاجرين من كل أجزاء البلاد. وكما هو الوضع في العديد من الحالات، فقد أثيرت الشكوك عما إذا كانت الأموال الضخمة الموجهة إلى البناء قد أُنفقت دائما بحكمة. حيث ظلت المدينة، على سبيل المثال، من دون مصدر يمدها بالمياه النظيفة[64].

الدولة والمجتمع

تلقت الدولة استقبالا مختلطا. فبالنسبة إلى بعض الإيرانيين والمراقبين الخارجيين، فإنها قدمت القانون والنظام، والانضباط، والسـلطة المركزية، والمميزات الحديثة - المـدارس، القطارات، الحافلات العامة، الإذاعة، دور السـينما، والهواتف - أو بمعنى آخر، «التنمية» و«التكامل الوطني» و«التحديث» التي يدعوها البعض «التغريب». وبالنسـبة إلى آخرين، فإنهـا جاءت بالاضطهاد، والفسـاد، والضرائب، والافتقار إلى الأصالة، وصيغة الأمن التقليدية للدول البوليسـية. ووجد ميلسـبو، الذي دعي إلى إيران مجددا في العام 1942، أن الشـاه رضا قد ترك وراءه «حكومة فسـاد يديرها فاسدون من أجل الفاسدين». وقد فصَّل ذلك بقوله: «كانت سياسة الشاه الضريبية رجعية للغاية، ترفع من تكلفة المعيشـة وتضيق بشـدة على الفقراء... وفي الجملة فقد عمد بكل ما تحمله الكلمة من معنى إلى حلْب البلاد، وسحق الفلاحين، ورجال القبائـل، والعـمال وفرض ضرائب ثقيلة على مـلاك الأراضي. وبينما أثرت من جراء أنشطته طبقةٌ جديدة من «الرأسماليين» - التجار، الاحتكاريين، المقاولين والسياسيين المقربين - عمل التضخم، والضرائب، وإجراءات أخرى على خفض مسـتوى معيشة الجماهير»[65]. وفي الاتجاه نفسه، ذكرت آن لامبتون، المتخصصة البريطانية المشهورة في الشـؤون الإيرانية والتي خدمت كملحقـة صحافية لبلادها في طهران خلال فترة الحـرب، في تقرير لهـا «إن الأغلبية العظمى من الناس تكره الشـاه»[66]. وترددت الانطباعات ذاتها لدى السـفير الأمريكي الذي ذكر في أحد تقاريره: «لم يكن سقوط طاغية وحشي، طماع، وغامض من السلطة وموته في المنفى... مصدرا لأسف أو ندم أي شخص»[67].

وفي الواقع، كانت مواقف العامة متناقضة - وحتى بين الأعيان. فمن ناحية، فقد الأعيان ألقابهم، والإعفاءات الضريبية، وسـلطتهم على المسـتوى المحلي، ونفوذهم

في المركــز - وخاصة في الــوزارة والمجلس الوطني. بل إن بعضهــم فقد حتى أرضه وحياته. ومن ناحية أخرى، فقد اســتفادوا بطرق لا حصر لها. إذ لم يعودوا يعيشون في خوف من الإصلاح الزراعي، والبلشــفية، والثورة من أسفل. وكان لايزال بإمكانهم اســتخدام امتيازاتهـم وعلاقاتهـم العائليـة - وهـي الممارسة التـي أضحـت تعـرف بـ «بارتيبازي» (وتعني حرفيا، لعب لعبة الأحزاب) - للحصول على أماكن لأولادهم في الجامعات، والمنح الدراســية في أوروبا، والمواقع الوزاريــة. وقد ازدهروا من بيع منتجاتهــم الزراعية، خاصة الحبوب، للمراكز الحضرية المتوســعة. واســتفادوا من قانــون تســجيل الأراضي الجديد لنقل ملكياتهم القبلية لكي تصبح بأســمائهم. كما نقلــوا أعباءهم الضريبية إلى فلاحيهم. والأكثر تأثــيرا أنهم حصلوا للمرة الأولى على الإطــلاق على نفوذ قانوني في اختيار قادة قراهم (الكتخدا). وهكذا، فبضربة واحدة أضحت الدولة داعما قويــا لملاك الأراضي ضد الفلاحين. فلم تتحقق «الحداثة» من دون أن يكون لها ضحاياها.

وأكــثر من هــذا، قبــل الأعيــان الذيــن كان في مقدورهم ابتــلاع كرامتهم الأرستقراطية في مسالك المزايا الجديدة - وحتى داخل القصر. فقد كانت الزوجة الثالثة للشــاه رضا من عائلة دولتشاهي - وهي عشيرة قاجارية تمُتّ بصلة قربى عن طريق المصاهرة إلى العائلات القديمة مثل الآشــتيين، المستوفيين، والزانغنيين. وزوّج واحــدة من بناته، الأميرة أشرف، لواحد من عائلة قوام الملك التي حكمت شــيراز والخاميســيين لعدة أجيال. وزوّج ابنة أخرى، الأميرة شمس، لابن محمد جام (مدير الملك)، وهو نبيل تعاون بشــكل كامل مع النظام الجديد. وقد أبقى - الجنرال أمن الله جهانباني، وهو ضابط زميل له في سلاح الفرسان وسليل مباشر للشــاه فتح علي، مؤتمنا خاصا على أسراره - كرئيس للأركان وكمفتش عســكري خاص. كما عزز من مكانة عائلته بتزويج ولي عهده من الأميرة فوزية، ابنة ملك مصر فاروق(*). وبأكثر من طريقة واحدة، تمكن الشــاه رضا، الذي يدعي البعض أنه بدأ حياته كصبي إسطبلات، من شق طريقه إلى أعلى المراتب للنخبة القديمة.

لم يســتثر النظام معارضة قوية بين أبناء مــلاك الأراضي للطبقة العليا، بقدر ما اســتثار معارضة بين القبائل، ورجال الدين، والجيل الأصغر من الإنتلجنتســيا

(*) الأميرة فوزية هي بالطبع أخت الملك فاروق، وابنة الملك فؤاد الأول، ولكن هكذا أوردها المؤلف هنا. [المترجم].

الجديدة. وقد تحملت القبائل الوطأة الأعظم للنظام الجديد. فقد شن الشاه رضا - مجهزا بقوات، ودبابات، وطائرات، وطرق إستراتيجية، وبالطبع، المدفع الرشاش ماكسيم - حملاتٍ منتظمة لسحق القبائل. وللمرة الأولى على الإطلاق في التاريخ الإيراني، تحول التوازن في التكنولوجيا العسكرية بشكل متطرف من القبائل للحكومة المركزية. وقد واصل الشاه سعيه ليس فقط إلى تجريد القبائل من زعمائها التقليديين، وملابسها وأحيانا أراضيها، بل وتجريدها من أسلحتها، وتحييدها وكبحها، وتجنيد رجالها إجباريا، وفي بعض الحالات العمل على «تمدين» سكانها في «قرى نموذجية». وقد خلق هذا التمدين الإجباري العديد من الصعاب، حيث لم تكن العديد من «القرى النموذجية» صالحة للزراعة على مدار العام. وخلال عهد الشاه رضا رُكّع زعماء القبائل مثيرو المتاعب. فسيمكو، القائد الكردي، اغتيل بعد أن جرى إغراؤه بالعودة إلى البلاد. وصولة الدولة، الخاني القشقائي، والشيخ خزعل، القائد العربي، نقلا للإقامة الجبرية في طهران حيث لقيا حتفهما بعد سنوات في ظروف غامضة. كما أعدم كل من إمام قلي خان ممساني، الزعيم اللُري، ودوست محمد، القائد البلوشي، وساتريب خان، البوير أحمدي، وحسين خان، وهو زعيم قشقائي آخر، وآخرون، مثل والي باشتي كوه، الذي «تمتع بشبه استقلال ذاتي (في لرستان)»، وفقا لكلمات الوزير البريطاني، وقرر أن «التعقل هو الجانب الأفضل من الشجاعة»[68]. وبحلول العام 1927، كان باستطاعة الوزير البريطاني أن يكتب أن الجيش قام أخيرا «بتحطيم قوة عائلات القبائل الكبيرة» التي حكمت لأكثر من مائة وخمسين عاما[69].

وقد أجل الشاه رضا إسقاط قبائل البختياريين، ويرجع هذا أساسا إلى حاجته إليهم في مواجهة القشقائيين، والعرب، والبلوش، والبوير أحمديين. في 1925 - 1927 أعطى منصب وزير الحرب وحاكم عربستان لجعفر قلي خان سردار أسعد، ابن القائد الدستوري المشهور. ولكن في الفترة 1927 - 1929، حينما لم يعد في حاجة إلى قوتهم المسلحة، فقد تحرك لكسر قوتهم. وقد أشعل الشاه رضا نار العداوة بين الخانيين والحاج خانيين، وبين الهافت لانغ والتشهار لانغ. فحوّل العبء الضريبي ليلقي به على الهافت لانغ، وحرمهم من امتيازاتهم التي تعود إلى العام 1909 وتسمح لهم بالاحتفاظ برجال مسلحين. وقد ترتب

على ذلك أنه مع تمرد الهافت لانغ في العام 1929، فإن التشــهار لانغ انضموا إلى جانب الحكومة المركزية. وقد انتهز الشـــاه رضا الفرصة لنزع سلاح الهافت لانغ وإجبارهـــم على بيع أراضيهـــم، ونقل حصصهم النفطيـــة إلى الحكومة المركزية، وتسليم الجيش المهمة الإســـتراتيجية المتمثلة في حماية المرافق النفطية. كما أنه أقدم أيضا على ســـجن ســـبعة عشر «خان» بمن فيهم سردار أسعد. وبعد تعامله مع الهافت لانغ، انقلب على التشـــهار لانغ. فقد نزع أســـلحتهم ووضعهم تحت الإدارة العســـكرية، وقسم إقليمهم بين المقاطعات المجاورة أصفهان وخوزستان. وأخيرا، في العام 1934، ووســـط رواج إشـــاعات عن أن لورنـــس العرب قد دخل إيران لإثارة تمردات قبلية، أبعد ســـبعة قـــادة بختياريين: اثنان منهما، بمن فيهما سردار أســـعد، ماتا فجأة في السجن، وخمسة آخرون قضوا مدة عقوبة بالسجن، ثم أُعدمـــوا بسرعة. أما الخانات الآخرون فقد وجـــدوا أن من مصلحتهم «بيع» حصصهـــم النفطية للحكومة وبيع قراهم الثمينة في تشـــهار محل لملاك الأراضي والتجار في أصفهان.

لم يتعقـــد النزاع مع معارضة رجال الدين، الذي نضج ببطء منذ انتهاك الشـــاه رضـــا حرمـــةَ قم في العام 1928، حتـــى العام 1935 - بل حتـــى في ذلك الوقت ظل مقتصرا على مشـــهد. واستثار الشاه رضا الأزمة بسلسلة من الأفعال المتناقضة يشك البعـــض في أنهـــا كانت متعمدة لكي تظهر للعالم من هـــو الزعيم. فقد أصدر فرمانا للزي الجديد، مستبدلا قبعة بهلوي بـ القبعة «الدولية» التي حالت، بسبب حوافها، بـــين الورعين وبين أن تلامس جباههم الأرض كـــما تقضي بذلك الأحكام الدينية. كما أن الفرمان نفســـه شـــجع - ولكنه لم يلزم بدايةً - النساء على التخلص من الحجاب. وقد أجبر الشاه رضا المســـؤولين الكبار على إحضار زوجاتهم للمناسبات العامة من دون حجـــاب، وعبر عن أمله أن تتخلص كل النســـاء من الحجاب في نهاية المطاف. كما أعلن أيضا أن المعلمات من النســـاء لم يعد مطلوبا منهن، بعد الآن، الحضور إلى المدرســـة بأغطية لرؤوسهن. وبادر هو نفسه بافتتاح أعمال المجلس الوطني الجديد من دون مراســـم يقوم بها رجل دين ومن دون أي قبعة من أي نوع كان - وهو ما يعد إهانة لكل من العقيدة والتقاليد. ســـمح للنســـاء بالدراسة في كليات الحقوق والطب. وســـمح للآخرين بتشريح الأجساد البشرية، وهي ممارسة تعارضها الدوائر

الدينية. ونقل عيد ميلاده الرسمي إلى النوروز. ومد حظره الألقاب لتضم ألقابا مثل السـيد، وحاج، ومشهدي، وكربلائي، وهي ألقاب كان يستخدمها هؤلاء الذين قاموا بالحج إلى مكة، ومشـهد، وكربلاء. وقصر شـعائر البكاء الجماعـي على يوم واحد، وألزم المسـاجد باستخدام كراسي لمثل هذه الشعائر - وهو، بالطبع، ما يتعارض مع تقليد الجلوس على أرضية المسـجد. وحظر احتفالات الشوارع في شهر محرم، ويوم الأضحى، وعيد الزهرة. وقد فتح عتبات مشـهد المقدسة إلى جانب مسجد أصفهان الرئيسي أمام السـائحين الأجانب. بل وطرح فكرة رفع سـن الزواج - إلى ثمانية عشر عاما للرجال وخمسة عشر عاما للنساء.

وقـد أتت الحركة الارتدادية التي سـبق التنبؤ بهـا في العام 1935. ففي 10 يوليو، الذكرى السنوية للقصف الروسي لعتبات مشهد المقدسة في العام 1911 - اسـتغل أحد الوعاظ المحليين المناسبة للتنديد ليس فقط بهذه «البدع الكافرة»، ولكن أيضا بالفساد الحكومي المفرط وضرائب المستهلكين الثقيلة. وقد ألهم هذا العديد من النـاس في البازار وفي القرى المجاورة لاتخاذ ملاذ لهم داخل العتبات المقدسة. وهتفوا: «الشاه هو يزيد الجديد»، و«ليحمِنا الإمام الحسين من الشاه الشرير». وقد راقبت السـلطات المحليـة الموقف في عجز تام لأربعة أيام كاملة، حيث رفض كل من شرطة المدينة وكتائب جيش المقاطعة انتهاك حرمة العتبات المقدسة. وكتب القنصل البريطاني في تقريره أن المسؤولين المذعورين كانوا يجرون جيئة وذهابا بقبعاتهم الجديدة، مختفين خلف معاطفهم، مستعدين لإخراجهم ولكن فقط في حال صدامهم مع مسـؤولين آخرين غيرهـم[70]. وقد انتهى هذا الموقف فقط حينـما وصلت تعزيزات من أذربيجان لمسرح الأحداث واقتحمت العتبـات. وقـد أصيب مائتان من المدنيين إصابات خطـيرة، وفقد أكثر من مائة بمن فيهم العديد من النساء والأطفال حياتهم. وخلال الشهور التالية، أُعدم أمين العتبات المقدسة وثلاثة جنود كانوا قد رفضوا إطلاق النار. وقد حذر ديبلوماسي بريطـاني: «إن الشـاه، بتدميره قوة المـلالي، قد نسي القول المأثـور لنابليون بأن الغـرض الرئيسي للدين هو الحيلولة دون قتل الفقـراء للأغنياء. وليس هناك ما يمكن أن يحل محل التأثـير الديني، ودعك من الوطنية الزائفة التي من الممكن أن تموت مع الشاه مخلفة الفوضوية وراءها»[71].

ولم يكــن لانفجار مشــهد، على أي حــال، آثار كبيرة في بقية أرجــاء البلاد. فقد التــزم المجتهدون، خاصة القادة منهم في قم وأصفهان، الصمت. وصعّد الشــاه من جانبــه، مــن إجراءاته الخلافية. فقــد ألغى تقليد كل من الإعلان عن دخول شــهر رمضان عن طريق طلقات المدافع، وكذلك تقصير ساعات العمل خلال الصيام. وقد حول الإشراف على المؤسسات الدينية من مكتب الأوقاف الديني إلى وزارة التعليم. وأكــثر من هذا، فقد حظر حظرا كليا الشــادور الطويل مــن جميع الأماكن العامة، من الشــوارع، ومكاتب الحكومة، وأتوبيســات المدينة، وحتى العربات التي تجرها الخيول[72]. كما أمر المواطنين العاديين بأن يُحضروا زوجاتهم للمناسبات العامة من دون غطاء للرأس. وحتى كناسو الشوارع، وأصحاب الدكاكين، وسائقو العربات التي تجرها الخيول أُلزموا بالأمر ذاته. وقد كتب القنصل البريطاني في تقريره أن من كان يعجز عن فعل ذلك كان يُستدعى إلى قسم الشرطة. وقد وصل الأمر إلى حد انتحار زوجــة أحد الحكام. ولجأت بعض النســاء إلى ارتداء أوشــحة طويلة وملابس ذات ياقات مرتفعة[73]. وفي وصفه لهذه الأزمة، حاول القنصل البريطاني أن يضعها ضمن الصورة الأوسع[74].

> كان مــا يؤثــر في الناس أكــثر، إلى جانب خبزهم اليومــي، هو كل ما يمس نظام العادات الاجتماعية، خاصة تلك العادات التي يجيزها ويباركها الدين الإســلامي. ولا يعد الإيرانيون بين المســلمين أناسا متعصبين. ولكن نزع حجاب النســاء الذي دشــن في العام السابق هاجم التقاليد المحافظة للنــاس، وهاجم بالقدر نفســه أحكامهم الدينية. وفــوق كل شيء، فمثله مثل التجنيــد الإجباري، كان رمزا على الاخــتراق المنتظم لحياتهم اليومية مــن قبل مؤثــرات أكبر، وضرائب أكثر. ولكن المرء يمكنه بســهولة المبالغة بشــأن الأثر الشــعبي لنزع الحجاب، فهو ثورة بالنســبة إلى أغنياء المدن، ولكن نزولا على السلم الاجتماعي، حيثما تمارس المرأة العمل اليدوي خارج المنزل، فــإن آثاره في العادات وفي ميزانيــة الأسرة بتضاءل تماما وصولا إلى شــعوب القبائل. وهكذا فإن مقاومة الجزء الأكبر من الناس كانت سلبية، وبدت المقاومة ضعيفة ومترددة لدى الجيل الأقدم. كان منع النســاء من ارتداء الحجاب شــيئا، أما إجبارهم على الاختــلاط بحرية مع الرجال فقد كان شيئا آخر.

اقتصرت معارضة الإنتلجنتسيا للنظام الجديد في أغلبها على الجيل الصغير الذي لم يعش خلال عهد الاضطرابات. وكان الجيل الأقدم يميل إلى أن يكون أكثر تأرجحا. ويعد كسروي، المؤرخ الشهير، مثالا جيدا على هذا. فهو كمراهق في تبريز خلال الحرب الأهلية، كان قد تعاطف مع الإصلاحيين، وكتب عمله الرئيسي مؤيدا للحركة الإصلاحية. وشاهد في شبابه بقلق تمزق البلاد وتباعد بعضها عن بعض من جراء الغزو الأجنبي والنزاعات الداخلية. وكانت الفكرة الرئيسية الضمنية في أعماله هي خطر التفكك الوطني. وكباحث ذي تدريب مدرسي مهتم بالعلوم الحديثة، فقد انضم إلى النظام القضائي، متخليا عن عمامته، ونال منصبا قضائيا، ووافق على الإصلاحات القانونية، ولكنه فيما بعد استقال بهدوء حينما أدرك أن الشاه كان يسيء استخدام المحاكم لكي يملأ جيوبه. غير أنه جامل بعد سقوط الشاه رضا بأن: «ربما لا يستطيع مثقفونا الأصغر سنا فهم الشاه رضا، وبالتالي ربما لا يستطيعون الحكم عليه. ولأنهم صغار، فهم لا يستطيعون تذكر ظروف الفوضى والإحباط التي انبعث منها الشاه رضا»[75]. وفي سلسلة من المقالات في جريدته تشم (العلم)، عمد إلى تقييم كل من معارضي ومؤيدي الشاه رضا[76]. وقد أشاد به لخلقه دولة مركزية، ولتهدئة «العصيان القبائلي»، وتهذيب «خرافات» رجال الدين، ونشر اللغة الفارسية واستبدال الكلمات العربية بكلمات فارسية، وفتح مدارس جديدة، وتحسين مكانة النساء، وإلغاء الألقاب، وتقويض الهياكل «الإقطاعية»، وفرض التجنيد الإجباري، وبناء مدن حديثة ومصانع، والأكثر أهمية من أي شيء آخر، الكفاح من أجل توحيد البلاد بلغة واحدة، وثقافة واحدة، وهوية وطنية واحدة. ولكن في الوقت ذاته انتقده على الضرب بالدستور عرضَ الحائط، وعلى الاستهزاء بالقوانين الأساسية، وتفضيل الإدارة العسكرية على الإدارة المدنية، واغتيال القادة التقدميين، والأكثر خطورة من كل ذلك، مراكمة المال وبالتالي خلق ثقافة فساد.

وأتت أغلب المعارضة للنظام من الإنتلجنتسيا الجديدة - خاصة المهنيين الصغار الذين تأثروا باليسار أثناء دراستهم في فرنسا وألمانيا خلال اضطرابات أوائل الثلاثينيات، ولم يجدوا الكثير مما يستحق استحسانهم لدى الشاه. فلم يعتبروه مشيِّد الدولة بل «مستبدا شرقيا»، ولم يحسبوه وطنيا غيورا، بل مؤسسا أنانيا

لســلالته الحاكمة، ليس مصلحا، بل مؤسســا لحكم الأثرياء بتقويــة الطبقة العليا المالكــة للأراضي، وليس وطنيا حقيقيا، بل واحدا من ســلاح الفرســان بحذاء طويل تدرب على يد القيصريين ووصل إلى السلطة بواسطة الإمبرياليين البريطانيين. ووجد البعض أن اســتغلاله - أو بالأحرى، سوء اســتغلاله - للتاريخ يعد استغلالا عنصريا، شــوفينيا، اســتُخدم لأجل «إبقائهم خانعين»[77]. وقد تكثف هذا الارتياب في 1933 - 1934 حينما وقع الشــاه على اتفاقية جديدة مع شركة النفط الأنجلو - فارســية. وذلك مقابل زيادة تافهة قدرها 4 في المائة على الإتاوة، وقد مد الشــاه الامتياز إلى العام 1993. وأكد هذا على الشــك في أن الشاه، على الرغم من كل خطابه الوطني، كان في الواقــع مدينــا بالفضل للندن. وقد حذر الوزيــر البريطاني ذاته من أن «كل خطاياه تنســب إلينا»[78]. وقد أضاف: «القليلون فقط هم من يعتقدون أن النظام القائم للحكومة ســوف يعمِّر بعد موت مبتدعــه»[79]. وتحولت هذه المعارضة إلى العلن بمجرد إجبار الشاه رضا على التخلي عن العرش في العام 1941.

4

فترة خلو العرش الوطنية

«المجلس هو عبارة عن وكر للصوص».

مصدق

«يجب أن نتذكــر أن القوانين خلقت من أجل الشــعب، ولم يخلق الشعب من أجل القوانين»

مصدق

عودة الأعيان

دمر الغــزو الأنجلو - ســوفييتي في العام 1941 الشــاه رضا - لكنه لم يدمر دولة بهلوي. فالحليفان - انضمــت إليهما الولايات المتحدة في ديســمبر 1941 - أدركا أن الدولــة الإيرانية قــد تكون مفيــدة في إنجاز هدفــين كانا وراء قرارهــما غــزو البــلاد: الســيطرة المادية على النفــط - ومثلــت خســارة هذه الإمــدادات الحيوية كابوسا لبريطانيا خلال الحرب العالمية الثانيــة، وبأكــثر كثيرا مــما كان عليــه الوضع خلال الحــرب العالمية الأولى؛ و«الممر» الأرضي للاتحاد الســوفييتي حيث كان الطريق البديل

عــبر آركينجل(*) مجمدا أغلب فترات العام. والمفارقة، أن خط السـكك الحديدية عــبر إيران، إلى جانــب الطرق الجديدة جعلــت إيران «ممرا» أكــثر إغواء. ومن أجل تســهيل تدفق كل من النفط لبريطانيا والإمدادات للاتحاد السوفييتي، وجد الحلفاء من المناســب التخلص من الشاه رضا مع الحفاظ على دولته. وكما أوضح السير ريدر بولارد - الوزير المفوض البريطاني الذي سرعان ما رقِّي إلى مرتبة سفير - في تقاريره التي اتسمت بالخشونة والصراحة، فقد أبقى الحلفاء على دولته لكنهم هندســوا عملية عزله جزئيا للتودد إلى الإيرانيين والحصول على تأييدهم، وهو ما كانوا في أمس الحاجة إليه. وقد كتب السير ريدر «إن الفارسيين يتوقعون أن علينا أن نخلصهم على الأقل من استبداد الشاه كتعويض عن غزونا لبلادهم»[1].

وفي 15 ســبتمبر، وبعد ثلاثة أسابيع من بداية الهجوم، تنازل الشاه رضا عن العرش لمصلحــة ابنه الذي يبلغ من العمر 21 عاما، ولي العهد محمد رضا، وذهب إلى المنفى، أولا في موريشــيوس البريطانيــة ثم إلى جنوب أفريقيا، حيــث مات في العام 1944. ولم يكن لدى جيشــه، الذي جُهز للتعامل مع المعارضة الداخلية وليس مع الغزو الأجنبي، القدرة على المقاومة إلا لثلاثة أيام. طالب الحلفاء بعدة مطالب أخرى إلى جانب تنازله عن العرش. فقد أصروا على أنه لا بد من أن يأخذ معه إلى المنفى الأشــخاص العنيدين من أسرتــه. واعتقلوا نحو مائتي ضابط وفني إيراني باعتبارهم «طابورا خامســا» نازيا إلى جانب ألمان يعملون في الســكك الحديدية. وقد تولوا الســيطرة بشكل مباشر على كل طرق المواصلات الرئيســية من الخليج إلى الاتحاد الســوفييتي، وقسمت إيران إلى منطقتين - وبشــكل مشــابه لما حدث خلال الحرب العالمية الأولى إلى حد كبير - حيث أخذ الروس الشــمال والبريطانيون الجنوب - بما في ذلك مناطق البترول. وبخلاف ذلك، فقد تركا الإدارة الفعلية للبلاد للحكومة المركزية، مع ضمان الحفاظ على تكامل ووحدة الأراضي الإيرانية، ووعدا بالانســحاب خلال ستة أشهر من انتهاء الحرب، ومد الحكومة بالحبوب لتجنب المجاعة، وتثبيط القبائل عن التسبب في صعاب وقلاقل، والأكثر أهمية من كل ذلك للشــاه الجديد موافقتهما على الحفاظ على قواته المسلحة في حدها الأدنى بحيث يكون قوامها 80 ألف جندي في الجيش و24 ألفا في الجندرمة.

(*) Archangel هو الاسم الإنجليزي للمدينة الروسية أرخانغلسك التي تقع على ضفتي نهر دفينا الشمالي والبحر الأبيض. [المحررة].

وبحفاظهم على القوات المسلحة، وافق الحلفاء تكتيكيا على ترك الجيش النظامي تحت السيطرة المباشرة للشاه الشاب. واستمر الشاه في التواصل مباشرة مع قادة أركانه والقادة الميدانيين، متخطيا وزير الحرب. كما استمر أيضا في تنمية ورعاية فرق الضباط - مثلما كان يفعل والده إلى حد كبير. واستطاع خلال الأربعينيات أن يحصل على ما يتراوح بين 24 و26 في المائة من الميزانية المخصصة لوزارة الحرب[2]. وكان يتدخل شخصيا في كل الشؤون العسكرية، بما في ذلك التفتيش، والزي العسكري، والثكنات، والمناورات، ومشتريات الأسلحة. وكان عادة ما يظهر مرتديا الزي العسكري. وتمتع - مثل الملكيات الأوروبية إلى حد كبير - بقيادة الطائرات الحديثة. وكان يحمي كل المختارين للمناصب الرئيسية سواء لمنصب وزير الحرب أو هيئة الأركان. وكان يدقق شخصيا في كل الترقيات فوق رتبة رائد في الجيش - خاصة في فرق المدرعات. وسرعان ما جادل بأنه، باعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة، كان لديه امتياز السيطرة عليها، وأن الوظيفة الرئيسية لوزارة الحرب هي أن تقدم للجيش الإمدادات المطلوبة. وقد تعامل بالفعل مع الوزارة على أنها مجرد مكتب للإمدادات العسكرية ومع الوزير على أنه أمين مخازن الإمدادات العسكرية.

ومقابل احتفاظه بالسيطرة على القوات المسلحة، وافق الشاه محمد رضا على التعاون الكامل مع الحلفاء. وقد عرض الإسهام بقوات في مجهودهم الحربي وتحدث عن توسيع الجيش ليصل إلى نصف مليون رجل[3]. وقد قيل كثيرا إن منجم الثراء النفطي في السبعينيات غذى جنون عظمة الشاه. لكن الحقيقة، أنه حمل مثل هذه الطموحات منذ فترة طويلة تسبق الازدهار البترولي. وقد رفض بولارد، الممثل البريطاني، بأدب هذا العرض وتحدث بدلا من ذلك عن أهداف أكثر واقعية. وقد كتب أن الحلفاء وافقوا على إعطاء الشاه الشاب «فترة اختبار لإثبات حسن سلوكه، والتي تتضمن تنفيذه إصلاحات شاملة، وأن يعيد إلى الأمة الأراضي التي حصل عليها والده بشكل غير شرعي، وإبعاد إخوته من فارس»[4]. وقد سلم للحكومة مع ضجة كبيرة نحو 600 مليون ريال[5]. كما قام بهدوء بتحويل مليون دولار إلى حسابه المصرفي في نيويورك «كادخار لحالة الطوارئ»[6]. وفور وقوع الغزو، وصلت بريطانيا إلى قرار حاسم أنه في مصلحتها الحفاظ ليس فقط على الدولة الإيرانية، بل أيضا على سلالة بهلوي وعلاقات الأخيرة الخاصة مع القوات المسلحة[7]. وهو ما يتفق

مع شـعار الملكية: «لا ملكية، لا جيش». وقد حاول البريطانيون حتى حمل الشـاه على تحسين صورة عائلته بإقناع زوجته المصرية المولد، الملكة فوزية، بأن تقضي وقتا أقـل في شراء الملابس ووقتا أطول في تعلم الفارسـية. لكـن فوزية، على أي حال، لم تصمد لفترة طويلة، وفضلـت العودة في العام 1943 إلى مدينة القاهرة. وقد تزوج الشاه مرة ثانية بعد سبعة أعوام من ثريا أسفندياري، ابنة خان بختياري التي تلقت تعليما سويسريا. وكان الزوجان يتواصلان بالفرنسية.

مع توليه العرش، أقدم الشـاه على إقرار عدة إجراءات أخرى أُعلن عنها بشكل جيد من أجل تحسين صورته العامة. فقد أدى قسم تولي العرش أمام المجلس مرتديا ملابس مدنية؛ وتعهد بأن يملك - لا يحكم - كملك دستوري محترما القوانين الأساسية، مستمعا للمستشـارين المدنيين، وأبرز أوراق اعتماده الديموقراطية، خاصة تعليمه السويسري. وقد خصص المبلغ الذي حوله إلى الحكومة لكي تنفق على المستشفيات، والمعامـل الطبية، والمكتبات العامة، وعلى النظام المائي، وملاجئ للفقراء في طهران، وعلى كليات الطب الجديدة في تبريز، ومشـهد، وشـيراز، وعـلى حملة قومية ضد الملاريا وأمراض العيون[8]. وقد سـلم ممتلكات والده مـن الأراضي للحكومة حتى تقـوم بإعادتها إلى ملاكها الأصليين - أضحت هذه الممتلكات، على أي حال، مصدرا رئيسـيا ومسـتمرا للخلافات[9]. كما تخلى أيضا عن الوقف الديني الذي كان والده قد حوله إلى وزارة التعليم. وسـافر في عـدة رحلات معلن عنها جيدا للحج - بما في ذلك رحلات إلى مشـهد وقم. وأكثر من ذلك، فقد أكد لآية الله العظمى آقا حسـين القمي، المجتهد الأكبر في النجف، أن الدولة لن تقوم مجددا بشـن أي حملات ضد الحجاب. وأن للنسـاء - أو بالأحرى، لمجتمعاتهـم المباشرة - اتخاذ القرار بما إذا كن يجب أن يرتدين الحجاب أم لا وما هو الشكل الذي ينبغي أن يتخذه هذا الحجاب. وقد ذكرت البعثة البريطانية في أحد تقاريرها أن طبقات ذوي الأملاك، وكذلك الشاه والحكومة، كانوا شـغوفين بصياغة تحالف مـع رجال الدين وذلك «لتحويل أذهان الرجال بعيدا عن الشيوعية إلى الدين»[10].

وهكذا دشن غزو العام 1941 فترة انتقالية استمرت ثلاثة عشر عاما كاملة. فقد وضع الغزو نهاية لعهد كان العاهل فيه حاكما أسمى من خلال سيطرته غير المتنازع حولها عـلى الجيش، والبيروقراطيـة، والقصر. وبدأت مرحلة تشـبث فيها العاهل

الجديد بجزء كبير من القوات المسلحة، لكنه فقد السيطرة على البيروقراطية ونظام المحاباة. وقد استمرت هذه المرحلة حتى أغسطس من العام 1953 حينما قام الشاه، عن طريق انقلاب عسكري دبره الأمريكيون والبريطانيون، باستعادة سلطاته الملكية، وبذلك أعاد خلق نظام والده. وخلال هذه الأعوام الثلاثة عشر لم تكن السلطة مركزة في موقع واحد. بل على العكس، كان متنازعا حولها بشدة بين القصر الملكي، والوزارة، والمجلس، وجماهير الحضر، التي نظمتها أولا الحركة الاشتراكية ثم بعد ذلك الحركة الوطنية. وفي هذا التنازع، تحول مركز ثقل الجاذبية السياسي بعيدا عن الشاه، وعاد إلى الأعيان الذين حكموا البلاد خلال الفترة من 1906 إلى 1921، الذين كان قد جرى طردهم إلى خلفية المشهد السياسي خلال الفترة من 1921 إلى 1941. فعادوا إلى الظهور الآن على المسرح الوطني بكامل قوتهم. وقد شبه أحد الديبلوماسيين البريطانيين ذلك بما جرى في بلاده: «إن الموقف يشابه موقف إنجلترا قبل العام 1832، حيث كانت الطبقة المالكة للأرض مسؤولة عن البرلمان والوزارة، ومع وجود طبقتين في البلاد - واحدة مترهلة ومنتفخة بالثروة، والأخرى خانعة مبتلاة بالفقر وخائرة القوى»[11]. وقد حذر بولارد، الذي لم تكن لديه أوهام حول احتمالات الديموقراطية في المدى البعيد قائلا: «يبدو من المحتمل للغاية أنه بمجرد خروج القوات الأجنبية، سيتشكل نوع من الديكتاتورية، مهما كانت درجة تمويهها، بوجود الجيش كقاعدة لها من دون أدنى شك. لكن في الوقت الحاضر من الأفضل (لنا) دعم المجلس»[12].

وقد هيمن الأعيان على مستويات متعددة - على الوزارة، وعلى المجلس، وبصورة مساوية، على المستوى المحلي. وكان المستوى الأخير هو الذي يحدد من يصل إلى المجلس، الذي ينتخب رئيس الوزارة وكذلك الوزراء. وكان وزراء الوزارة، بدورهم، يسيطرون على بيروقراطية الدولة. عادت البلاد إلى حكم الأعيان مع توجيه النخب المالكة للأراضي مجددا لتابعيهم، خاصة المزارعين ورجال القبائل، في عملية التصويت، ليسيطروا بذلك على كل من المجلس والوزارة.

وكان الأعيان الأكثر ظهورا في الوزارة. فخلال الأعوام الثلاثة عشر تلك شغل مائة وثمانية وأربعون سياسيا أربعمائة منصب وزاري، وترأس اثنا عشر منهم واحدة وثلاثين وزارة مختلفة. ومن بين المائة وثمانية وأربعين وزيرا، كان واحد وثمانون أبناء

لأعيـان أصحاب ألقـاب، وثلاثة عشر كانوا من التكنوقراطيـين من العائلات البارزة الذيـن تلقوا تعليما غربيا، وأحد عـشر كانوا ضباطا كبارا، وثمانية كانوا رجال أعمال أغنياء. من بين الاثني عشر رئيسـا للوزارة، أتى تسـعة من العائلات صاحبة الألقاب وكانوا هم أنفسهم من أصحاب الألقاب قبل إلغائها في العام 1925 (وكانت الألقاب القديمة قد تسللت لتعود إلى الاستخدام العام بعد العام 1941). كان رؤساء الوزارة الثلاثـة الآخرون غير الأرسـتقراطيين مرتبطين، على أي حـال، بالطبقة العليا المالكة للأراضي. وكان الجنرال علي رازمآرا، وهو العسكري الوحيد من بينهم، ابنا لضابط من سـلاح لواء القوزاق ودرس في سـانت سير قبل أن يرتفع بسرعة الصاروخ في الجيش بقيادتـه حملات ناجحة ضد الأكراد، واللر، والخاميسـيين. وكان قريبا عبر المصاهرة لكل من عائلة فرمانفرما وقوام الملك. وكان علي سهيلي، غير الأرستقراطي الثاني، ابنا لتاجـر أذربيجاني دخل مجال الخدمة الحكومية في العقد الأول من القرن العشرين عبر وسـاطة تقي زاده، نائب تبريز الشـهير. وخلال السـنوات الأخيرة، ربط سهيلي نفسـه بالشـاه رضا، وأصبح وزيره للطرق، والداخلية، والشؤون الخارجية كما عين حاكما لكرمان، ومديرا لمصايد بحر قزوين، وسفيرا في لندن. وبالمثل، كان عبدالحسين هجير، غير الأرسـتقراطي الثالث الذي عين رئيسـا للوزارة، ابنـا لمتطوع في القوات المسـلحة من تبريز شـارك في الحرب الأهلية وأُدخِل الخدمة الحكومية عن طريق تقي زاده. وقد تمتع بمحاباته لكل من داور وتيمورتاش.

كان رؤسـاء الوزارة التسـعة الآخرون من الأسماء المعروفة، فعلي فروغي (ذكاء الملك) كان قانونيا ضليعا تلقى تعليما دينيا وكان مدرسا خاصا للشاه أحمد الصغير ثـم وزيرا للعدل عدة مـرات في العقد الأول من القرن العشريـن. وقد مثل إيران في مؤتمر فرسـاي في العـام 1919، وتولى منصـب وزير الحرب ثـلاث مرات أوائل العشرينيات، وترأس الوزارة خلال كل من تتويج العام 1925 وخلال أزمة مشهد في العام 1934، وقد أدت الأخيرة إلى استقالته. وبينما يعتقد البعض أنه استقال بسبب معارضتـه للحملة ضـد الحجاب، اعتقد البعض الآخر أنه اسـتقال لأن أمين عتبات مشـهد المقدسـة الذي أُعدِم كان زوجا لابنته. وفي العام 1941 راقب فروغي تخلي الشـاه رضا السـلس عن العرش، وأخبر البريطانيين سرا أنه لو ظـل الأخير في إيران فإنه حتما سـوف يخطط للعودة إلى «طرقه الاسـتبدادية القديمة»[13]. وعلى الرغم

من أن فروغي ساعد في الحفاظ على الملكية، فقد كانت ثقته محدودة في الشاه الجديد. وقد علق بولارد: «كان من الصعب على فروغي الاقتناع بأن أي ابن للشاه رضا بوسعه أن يكون رجلا متحضرا»[14]. وأضاف بولارد، الذي عانى من الإحباط في محاولته دفع السياسيين الإيرانيين لتنفيذ طلباته، في ملاحظة لاذعة: «إنه واحد من الرجال الثلاثة الأمناء في فارس»[15].

وكان إبراهيم حكيمي (حكيم الممالك)، أرستقراطي آخر، ابنا لطبيب البلاط وخدم هو نفسه كطبيب في بلاط القاجار. ورث لقبه من والده. وعلى الرغم من مركز عائلته، فقد شارك حكيمي في احتجاج العام 1906 في مقر البعثة البريطانية واحتل مقعدا في المجلس الأول باعتباره ديموقراطيا. درس الطب في باريس؛ وخدم كوزير للتعليم والمالية قبل أن يجبره الشاه رضا على التقاعد؛ لكنه استدعي مرة أخرى في العام 1933 لكي يتولى منصب وزير الزراعة. وكان من المعتقد أنه أعاد اكتساب ثقة الشاه بتحويله أراضيه خارج طهران إلى مزرعة للقطن في غاية النجاح. ومثل علي منصور (منصور الممالك) رمزا للنخبة القديمة التي ابتلعت كبرياءها وخضعت للشاه. فقد خدم كرئيس للوزارة ووزير للداخلية قبل أن يعتقل بتهمة انحرافات مالية. وبعد عدة سنوات، جرى العفو عنه وعين وزيرا للصناعة. وأتى محمد ساعد (ساعد الوزارة)، الذي يعرف أيضا باسم مراغي، من عائلة مالكة للأراضي انتقلت من هراة إلى أذربيجان منذ أكثر من مائة عام قبل ذلك. وإضافة إلى تمثيله دائرته في المجلس، كان لساعد تاريخ طويل في العمل بالمكتب الخارجي، أغلبه في القوقاز.

ويعد محسن صدر (صدر الأشراف) رمزا أيضا للنخبة القديمة وكانت له علاقات مع المؤسسة الدينية. وهو قانوني تلقى تعليما دينيا، وكان ابنا لمعلم ديني خاص في بلاط الشاه ناصر الدين وقد خدم هو نفسه كمعلم خاص في البلاط وكأمين لعتبات مشهد المقدسة. وكان أيضا مالك أرض رئيسيا في قم ومشهد وسع من ملكيته في أثناء خدمته كقاضٍ ومدير للأملاك الملكية. وأتى مرتضى بيات (سهم السلطنة) من أغنى عائلة في آراك. وعلى الرغم من أنه من السياسيين القلائل الذين ليست لديهم خبرة في الإدارة العامة، فقد تولى وزارة المالية فترة قصيرة من 1926 - 1927. وقد أمضى الجزء الأكبر من حياته كنبيل مزارع وكرجل أعمال رأسمالي مع ملكيته لمنجم فحم شمال إيران.

وكان حسين علاء (معين الوزارة)، وهو مالك أرض كبير آخر، ابنا لعلاء الملك. وقد وصف مكتب الهند العائلة في العام 1922 باعتبارها واحدة من العائلات الأكثر نفوذا في جميع أرجاء جنوب شرق إيران[16]. تلقى حسين تعليمه في مدرسة ويستمنستر، وعين نائبا لوالده كوزير للخارجية لعدة مرات بين العامين 1906 و1915. كما خدم أيضا كمترجم الشاه رضا للغة الإنجليزية، وكممثل للبلاد في لندن وواشنطن. وتزوج من ابنة ناصر الملك الذي كان وصيا على العرش للشاه أحمد. وباعتباره هو ذاته من القاجار، أيد ناصر الملك تبني العشيرة اسم قاره غوزلو كاسم للعائلة.

وكان رئيسا الوزارة المتبقيان هما أيضا من الأرستقراطيين البارزين. محمد مصدق (مصدق السلطنة)، الذي سيصبح بطلا قوميا لاحقا لدى العديد من الإيرانيين، وقد أتى من عائلة مستوفي وملاك أراض. وأحمد قوام (قوام السلطنة), وهو ابن عم مصدق، وكان أفضل من عبر عن شغف الأعيان لاستعادة تأمين السلطة للأرستقراطيين على حساب بهلوي. وكان قوام قد برز في حلبة السياسة الوطنية منذ العام 1906، حينما قام بخطه الرائع بكتابة الإعلان الملكي الذي يمنح البلاد دستورا مكتوبا. وهو يأتي من بين صف طويل من عائلات المستوفين وهو ما يعود في خمسة أجيال إلى محسن أشتياني الشهير. وقد تزوجت عائلة أشتياني من القاجار، وفرمانفرما، وعلاء، وقاره غوزلو. وكان وثوق الدولة، وزير الخارجية الذي وقع على المعاهدة الأنجلو - فارسية في العام 1919، هو أخو قوام الأكبر. وفي العهد السابق لتعزيز الشاه رضا لسلطته، ترأس قوام الوزارة أربع مرات كما ترأس وزارات مختلفة - الحرب، والعدل، والمالية، والداخلية. وبعد فترة نفي قصيرة في فرنسا، سمح له بالتقاعد في مزرعة الشاي التي يمتلكها في غيلان. وقد كتب أحد المراقبين أنه قد عاد للسياسة في العام 1941 «سانا أسنانه للعائلة المالكة»[17]. وقد تشكك مراقب آخر في أنه خطط لإقامة جمهورية يكون هو رئيسها[18]. وقد اشتكى الشاه لبولارد من أن قوام يعد «متآمرا خطيرا» و«متلهفا على تنفيذ خطط متهورة» وقد أحاط نفسه بـ «عصابة من القتلة»[19]. وقد وصف بولارد نفسه قوام بأنه الأكثر دهاء، ونشاطا، ومهارة، وجرأة، وطموحا، وسلطوية بين جميع السياسيين القدامى[20]. وبطرق مختلفة، كان قوام في الأربعينيات هو ما كان عليه سبهدار في العقد الثاني من القرن العشرين وما كان عليه مشير الدولة في العقد الأول من القرن.

(الجدول - 7): رؤساء الوزارة أغسطس 1941 - أغسطس 1953

رئيس الوزارة	الاسم الأصلي	مدة الوزارة	تاريخ الميلاد التقريبي	التاريخ العملي	التعليم	اللغات الأجنبية
علي فروغي	ذكاء الملك	أغسطس 1941 - مارس 1942	1873	قاض	دار الفنون	إنجليزي، فرنسي
علي سهيلي		مارس - أغسطس 1942؛ يناير 1943 - مارس 1944	1890	وزارة الخارجية	دار الفنون	فرنسي، روسي، تركي
أحمد قوام	قوام السلطنة	أغسطس 1942 - فبراير 1943؛ فبراير 1946 - ديسمبر 1947؛ يوليو 1952	1875	وزارات	فرنسا	فرنسي
محمد ساعد	ساعد الوزارة	مارس - ديسمبر 1944؛ نوفمبر 1948 - مارس 1950	1885	وزارة الخارجية	القوقاز، فرنسا	روسي، تركي، فرنسي
مرتضى بيات	سهم السلطنة	ديسمبر 1944 - مايو 1945	1882	مالك أراض، نائب	سويسرا	فرنسي
إبراهيم حكيم	حكيم الملك	مايو - يونيو 1945؛ ديسمبر 1945 - فبراير 1946؛ ديسمبر 1947 - يونيو 1948	1870	طبيب البلاط	فرنسا	فرنسي
محسن صدر	صدر الأشراف	يونيو - ديسمبر 1945	1873	مالك أراض، قاض	تقليدي	عربي
عبدالحسين هجير		يونيو - نوفمبر 1948	1895	وزارات	دار الفنون	فرنسي، روسي، إنجليزي
علي منصور	منصور الممالك	مارس - يونيو 1950	1888	وزارات	دار الفنون	فرنسي
علي رازمآرا		يونيو 1950 - مارس 1951	1900	الجيش	سانت سير	فرنسي، روسي
حسين علاء	معين الوزارة	مارس - مايو 1951	1884	مالك أراض، وزارة الخارجية	إنجلترا	إنجليزي
محمد مصدق	مصدق السلطنة	مايو 1951 - أغسطس 1953	1885	مالك أراض	سويسرا	فرنسي

دخل قوام عالم السياسة مرة أخرى مع مظفر فيروز فرمانفرما، ابن فرمانفرما الشهير الذي اغتيل على يد الشاه رضا، وكان مظفر اليد اليمنى لقوام. وبعد تلقيه تعليمه في هارو وكيمبردج، عاد مظفر فيروز مندفعا للوطن مصمما، حسب كلمات بولارد على أن يثأر لقتل والده: «كان على استعداد لأن يضحي بأي شيء من أجل إسقاط الشاه»[21].

هيمن الأعيان أيضا على البرلمانات الأربعة التي انعقدت خلال هذه الأعوام الثلاثة عشر: المجلس الثالث عشر (1941 - 1943)، الرابع عشر (1944 - 1946)، الخامس عشر (1947 - 1949)، والمجلس السادس عشر (1950 - 1952). وعلى سبيل المثال، فإنه من بين 143 نائبا في المجلس الرابع عشر - وهو أول مجلس منتخب بعد تخلي الشاه رضا عن الحكم - كان 27 في المائة من كبار ملاك الأراضي، 16 في المائة من العاملين في الخدمة المدنية مع ملكية كبيرة نسبيا من الأراضي، 11 في المائة رجال أعمال أثرياء، و6 في المائة كانوا من رجال الدين المالكين للأراضي[22]. وكان أكثر من 62 في المائة قد ولدوا في عائلات من ملاك الأراضي. ولم يزد عدد المهنيين والموظفين على حفنة قليلة.

والأكثر من هذا، أن الأعيان قد هيمنوا على المجلس من خلال أحزاب برلمانية عرفت باسم الفراكسينات - وهو مصطلح مستعار من الرايخستاغ الألماني(*). فعلى سبيل المثال، كان المجلس الرابع عشر مقسما بين أربعة فراكسينات رئيسية؛ أزادي فراكسين (الحرية أو الليبرالي) ويقوده: محمد والي ميرزا فرمانفرما، بطريرك العائلة؛ وأبو القاسم أميني، وهو حفيد أمين الدولة الذي خدم كوزير رئيسي مع كل من الشاه ناصر الدين والشاه مظفر الدين - ويتحدر الأمينيون(**) من عائلة أشتياني الشهيرة؛ وصدر فخر حكمت من عائلة مشار الدولة التي ناضلت لأجيال مع قوام الملك والقشقائيين من أجل السيطرة على فارس(***). والديمقراط فراكسين - ويعرف أيضا باسم فراكسين العشائر (القبلي) - ويقوده صمصام وأسعد بختياري؛ صولة قشقائي، ابن الراحل صولة الدولة؛ وعباس قبضيان (أمير

(*) البرلمان الألماني حتى صعود هتلر إلى سدة الحكم. [المترجم].
(**) نسبة إلى أميني. [المترجم].
(***) المقاطعة. [المترجم].

مخصــوص)، وهو زعيم قبيلة كالهور في كردســتان. وكان قبضيان، مثله في ذلك مثل العديد من خانات البختياريين والقشقائيين قد سجنه الشاه رضا. وفراكسين اتحاد ملي (الاتحاد الوطني) وكان يقوده: الســيد محمد طباطبائي والسيد أحمد بهبهاني - ابنا المجتهدين اللذين قادا باكرا الحركة الدســتورية؛ وعزت الله بيات، أخو رئيس الوزراء الذي يحمل الاسم ذاته، وكلاهما كان من ملاك الأراضي الكبار في آراك. وفراكسين مهان (أرض الآباء) وكان يقوده هادي طاهري، محمد نمازي، وهاشــم مالك مداني – وهم ثلاثة رجال أعمال أثرياء مثلوا يزد، وشــيراز، وملاير على هذا الترتيب خلال الأعوام العشرين الســابقة. وضم المجلس أيضا عددا من النواب المســتقلين البارزين (مستقل): مصدق؛ السيد ضياء، رئيس الوزراء الذي عمــر لفترة قصيرة في انقــلاب 1921، تيمورتاش، ابن وزير جرى اغتياله؛ ورحمن خلعتبري، وريث لسبهدار الشهير.

أدى النواب، خصوصا قادة الفراكســينات، دورا حاســما، فقد ســيطروا على اللجــان التي قادت دفة التشريعات إلى البرلمان وعبره - فكل مشــاريع القوانين كان ينبغــي أن يوافق عليها المجلــس. وكانوا يختارون رئيس الــوزراء والوزراء، ويمكنهم في أي وقتٍ إقصاؤهم من خلال التصويت بعدم الثقة عليهم. لذا فليس من الغريب، أن الوزارات كانت لا تســتمر في المتوســط أكثر من خمســة أشهر ورؤســاء الوزارة أكثر من ثمانية أشهر. اشتكى ديبلوماسي بريطاني ساخطا من هذا التدوير المتكرر: «من الواضح أن فارس ليســت مستعدة للديموقراطية البرلمانية. فهــؤلاء النواب لا يكفون عــن الإزعاج ما لم يجر كبحهــم»[23]. وعلى الرغم من التقلب، اســتمرت الوزارات تعمل بشــكل معقول في ظل وكلاء الوزارة الدائمين. بــل أضيفــت إلى الحكومة وزارة جديدة ألا وهي الصحــة. ويمكن رؤية التحول في مركــز الثقــل نحو الأعيان على أفضــل نحو في عملية اختيــار الوزراء. فخلال العشرين عاما السابقة، كان الشاه معتادا على إصدار فرمان ملكي لرؤساء وزاراته المكبلين لكي يترأسوا الوزارة، وكان يختار لهم وزراءهم، ثم ترسل هذه الأسماء إلى المجلس على وجه السرعة للحصول على ختم الموافقة المطلوب، ولكن خلال هذه الأعوام الثلاثة عــشر، كانت العملية العادية هي قيام المجلس، أو بالأحرى قادة الفراكســينات، باختيار شخص أولا من بين المرشحين لرئاســة الوزارة، وكان هذا

الشـــخص بدوره يتلقى آليا الفرمان الملكي لتشـــكيل الوزارة. وكان رئيس الوزارة الجديد يختار بعد ذلـــك وزراءه، ويضع برنامجا للحكومة، ويذهب إلى المجلس للحصـــول على التصويت المطلوب للموافقة على كل من البرنامج والوزراء. وكان يمكن ســـحب هذا التصويت بالثقـــة في أي وقت. وقد اكتســـب النواب مصادر قوة دســـتورية أخرى، الحصانة من الاعتقال، والحق في التحقيق في أي موضوع، وسلطة الإشراف على حفظ الشاه لقسمه وامتثاله للقوانين الدستورية.

تمثَّل مصدر القوة الرئيسي للأعيان في المســـتوى المحلي؛ فقد سيطروا ليس فقط على الفلاحين المســـتأجرين الذين يمكنهم سوقهم إلى مراكز الاقتراع، ولكن أيضا على الهيئات الانتخابية التي تراقب صناديق الاقتراع، والتي تسلم أوراق التصويت. وكما تنبأ واحد من القناصل البريطانيين بدقة في العام 1943: «من المبرر أن يشـــعر ملاك الأراضي بالثقة أنه، على الرغم من الراديكالية في المدن، فإن أغلبية الفلاحين ســـوف تستمر في تبعيتها لهم يوم الانتخاب»[24]. وكانوا ذوي نفوذ حتى في المدن الصناعية؛ فعلى ســـبيل المثال، في أصفهان كانت القوة الرئيســـية وراء الستار هي أكبر مسعود (صـــارم الدولة)، الابن الأكبر لظل الســـلطان الشـــهير الذي كان قـــد حكم المقاطعة لمـــا يقرب مـــن نصف قرن. وعلى الرغم من أن مســـعود فقد كثـــيرا من مصداقيته لســـببين: توقيعه على الاتفاقية الأنجلو - فارســـية للعام 1919، واشـــتراكه في تنفيذ «جريمـــة شرف»، فقد ظل قوة مؤثرة على المســـتوى المحلي بســـبب ثروته وصلاته العائلية. وكان من الشائع أنه يدفع أموالا للعديد من المسؤولين الرسميين إلى جانب رجـــال الشرطة والجندرمة. وبعد أن خدم مع الشـــاه رضا حاكـــما لهمدان، وفارس، وكرمانشـــاه، تقاعد في عزبته للصيد وتطوير «قرية نموذجية». وقد كتبت الســـفارة البريطانية في أحد تقاريرها أنه نأى بنفســـه عن المناصب العامة بعد ســـقوط الشاه رضا، لكنه «أصبح المتحكم غير الرسمي في كل شيء تقريبا في أصفهان»[25]. وكان له نفوذ كبير على الهيئة الانتخابية، وكان في استطاعته «ترتيب» نتائج مناسبة للمجلس الرابع عشر من وراء الستار.

بدأت الحملة لهذه الانتخابات بخمســـة مترشحين أقوياء يتنافسون على المقاعد البرلمانية الثلاثة للمقاطعة: تقي فداكار، وهو محامٍ شاب يمثل النقابات التي نظمت حديثـــا - عن طريق حزب توده الشـــيوعي - في معامل النســـيج الضخمة بالمدينة؛

وحيـدر عـلي إمامي، وهـو تاجر تحول لـكي يصبح رجل صناعة مـع صلات قوية بملاك الأراضي المحليين؛ والسـيد هاشـم الدين دولت أبادي، ابـن لرجل دين بارز والمتحدث الرئيسي باسـم الجماعات الحرفية والتجـار - خاصة التجار الذين تملكوا أراضي البختياريين المسـتولى عليها؛ وشريف بور فاطمي (مصباح السـلطان)، وهو حليف قريب للبختياريين، وهو نفسـه كان مالك أراضٍ كبيرا في الإقليم؛ وأحمد قلي خان بختياري، الابن الأكبر لمرتـضى قلي (صمصام) خان، بطريرك عائلة الخاني. وقد عاد مرتضى قلي خان إلى المطالبة بأراضيه بعد العام 1941، مستعيدا مجددا سلطته على فرع حجي الخاني، ومحررا رجال قبيلته من السيطرة العسكرية. وبحلول العام 1944، كان قـد حقـق كثيرا من هدفه. فقد حصل على منصـب الحاكم في منطقة بختيار التي أعيد خلقها والممتدة من دزفول إلى تشـهار محل. واستعاد سلطته على فـرع حجي الخاني، واسـتعاد بعـض أراضي عائلته - على الرغم من أنها لم تشـمل تلـك التي حصل عليهـا تجار أصفهان. وأكـثر من هذا، فقد سـلّح أكثر من 4500 رجل من القبيلة، وأجبر الجيش والجندرمة على الانسـحاب من إقليم بختيار. كتب القنصل البريطاني في تقرير له أن الجيش انسـحب حينما اكتشـف أن الجنود كانوا شـغوفين أكثر «بإطلاق الرصاص عـلى ضباطهم من رجال القبيلـة»[26]. وقد كتب القنصل نفسه[27]:

> في ظل حكم الشـاه رضا، كان ملاك الأرض والمعامل - الذين كان أغلبهم جاهلـين، يعتقدون أن المال يمكنه فعل كل شيء، رجعيين بدرجة ما، ومهتمين فقـط بجمع كل ما يسـتطيعونه مـن المال – هم الحـكام الأعلى في أصفهان بمساعدة الحكومة المركزية. ولكن مع تغير النظام في العام 1941، ورفع الحظر عن الدعاية الشيوعية، بدأ حزب توده المدعوم من الروس، والذي كان يقوده محليا فداكار، في التطور مسـتفيدا من الصراع بـين العمال ورأس المال. وتعد أصفهـان في الوقت الحاضر مركز النضال بسـبب توافر جسـم يمكن تنظيمه بسهولة من الآراء الجاهلة بين عمال المعامل.

وعلى الرغم من هذه المنازعات، توسـط أكبر مسـعود في تحقيق صفقة ودية. فقد حصل أحمد قلي خان بختياري وشريف بور فاطمي على المقاعد الأقل وجاهة في شـهر كورد ونجف آباد القريبتين. وفي الوقت ذاته، حصل فداكار، ودولت أبادي،

وإمامـــي على مقاعد أصفهان الثلاثــة. وفي الحقيقة، فإن الثلاثة ناشــدوا مؤيديهم التصويــت لثلاثتهم. وفي النتيجة النهائية حصــل فداكار على 30499 صوتا، ودولت أبادي على 29470 صوتا؛ وحصل إمامي على 27870 صوتا. وهو ما يعني أن الإقبال عــلى التصويت في أصفهــان بلغ قرابة 50 في المائة. وكان معدل التصويت في طهران أقــل من 15 في المائة[28]. وبالطبع، فقــد كان أقل من ذلك في الدوائر الريفية، وهو ما أعطى الأقطاب ملاك الأراضي فرصة عظيمة لتحديد النتائج. فقد دعموا الهيئات الناخبــة التي وزعت الأصوات، وســاق الكتخدا قطيع الفلاحــين إلى مراكز الاقتراع، وعــدَّت الهيئات الانتخابية وفــرزت الأصوات. ويمكننا أن نطلــق على دور الأعيان «الديموقراطية الإقطاعية».

الحركة الاشتراكية (1941 - 1949)

أتى التحــدي الحقيقي الأول للأعيان من الحركة الاشــتراكية. فبعد شــهر من تخلي الشاه رضا عن العرش، اجتمعت مجموعة من خريجي الجامعات الأوروبية والمســجونين السياسيين السابقين بقيادة إيرج إســكندري في منزل عمه سليمان إســكندري، الثوري الدستوري المحنك، وأعلنوا تشــكيل حزب توده. وكان إيرج إســكندري، الذي ظل يقود دفة الحزب حتى العام 1979، ابنا ليحيى إسكندري، الأمــير الراديــكالي المبرز في ثــورة 1906، والذي اعتُقل في انقــلاب 1909، ومات بعد ذلك بقليل - يشــك البعض أن ســجنه قد عجل بوفاته المبكرة. وعلى الرغم من نســبه الأرســتقراطي، فإن العائلة لم تكن ثرية. فاز إيرج إســكندري بمنحة حكومية للدراســة في أوروبا؛ حيث تأثر هناك بالحركات الاشــتراكية والشيوعية. وبمجــرد عودته في منتصف الثلاثينيات، اعتُقِل هو ومجموعة من المثقفين الذين يشــاركونه في أفكاره، واتُهموا بالدعاية الاشــتراكية الشيوعية. وقد اشتهروا باسم «الخمســة وثلاثــون». وعند إطلاق سراحهم من الســجن في أغســطس 1941، قرر إيرج إســكندري - بالمشــاركة مع زملائه الأكثر قربا منه - تشكيل حزب ذي قاعدة عريضة؛ بحيث يجتذب ليس فقط جيلهم من الراديكاليين الشباب، ولكن يجتذب أيضا الشــيوعيين والتقدميين الوطنيين من الأجيال الأقدم. ولذلك سموا منظمتهم حزب توده (حزب الجماهير).

ويتذكر إيرج إسـكندري في مذكراته أنهم اعتزموا التغلب على الانشـقاقات الماضية بخلق حركة عريضة من «القوى الديموقراطية، والوطنية، والتقدمية»[29]. وقـد نجحوا في إقناع الرجل المسـن الجليل سـليمان إسـكندري بقبول زعامة الحـزب. وكان الأخـير بارزا في حقل السياسـة الوطنية منذ العـام 1906. وكان مـن بين النواب الذيـن اعتُقلوا في انقلاب 1909. وقد تـرأس الحزب الليبرالي في المجلس الأول، والحزب الديموقراطي في العقد الثاني من القرن، وحكومة المقاومة الوطنيـة في الحرب العالمية الأولى، كما اعتقله البريطانيون في الهند لتتم مبادلته لاحقا بسـجين أطلق الجنغلـز (مقاتلو الغابات) سراحه. وقد أسـس وقاد أيضا الحزب الاشتراكي في العشرينيـات. وكانـت لأقربائـه مساهمـة مهمـة في تأسيس المنظمات النسـائية. وكـان في الأصـل قد أيد إصلاحات الشـاه رضا - بـل إنـه حتـى خدم وزيرا للتعليم - ولكنه فصم العلاقة معه مع تغييره السلالة الحاكمة. وكان يفضل أن يتم إحلال الجمهورية محل الملكية القاجارية. وخلال عهد الشاه رضا، عاش بهدوء في شـقة مكونة من غرفتين. ومن المحتمل أنه بسـبب عيشته المتواضعـة، وصفته البعثـة البريطانية على أنه «أمير قاجـاري غامض»[30]. وقد ظـل زعيما لتوده حتى وفاته في العام 1944. وبهـذا امتدت حياته أربعين عاما مـن الراديكالية. وعند قبولـه زعامة توده وضع شرطا، وهو ألا يثير الحزب، على الرغم من راديكاليته الاشـتراكية، عداوة المتدينين بدعايـة مضادة للدين. وكان مقتنعا بأن الحركة الاشـتراكية قللت في الماضي من شـأنها بالإثارة غير الضرورية لعـداوة المتدينين. وهو يعزو الفضل في بقائه عـلى قيد الحياة في انقلاب 1909 إلى حقيقـة أن الحراس حينما أتوا للقبض عليه لمحاكمته، وربما إعدامه، وجدوه وسط صلاة الفجـر. وكـان يسعـى، مثلـه مثل الأعضاء الآخرين المؤسسين لتوده، لخلـق منظمة ذات قاعدة عريضة بحيث تكون جذابة للاشـتراكيين، والوطنيين، والديموقراطيـين وحتـى ذوي العواطف الدسـتورية. وقد أعلـن البرنامج الأول للحزب ما يلي[31]:

> إن هدفنـا الرئيسي هو تعبئـة العمال، والفلاحـين، والمثقفين التقدميين، والباعـة، والحرفيين في إيـران. وتوجد في مجتمعنا طبقتان رئيسـيتان: هؤلاء الذيـن يملكون وسـائل الإنتاج؛ وهـؤلاء الذين ليس لديهـم أي قدر ملموس

> من الملكية. وتشـمل الطبقة الأخيرة العـمال، والفلاحين، والمثقفين التقدميين، والحرفيـين والباعة. فهم يعملـون ولكنهم لا يتلقون كامـل ثمار عملهم. كما أنهـم يُقمعون من قبل طغمـة حاكمة. ليس لديهم الكثـير ليخسروه، ولكن هنـاك الكثير الذي يمكن أن يكسـبوه فيما لو تم تحويـل الهيكل الاجتماعي تحويلا جذريا وامتلكت الجماهير وسـائل الإنتاج الرئيسية... وعندما نقول إن هدفنا هو محاربة الاسـتبداد والديكتاتورية فنحن لا نشـير هنا إلى أشـخاص بعينهم، ولكن إلى تركيب طبقي ينتج المسـتبدين والديكتاتوريين. وقد اعتقد العديد من الناس في أغسـطس في العام 1941 أن تخلي الشاه رضا عن العرش قـد أنهى في ليلة النظـام الديكتاتوري. ولكننا نفهم الآن بشـكل أفضل، لأننا نسـتطيع أن نرى بأعيننا أن الذي أنتج الشـاه رضا لايزال باقيا. والأسـوأ من ذلك، أن هذا التركيب الطبقي استمر في خلق الشاهات الصغار - والمتمثلين في الطغمة الحاكمة في صورة ملاك أراضٍ إقطاعيين ورأسماليين مستغلين، والذين يستمرون في التحكم في الدولة، من خلال ملكيتهم لوسائل الإنتاج.

وكانت هذه الدعوة في منتهى النجاح. فبحلول 1945 - 1946، أصبح حزب توده حزبا للجماهير بالفعل، وليس فقط بالاسـم. وكان للحزب سـتة مقاعد برلمانية إلى جانـب مقعد أصفهان. وكان لديه ثلاثـة وزراء: للتعليم، والصحة، والتجارة. وكانت جريدته الرئيسـية، رهبر (القائد)، قد سـجلت رقما قياسـيا بتوزيعها أكثر من 100 ألف نسـخة - ثلاثة أضعاف رقم توزيع الجريدة شبه الرسمية إطلاعات. وكان لدى الحـزب أيضا 50 ألف عضو عامل و100 ألف عضو منتسـب. وافتتح الحزب فروعا في سـبع وثمانين مدينـة - وبمعنى آخر، فإنه افتتح فرعا تقريبـا في كل مدينة يزيد عدد سكانها على عشرة آلاف نسمة. وقد اجتذبت احتفالات الحزب بيوم مايو ويوم الدسـتور جماهير غفيرة في كل المدن الكبرى - في طهران اجتذبوا ما يتراوح بين 40 ألفا و60 ألفا. كما شـكل الحزب تحالفات مع المجموعـات التقدمية الأخرى، مثل حزب إيران، والحزب الاشتراكي، وحزب جانغالي.

ومع تأثرها بهذا الأداء، كتبت جريدة نيويورك تايمز أن توده وحلفاءه يمكنهم أن يكسبوا ما قد يصل إلى 40 في المائة من الأصوات في أي انتخابات نزيهة[32]. وقد أضافت أن توده كان «يحفز الجماهير على التفكير والعمل سياسيا للمرة الأولى». وقد أكد بولارد أن «توده هو القوة السياسـية الوحيدة المتماسكة في البلاد، وهو

قوي بما فيه الكفاية للتعامل مع أي معارضة خطيرة قبل أن تستفحل؛ حيث إنه يسيطر سيطرة تامة على الصحافة وعلى العمال في كل أنحاء البلاد»[33]. وقد كتب نظيره الأمريكي في تقرير له «إن توده، هو المنظمة الوحيدة الكبيرة حسنة التنظيم التي تعمل آلتها السياسية في إيران»[34]. وقد علق أحد أعضاء الوزارة البريطانية قائلا: «لا أستطيع أن أتخلص في ذهني من صورة أن حزب توده، على الرغم من الاعتراف بأنه حزب ثوري، ربما يكون هو حزب المستقبل الذي سيعتني بمصالح الرجل العامل في فارس»[35]. وقد أُعجب القناصل البريطانيون في المقاطعات بصورة مماثلة بالحزب. فقد كتب قنصل عبادان في تقريره «إن أمن مصفاة التكرير والحقول النفطية، وأمن العاملين البريطانيين يعتمد على فضل ورغبة حزب توده»[36]. وكتب مسؤولون بريطانيون في تقريرهم عقب جولة قاموا بها في قزوين: «إن توده قد اكتسب نفوذا واسعا في غيلان ومازندران، إلى حد أن السيطرة على كل الشؤون تعد بالفعل بين يديه»[37]. ويقول أحد التقارير البريطانية «السياسة الفارسية أصبحت صراعا بين من يملكون ومن لا يملكون مع مناصرة اليسار للطرف الأخير»[38]. وكان القنصل البريطاني في مشهد أكثر وضوحا [39]:

> إن حالة الطبقات الوسطى والدنيا أفضل قليلا عما كانت عليه في الأيام المظلمة الأخيرة للشاه رضا؛ فقاطع الطريق الأول قد ذهب، وذلك من أجل أن يفسح في الطريق لزمر المسؤولين الذين استغلوا بمجموعهم الجماهير بشكل شامل تقريبا، كما كان يفعل هو. ولم يتوقف الأمر فقط عند نهب الرجل في الشارع وعلى المحراث مباشرة من قبل المسؤولين المحليين، والشرطة، والجندرمة بالطرق القديمة نفسها، ولكن تم تطوير تكنيك جديد حيث يتم اعتصاره يوميا من قبل الأعمال الكبيرة في شكل احتكارات ومبتزي القطاع الخاص المحميين... وخوفهم الوحيد هو من تنظيم توده لانتفاضة شعبية.

اجتذب حزب توده التأييد الأكبر له من بين العاملين بأجر في الحضر، ومن رجال الطبقة الوسطى ذوي الرواتب - وخاصة الإنتلجنتسيا. وبحلول العام 1945، كتب البريطانيون في تقاريرهم أن المجلس المركزي لاتحاد النقابات بقيادة حزب توده كان لديه ثلاث وثلاثون مؤسسة تابعة، بعضوية تزيد على 275

ألف عضو[40]. ويشكل هذا 75 في المائة من قوة العمل الصناعية في المعامل الحديثة في البلاد، والبالغ عددها 346 معملا. وتشمل هذه العضوية 45 ألف عامل من عمال النفط، 45 ألفا من عمال البناء، 40 ألفا من عمال النسيج، 20 ألفا من العاملين في السكك الحديدية، 20 ألفا من العاملين في صناعة السجاد، 11 ألفا من عمال الموانئ، و8 آلاف من العاملين في المناجم، و6 آلاف من سائقي الشاحنات. وقد أظهر المجلس المركزي لاتحاد النقابات كامل قوته في مايو 1946 بتنظيم إضراب عام في عموم صناعة النفط. وكتبت السفارة البريطانية في تقرير لها أن شركة النفط الأنجلو - فارسية لم يكن لديها أي خيار سوى التسليم بثماني ساعات عمل في اليوم، ودفع أجر مقابل يوم الجمعة، وأجر إضافي مقابل ساعات العمل الإضافية، وأجور أعلى، وإسكان أفضل؛ حيث كانت النقابات تسيطر فعليا على خوزستان إلى جانب معمل التكرير، وآبار النفط، وخطوط الأنابيب[41]. وقد أتبع حزب توده هذا النجاح بالضغط على الحكومة لكي تصدر أول قانون عمل شامل في الشرق الأوسط. وتضمن هذا القانون الوعد بيوم عمل من ثماني ساعات، والدفع مقابل يوم الجمعة، وستة أيام عطلة سنوية، بما في ذلك يوم مايو، والتأمين على العمال والدفع للعاطلين، وحد أدنى للأجور على أساس أسعار الغذاء المحلية، وتجريم عمالة الأطفال، وحق العمال في تنظيم نقاباتهم المستقلة. واعترف القناصل البريطانيون في جلساتهم الخاصة بأن أصحاب الأعمال - بما في ذلك شركة النفط - أوصلوا البلاد إلى حافة الهاوية بـ «جشعهم» و«غطرستهم» و«استغلالهم» و«احتقارهم» العاملين لديهم: «نحن نشهد نهوض حركة اجتماعية جديدة. إن المزايا التي اكتسبها العمال كبيرة، وسوف يستمرون بالتأكيد في العمل على جعل أصحاب الأعمال يشعرون بقوتهم المكتشفة حديثا»[42]. وقد دفع هذا النجاح حكومة حزب المحافظين البريطانية إلى تعيين ملحق عمالي في طهران بمهمة واضحة هي الفصل «بين العمال وحزب توده»[43].

وكانت قوة حزب توده بين الطبقة الوسطى التي تتلقى رواتب مؤثرة بالقدر نفسه. فقد اجتذب الحزب ليس فقط طيفا مؤثرا من المهنيين وذوي الياقات البيضاء(*)، ولكن أيضا قسما كبيرا من الإنتلجنتسيا. وكان بين الأعضاء والمتعاطفين -

(*) مصطلح يطلق على من يقومون بالأعمال المكتبية، مثل الموظفين الإداريين. [المحررة].

وقد يسميهم البعض «رفقاء سفر» - عدد من المثقفين اللامعين[44]. وتشمل القائمة أهم الشخصيات في إيران الحديثة: صادق هدايت، بُزُرغ علوي، وصادق شوبك، النجوم الثلاثة الأساسية في الكتابة النثرية الحديثة؛ أحمد شاملو ونيما يوشيج اللذان افتتحا طريق الشعر الحديث؛ وبهار، الشاعر المتوج للأدب التقليدي؛ وصادق نفيسي، مهدي بامداد، محمد تمدن، مرتضى راوندي، يحيى أرينبور - خمسة مؤرخين كبار؛ ونوشين، لوريتا، وحسين خير - خاو، مؤسسو المسرح الحديث؛ غلام حسين سعيدي، الكاتب المسرحي؛ جلال أحمد وبهزين، وهما اثنان من كتاب المقالات المشهورين؛ غلستان، واحد من أوائل المخرجين السينمائيين في إيران؛ وشخصيات أدبية مشهورة، مثل برويز خلناري، نادر نادربور، محمد تفضلي، محمد معين، فريدون توللي، فريدون تانكوباني، وسياوش كسرى. وضمت صفوف الحزب أيضا محامين بارزين، أطباء، جراحين، مهندسين، معماريين، فنانين تشكيليين، نحاتين، وأساتذة جامعيين. وكانت هذه الإنتلجنتسيا تلتقي في أندية حزب توده، وكذلك في المقاهي الخاصة بالقرب من دور السينما والمسارح في شمال طهران. وكانت أماكن تجمعهم الرئيسية هي مسرح سعدي لصاحبه نوشين ومقهى فردوسي المفضل لدى صادق هدايت وبُزُرغ علوي. ووفقا لكلمات جريدة التايمز اللندنية، اجتذب حزب توده «الأكثر موهبة والأفضل تعليما في الأجيال الشابة»[45].

غير أن حزب توده تعرض لنكسات كبرى في 1945 - 1946. وكانت أسباب هذه النكسات هي مطالبة السوفييت بامتياز نفطي في شمال إيران ورعايتهم للحركات الاستقلالية في كردستان وأذربيجان. وقد فاجأ الطلب النفطي حزب توده - خاصة أن نواب الحزب في المجلس كانوا قد أدانوا الحكومة لتوهم لعرضها امتيازات في بلوشستان على الشركات الأمريكية، ومطالبة منظماتهم العمالية في خوزستان بتأميم شركة النفط الأنجلو - إيرانية. وقد حاول حزب توده «تحجيم الضرر»، بالقول إن استعداد السوفييت لتقاسم الأرباح المستقبلية مناصفة هو عرض أكثر من سخي مقارنة بنسبة الـ 20 في المائة التي نتلقاها من البريطانيين. ولكن الطلب، على كل حال، أضحى مصدر حرج وبمثابة اختبار يفصل ما بين اليساريين والوطنيين. وكتب بولارد في تقريره أن العديد من قادة توده قد أبلغوا رئيس الوزراء سرا أنهم يعارضون الطلب السوفييتي، ويدعمون في المقابل السياسة الرسمية بتأجيل كافة المفاوضات النفطية إلى ما بعد الحرب[46].

وكانت الحركات الكردية والأذربيجانية حتى أكثر ضررا. ففي سبتمبر 1945، منح السوفييت، لأسباب لا يعلمها غيرهم، رعايتهم للمجموعات الكردية والأذربيجانية المطالبة باستقلال مقاطعاتهم. فقد اكتشف جعفر بيشاوري، الشيوعي القديم الذي حرر جريدته الخاصة وازدرى الماركسيين الشباب الذين يقودون حزب توده - اكتشف فجأة «جذوره» الأذربيجانية، وأدرك أن الأذربيجانيين قد حرموا طويلا من «حقوقهم الوطنية». وبتأييد من السوفييت، أسس حزب أذربيجان الديموقراطي، واستولى على المقاطعة مع متطوعين مسلحين. وقد حدثت «انتفاضة» موازية في كردستان المجاورة. وواصل السوفييت مدهما بالحماية حتى انسحابهم من إيران في مايو 1946. وقد ساهمت هذه الأزمات أكثر في التفرقة ما بين اليساريين الأوفياء والاتجاه السائد بين الوطنيين. وكشف إيرج إسكندري لاحقا أن قادة توده قد أيدوا علنا الحزبين الديموقراطيين الأذربيجاني والكردي، من أجل التضامن الاشتراكي مع الاتحاد السوفييتي، ولكن بشكل خاص كانوا لايزالون «مذهولين»، «متفاجئين»، و«مصدومين»[47]. بل وكتبوا حتى رسالة احتجاج للحزب الشيوعي السوفييتي. وكتب أحد القادة لموسكو ملمحا إلى أن المخطط الكارثي بالكامل قد تم طبخه على يد القادة في باكو لتوسعة «مصالحهم الخاصة وإملاءاتهم» على كل من إيران والاتحاد السوفييتي[48]. وقد حاول حزب توده مرة أخرى تحجيم الضرر. فقد جادل الحزب بأن هذه الحركات في المقاطعات تطالب بالاستقلال الإقليمي وبحقوق ثقافية، وليس بالانفصال والاستقلال السياسي. وركز الحزب أيضا على إصلاحاتهم، خاصة في أذربيجان، حيث قدمت حكومة الإقليم حق التصويت للنساء، ووضعت الأساس لجامعة تبريز، وأعادت تسمية الشوارع لتُسمى بأسماء الأبطال المحليين في أثناء الثورة الدستورية، وأعدت أول مشروع إصلاح زراعي في البلاد، ووزعت أراضي الدولة، وصادرت الملكيات الكبيرة، ورفعت من حصة الفلاحين المحاصصين في المحاصيل. غير أن هذه الإصلاحات لم تنجح كثيرا في إنقاذ حكومات المقاطعات بمجرد عودة الجيش المركزي بقوته الكاملة في العام 1946. وقد استمرت حكومتا المقاطعتين لمدة اثني عشر شهرا فقط.

وجهت الحكومة عدة ضربات أخرى لحزب توده. فقد اتهمت الحزب بدعم وتحريض «الانفصاليين»، وأصدرت مذكرات اعتقال بحق قادته، بمن فيهم إيرج

إسكندري الذي أجبر على الذهاب إلى المنفى. وقد نسقت الحكومة، مع البريطانيين، لحركة تمرد بين القبائل الجنوبية - القشقائيين، البختياريين، البوير أحمديين، أكراد كالهور، وعرب كعب مستهدفين منظمات توده في بوشهر، يزد، شيراز، كرمان، وكرمانشاه. وأعلنت الأحكام العسكرية في طهران، وضُيِّق الخناق على النقابات، وأُغلق العديد من أندية توده ومكاتب الحزب في كل الأنحاء الشمالية من المدينة. بل كان الأكثر قسوة وعنفا هو استغلال الشاه، في فبراير 1949، محاولة فاشلة من قبل فرد واحد لاغتياله لكي يعلن الأحكام العسكرية في كامل أنحاء البلاد، وحظر حزب توده، وإغلاق صحفه، والقبض على أكبر عدد ممكن من قادته، وإصدار أحكام غيابية بالإعدام على هؤلاء الذين استطاعوا الهرب. كما اعتُقِل عدد من شخصيات المعارضة البارزة مثل قوام الذي لم يكن له أي صلة على الإطلاق بتوده؛ وحظرت الصحف التي تنتقد العائلة المالكة؛ وعقدت جمعية تأسيسية لتعزيز امتيازاته الملكية. وقد أعطته هذه الجمعية السلطة لحل البرلمان، بشرط الدعوة إلى انعقاد برلمان جديد خلال ستة أشهر، كما أعطته سلطة تشكيل مجلس أعلى(*) مكون من ستين عضوا - نصفهم يمكنه تعيينهم، كما نص على ذلك دستور 1906. وقد دعم مجلس شيوخه بالأعيان الكبار في السن، مثل تقي زاده وحكيمي، اللذين كانا على استعداد الآن للتسليم له بالسيطرة التامة على القوات المسلحة. وقد منح مجلس الشيوخ لقب كبير (العظيم) إلى الراحل الشاه رضا، ومنحوه جنازة دولة على الرغم من أن القادة الدينيين رفضوا أن يتم دفن جثمانه في التربة المقدسة في مشهد، أو قم أو مسجد الشاه عبدالعظيم. فدفن بدلا من ذلك في ضريح على الطراز النابليوني في شمال طهران. كما نقل مجلس الشيوخ أيضا - في صمت - الملكيات الواسعة للشاه رضا من الدولة مرة أخرى إلى العائلة المالكة. فاستعاد الشاه سيطرته على المناصرين للقصر. ولذا فليس مدهشا أن العديدين، بمن فيهم السفيران البريطاني والأمريكي، خلصوا إلى أن الشاه قد حول محاولة الاغتيال إلى انقلاب ملكي.

وعلى الرغم من أن نفوذ حزب توده السياسي كان قصير العمر، فقد دام تأثيره الثقافي والفكري. فالحزب هو الذي طرح في إيران مفاهيم مثل السياسة الجماهيرية، والمشاركة الجماهيرية، والتنظيمات الجماهيرية مع خلايا الحزب

(*) مجلس شيوخ. [المترجم].

وفروعه، ومؤتمرات الحزب الجماهيرية ومؤتمراته العامة، والصحف الحزبية، والمكتب السياسي، واللجنة المركزية. وقد استعار الآخرون من دون تردد مصطلحات مثل «الديموقراطية المركزية» و«الديموقراطية الشعبية». نشر توده أول قاموس سياسي باللغة الفارسية ليسهم في ترويج كلمات مثل الاستعمارية، والإمبريالية، والفاشية، والجبهة المتحدة، والبرجوازية، والأرستقراطية، وحكم القلة، والرجعية، والتقدم، والجماهير، والكادحين، كما روج لمفهوم الهوية الطبقية، الصراع الطبقي، والديناميكية الطبقية - وقد راجت هذه المفاهيم بشدة إلى حد أن المحافظين بدأوا في استخدام هذه اللغة، مدعين أن ملاك الأراضي «المحسنين» و«الأبويين» هم الأفضل تأهيلا لحماية الفلاحين والعمال. وعلاوة على ذلك، فقد دعم توده من الاقتناع العام بأن على الدولة مسؤولية أخلاقية في إمداد مواطنيها بحاجاتهم الأساسية. وكان الشعار الشعبي هو: «العمل للجميع، التعليم للجميع، الصحة للجميع». وأصبحت الحقوق مرتبطة أكثر بالديموقراطية الاجتماعية من ارتباطها بشعار الديموقراطية الليبرالية «دعه يعمل دعه يمر». وعلاوة على هذا، فقد طرح الحزب في الحياة السياسية مطلب الإصلاح الزراعي وتحويلا راديكاليا للعلاقات بين الفلاحين وملاك الأراضي. وناصر قضية «الأرض لمن يحرثها». وأخيرا، طرح الحزب في الحياة السياسية فكرة أن النساء ينبغي أن يكون لهن الحقوق نفسها التي للرجال - خاصة الحق في التصويت.

عزز حزب توده أيضا الهوية الوطنية لإيران كحضارة قديمة بمظاهر ثقافية تميزها عن جيرانها. وبينما سخر الحزب من النظريات العنصرية للنظام السابق والجيل السابق، فقد شدد على أهمية إيران ما قبل الإسلام. احتفل الحزب بالاعتدال، وأشاد بإيران القديمة، وصدق على بلاغة الأدب الفارسي - خاصة الشاهنامة. وقد كان نوشين، الكاتب الدرامي المشهور والعضو المؤسس لحزب توده، أول من قدم تأويلا لملحمة الشاهنامة كنص راديكالي، مدينا الملوك ومادحا المتمردين الشعبيين مثل كاوه الحداد. وبالمثل قام حزب توده بتعظيم الثورة الدستورية كحركة وطنية وديموقراطية بقيادة الإنتلجنتسيا التقدمية. وقد وضع الحزب نفسه ضمن الحكاية الطويلة للحركة الدستورية. والأكثر من هذا، رفع توده للمرة الأولى مطلب تأميم

صناعة النفط المملوكة لبريطانيا. ففي مايو العام 1946 كتب القنصل البريطاني في خرمشهر تقريرا، محذرا من أن متحدثة لم تتحدث فقط عن المطالبة بقانون شامل للعمل على أساس مبدأ أجر متساو للعمل المتساوي، بل دعت أيضا إلى التأميم الكامل للصناعة النفطية، متهمة الشركة البريطانية بأنها تستغل «جوهرة إيران» وأنها تنفق على طعام الكلاب أكثر من أجور العمال الإيرانيين[49]. وربما تكون هذه هي المرة الأولى على الإطلاق التي يسمع فيها النداء بتأميم النفط في إيران، لكنها لن تكون المرة الأخيرة.

حركة الوطنيين (1949 - 1953)

أدى تدهور حزب توده في نهاية الأربعينيات إلى تقديم فرصة لبزوغ حركة الوطنيين في بداية الخمسينيات. كانت الحركة بقيادة الشخصية الكاريزمية محمد مصدق الذي كان شخصا بارزا في الحياة السياسية الوطنية منذ الحركة الدستورية للعام 1906، حيث خدم كنائب برلماني، وحاكم إقليمي، ووزير قبل أن يرغمه الشاه رضا على التقاعد. وقد عرف بشدة مناصرته لقضيتين رئيسيتين: الدستورية الحازمة في الوطن وبشكل متساو سياسة حازمة لـ «التوازن السلبي» في الخارج للتأكيد على الاستقلال من الهيمنة الأجنبية. وقد جادل مصدق بأن السياسيين التقليديين قد تحدوا وجود إيران بسياستهم التي تغوي بـ «التوازن الإيجابي» و«الاستسلام» للقوى الكبرى. وقد حذر من أن مثل هذه السياسة تحفز القوى الأخرى على المطالبة بامتيازات مماثلة، وهو ما يعرض السيادة الوطنية للخطر. ولهذه الأسباب، فقد أدان كلا من الاتفاقية الأنجلو - إيرانية للعام 1919 والمفاوضات النفطية في 1945 - 1946 مع كل من الأمريكيين والسوفييت. ولهذه الأسباب نفسها، انشغل بقضية تأميم النفط، وطالب الحكومة بالاستحواذ على الشركة الأنجلو - إيرانية النفطية. وقد أصر على أن لإيران حقا غير متنازع عليه في السيطرة التامة على إنتاج، ومبيعات، وصادرات مصادرها النفطية.

وفي مجال الشؤون الداخلية، عرف مصدق باعتباره دستوريا متشددا. وكان قد مثل في شبابه طبقات «الأرستقراطيين» في المجلس الأول. نتيجة لتعلمه في سويسرا، كان مصدق قد كتب أطروحة في القانون تؤيد إدخال الفقه القانوني الغربي بالكامل

في إيران. وقد عارض انقلاب العام 1921 وتأسيس البهلوية، وهو ما أدى إلى سجنه لفترة قصير من الوقت، ليبعد بعد ذلك إلى قريته في أحمد أباد التي تبعد نحو مائة ميل عن طهران. وبعد العام 1941، عاد إلى السياسة وأصبح مرة أخرى عضوا بارزا حيث جادل بأن الشاه - مثل نظرائه في بلجيكا وبريطانيا - عليه أن يملك لا أن يحكم. وأكد أن استهداف الشاه استعادة سلطته على القوات المسلحة ينتهك روح ومبادئ الدستور، باستخدام الجيش للتدخل في الانتخابات البرلمانية، وإعادة السيطرة على الأملاك الملكية التي كان قد وعد بإعادتها إلى أصحابها الأصليين. وقد تساءل عن مدى شرعية الجمعية التأسيسية في العام 1949 على أساس أن انتخاباتها كانت مزورة. كما أيد أيضا إدخال تعديلات جذرية على قانون الانتخابات، مثل حظر الجيش من الاقتراب من صناديق الاقتراع، وضمان استقلال اللجان الانتخابية، وتخصيص مقاعد أكثر للحضر - خاصة لطهران[50]، بل وصل إلى حد تأييد حرمان الأميين من التصويت على أساس أن «هذا سوف يعد أفضل طريق لإضعاف القوة الحصينة للقلة الحاكمة المالكة للأراضي»[51]. وعلى الرغم من تصويره عادة على أنه «كاره لإنجلترا»، فهو في الحقيقة كان معجبا من دون أدنى تردد بالحكومة البرلمانية الليبرالية البريطانية في القرن التاسع عشر.

وعلى الرغم من أصوله الأرستقراطية، حصل مصدق على القسم الأكبر من التأييد من الطبقات الوسطى. منحدرا من صف طويل من المستوفين البارزين، وسليلا مباشرا لمحسن أشتياني الشهير، الذي كان الوزير الرئيسي لدى الشاه فتح علي، قريبا بالدم والمصاهرة لعدد آخر من الأعيان - بمن في ذلك فرمانفرما، وقوام، ووثوق، وبيات، وإمام جمعة طهران. ورغم ذلك، تمتع مصدق بسمعة أنه «غير قابل للإفساد» بسبب إدانته لتبذير زملائه الأرستقراطيين وبسبب أنه كان هو نفسه يعيش نمط حياة الطبقة الوسطى. فقد تجنب استخدام لقبه السلطنة، وكان يفضل لقب دكتور في إشارة إلى درجته العالية التي حصل عليها من أوروبا. وكان معاصروه يميلون إلى تفضيل الإشارة إلى أي شخص حصل على درجة عالية إما بلقب دكتور أو مهندس. وبمجرد انتخابه رئيسا للوزارة، رفض مصدق تقديمه بلقب «صاحب السعادة». ورأت السفارة البريطانية في ذلك دليلا على ديماغوجيته، ولا عقلانيته، وتقلبه، بينما تعامل الإيرانيون مع ذلك باعتباره دليلا على أنه ليس كبقية الأعيان.

وفي حملة سياسية ضد كل من البريطانيين والشاه، أسس مصدق الجبهة الوطنية (جبهة ملي) وعبأ فيها طيفا واسعا من أحزاب وجمعيات الطبقة الوسطى. وكانت أكثر المجموعات أهمية حزب إيران، وحزب الكادحين، والحزب الوطني، وجمعية طهران للتجار والحرفيين. وقد بدأ حزب إيران كجمعية للمهندسين لكنه تطور إلى منظمة على مستوى الأمة كلها ببرنامج كان اشتراكيا ووطنيا في الوقت نفسه. وكان الحزب أساسا متحالفا مع توده، لكنه انجذب نحو مصدق بعد العام 1946. وسوف يصبح الدعامة الرئيسية لمصدق، مقدما له أكثر وزرائه الموثوق فيهم، والتكنوقراطيين، بل والداعمين له في الجيش. وكان حزب الكادحين يحتوي على عدد من المثقفين البارزين الذين انشقوا عن حزب توده بسبب المطالب النفطية السوفييتية والأزمات حول أذربيجان وكردستان. وكان الزعماء بينهم جلال أحمد، الكاتب المشهور، وخليل مالكي، وهو عضو قديم في «الخامسة والثلاثين» والذي كان بارزا في توده ليصبح في السنوات اللاحقة المنظر الإيراني الرئيسي لـ «الطريق الثالث» - الطريق غير الرأسمالي وغير الاشتراكي للتنمية. وكان الحزب الوطني منظمة شوفينية تقتصر على جامعة طهران. وكانت تعزف على عظمة إيران الآرية ما قبل الإسلامية وعودة «الأراضي المفقودة» - خاصة البحرين وأجزاء من أفغانستان والقوقاز. كانت دعايتها، مستلهمة الفاشية، تستهدف الأقليات - خاصة اليهود، والأرمينيين، والبهائيين - واتهمتهم بأنهم غير وطنيين و«طابور خامس». ولم تكن الطبقة الوسطى المتعلمة في إيران - مثلها في ذلك مثل نظيراتها في جميع أرجاء العالم - دائما ليبرالية، ومتسامحة، وتقدمية.

كان مصدق يتمتع أيضا بتأييد عدد من الشخصيات البارزة خاصة آية الله السيد أبو القاسم كاشاني، وهو أنشط رجال الدين سياسيا على أيامه. وكطالب في علوم الدين في النجف، ساهم كاشاني في التمرد الشيعي ضد البريطانيين في العراق بداية العشرينيات. كانت هناك شائعة بأن والده، الذي كان رجل دين أيضا، قد قتل في أثناء مقاومته للبريطانيين. وقد سجن كاشاني نفسه عدة مرات - من قبل البريطانيين في العام 1943 بسبب روابطه بـ «الطابور الخامس» الألماني، ومن قبل قوام في العام 1945 لمعارضته المفاوضات النفطية مع السوفييت، ومن

قبل الشـاه في العام 1949 لروابط مفترضة مع من سـيقال إنه حاول اغتياله. وقد كتبت السـفارة البريطانية في تقرير لها أن كاشاني «يحتضن عداوة مريرة تجاهنا» ويمـد مصدق بالكثير من «الدعم السـياسي الديني» لكنـه يمكن شراؤه حيث كان هو وأولاده «مرتشـين» ويمكنهم القبول بـ «صفقـة» - فيما لو كان العرض المقدم «مربحا بشكل كاف»[52].

وإضافة إلى العديد من الصلات مع البازار، كانت لكاشـاني روابط غير رسـمية مع منظمة فدائيي الإسـلام - وهـي واحدة من أولى المنظـمات الأصولية في العالم الإسـلامي. كانت المنظمة تتكون من حلقة ضيقة من رجـال الدين الصغار وصبية البازار، ولم تكن منظمة فدائيي الإسـلام تطالب فقط بتطبيق الشريعة لكنها كانت على اسـتعداد أيضا لاسـتخدام العنف ضد من تعتبرهم «زنادقـة». وقد قامت في العـام 1946 بتقطيع المـؤرخ كسروي بفأس حتى الموت بسـبب تأليفه كتبا تنتقد التشيع. وفي العام 1949 اغتالت المنظمة هجير، رئيس الوزراء، بعد أن أعلن كاشاني أنـه «بهائي متخف». وفي مارس العام 1951، قامت بقتل رزمآرا، رئيس الوزراء، بعد أن أدانه كاشاني لتفاوضه على صفقة نفطية غير مناسبة مع البريطانيين. وفي الأعوام اللاحقة، أطلق فدائيو الإسـلام النار وأصابوا وزير الخارجية وهو يعد الذراع اليمنى لمصدق بسبب شكهم في أنه كان بهائيا متخفيا. كما تآمر فدائيو الإسلام لقتل مصدق نفسـه بسـبب رفضه تطبيق الشريعة ورفضه تعيين مؤمنـين حقيقيين في المناصب العليا. لذا فليس غريبا أن البعض قد شـكوا في أن فدائيي الإسـلام وكاشـاني، وعلى الرغم من المظاهر، قد طوروا في السنوات الأخيرة روابط سرية مع قوى خارجية.

ومع تأييد الطبقة الوسـطى واسـتخدام إسـتراتيجيات مثل التقـدم بالعرائض وتظاهرات الشـارع، كان مصدق قادرا على تعبئة الحركـة الجماهيرية للدعوة إلى تأميم صناعة النفط. ومع الإضراب العام الذي قاده حزب توده في صناعة النفط في أبريل 1951، كان بوسـع مصدق الضغط على المجلس في مايو 1951 لقبول مشروع قانـون تقدم به للتأميم ومنحه التصويت الضروري لتشـكيل حكومة تطبق قانون التأميم. ولهذا اعتبر مصدق سيفا ذا حدين لم يهدد فقط شركة النفط والإمبراطورية البريطانية بل هدد أيضا الشـاه واستمرار سيطرته على القوات المسلحة. وقد صرخ متحدث ملكي في المجلس في غيظ[53]:

إن الحنكة السياسية قد انحطت إلى مرتبة سياسة الشارع. ومن الواضح أن هذا البلد ليس لديه شيء أفضل من أن يعقد اجتماعات في الشارع. فنحن لدينا الآن اجتماعات هنا وهناك، وفي كل مكان - اجتماعات لأجل هذا ولأجل ذاك، ولكل مناسبة، اجتماعات لطلاب الجامعات، وطلاب المدارس العليا، واجتماعات لمن تبلغ أعمارهم سبعة أعوام، بل لمن تبلغ أعمارهم ستة أعوام. أنا مشمئز وتعب من اجتماعات الشارع هذه.

هل رئيس وزرائنا رجل دولة أم زعيم للغوغاء؟ وما نمط رئيس الوزراء الذي يقول «سوف أتحدث للناس» في كل مرة يواجه مشكلة سياسية؟ لم أجد هذا الرجل مناسبا لهذا المنصب الرفيع أبدا. لكنني لم أتخيل، حتى في أسوأ كوابيسي، أن رجلا عجوزا في السبعين من عمره سوف يتحول إلى مثير للغوغاء. والرجل الذي يحيط المجلس بالرعاع هو ليس سوى خطر على الأمن العام.

وكرئيس للوزراء، عمل مصدق على تنفيذ برنامجه. فقد وضع زملاء من الجبهة الوطنية في الوزارات الرئيسية وفي اللجان البرلمانية. وأنشأ شركة النفط الوطنية وبدأ التفاوض مع شركة النفط الأنجلو - إيرانية لنقل سلس للسيطرة على النفط. وحينما قاومت الشركة الأخيرة، أمر شركة النفط الوطنية بالاستيلاء على شركة النفط الأنجلو - إيرانية - آبارها النفطية وخطوط الأنابيب إلى جانب معمل التكرير ومكاتبها في كل أنحاء البلاد. وعندما أخلت الحكومة البريطانية - في مساندة لشركة النفط الأنجلو - إيرانية - كل العاملين في الشركة، وأوقفت بالتالي تصدير النفط من إيران، ورفعت شكوى إلى الأمم المتحدة، ظهر مصدق شخصيا أمام مجلس الأمن، واتهم بريطانيا بالتخريب، وقطع الروابط الديبلوماسية وأغلق قنصلياتها وسفارتها. وقد ردت بريطانيا بتجميد الأصول الإيرانية وتعزيز وجودها البحري في الخليج العربي. ومع نهاية العام 1951 كان مصدق قد تورط في أزمة حقيقية مع بريطانيا. وفي شهادة لاحقة حول كل الأزمة، اعترف المكتب الخارجي بأن مصدق كانت لديه القدرة على تعبئة «الساخطين ضد الطبقة العليا الوثيقة الصلة بالبريطانيين»[54].

أصبحت الأزمة مع الشاه في الواجهة في منتصف العام 1952، وقد عجلت بها محاولة مصدق إصلاح قانون الانتخاب لإضعاف الملكية والأقطاب ملاك الأراضي الكبار. ومع فشله في إصلاح القانون، أوقف انتخابات المجلس السادس

عـشر مبـاشرة في أعقاب انتهـاء المراكز الحضريـة من عمليـة التصويت وكان هنـاك عدد كاف من النـواب لتحقيق النصاب القانوني. وبعد ذلك أثار أزمة مع الشـاه بتأكيده على أنه يملك السلطة الدسـتورية، كرئيس للوزراء، لتعيين وزير الحرب كبقية وزراء الوزارة. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تهدد فيها بجدية السـيطرة الملكية على الجيش. وعندما قاوم الشـاه، أخذ مصدق قضيته مباشرة للـرأي العام. وجادل في خطاب وجهه عـبر الإذاعة بأنه بحاجة إلى الإشراف على القوات المسلحة للحيلولة دون القوى المجرمة وبين التآمر على فض تأميم النفط. تدفقـت الجماهير بسرعة إلى الشـوارع، وبعد ثلاثة أيام مـن الإضرابات العامة وإراقـة الدماء، أرغم الشـاه على التراجع. وقد عرفت الأزمة باسـم أزمة 30 تير (21 يوليو).

أتبع مصدق ذلك بعدة ضربات. فقد أعلن يوم الثلاثين من تير «ثورة وطنية» ويوم «شـهداء الوطن». اسـتحوذ على منصب وزير الحرب، وغير اسـم الوزارة إلى وزارة الدفاع، وتعهد بألا يشـتري سوى أسـلحة دفاعية، وعين رئيسا للأركان، وفصل 136 ضابطـا في حملة تطهير، ونقل 15 ألف رجل من الجيش للجندرمة، وخفـض موازنـة الجيش بمقدار 15 في المائـة، وعين لجنة برلمانيـة للتحقيق في الإمدادات العسـكرية السابقة. ونقل أيضا الأملاك الملكية مرة أخرى إلى الدولة، وخفض موازنة القصر، وعـين زميلا له يعد من الأعيان المضادين للملكية كوزير للقـصر، ووضـع الجمعيات الخيرية الملكيـة تحت رقابة الحكومـة، وحرم على الشـاه التواصل مع السـفراء الأجانب، وأرغم الأميرة أشرف، توأم الشاه النشطة سياسيا على الذهاب إلى المنفى، ورفض إغلاق الصحف التي تدين القصر باعتباره «وكرا للفساد، والخيانة، والجاسوسية». وحينما ووجه مصدق بمقاومة في غرفتي البرلمان، حل مجلس الشيوخ وطالب مؤيديه بالاستقالة من المجلس، وبذلك قضى عـلى النصاب القانـوني المطلوب. وبحلول يوليو العـام 1953، كان بعض زملائه يتحدثون علنا عن لجنة دسـتورية - مع اختيار دهخدا، مؤلف المعاجم المشهور والمناضل القديم في أثناء الثورة الدسـتورية، رئيسـا لهذه اللجنة - لاستكشـاف إمكانية استبدال الملكية بجمهورية ديموقراطية. وقد طالب مصدق نفسه بإجراء استفتاء للمصادقة على حل البرلمان[55]:

> إن شـعب إيـران - وليـس أي أحد آخـر - له الحـق في الحكم في هذه القضية. لأن الشـعب هو من أوجد قوانيننا الأساسـية، ودسـتورنا، وبرلماننا، ونظامنـا الوزاري. ويجب أن نتذكر أن القوانين خلقت من أجل الشـعب، ولم يخلق الشعب من أجل القوانين. إن للأمة الحق في التعبير عن آرائها، وفيما لو أرادت، فلهـا الحق في أن تغير القوانين. ففي بلد ديموقراطي ودسـتوري الأمة هي الحاكم الأعلى.

الانقلاب (1953)

كثيرا ما صُوّر انقلاب العام 1953 على أنه مغامرة من قبل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية لمنع انضمام إيران إلى الشـيوعية الدولية. وفي الحقيقة، كانت مغامرة مشـتركة بريطانيـة - أمريكية للحفاظ على احتـكارات النفط العالمية. وخـلال كل مراحـل هذه الأزمة، كانـت القضية المركزية هي من يسـيطر على إنتاج وتوزيع، وبيع النفط. وعلى الرغم من أن كلمة «سـيطرة» تم تجنبها بكل حـزم في الإعلانات العامة، فقد كانت إلى حـد كبير هي المصطلح المعمول به في التقاريـر السرية التي صدرت في كل من لندن وواشـنطن. ففي لندن، كان لدى شركـة النفط الأنجلـو - إيرانية في إيران أكبر معمل تكريـر في العالم، وثاني أكبر مصدر للنفط الخام، وثالث أكبر بلد من حيث الاحتياطيات النفطية. كما أمدت الخزانـة البريطانية بـ 24 مليون جنيه إسـترليني في شـكل ضرائب و92 مليون جنيه إسترليني من النقد الأجنبي؛ وأمدت البحرية البريطانية بـ 85 في المائة من حاجاتهـا من الوقود؛ ونحو 75 في المائة من الأرباح السـنوية للشركة - معظمها يذهـب إلى مسـاهميها في إنجلـترا إلى جانب مشروعاتها النفطيـة في الكويت، والعراق، وإندونيسـيا. وبالنسـبة إلى واشـنطن - إلى جانب لنـدن كذلك - فإن سيطرة الإيرانيين سـتكون لها عواقب كارثية بعيدة المدى. فهي لن تكون ضربة مباشرة لبريطانيا فقط، بل إنها سوف تمنح السيطرة لإيران. ويمكنها بذلك أن تلهم دولا أخرى - خاصة إندونيسـيا، وفنزويلا، والعـراق - لأن تحذو حذوها، وبهذا تنقل السـيطرة بشكل حاد على أسواق البترول العالمية بعيدا عن أيدي الشركات الأمريكية لمصلحة الدول المنتجة. وسـوف يهدد ذلك الشركات الأمريكية وكذلك

الشركات الغربية الأخرى - إلى جانب حكومتي الولايات المتحدة وبريطانيا. وقد كانت المذكرات السرية البريطانية واضحة جدا في التعبير عن تلك المخاطر البعيدة المدى:

> إن إيران سوف تكتفي برؤية الصناعة تدار عند مستوى منخفض من دون الإدارة الأجنبية. وهذا يثير مشكلة: إن أمن العالم الحر يعتمد على كميات كبيرة من نفط الشرق الأوسط. وإذا انتشر هذا الموقف الإيراني إلى المملكة العربية السعودية أو العراق، فسوف ينهار كامل هيكل الصناعة إلى جانب انهيار قدرتنا على الدفاع عن أنفسنا. لهذا فإن خطر شراء البترول المنتج على نطاق أقل سيكون محملا بنتائج خطيرة[56].
>
> سيكون الأثر الأول للتأميم هو وضع السيطرة في أيدٍ فارسية. من وجهة النظر البريطانية فإن المشكلة الحالية لم تكن تخص فقط مصير أحد الموارد الرئيسية، بل إنها قضية تخص المورد الرئيسي في حقل المواد الأولية. فالتحكم في هذا المورد له الأهمية العليا. وقد جرى توضيح هذه النقطة بالفعل فيما يتعلق بأهمية هذا المورد لميزان مدفوعاتنا ولبرنامج إعادة التسلح، لكن في مجال المفاوضات الثنائية فإن خسارة هذا، مصدرنا الرئيسي الوحيد من المادة الأولية، سوف تكون له نتائج لا يمكن تقريبا تقديرها حق قدرها. وفضلا على ذلك، فإنه لأمر زائف افتراض أن هناك تطابقا في المصالح بين العالم الغربي والدولة الفارسية حول الكم المطلوب إنتاجه من النفط ولمن يُباع وبأي شروط. إذ يمكن للفارسيين أن يحصلوا على كل النفط والعملات الصعبة التي يحتاجون إليها من مستوى عمليات أقل بكثير من القائم حاليا. ولكل هذه الأسباب، فإن المملكة المتحدة عليها أن تبقي سيطرتها على الموارد الحقيقية المذكورة[57].

كان البريطانيون على استعداد لزيادة الإتاوة، ومشاركة الإدارة مع شركات غربية أخرى، وحتى القبول بمبدأ التأميم مادام لا يوضع فعليا موضع التطبيق وبقاء السيطرة الحقيقية بعيدا عن الأيدي الإيرانية. وقد أقر السفير البريطاني بأن لندن كانت مستعدة لأن تذهب إلى أبعد من صفقة الـ 50/50 وأن تعطي لإيران ما يصل إلى 60 في المائة من الأرباح مادامت قد بقيت «السيطرة» الحقيقية في الأيدي الغربية: «يبدو أنه من غير المحتمل أن نتفق مع إيران (فيما يتعلق بمسألة

السيطرة).. وينبغي أن نحتفظ بالسيطرة الفعالة. لقد استكشفنا عددا من الحيل لتغطية هذه الحقيقة الصعبة لكننا وجدنا أنها إما خطرة جدا وإما شفافة جدا بحيث يصعب على الفارسيين القبول بها»[58].

في العلن، جاهد البريطانيون على أساس فكرة استحالة التوصل إلى اتفاق بسبب أن مصدق كان «متعصبا»، و«مجنونا»، و«غريب الأطوار»، و«غير متزن»، و«مراوغا»، و«ديماغوجيا»، و«عبثيا»، و«صبيانيا، ذا عقلية أحادية»، و«مثيرا للشغب»، و«متقلبا»، و«غير مستقر»، و«ذا عواطف باطنية»، و«متهورا»، و«شرقيا مخادعا»، و«غير قادر على مواجهة الحقائق»، و«ديكتاتوريا»، و«مصابا برهاب كره الأجانب»، و«روبسبيريا»(*)، «وفرانكشتينيا»، و«غير مؤهل للاستماع إلى صوت العقل والحكمة»، و«تحكمه عقدة الاستشهاد». وقد أبلغ السفير البريطاني نظيره الأمريكي أن الوضع في إيران - كما في هاييتي - «غير ناضج» لذا فالبلد بحاجة إلى أن يبقى في قبضة أجنبية قوية لمدة عقدين آخرين على الأقل[59]. وقد حذر درو بيرسون - عميد الصحافيين الأمريكيين الموقر – من أنه سيكون من الخطير جدا بالنسبة إلى أمريكا بأن تكون هناك أزمة طاقة وأن يكون مستقبل «العالم الحر» في أيدي رجال كمصدق ووزير خارجيته الذي اتهمه خطأ بأنه متهم بالفساد ورشوة المحكمة. وقد شرح «مثل هؤلاء الرجال، سوف يقررون ما إذا كان علينا تقنين استخدام النفط - أو من المحتمل كذلك ما إذا كنا سنذهب إلى الحرب العالمية الثالثة»[60]. وقد روج الملحق الصحافي البريطاني في واشنطن إشاعة عن أن مصدق «منغمس من دون حدود في تعاطي الأفيون»[61]. وجاء في مذكرة مكتوبة بخط اليد في المكتب الخارجي بشكل عابر أن سفارة طهران ترسل إلى الملحق الصحافي لواشنطن «إمدادا منتظما من السموم لإذاعة البي بي سي». وقد أضافت المذكرة أن واشنطن كانت «تستغل هذا السم بالكامل»[62]. وقد ادعت الحكومتان البريطانية والأمريكية بالخطأ كذلك أن مصدق قدم العديد من التنازلات لحزب توده، وعين العديد من المتعاطفين معه في إدارته، وتفاوض سرا مع الاتحاد السوفييتي، غير أن المكتب الخارجي أقر في مذكرات خاصة بأن

(*) نسبة إلى ماكسمليان روبسبير (1758 – 1794) السياسي الفرنسي الذي عرف بمناصرته لعهد الإرهاب والقضاء على كل من اعتبرهم من أعداء الثورة الفرنسية - [المحررة].

حزب توده لا يمثل تهديدا حقيقيا[63]. وبالمثل، أقر دين أتشيسون، وزير خارجية ترومان، لاحقا بأن خطر حزب توده المفترض لم يعتبر خطرا جديا أبدا[64].

اختلــف البريطانيون والأمريكيون حول التوقيت والتكتيكات أكثر من اختلافهم حول المصالح والإستراتيجية. فبينما جادل البريطانيون باستمرار وبإصرار منذ البداية بــأن مصدق لن يتخلى أبدا عن قضية الســيطرة، اســتغرق الأمريكيون أربعة عشر شهرا - من أبريل العام 1951 حتى يوليو العام 1952 - في البحث عن طرق لإقناعه أو الاحتيال عليه للتوصل إلى «حل وســط»، حيث يمكن لإيران نظريا أن تبقي على تأميم الصناعة، لكنها تســلم من الناحية العملية الإدارة الفعلية للصناعة إلى اتحاد من شركــة النفط الأنجلو - إيرانية وشركات نفطية غربية رئيســية أخرى. لم توافق واشــنطن على وجهة النظــر البريطانية بأن الطريقة الوحيــدة للتعامل مع مصدق هي الإطاحة به إلا بحلول أزمة يوليو العام 1952. في اليوم التالي لهذه الأزمة، كتب السفير الأمريكي في تقريره أن «بوسع انقلاب عسكري أن ينقذ الموقف»: «إنه يتملق الرعــاع باعتبارهــم مصادر قوته، وأنا أخشى، أن هذا يجعل من المســتحيل على أي خليفة له إزاحته من منصبه عن طريق الأساليب الدستورية العادية»[65].

بدأت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA ونظيرتها البريطانية M16 (SIS)، نهاية العام 1952 بوضع خطط لانقلاب عسكري. وقد قدم كل منهما للخطة موارد رئيســية. فقد كان لدى البريطانيين شبكة قديمة وواسعة منتشرة داخل إيران. وكان لديهم عدد من الخبراء الذين يجيدون التحدث باللغة الفارســية - بعضهم كان قد عمــل داخل أو عن إيران لمدة تزيد على ثلاثين عامــا. وكانت لديهم أيضا اتصالات بضباط الجيش الكبار. وعبر الســنوات، كانت إدارة المخابرات البريطانية قد جمعت ثبتا شــاملا بأهم الشخصيات العســكرية مع توضيح ميولهم السياسية، وعلاقاتهم العائلية، وتاريخهم المهني، ونقاط ضعفهم الشــخصية. وقد أثبتت هذه المعلومات أنهــا لا تقدر بثمن خصوصا أنه لم يكن عــلى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية أن تزعــج نفســها بجمع مثل هذه المعلومات. وكان واحدا مــن الدروس التي خرجت بها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية من هذه المغامرة هو ضرورة تجميع ملفات مماثلة للبلدان الأخرى: «نحن نريد معلومات شخصية مهما بدت تافهة»: «من هو هــذا الضابط، وما الذي يجعله غاضبا، ومن هم أصدقاؤه، وهلم جرا»[66]. وفي أثناء

ذلك، ساهم الأمريكيون في سفارتهم الضخمة نحو مائة من المستشارين المغروسين في الجيش الإيراني وفي الجندرمة، وضباط صغار، العديد منهم من قادة الدبابات، تدربوا حديثا في الولايات المتحدة، وشبكة سرية في بازار طهران، خصوصا في النوادي الرياضية، المعروفة باسم الزورخانات. وأرسلت أيضا وكالة المخابرات المركزية الأمريكية إلى طهران كيرمت روزفلت الذي، باعتباره من عائلة ذائعة الصيت، كان بإمكانه طمأنة الشاه إلى أن واشنطن سوف تقدم معونات مالية سخية بعد وقوع الانقلاب، مع اتفاقية نفطية تحفظ ماء الوجه، ومع ضمانات بحماية الملكية. وفي الحقيقة، لم يلزم الشاه نفسه بالخطة حتى وقّع رأس الانقلاب الجنرال فضل الله زاهدي، على خطاب مسبق بالاستقالة من منصبه المستقبلي كرئيس للوزارة. فلم يكن لدى الشاه أدنى رغبة في أن يستبدل مصدق بجنرال خطر محتمل.

حدث الانقلاب في يوم الثامن والعشرين من مرداد (19 أغسطس). فبينما قدمت عصابات من زورخانات البازار - تم تشجيعهم ومساندتهم من قبل وعاظ مرتبطين بآيات الله بهبهاني الملكي النزعة وربما من قبل آية الله كاشاني - المؤثرات الصوتية، اقتحمت 32 دبابة شيرمان مركز طهران، وحاصرت المواقع الرئيسية المهمة، وبعد معركة استمرت نحو ثلاث ساعات مع ثلاث دبابات تحمي بيت مصدق ومحطة الراديو الأساسية، أعلن عن الجنرال زاهدي باعتباره رئيس الوزارة الشرعي المعين من قبل الشاه. ووفقا لشهادة شاهد عيان، جرى تجميع «حشد متنافر» من نحو خمسمائة شخص مع تعزيزه بنحو ألفين من العاملين بالجيش يرتدون الزي المدني[67]. وقد قدرت صحيفة نيويورك تايمز أن المعركة قد خلفت أكثر من ثلاثمائة قتيل[68]. ورغم ذلك مدح الشاه يوم الثامن والعشرين من مرداد باعتباره يوما غير دموي بل ثورة أبطال لأجل حماية مليكهم المحبوب. وأبلغ الرئيس أيزنهاور - ومن دون أي نغمة سخرية - الأمريكيين أن «الشعب» الإيراني قد «نجح بفضل» «ثورته ضد الشيوعية» و«بحبه الجارف للعائلة المالكة»[69].

وقد ترك انقلاب العام 1953 وراءه ميراثا عميقا وممتد الأثر. فبتدميره لمصدق، سوف يصبح الشاه مسكونا بروحه - التي يمكن مقارنتها بالأبطال القوميين المعاصرين له مثل غاندي، وناصر، وسوكارنو. وقوض الانقلاب بدرجة خطيرة شرعية العائلة المالكة - خصوصا في وقت كان الحكم الجمهوري قد انتشر في العالم

بالفعل. وقد ربط الانقلاب بين الشــاه والبريطانيين، وشركة النفط الأنجلو - إيرانية، والقوى الإمبريالية. كما ربط بين الجيش وهذه القوى الإمبريالية نفســها - خصوصا وكالة المخابــرات المركزية الأمريكيــة وإدارة المخابرات البريطانيــة. لطخ الانقلاب الأمريكيين بالفرشاة البريطانية - إذ بدأ الإيرانيون يرون أن العدو الإمبريالي الرئيسي ليس فقــط بريطانيا بل بريطانيا في تعاونها الوثيق مــع أمريكا. وقد دمر الانقلاب الجبهة الوطنية وحزب توده - حيث عانى الاثنان من اعتقالات واســعة لأعضائهما، وتدمــير منظماتهما، حتى الذهــاب إلى حد إعدام قادتهما. وقــد مهد هذا التدمير الطريــق للظهور اللاحــق للحركة الدينيــة. وبمعنى آخر، ســاعد الانقلاب على أن تحل «الأصولية» الإســلامية محل القومية، والاشتراكية، والليبرالية. وفي وقت الحكم الجمهوري، والقومية، والحياد، والاشــتراكية، أصبحت عائلــة بهلوي الملكية ملازمة ومترافقة على نحو مميت مع الإمبريالية، ورأســمالية الــشركات، والتحالف الوثيق مع الغرب. ويمكن للمرء المجادلة بأن الجذور الحقيقية لثورة 1979 تعود إلى العام 1953.

5

ثورة الشاه محمد رضا البيضاء

إن للملكية معنى خاصا بالنسبة إلى العائلات الإيرانية. إنها جزء من أسلوب حياتنا. لقد كانت جزءا لا يتجزأ من تاريخنا لمدة 2500 سنة.

الإمبراطورة فرح

إن خطأ الشاه الوحيد حقيقة كونه عظيما للغاية بالنسبة إلى شعبه - وأفكاره عظيمة للغاية بالنسبة إلينا.

أسد الله علام، وزير البلاط

محاور: «جلالتك، أين ذهب مؤيدوك؟
الشاه: «فتّشني».

لقاء صحافي في العام 1978

«صممت الثورة البيضاء لاستباق ثورة حمراء. وعوضا عن ذلك، فقد مهدت الطريق لثورة إسلامية»

المؤلف

توسع الدولة (1953 - 1975)

استأنف الشاه محمد رضا بعد العام 1953 ما كان والده قد أرغم على تركه في العام 1941. فقد

استأنف القيادة بالسرعة القصوى لأجل توسعة الأعمدة الثلاثة التي تقيم الدولة: الجيش، والبيروقراطية، ونظام محسوبية القصر. ومن عدة أوجه، تعد فترة حكمه استمرارا لوالده - مع بعض التعديلات الطفيفة. فبينما كان الوالد قد حكم خلال عصر الفاشية وتحدث عن جعل القطارات تتحرك في ميعادها المضبوط، عاش الابن في أوج الحرب الباردة، وبهذا فقد ابتعد عن لغة الحكم الفردي والعنصرية. ولكن حتى هو، في قمة قوته، لم يستطع مقاومة إضافة اللقب الجديد، آريا مهر (شمس الآريين) إلى قائمة الألقاب الملكية التي تمجده. لقد حقق الشاه محمد رضا حلم الشاه رضا ببناء هيكل دولة ضخم.

تحقق هذا الحلم بفضل ارتفاع العائدات النفطية. وقد ارتفعت تلك العائدات جزئيا بسبب زيادة الإنتاج - أصبحت إيران رابع أكبر بلد منتج للنفط في العالم وثاني أكبر مصدر له، وجزئيا بسبب اتفاقية الاتحاد في العام 1954 التي منحت إيران نسبة 50 في المائة من الأرباح؛ ولكن الجزء الأكبر من ارتفاع هذه العائدات يعود إلى استغلال منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) للحرب العربية - الإسرائيلية في العام 1973 لترفع أسعار النفط الدولية بمقدار أربعة أضعاف. وقد ارتفعت العائدات النفطية الإيرانية من 34 مليون دولار أمريكي في العام 1954 - 1955 إلى5 مليارات دولار في العام 1973 - 1974، وارتفعت أكثر إلى 20 مليار دولار في العام 1975 - 1976. وخلال هذه الأعوام الثلاثة والعشرين، أمد النفط إيران بأكثر من 55 مليار دولار. وقدم للحكومة في المتوسط أكثر من 60 في المائة من إيراداتها السنوية و70 في المائة من عائداتها من النقد الأجنبي. أصبحت إيران دولة بترولية - أو، كما قد يقول البعض، دولة ريعية - بكل ما يحمله هذا المصطلح من معنى[1].

(الجدول - 8): العائدات النفطية، 1954 - 1976

السنة	العائدات النفطية (بالمليون دولار أمريكي)	العائدات النفطية كنسبة مئوية من عائدات النقد الأجنبي
1954 - 1955	34.4	15
1956 - 1957	181	43
1958 - 1959	344	60
1960 - 1961	359	60

1963 - 1962	437.2	70
1965 - 1964	555.4	76
1967 - 1966	968.5	65
1969 - 1968	958.5	53
1971 - 1970	1200	54
1973 - 1972	2500	58
1974 - 1973	5000	66
1975 - 1974	18000	72
1976 - 1975	20000	72

المصدر:
F. Fesharaki, Development of Iranian Oil Industry (New York: Praeger, 1976), p. 132.

ومـن بين الأعمـدة الثلاثة التي تقيـم دولة بهلوي، اسـتمر الجيش في تلقي معاملة تفضيلية. فقد دشـن الشاه العهد الجديد بإعادة تسمية وزارة الدفاع إلى وزارة الحرب؛ لكي يبين بوضوح أنه ليس للمدنيين التطفل على الشؤون العسكرية. أصبحـت إيـران واحدة من الدول القليلة في العالم التـي لها وزارة حرب بدلا من وزارة دفـاع. وفي الفترة بين العامين 1954 و1977، نمت ميزانية الجيش بمقدار 12 ضعفا وارتفعت نسبتها في الميزانية السنوية من 24 في المائة إلى 35 في المائة - من 60 مليـون دولار في العام 1954 إلى 5.5 مليـار دولار في العام 1973، ثم ارتفعت أكـثر إلى 7.3 مليار دولار في العام 1977. وقد توسـع عـدد القوات من 127 ألف رجـل إلى 410 آلاف. وبحلول العـام 1977، كان لدى الجيش العادي ما يزيد على 220 ألف رجل، والقـوة الجوية 100 ألف، والجندرمة 60 ألفا، والبحرية 25 ألفا. ذهب الجزء الأكبر من الميزانية العسـكرية إلى الأسـلحة بالغة التعقيد والحداثة. وقد سـخر تجار السلاح من أن الشـاه كان يلتهم ما يحملونه من كتيبات تعرض الأسـلحة بالطريقة نفسـها التي كان الرجال الآخرون يقرأون بها مجلة بلاي بوي. وبحلـول العام 1975، كان لدى الشـاه أكبر بحرية في الخليـج العربي، وأكبر قوة جوية في غرب آسـيا، وخامس أكبر جيش في العالم كله. وقد تضمنت ترسـانته من

الأسـلحة أكثر من ألف دبابة حديثة، وأربعمائة طائرة هليكوبتر، وثماني وعشرين طوافـة، ومائة قطعة مدفعية بعيدة المدى، وألفين وخمسـمائة صاروخ مافريك، ومائة وثلاثا وسـبعين طائرة قتالية إف فورF4 ، ومائة وإحدى وأربعين إف فايف إس F5S وعشر طائرات إف فورتين و10 طائرات نقل بوينغ 707. وقد قدر تقرير للكونجرس في الولايات المتحدة أن المشـتريات العسكرية الإيرانية كانت «الأكبر في العالم»[2]. وكأن كل ذلك لم يكن كافيا، فوضع الشـاه قائمة بطلبات تسليح جديدة في العـام 1978 تصل قيمتها إلى 12 مليار دولار. وتتضمن هذه القائمة 160 طائرة إف 16، و80 إف 14، و209 إف 4، و3 مدمـرات بحريـة، و10 غواصات نووية - وهـو ما يجعل إيران قـوة في المحيط الهندي كما هي عليه في الخليج العربي. كما وقع الشاه أيضا عقودا مع الأوروبيين الغربيين لبناء محطات نووية - وبتضمينات عسكرية واضحة. وقد ذكر تقرير للكونجرس[3]:

> يفـوق الإنفاق العسـكري لإيران ذلك الإنفاق في جميـع الدول القوية في المحيط الهندي، شـاملا في ذلك أسـتراليا، وإندونيسيا، وباكستان، وجنوب أفريقيا والهند. كما يخطط الشـاه أيضا لإنفاق ما يقدر بنحو 33 مليار دولار (يقول بعض الخـبراء إن هذا ربما يزيد ثلاثة أضعاف) من أجل بناء نحو 20 مفاعلا نوويا بحلول العام 1994. ولو جرى بناء هذه المفاعلات مع مساعدة ألمانيـة، وفرنسـية، وأمريكية، فإنها سـتجعل من إيران أكـبر منتج للطاقة النووية في كامل منطقة المحيط الهندي.

ولم يقصر الشـاه اهتماماته العسـكرية على مشتريات الأسـلحة. فقد استمر اهتمامه الشديد بكل الأمور العسكرية - في التدريب، والمناورات، والثكنات، وتوفير الحالة المعيشـية الطيبة عامـة للضباط. وقد أغدق عليهم الرواتب، والمعاشـات التقاعدية الجيدة، والمزايا الجانبية، التي تشـمل توفير المنازل المريحة، والزيارات المتعددة للخارج، والعلاوات الدورية، وتوفير التسـهيلات الطبية الحديثة، ومراكز لبيع السلع بأسعار مخفضة، ومنحا عقارية وأراضي. وقد مارس وظائف الدولة من خلال الزي العسكري، حيث نصب الضباط في المراكز الإدارية العليا، وراقب بنفسه الترقيـات فيما فوق رتبة الرائـد؛ ومدح هيئة الضباط على إنقاذهم البلاد في العام 1953 في هذا «اليوم المبارك» في 19 أغسطس (الثامن والعشرين من مرداد). وقد

جـرى الاحتفال بهذا اليوم كل عام واعتبر إجـازة وطنية. وأصبح الجيش والملكية مغزولين معا إلى حد أن الشاه، في أحد اللقاءات مع أكاديمي أجنبي، عبر عن نفسه - وعـن غير قصد - ليس باعتباره هو الدولة، عـلى نمط لويس الرابع عشر، ولكن على أنه الجيش مثلما فعل والده[4].

اتخذ الشـاه أيضا إجراءات لاسـتباق أي محاولة للانقلاب العسـكري. ومن خبرته الشـخصية، كان لديـه خوف صحي من الكولونيـلات الذين يحومون في الخلفيـة. وقد حظر على قادة الأفرع وكذلك قـادة الأجهزة الأمنية التواصل مع بعضهم البعـض مباشرة[5]. فجميع الاتصالات كانت تتـم من خلال قناة القصر الملكي. وقد عين أفراد العائلة المالكة والضباط الذين تفتقر شـخصياتهم «للقدرة على التأثير» في قيادة كل المناصب العسكرية الرئيسية[6]. كان لهذا آثاره الكارثية في العام 1978 - 1979. لقد وسع من الحرس الإمبراطوري ليصل عددهم إلى أكثر من 8 آلاف من الرجال المدربين تدريبا جيدا؛ وأنشأ جهاز مراقبة بقيادة صديقه منذ الطفولة الجنرال فردوسـت لكي يراقـب كل نخبة البلاد؛ ودعم مكتب J2 – فـرع المخابرات التابع للجيش النظامي؛ والأكثر أهمية، أنه بمعاونة جهاز مكتب التحقيقـات الفدرالي الأمريكي وجهاز الموسـاد الإسرائيلي أسـس في العام 1957 وكالة اسـتخبارات جديدة. وهي الوكالة المعروفة باختصارها بالأحرف الفارسية سـافاك، والتي نمت في نهاية المطاف لتضم نحو 5 آلاف من العاملين وعددا غير معروف من المخبرين العاملين لبعض الوقت. ويدعي البعض أنه من بين كل 450 ذكرا في إيران كان هناك مخبر للسـافاك[7]. ومـع قيادتها لمدد طويلة من الزمن عـن طريق الجنرال نعمة الله نصيري، وهو شـخص آخر من محاسـيب القصر، كان لدى السـافاك القدرة على مراقبة كل الإيرانيين - بمن في ذلك الضباط الكبار - وفـرض الرقابة على وسـائل الإعلام، وتصفية الطلبـات المقدمة للحصول على وظائف حكومية، وحتى التعيينات في الجامعة، واسـتخدام كل الوسائل المتاحة، بمـا في ذلك التعذيب والإعدامـات العاجلة، للتعامل مع المحتجين السياسـيين. وسريعا ما خلفت السـافاك بيئة أورويلية(*) حيث لم يكن مسـموحا للمثقفين بالتلفـظ باسـم ماركس. ووفق كلمات صحافي بريطاني، كان السـافاك هو «عين

(*) نسبة إلى الروائي البريطاني جورج أورويل الذي كتب رواية «1984».

وأذن الشـــاه، وحينما يكون ذلك ضروريا، قبضته الحديدية أيضا»[8]. وكان مدير السافاك - على الرغم من أنه يخضع اسميا لإشراف رئيس الوزراء - يلتقي بالشاه عـــلى انفراد كل صباح. وقد كتبت فرانســـيس فيتزجيرالد، المؤلفة المعروفة وابنة أخـــت السـفير الأمريكي، عن خبراتهــا في إيران في العــام 1974 في مقال بعنوان «إعطاء الشاه كل ما يحتاج إليه»[9]:

> كان للســـافاك عملاء في قاعة الاســتقبال في كل فنـــدق، وفي كل إدارة حكوميـــة، وفي كل فصل دراسي في الجامعة. وفي المقاطعات، كان الســـافاك يديـــر خدمات جمع معلومات مخابراتية سياســـية، وفي الخارج كان يفتش على كل طالب إيراني... ولا يمكن للإيرانيين المتعلمين أن يثقوا بأي شـــخص خـــارج دائـــرة الأصدقاء المقربين، وبالنســـبة إليهم ففعـــل ذلك كان مماثلا من حيث أثره كأن كل شـــخص آخر قد أصبـــح عضوا في هذه الدائرة. وقد كثف الســـافاك هذه المخاوف بعدم وجود محاسبة له على أفعاله. فالناس يختفـــون في إيران، واختفاؤهـــم لا يوثق... يقول الشـــاه إن حكومته ليس لديها ســـجناء سياســـيون. (فالشـــيوعيون، كما يشرح هو، ليســـوا سياسيين خارجين على القانون، ولكنهم مجرمون عاديون)، بينما تقدر منظمة العفو الدولية أن هناك نحو 20 ألفا منهم.

وكان توســـع الشـــاه في البيروقراطيـــة الحكومية مؤثرا هو الآخـــر. ففي هذه السنوات، رفع عدد الوزراء كاملي الصلاحية من 12 إلى 20 - شاملا في ذلك وزارات جديـــدة للطاقة، والعمل، والرفاه الاجتماعي، والشـــؤون القروية، والتعليم العالي، والفنون والثقافة، والسياحة، والإســـكان والتشييد الحضري. وبحلول العام 1975، وظفـــت الدولة أكثر من 304 آلاف موظف مدني إضافة إلى زهاء مليون عامل من ذوي الياقات البيضاء والزرقاء. وكان مكتب رئيس الوزراء، الذي يشرف على الخطة وهيئة الموازنة وكذلك القواعـــد الدينية، يوظف 24 ألفا. ووزارتا التعليم والتعليم العالي توظفان معا 515 ألفا، وتتبعهما 26 ألف مدرســـة ابتدائية، و1850 مدرسة ثانوية، و750 مدرسة مهنية، و13 جامعة. وكانت وزارة الداخلية توظف 21 ألف موظف، وأعيد رســـم الخريطة الإدارية للبلاد، بحيث جرت زيادة عدد المقاطعات مـــن عشر إلى إحدى وعشرين مقاطعة، وتقســـيم هـــذه المقاطعات إلى 400 حي

إداري، لــكل منها عمدة، أو رئيس قريــة، أو مجلس قروي يُعين من المركز. ولأول مرة في التاريخ، وصلت يد الدولة ليس فقط إلى داخل المدن والبلدات ولكن بعيدا في أغوار القرى والكفور القروية. وبحلول العام 1977، كانت الدولة تدفع مباشرة راتب واحد من كل اثنين موظفين بدوام كامل في البلاد.

وكانت الدولة تمول أيضا بشكل غير مباشر عددا من المؤسسات شبه الحكومية: البنــك المركــزي، وبنك التنميــة الصناعية والمناجــم، وهيئة الإذاعــة والتلفزيون الإيرانيــة الوطنية، وشركــة النفط الوطنية الإيرانية، وشركــة الأفلام الوطنية. ومع منتصف الســبعينيات، حاولت الدولة الوفاء بالطلب المتزايد على الأفلام الشعبية بإنتاج ما يزيد على خمســين فيلما ســنويا. وعلى الرغم من أن أغلب هذه الأفلام كان تصنيفهــا على أنهــا من رتبة B أنتجت لــكي تنافس أفلام بوليــوود الهندية، فإن قلة منها، كانت لافتة للنظر لمحتواها الاجتماعي مثل غاو (البقرة) وتنغســير، بحيــث حققــت نجاحا فوريا بــين صفوف الإنتلجنتســيا. ويقوم فيلــم غاو على أســاس قصة قصيرة كتبها الكاتب المسرحي الراديكالي غلام حســين سعيدي، تصور الفقر القروي. أما تنغســير فقد اقتبس من قصة قصيرة واســعة الانتشار كتبها في الأربعينيات صادق تشوبك، الذي كان آنذاك متعاطفا مع حزب توده، وهي تصور الكفــاح البطولي لفلاح جرد من ملكيته ليأخذ على عاتقه تصحيح الممارســات غير العادلة التي يمارســها وسطاء السلطة المحليون، ومن بينهم رجال الدين، ومقرضو الأموال، ومســؤولون حكوميون. وكان إقليم تنغســير في الجنوب مشهورا بتسببه في مصاعب كبــيرة للبريطانيين خلال الحرب العالميــة الأولى. وفي الأعوام اللاحقة، حينما سأل واحد من صناع الأفلام البارزين عن كيف يمكن تفسير أن أفضل الأفلام التــي أنتجت خلال تلــك الفترة كانت من إنتاج الدولة، أجــاب بأن صناع الأفلام، باعتبارهم من الإنتلجنتسيا، كان لديهم إحساس بالمسؤولية عن إنتاج فن يتضمن واقعية اشتراكية ونقدا اجتماعيا[10].

أما العمود الثالث، محســوبية البلاط، فقد شــهد بدوره نموا مؤثرا مساويا. وقد بدأت مؤسســة بهلوي التي تأسست في العام 1958 بوصفها مؤسسة خيرية معفاة من الضرائب، في إدارة أملاك الشــاه الســابق الموقوفــة نيابة عن الدولة. وبعد ذلك دمجت معظم الأصول الثابتة للشاه الحالي أيضا وكذلك الأصول الثابتة

لأربعة وستين فردا آخر من أفراد العائلة المالكة، الذين تلقى العديد منهم عمولات مجزية للخدمة في مجالس إدارات الشركات. وقد تلقت المؤسسة دعما آخر حينما بدأت في اقتطاع مبالغ كبيرة من عائدات النفط السنوية. وفي قمة نشاطها، كانت لدى مؤسسة بهلوي أصول تقدر قيمتها بأكثر من 3 مليارات دولار، مع أسهم لها في 207 شركات تنشط في فروع متعددة مثل المناجم، والتشييد، وتصنيع السيارات، والأعمال المعدنية، والأعمال الزراعية، والتصنيع الغذائي، والنظام المصرفي، والتأمين، والسياحة (كازينوهات، كابريهات، والفنادق الكبرى). وكانت لها أيضا أسهم في شركات دولية مثل كروب وجنرال إليكتريك. وكانت محفظة الشاه المالية الشخصية تقدر بما يزيد على مليار دولار. وقدرت الأصول الإجمالية للعائلة المالكة بما يزيد على 20 مليار دولار[11]. وقد كتبت صحيفة النيويورك تايمز في أحد تقاريرها في العام 1979: «خلف واجهة النشاطات الخيرية كان يتم استخدام المؤسسة ظاهريا في ثلاث طرق: مصدر لتمويل العائلة المالكة، ووسائل للسيطرة على الاقتصاد، وقناة لمكافأة المؤيدين للنظام»[12]. وقد وصفت المعارضة في الداخل هذه المؤسسة بأنها أخطبوط عملاق تمتد أذرعه إلى كل مجالات النشاط الاقتصادي.

استخدم الشاه الجيش، والبيروقراطية، ومحسوبية البلاط لتحزيم الوزارة والبرلمان برجاله. وقد عدل الدستور، معطيا لنفسه سلطة اختيار رئيس الوزارة. كما زاد أيضا من حجم المجلس إلى 200 نائب ومدته إلى أربع سنوات كاملة. ومن بين الرجال الثمانية الذين ترأسوا الوزارة بين العامين 1953 و1977، فإنهم كلهم باستثناء اثنين كانوا من المفضلين لديه. والاستثناءان هما الجنرال زاهدي وعلي أميني. وجاء اختيار زاهدي شخصيا لقيادة الانقلاب العسكري عن طريق وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وإدارة المخابرات البريطانية، وقد أزاحه الشاه من منصب رئيس الوزارة بعد عشرين شهرا - وذلك على الرغم من أن ابنه كان قد تزوج ابنة الشاه الوحيدة. ورحله الشاه إلى سويسرا بعد رواج شائعات بأنه اختلس مبالغ مالية مذهلة. وقد كتب السفير البريطاني في تقرير له أن الشاه أراد أن يكسر السوابق الدستورية وأن يوضح من هو الزعيم بتغييره لزاهدي أثناء عطلة برلمانية[13]. وإمعانا في التوضيح، أعلن الشاه أنه سوف يترأس أحد

اجتماعات الوزارة الأسبوعية. أما أميني، وهو ليبرالي وسليل لعائلة أشتياني، فقد فُرض على الشاه عن طريق إدارة كيندي على أمل أنه سوف يبدأ تنفيذ إصلاح زراعي، ولكنه أقيل بمجرد محاولته ترتيب الميزانية العسكرية. وقد اتهم الشاه بعض وزراء أميني بالاختلاس.

أما جميع رؤساء الوزارة الستة الآخرين فقد كانوا من مرشحي الشاه. وكانوا على الأغلب من الشباب المتعلم في أوروبا العامل في الوظائف المدنية ومن عائلات بارزة ربطت حياتهم المهنية بسلالة بهلوي الحاكمة. وأتى أمير حسين علاء (معين الوزارة) من بين صف طويل من أقطاب ملاك الأراضي في وسط إيران. وكان والده، علاء السلطنة، قد مثل الشاه ناصر الدين في بريطانيا. وكان هو نفسه قد درس في مدرسة ويستمنستر، وقضى أعواما في الهيئات الديبلوماسية، وخدم وزيرا للبلاط في العام 1950 ورئيس وزارة مؤقتا لسد الفراغ في العام 1951 قبل انتخاب مصدق. كتب البريطانيون في أحد تقاريرهم أن علاء «يميل إلى المبالغة في تقدير مناقب الشاه ويفعل القليل لكبح طموحات الأخير في قيادة البلاد بطريقة مماثلة إلى حد كبير للطريقة التي قادها بها أبوه»[14]. وكانت زوجته هي ابنة آخر وصي على العرش ومن بين أوليات النساء اللواتي تخلين عن الحجاب. وكان رئيس الوزارة الثاني مشير إقبال طبيبا متعلما في فرنسا انتقل من إدارة مستشفى إلى خدمة الحكومة. وقد فصله مصدق من منصب حاكم أذربيجان. وكانت ابنته متزوجة من أحد إخوة الشاه غير الأشقاء. وكان جعفر شريف إمامي مهندس سكة حديد تلقي تدريبا في ألمانيا اعتقل من قبل البريطانيين في أثناء الحرب العالمية الثانية. وقد قضى معظم حياته عاملا في خدمة الحكومة. وكرئيس لمجلس الشيوخ لمدة خمسة عشر عاما ونائب لرئيس مؤسسة بهلوي، فقد سهل من عمولات التعاقدات ولذلك لقب بلقب السيد خمسة في المائة. وأتى أسد الله علم من عائلة بلوشية شهيرة تسمى بـ «سادة الأهوار». وكان متزوجا من ابنة قوام الملك من شيراز. وقد حكم كرمان وبلوشستان قبل أن يدخل البلاط. وباعتباره صديقا شخصيا للشاه، فقد شاركه علم في فتيات الهوى اللاتي استوردهن من باريس[15]. وكان حسن علي منصور ابنا لعلي منصور (منصور الممالك)، وكان رئيسا للوزارة وقت غزو قوات الحلفاء. تلقى تعليمه

في فرنسـا، وقضى معظم حياته في الخدمة الحكومية. واشـتهر عنه قوله لنواب المجلس إنه لا يأبه برأيهم فيه لأنه اعتبر نفسـه «خادما لجلالته». وقد اغتيل في العام 1965 على يد عضو سابق في جماعة فدائيي الإسلام.

أعقب منصور في رئاسة الوزارة أمير عباس هويدا، صديقه وأخو زوج ابنته(*). ويتحـدر هويدا أيضا مـن عائلة تعمل في الخدمة المدنية، وظل في موقع رئاسـة الـوزارة لمدة اثني عـشر عاما كاملة - أطول مدة في تاريـخ إيران الحديث. وكان يفضـل أن يخاطب الشـاه بالفرنسـية أو الإنجليزية. وقد جـرت التضحية به في العـام 1977 للمعارضة الدينية التي اتهمتـه بأنه كان بهائيا سرا وذلك يعود بكل بسـاطة إلى أن جده كان بابيا. كان هويدا يحب أن يتفاخر بأنه واحد من «رجال الشـاه الجدد». ووفق تعبير أحد الديبلوماسيين الأجانب، كان الشاه يعامل هويدا والوزراء الآخرين «كما لو كانوا فراشين لديه - وكانوا يحبون ذلك»[16]. وفي كل عيد نوروز، كان الشـاه يعقد لقاء ضخما في القصر الملكي حيث كان أصحاب المقامات الرفيعـة ينحنـون أمامه مع وضع أيديهم على أعضائهم الحساسـة - وهي إيماءة تذكـر بالأيـام التي كان فيها الـوزراء عبيدا منزليين يمكـن إخصاؤهم عن طريق سادتهم الملكيين.

اسـتغل رؤساء الوزارة هؤلاء نفوذهم لحشـو وزاراتهم والبرلمانات إلى حد أن كلتا المؤسسـتين اعتبرت مجـرد ختامة. وكان الوزراء - مثل رؤسـاء الوزارات - في الأغلب من الشباب من المسؤولين الحكوميين المتعلمين في الغرب[17]. وبالمثل، فقد كان أعضاء مجلس الشيوخ ونواب المجلس في أغلبهم من المهنيين الذين لهم تاريخ في الخدمة المدنية، مع عدد قليل متناثر من ملاك الأراضي المستعدين لاتباع قيادة الشـاه[18]. وفي أغلب هذه السـنوات، كان المجلس مقسـما إلى كتلتين رئيسيتين: الأغلبية التي شـكلت أولا من حزب إقبال الوطني، ثم من حزب منصور وهويدا إيران الجديدة، والأقلية التي تشـكلت من حزب علم (الشـعب). وكان الشـاه - بمعاونة من السافاك - يحدد للنواب الانتساب لأي حزب. ولذا فليس من المدهش أن هذه الأحزاب صارت تعرف بالتبادل على أنها أحزاب «نعم» و«نعم، يا سيدي»

(*) الأخ هو فريدون هويدا، الأديب والمفكر والديبلوماسي الذي اسـتقال من منصبه سفيرا للأمم المتحدة بعد قيام الثورة الإسلامية. [المحررة].

أو «نعم، بكل تأكيد». وفي مذكراته في العام 1961 «رسالتي لبلادي» - والتي كتبها كاتب أمريكي محترف - جادل الشاه بأنه كان ملتزما بالكامل بنظام التعدد الحزبي: «لــو كنــت ديكتاتورا بدلا من كوني ملكا دســتوريا لكان قد أغــراني نظام الحزب الواحد المســيطر مثل نظــام هتلر أو ما تجده اليوم في الدول الشــيوعية. ولكني كملك دســتوري أقبل بالتشــجيع على وجود نشاط حزبي على نطاق عريض بعيدا عن السترة الضيقة لحكم الحزب الواحد أو دولة الحزب الواحد»(19). وخلال هذه الســنوات، كان الشاه لايزال يحب أن يعتبر نفسه «ديموقراطيا» مخلصا عازما على «تحديث» مجتمع تقليدي للغاية.

(الجدول - 9): رؤساء الوزارة بين العامين 1953 و1977

الاسم	الوزارة	تاريخ الميلاد	مهنة الوالد	الحياة العملية	التعليم	اللغات الأجنبية
فضل الله زاهدي	أغسطس 1953 - أبريل 1956	1890	مالك أراضٍ صغير	الفرسان (لواء القوزاق)	الفرسان (لواء القوزاق)	التركية
حسين علاء	أبريل 1955 - يونيو 1956	1884	مالك أراضٍ كبير	الخارجية	بريطانيا	الإنجليزية
منوجهر إقبال	يونيو 1956 - أغسطس 1960	1908	مالك أراضٍ صغير	الطب	فرنسا	الفرنسية
جعفر شريف إمامي	أغسطس 1960 - يونيو 1961	1910	رجل دين	مهندس، الخدمة المدنية	ألمانيا	الألمانية
علي أميني	يونيو 1961 - يوليو 1962	1903	مالك أراضٍ كبير	محام، الخدمة المدنية	فرنسا	الفرنسية
أسد الله علم	يوليو 1962 - مارس 1964	1919	مالك أراضٍ كبير	الخدمة المدنية	فرنسا	الفرنسية، الإنجليزية
حسن منصور	مارس 1964 - يناير 1965	1924	الخدمة المدنية	الخدمة المدنية	فرنسا	الفرنسية
عباس هويدا	يناير 1965 - أغسطس 1977	1919	الخدمة المدنية	الخدمة المدنية	بيروت	الفرنسية

(الجدول - 10): الإنفاق العسكري بين العامين 1954 و1977
(بأسعار وأسعار صرف العام 1973)

السنة	الإنفاق (مليون دولار أمريكي)
1954	60
1955	64
1956	68
1957	203
1958	326
1959	364
1960	290
1961	290
1962	287
1963	292
1964	323
1965	434
1966	598
1967	752
1968	852
1969	759
1970	958
1971	944
1972	1300
1973	1800
1974	4000
1975	5500
1976	5700
1977	7200

المصدر:

Stockholm International Peace Research Institute, World Armaments and Disarmament: Year Book for 1977 (Cambridge: MIT Press, 1977), pp. 228 - 229.

التحولات الاجتماعية (1953 - 1977)

استغل الشاه القوة الجديدة التي اكتسبها لكي يقوم بتغييرات في المجتمع الأوسع. وقد بدأ ببطء مع برامج متواضعة وضعت لكي تكمل ما كان قد بدأه أبوه. وسرّع الإيقاع بعد العام 1963، حينما دشن الثورة البيضاء التي صممت بوضوح لمواجهة ثورة حمراء محتملة من الأسفل. وقد تفوق على والده بحفلة تتويج تكلفت عدة ملايين من الدولارات لم يتوج نفسه فيها فقط، لكنه أقدم أيضا على تتويج زوجته الجديدة، فرح ديبا. وكان قد هجر زوجته الثانية ثريا، بسبب فشلها في الحمل بوريث - مرة أخرى تذكيرا بنابليون. وقد أطلق على فرح الشهبانو (السيدة الملكة) - وهو لقب ساساني. ولكي يميز المناسبة، بنى على المدخل الغربي الرئيسي لطهران النصب التذكاري العملاق الشهياد، الذي يعني حرفيا ذكرى الشاه. والأكثر من هذا، فقد استغل إلى أقصى حد الطفرة النفطية لكي يدشن، مع جلبة أشد حضارته العظيمة الجديدة. فقد أعلن أن إيران كانت على أبواب حضارة عظيمة، ومستقبلها سوف يكون أكثر تألقا من ماضيها - متضمنا في ذلك الإمبراطوريات الأخمينية، الساسانية، والبارثية، وسوف تفوق مستويات معيشتها قريبا مستويات المعيشة في أوروبا، وسوف تنتج طريقة في الحياة تتفوق على كل من الرأسمالية والشيوعية، وسوف تكون حقيقةً خلال جيل واحد خامس أقوى بلد - بعد الولايات المتحدة، الاتحاد السوفييتي، اليابان، والصين. وكان يحاضر الأوروبيين أيضا حول كيف أنهم لم يكونوا يعملون بجهد كاف، ولا يدفعون ما يكفي مقابل النفط، وكيف أنهم لا يحافظون على الموارد القيمة، ولا يدرسون مناقب المسؤولية الاجتماعية، ولا يؤدبون صغارهم، وينتجون وحوشا إنسانية مثل هؤلاء في الفيلم الشهير «البرتقالة الآلية»(*)[20]. وكان رد الغربيين هو أن الشاه قد أصبح مصابا «بجنون العظمة» مع «أوهام عظمة نابليونية». وقد وصفه واحد من وزراء الخزانة الأمريكيين بأنه «مخبول».

(*) Clockwork Orange، فيلم للمخرج الأمريكي الراحل ستانلي كوبريك أثار جدلا بعد صدوره في العام 1971 لما احتواه من مشاهد جنسية وعنيفة عن جرائم المراهقين. [المحررة].

شـكل الإصلاح الزراعي مركز الثورة البيضاء. دشـن رئيـس الوزراء أميني الإصـلاح الزراعـي في العام 1962، وتبناه الشـاه في العـام 1963 ولقي الثناء باعتبـاره أهم إنجازاته. وكانت خطة أميني الأولية تقصر ملكية ملاك الأراضي عـلى قرية واحدة. أما الأراضي الزائدة على ذلك فسـوف تنقل إلى المحاصصين مع حقوق إيجار. وقد سـمحت النسـخة المخففة من القانون لملاك الأراضي بتمريـر ملكياتهـم في أكثر مـن قرية لأقـرب أقربائهم، وكذلـك الإبقاء على البساتين لأنفسهم، وأراضي الغابات، والأراضي التي يزرعونها، والمزارع المميكنة، ومشروعـات التصنيع الزراعي. كما سـمح للمؤسسـات الدينيـة بالاحتفاظ بالأوقـاف التي يديرونها منذ فترة طويلة. وعـلى الرغم من هذه التخفيفات، أنجز الإصلاح الزراعي ما كان مقدرا له إنجازه، أضعف من الأعيان، على الرغم مـن أن بعـض ملاك الأراضي، بمن فيهـم عائلة بهلوي، نجحـوا في التحول إلى مزارعين تجاريين ناجحين. وقد عمـل الإصلاح الزراعي على ترديد مصطلحات مثل فيودال (إقطاعي)، أعيان، أشراف (أرستقراطية)، وعمدة مالك (مالك أراضٍ كبير). وقد عمل الإصلاح الزراعي على تقسـيم الريف إلى نحو 1300 مؤسسة تجارية تمتلك كل منها أكثر من 200 هكتار؛ ونحو 640 ألف مالك أراضٍ - عدد كبـير منهم ملاك غائبون - يمتلكون ما بـين 10 و200 هكتار؛ ومليون ومائتي ألف عائلة - أغلبها من عائلات المحاصصين السابقين مع حقوق إيجار - وتمتلك كل عائلة منها أقل من 10 هكتارات؛ وأكثر من 700 ألف عامل زراعي - كلهم من الفلاحين السـابقين الذين لم يكونوا يستأجرون أرضا. وحيث كان مستوى عشرة هكتارات هو الحد الأدنى المطلوب لإعاشة العائلة في أغلب الأقاليم، فإن العديـد من الملاك الصغار لم يكونوا في وضع أفضل كثيرا من العمال الزراعيين الذين لا يمتلكون أرضا.

وكان على الفلاحين لـكي يحصلوا على الأرض الانضمام إلى تعاونية زراعية تـشرف عليها وزارات الزراعة والشـؤون الريفية. وفي بعـض المناطق أقامت الحكومـة مراكز طبية وفصـولا لمحو الأمية. وقد علق أحـد الأنثروبولوجيين الذي قام بزيارة منطقة البويـر أحمديين قائلا: «إن الفرد ليدهش من درجة المركزيـة المرتفعة للغاية خلال العقـد الأخير. الحكومة تتدخـل الآن عمليا

في كل أوجـه الحيـاة اليومية. فالأرض يتم التعاقد عليهـا مع الحكومة، وعبر التدخل الحكومي أيضا يجري رش أشجار الفواكه، وتسميد المحاصيل، وتسمين الماشية، وإقامة خلايا النحل، ونسج السجاد، وولادة الأطفال، وتنظيم السكان، وتنظيم النسـاء، وتعليم الدين والسيطرة على الأمراض»[21]. والأكثر من ذلك، مـع تقلص تعداد البـدو الرحل أكثر، فإن المجموعـات القبلية الصغيرة التي أعطت إيران مظهر الفسيفسـاء الاجتماعي قد اختفت وأصبحت في طريقها إلى الاندثار. وبشـكل مماثل، أصبحت مصطلحات مثل دائرة وطائفة، وكذلك الخان وإلبغ، مهجورة. وأصبحت بالكاد بإمكانها استحضار صورة غامضة عن عهد غامض عتيق.

وبينما حوّل الإصـلاح الزراعي الريف، أحدثت الخطط الخمسـية والموازنة ثـورة صناعية صغيرة. فقد حُدِّثـت مرافق الميناء؛ ومدِّد خط سـكة حديد عبر إيران، للربط بين طهران وكل من مشهد، وتبريز، وأصفهان؛ وتمت سفلتة الطرق الرئيسية بين طهران وعواصم المقاطعات. مُولت معامل البتروكيماويات؛ ومعامل تكرير النفط؛ والسـدود لتوليد الطاقة الكهرومائية - وسُميت بأسماء أفراد من العائلـة المالكـة؛ ومصانع الصلب في الأهـواز وأصفهان - وقد بنى السـوفييت المصنـع الأخير، وخط أنابيب للغاز للاتحاد السـوفييتي. ودعمـت الدولة أيضا القطاع الخاص عن طريق رفع الرسـوم الجمركية لحماية الصناعات الاستهلاكية، وتوفـير قروض بفائدة منخفضة من خلال بنك تنمية الصناعات والمناجم، وذلك للتـودد إلى رجال الأعـمال المقربين من القصر. وأضحـت عائلات ملاك الأراضي القديمة مثـل البياتين، والمقداميـين، والدواليين، والأفشـاريين، والقارهغوزليين، والإسـفندياريين، والفارمانفارمنيـين - أصحـاب أعـمال رأسـماليين. وقد كتبت صحيفة اللوموند أن الشاه - مثله في ذلك مثل ملوك فرنسا في بداية القرن التاسع عشر - شـجع أصحاب الأعمال على «إغناء أنفسـهم»، وأعفاهـم من الضرائب، ووفر لهم حماية من المنافسة الأجنبية[22]. وبين العامين 1953 و1975، زاد عدد المصانـع الصغيرة من 1500 إلى أكثر من 7000، والمصانع ذات الحجم المتوسـط مـن 300 إلى 800، والمصانـع الكبيرة – التي توظف أكثر مـن 500 عامل - من أقل من 100 إلى أكثر من 150. وتشـمل هذه المصانع صناعة النسيج، المعدات،

وصناعة تجميع السيارات في كل من طهران، أصفهان، شيراز، تبريز، الأهواز، آراك، وكرمانشـاه. وتتخصص المشروعات الأصغر في الملابس، التصنيع الغذائي، وتشمل التبغ، المشروبات، الأسـمنت، الطوب، البلاط، الورق والأجهـزة المنزلية. وكانت المشروعات التي تعد محل فخر النظام هي سـد دزفول في خوزسـتان، ومصانع الصلـب في أصفهان، والمفاعل النووي في بوشـهر. وتبين أرقام الإنتاج مدى هذه الثورة الصناعية.

(الجدول - 11): الإنتاج الصناعي 1953-1977

	1953	1977
الفحم (بالطن)	200,000	900,000
الحديد الخام (بالطن)	5,000	930,000
الصلب والألومنيوم (بالطن)	-	275,000
الأسمنت (بالطن)	53,000	4,300,000
سكر (بالطن)	70,000	527,000
الكهرباء (كيلووات ساعة)	200 مليون	14 مليار
المنسوجات القطنية (متر)	110 ملايين	533 مليونا
الجرارات	-	7,700
السيارات	-	109,000

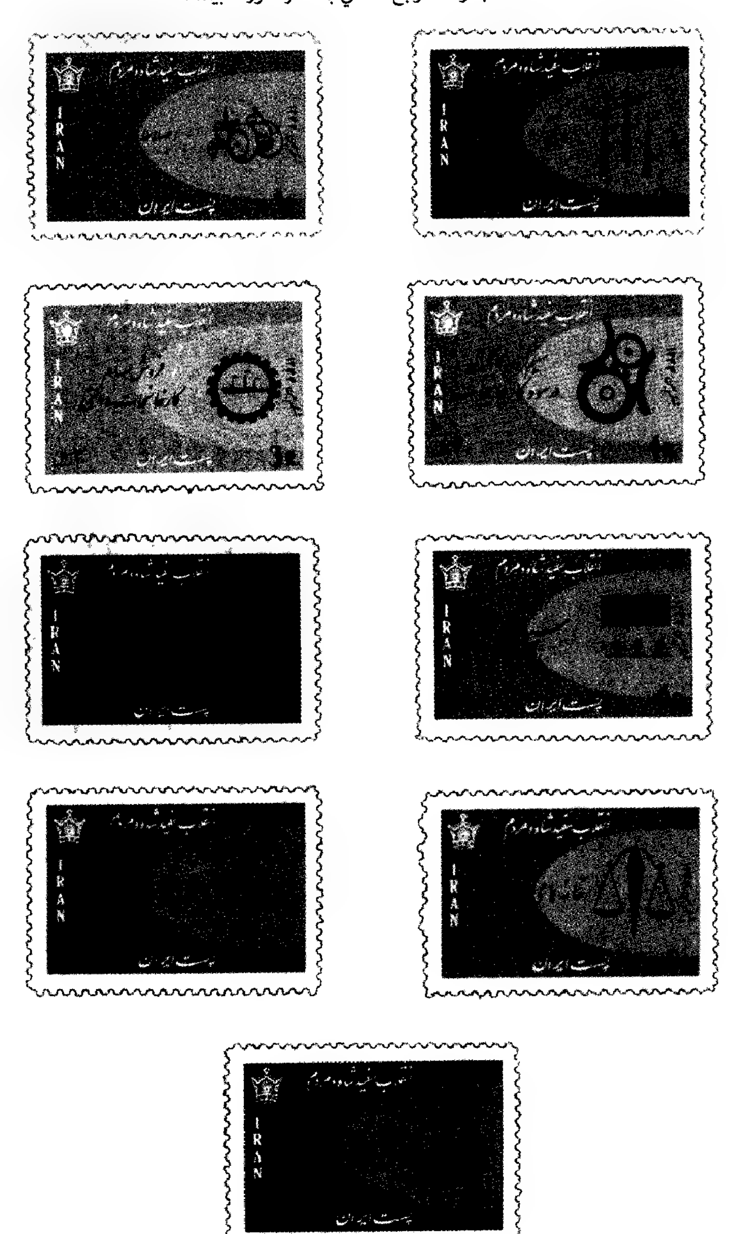
وقـد مضـت الدولة أيضـا في برنامج اجتماعـي. فقد نما عدد المؤسسـات التعليميـة بنحو ثلاثة أمثال بعد تدشـين الثورة البيضـاء. وارتفع عدد الأطفال المسـجلين في دور الحضانة من 13,300 إلى 221,990، وتلاميذ المدارس الابتدائية مـن 1,640,000 إلى 4,080,000، وطـلاب المدارس الثانوية مـن 370,000 إلى 741,000، وفي المـدارس المهنيـة مـن 14,240 إلى 227,000، وفي الكليـات من 24,885 إلى 145,210، وفي الكليـات في الخارج مـن 18,000 إلى 80,000. وأكثر من هذا، فقد أعلن إطلاق فيالق محو الأمية - التي وضعت على أساس النموذج الكـوبي - باعتبارها جـزءا لا يتجزأ من الثورة البيضاء. وقد سـاعدت على زيادة معـدل المعرفة بالقراءة والكتابة من 26 إلى 42 في المائة. وزادت البرامج الصحية

عـــدد الأطباء مـــن 4,000 إلى 12,750، وعدد الممرضات مـــن 1,969 إلى 4,105، والعيادات الطبية من 700 إلى 2,800، وعدد الأسرّة بالمستشـفيات من 24,100 إلى 48,000 ورفعت هذه التحســينات، إلى جانب التخلص من المجاعات وأوبئة الطفولة، عدد الســكان مــن 18,954,706 في العــام 1956 - وهو التاريخ الذي نفذ فيه أول إحصاء ســكاني - إلى 33,491,000 في العام 1976. وعشــية الثورة، كان نصف عدد الســكان تقريبا تقل أعمارهم عن 16 سنة. وقد توسعت الثورة البيضاء أيضا لكي تضم قضايا المرأة. فقد كســبت المرأة الحق في التصويت، وحق الترشــح لكل المناصب الانتخابية، والخدمــة في القضاء - أولا كمحامية، ثم لاحقا كقاضيــة. وحدّ قانون حماية الأسرة للعــام 1967 من قدرة الرجال على الطلاق، وتعدد الزوجات، وحضانة الأطفال. كما رفع القانون أيضا من سن الزواج للنساء إلى 15 سنة. وعلى الرغم من أن الحجاب لم يحُظر قط، فلم يشجع لبسه قط في المؤسسات العامة. والأكثر من ذلك، فقد أسست أقسام في الفيالق الصحية ومحو الأمية من أجل مد التســهيلات الطبية والتعليمية، خصوصا المعلومات المتعلقة بتحديد النسل للنساء.

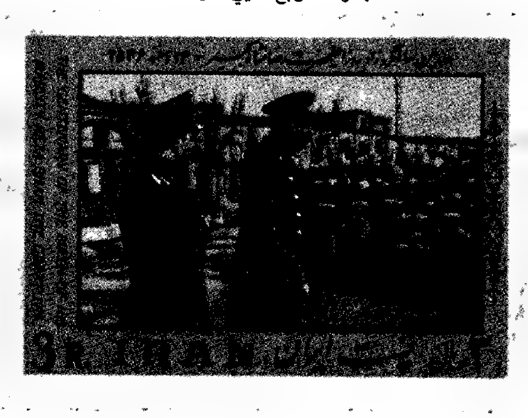
وقــد أنتجت هذه التغييرات تكوينا طبقيا معقــدا[23]. فعند القمة كانت هنــاك طبقــة عليا تتكون مــن دائرة ضيقة مــن العائلات المرتبطــة بالبلاط البهلــوي - العائلة المالكة ذاتها، والسياســيين الكبار والمســؤولين الحكوميين، وضباط الجيش، إلى جانب أصحاب الأعمال ذوي العلاقة بالبلاط، والصناعيين، والعائــلات التجارية. وقد أتى بعض هؤلاء من العائلات القديمة، وآخرون كانوا رجالا صنعوا أنفسهم بأنفسهم مع روابط بالبلاط، بينما كان آخرون قد تزوجوا مــن النخبة. امتلك كل هؤلاء أكثر مــن 85 في المائة من المشروعات الكبيرة في التأمين، البنوك، الصناعة التحويلية، والتشــييد الحــضري. وعلى الرغم من أن الغالبية الســاحقة أتت من خلفية شــيعية، كان لــدى القليل منهم ارتباطات بالبهائية، والبعض كان منضما إلى المحافل الماســونية السرية. قدم هذا وقودا لهؤلاء الذين ادعوا أن بريطانيا سيطرت على إيران من خلف ستار عن طريق المحافل الماســونية، وعن طريق الصهاينة من خلال البهائية التي يوجد مقرها الرئيسي في حيفا.

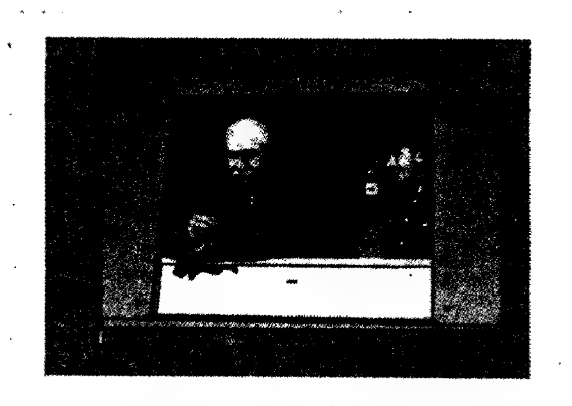
(5) طوابع (1963 - 1978)

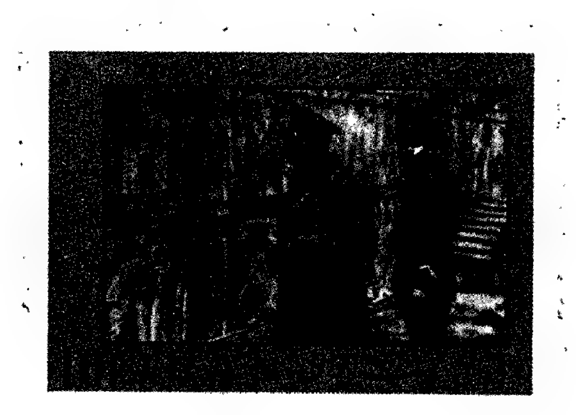
5 - 1 مجموعة طوابع تحتفي بمظاهر الثورة البيضاء

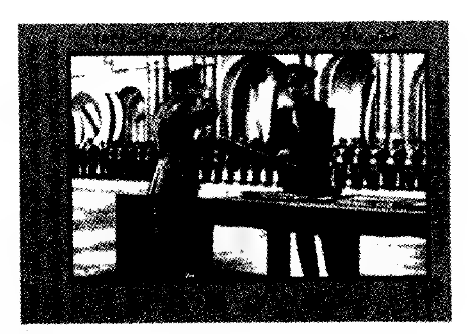


5 - 2 مجموعة طوابع تحيي ذكرى الشاه رضا

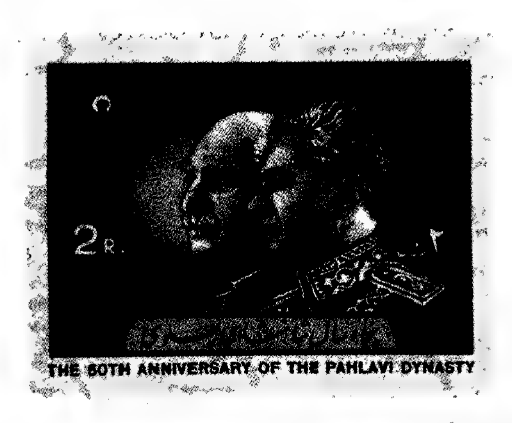


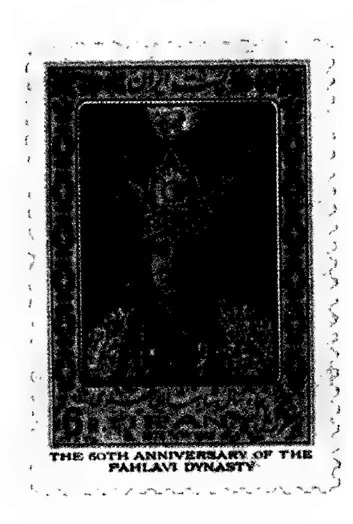






5 - 3 مجموعة طوابع تحيي الذكرى الخمسين للدولة البهلوية







أما الطبقات الوسطى فتكونت من طبقتين مختلفتين للغاية: برجوازية البازار الصغيرة التي تشكل الطبقة الوسطى التقليدية، وطبقة وسطى حديثة تتكون من الموظفين ذوي الياقات البيضاء والمهنيين الذين تلقوا تعليما جامعيا. ويشكل ملاك الطبقة الوسطى أكثر من مليون عائلة - وهو ما يصل إلى نحو 13 في المائة من السكان العاملين. ولا تضم أصحاب الدكاكين في البازار وملاك الورش فقط، ولكن أيضا المصنعين الصغار والمزارعين الملاك الغائبين الذين يمتلكون ما بين 50 و100 هكتار. كما تضم أيضا معظم العلماء - بسبب الروابط العائلية، وأيضا بسبب الروابط التاريخية بين المسجد والبازار. وعلى الرغم من التحديث الاقتصادي، ظل البازار مسيطرا على نحو نصف إنتاج الحرف اليدوية في البلاد، ونحو ثلثي تجارة التجزئة، ونحو ثلاثة أرباع تجارة الجملة. وظل محتفظا بحرف وتجارة الجماعات الحرفية إلى جانب آلاف المساجد، والتجمعات الدينية، والحسينيات (قاعات محاضرات دينية)، والمجموعات التي تنظم مواكب شهر المحرم. والمفارقة أن الطفرة النفطية منحت الطبقة الوسطى التقليدية الفرصة لتمويل المراكز الدينية وتأسيس مدارس خاصة تركز على أهمية الإسلام. وقد صممت هذه المدارس على غرار مدارس تقوم بإعداد الطفل البازاري لجامعات القمة، وبذلك ساعدت أموال النفط على تغذية التقاليد.

وصل تعداد الطبقة الوسطى التي تحصل على رواتب إلى أكثر من 700 ألف - نحو 9 في المائة من تعداد العاملين. وضمت نحو 304 آلاف موظف مدني في الوزارات المتوسعة باستمرار، ونحو 200 ألف مدرس ومشرف مدرسي، وما يزيد على 60 ألف مدير ومهندس ومهني. ويزيد العدد إلى أكثر من مليون، إذا ما أضفنا طلبة الكليات والأعضاء الطموحين الآخرين. كان مصطلح الإنتجلنتسيا (روشان فكر) في الماضي مترادفا مع الطبقة الوسطى التي تتلقى رواتب، لكن مع التوسع السريع في الطبقة التي تتلقى رواتب، أصبح المصطلح مختلفا أكثر، خصوصا في ارتباطه بالمثقفين، الكُتاب، الصحافيين، الفنانين، وأساتذة الجامعات. وظلت الإنتجلنتسيا حاملة راية الوطنية والاشتراكية.

وصل تعداد الطبقة العاملة الحضرية إلى 1,300,000 - أكثر من 30 في المائة من القوة العاملة. وضمت نحو 880 ألفا في المشروعات الصناعية الحديثة، وأكثر من 30 ألفا من العاملين في النفط، 20 ألفا من العاملين في قطاع الغاز، الكهرباء ومشروعات الطاقة، 30 ألفا من العاملين في الصيد والأخشاب، 50 ألفا في المناجم، 150 ألفا من

عمال الموانئ والسكك الحديدية، وسائقي الشاحنات، وعمال المواصلات الآخرين، و600 ألف عامل في المشروعات الصغيرة. وينمو العدد الإجمالي بشكل أكبر إذا ما أضفنا الجيش الآخذ في الازدياد من فقراء العشوائيات الذين يتشكلون من مهاجرين ضاقت بهم الحال في قراهم بسبب افتقارهم إلى الأرض. ومهاجرين كانوا يكسبون عيشهم بصعوبة كعمال في قطاع التشييد، والذين عملوا باعة متجولين في حال عدم توافر عمل لهم في مواقع التشييد. وقد استوعبت طهران الجزء الأكبر من تدفق المهاجرين الريفيين، مع نمو سكانها من 1,5 مليون نسمة في العام 1953 إلى أكثر من 5,5 مليون نسمة في العام 1979. وفي وقت قيام الثورة، كان 46 في المائة من سكان البلاد يعيشون في مراكز حضرية.

تكون سكان الريف - نحو 40 في المائة من القوة العاملة - من ثلاث طبقات: المزارعين الأثرياء، الحائزين الصغار ذوي الظروف الصعبة، والعمال الريفيين. وتضم الطبقة الأولى رؤساء القرى السابقين، ووكلاء الأراضي، والمستأجرين المحاصصين المالكين ثيرانا الذين استفادوا أكثر من الإصلاح الزراعي. ويصل عدد هؤلاء إلى نحو 600 ألف - أقل من 17 في المائة من سكان الريف. وتضم الطبقة الثانية نحو 1,100,000 من المحاصصين الذين تلقوا أقل من 10 هكتارات من الأراضي - وهو الحد الأدنى المطلوب في معظم الأقاليم. ولم يكن لدى الكثيرين أي خيار سوى مبادلة قطع أراضيهم الصغيرة بأسهم في تعاونيات الدولة. أما الطبقة الثالثة فتتكون من الفلاحين من دون حقوق محاصصة. ومع عدم حصولهم على أي أراضٍ، فقد تعيشوا بالعمل كأيدٍ عاملة زراعية، ورعاة أغنام، وعمال باليومية في المدن القريبة، ومتكسبي الأجور من المشروعات الصغيرة التي ازدهرت في الريف خلال أوائل السبعينيات - مشروعات صغيرة تعمل في تصنيع السجاد، الأحذية، الملابس، والورق. والبعض هاجر إلى المراكز الحضرية. وهكذا فقد فشلت الثورة البيضاء في توفير الأراضي إلى الكتلة الكبرى من سكان الريف.

التوترات الاجتماعية

كثفت هذه التحولات من حدة التوترات الاجتماعية بثلاثة طرق رئيسية: الأول، ضاعفت هذه التحولات مجموع عدد الطبقتين اللتين مثلتا تهديدا حقيقيا للبهلويين في الماضي- الإنتجلنتسيا والطبقة العاملة الحضرية - بمقدار أربعة أمثال. كما تعاظم أيضا غضب هاتين الطبقتين حيث جرى تجريدهما بشكل منتظم من المنظمات التي

مثلتهـــما خلال فترة خلو العرش جمعيـــات مهنية، نقابات، صحف مســتقلة، وأحزاب سياســية. وفي الوقت ذاته، فقد أضعف الإصلاح الزراعي من نفوذ أعيان الريف الذين تحكمـــوا في فلاحيهـــم ورجال القبائل على مـــدى قرون. وبدلا من ذلـــك أنتج الإصلاح الزراعي أعدادا كبيرة من المزارعين المســـتقلين والعمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضا، الذين كان من الســـهل تحولهم إلى مدافع سياســـية طليقة. وصممـــت الثورة البيضاء لاســـتباق ثورة حمراء. وعوضا عن ذلك، فقد مهدت الطريق لثورة إســـلامية. فضلا على ذلك، نتج عن النمو المســـتمر في عدد الســـكان والافتقـــار إلى الأراضي الصالحة للزراعة توسع لا يتوقف في العشوائيات. وبحلول منتصف السبعينيات، واجه النظام دفعة من المشكلات الاجتماعية، وبجسامة لم تكن متخيلة من قبل.

الطبقة العليا

0.1 في المائـــة عائلـــة بهلـــوي، ضبـــاط الجيـــش الكبـــار، كبار الموظفـــين، ورجال الأعمال المرتبطون بالبلاط

الطبقات الوسطى

13 في المائة تقليدية (من الملاك) وتشمل:	10 في المائة حديثة (من أصحاب الرواتب) وتشمل
رجال الدين	المهنيين
البازاريين	الموظفين الحكوميين
ملاك المصانع الصغيرة	موظفي المكاتب
ملاك الورش	طلاب الكليات
المزارعين التجاريين	

الطبقات الدنيا

في المائة ريفية وتشمل:45	32 في المائة حضرية وتشمل:
الفلاحين المالكين أراضي	عمال المصانع
الفلاحين الذين يملكون قطع أراضٍ صغيرة جدا	عمال المصانع الصغيرة - عمال الورش
الفلاحين من دون أراضٍ	عمال البناء
العاطلين الريفيين	الباعة الجائلين
	العاطلين

(الشكل - 1) البنية الطبقية (القوى العاملة في السبعينيات)

ثانيا، أدى أسـلوب التنمية المفضل لدى النظام - نظرية «التساقط» الاقتصادية - إلى توسيع الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون. وكانت إستراتيجيتها هي توجيه الـثروة النفطيـة إلى النخبة المرتبطة بالبلاط التي سـتقوم بدورهـا بإقامة المصانع، والشركات، والأعمال الزراعية. ونظريا فإن الثروة سـوف تتسـاقط إلى أسـفل. لكن عمليـا، في إيـران، كما كانت عليه الحال في عدد كبير مـن الدول الأخرى، فإن الثروة كانت تميل نحو الالتصاق بالقمة، مع القليل جدا الذي يجد طريقه إلى أسفل السلم الاجتماعي. فالثروة، مثل الثلج في المناخ الحار، تذوب خلال عملية انتقالها من يد إلى يد أخرى. ولم تكن النتيجة مسـتغربة، إذ كان لدى إيران واحد من أكثر أنماط توزيع الدخل من حيث عدم المسـاواة في العالم الثالث. فمع حلول منتصف السـبعينيات، كانت إيران – وفقا لمنظمة العمل الدولية - واحدة من أسوأ البلاد في العالم أجمع في هـذا المجال[24]. وعلى الرغم من أننـا لا نملك بيانات واضحة حول التوزيع الحقيقي للدخل، كان البنك الدولي يجري مسـوحا حول الإنفـاق العائلي الحضري في الأعوام 1959-1960 و1973-1974، وهـي منهجية تقلل بشـكل لا يمكن تفاديه من الحالة الحقيقية لعدم المسـاواة. يظهر مسـح العام 1959-1960 أن أغنى 10 في المائة من السـكان كان نصيبهـم 35.2 في المائة من الإنفاق الإجمالي؛ بينـما أفقر 10 في المائة كانـوا ينفقـون 1.7 في المائة فقط مـن إجمالي الإنفاق. كانت هذه الأرقام أسـوأ في العـام 1973-1974. إذ تظهـر هـذه الأرقـام أن أغنى 10 في المائـة أنفقوا 37.9 في المائـة، بينما أفقر 10 في المائة أنفقـوا 1.3 في المائة من جملة الإنفاق. وتظهر وثيقة سُربت من هيئة الخطة والموازنة أن حصة أغنى 20 في المائة من سـكان الحضر من الدخـل قد نمت من 57 في المائـة إلى 63 في المائة خلال الفـترة الواقعة بين العامين 1973 و1975[25]. وتظهر الوثيقة أيضا أن الفجوة في الاسـتهلاك بين الحضر والريف قد اتسـعت للغاية. وكان عدم المسـاواة أكثر وضوحا في طهـران حيث كان الأغنياء يعيشـون في قصورهم الشمالية والفقراء في أكواخهم بالعشوائيات من دون خدمات عامة - وبخاصة نظام نقل معقول. وقد راجت إشاعة عن أحد أعضاء العائلة المالكة أنه علق بقوله: «إذا لم يكن الناس يحبون أن يعلقوا في زحام المرور فلماذا لا يشترون طائـرات هليكوبتر؟». ووفقا لتعبير جريدة البنتاغون، فقـد جلبت الطفرة النفطية معها «عدم المساواة» و«فسادا بلغ نقطة الغليان»[26].

وأخـيرا، نتج عن الثورة البيضـاء وما أعقبها من طفـرة نفطية غضب منتشر برفعها بشـدة من توقعات الشـعب من دون أن تلبي هـذه التوقعات. وصحيح أن البرامـج الاجتماعية قد مضـت خطوات على طريق تحسـين المرافق الصحية والتعليمية، لكن من الصحيح أيضا أنه بعد عقدين كانت إيران لايزال لديها واحد من أسوأ معدلات وفيات الأطفال، ومعدل الطبيب لعدد المرضى في الشرق الأوسط. وكان لديها أيضا واحد من أسوأ النسب في عدد السكان الملتحقين بالتعليم العالي. فضـلا على ذلـك، كان 68 في المائة من البالغين أميـين، و60 في المائة من الأطفال لا يسـتكملون تعليمهم الابتدائي، وكان 30 في المائـة فقط من المتقدمين هم من يجـدون أماكن لهم في الجامعة داخل البلاد. كانت أعـداد متزايدة من الإيرانيين تتجه إلى الخارج حيث يبقون هناك إلى الأبد. وبحلول السبعينيات كان هناك عدد مـن الأطباء الإيرانيـين في نيويورك أكثر من عددهـم في أي مدينة إيرانية بخلاف طهران. لقد ارتبط مصطلح «هجرة العقول» أول ما ارتبط بإيران.

صحيـح أن الثـورة البيضاء أمـدت بعض الفلاحـين بـالأراضي، والتعاونيات، والجرارات، والأسـمدة، لكن من الصحيح أيضا أنها لم تمس معظم الريف، فأغلب الفلاحـين لم يحصلوا عـلى أي أراضٍ على الإطلاق، أو تسـلموا قطعا صغيرة جدا. وتُركت معظم القرى من دون كهرباء، ومدارس، ومياه شرب داخل المنازل، وطرق ريفيـة وبقية الخدمات الأساسـية. وأكثر من هذا، فقد فرضت الحكومة أسـعارا للسـلع الزراعية تحابي القطاع الحضري على حسـاب الريف. أدى ذلك إلى خفض مسـتوى سـكان الريف - وحدث ذلك حتى للمزارعين الذين كانوا قد اسـتفادوا مـن الإصلاح الزراعـي. وأدى هذا بـدوره إلى خنق الإنتاج مع زيـادة سريعة في النمو السكاني. ونتيجة لهذا، أنفقت إيران، التي كانت في الستينيات مصدِّرا صافيا للغذاء، ما يصل إلى مليار دولار سـنويا في منتصف السبعينيات لاستيراد المنتجات الزراعيـة. وصحيح أن النمو الاقتصادي قد أفاد هؤلاء الذين حصلوا على السـكن الحديث والسـلع الاستهلاكية، مثل الثلاجات، التليفونات، التلفزيونات، والعربات الخاصـة. ولكن الصحيـح أيضا أن هذا النمـو أدى إلى توسـيع الفجوة ليس بين الأغنياء والفقراء فقط، لكن أيضا بين عاصمة البلاد والمقاطعات البعيدة. وبالطبع، كان مركز ثقل الدولة بشـكل رئيسي في العاصمة. ضاعف بنك الصناعات والمناجم

هـــذا الاختلال بتوجيهـــه 60 في المائة من قروضـــه إلى العاصمة. وبحلول منتصف السـبعينيات، كان لــدى طهران – التـــي يقطنها أقل من 20 في المائة من ســكان البــلاد - أكثر من 68 في المائة من العاملـــين بالخدمة المدنية في البلاد، 82 في المائة من شركاتها المسجلة، 50 في المائة من أطبائها، 42 في المائة من أسرّة المستشفيات، 40 في المائة من دور الســينما العامة، 70 في المائة من عدد المسافرين إلى الخارج، 72 في المائــة من صحافتها المطبوعة، و80 في المائة مــن عدد قراء الصحف. وكان واحد من بين كل عشرة من المقيمين في طهران لديه سيارة، بينما كانت النسبة في أي مكان آخر هي واحدا من بين كل تسعين[27]. ووفقا لكلمات اقتصادي بريطاني: «هؤلاء الذين يعيشون في طهران لديهم فرصة أفضل للوصول إلى التعليم، والمرافق الصحية، والإعلام، الوظائف والمال - لاســيما الفــرص الأفضل للتأثير على عمليات صنــع القرار. لذا فليس مثيرا للدهشـــة أن الناس في القــرى أو المدن الأخرى كانوا مســتعدين للحضور إلى طهران على أمل أن يحصلوا عــلى حياة أفضل متجاهلين مشكلات مثل الإيجارات المرتفعة، والازدحام والتلوث»[28]. وقد لخصت فرانسيس فيتزجيرالد التفاوتات الإجمالية بقولها: «إن إيران تعد بشــكل أســاسي أســوأ من بلد مثل ســورية التي لم يكن لديها لا النفط ولا الاستقرار السياسي. والسبب وراء كل هذا هو ببســاطة عدم إقدام الشاه أبدا على أي محاولة تنموية جادة... فثروة البلاد ذهبت إلى العربات الخاصة بدلا من الأتوبيســات، وإلى الســلع الاستهلاكية بــدلا من الصحة العامة، وإلى الرواتــب وإلى الجنود والشرطة بدلا من أن تذهب إلى المدرسين»[29].

التوترات السياسية

ضاعفت التوترات الاجتماعية الراديكالية السياسية - ليس فقط بين المثقفين والطبقة الوســطى الحديثــة، بل أيضا بين العلماء والطبقة الوســطى التقليدية. كانت الشخصيتان البارزتان في صياغة هذه الراديكالية هما: علي شريعتي، وهو عالم اجتماع تعلم في فرنســا، وذو شــعبية مرتفعة بين طلاب الكليات والمدارس العليــا؛ وآية الله روح الله الخميني، الذي نفي بعد العام 1963 لاتهامه الشــاه بمنح الأمريكيين «امتيازات». بالنســبة إلى البعــض، كان شريعتي، الذي مات في

العام 1977، هو المنظّر الحقيقي للثورة الإســلامية. وبالنسبة إلى البعض الآخر لم يكــن الخميني فقط قائد الثورة، بل الفقيه أيضا الذي صاغ مفهوم ولاية الفقيه: وهو حجر الزاوية للثورة الإسلامية المستقبلية. وُصمت ثورة 1979 بأنها أصولية، لكنهــا في حقيقــة الأمر كانت مركبا معقدا من الوطنية، الشــعبوية السياســية، والراديكالية الدينية.

كان شريعتي ممثلا نموذجيا للجيل الجديد من المهنيين الجامعيين من الطبقة الوســطى التقليدية. ولد في ريف خراسان لأسرة من علماء الدين من صغار ملاك الأراضي. وقد أكد طوال حياته على جذوره الريفية المتواضعة. كان والده، المدرس بإحــدى المدارس، قد تخلى عن عمامته لكنه اســتمر في تعليــم القرآن في مدارس الدولة في مشهد. وقد أسس أيضا مركز نشر الحقيقة الإسلامية، وأقام كذلك الفرع المحــلي لحركة عباد الله الاشــتراكيين، وكان من المؤيديــن الأوفياء لمصدق في أثناء الأزمة النفطية. وقد لمّح المحافظون إلى أن شريعتي كان سرا «سُــنيا»، و«وهابيا»، بــل حتى «بابيــا». بعد تخرجه في كلية المعلمين بمشــهد، تولى شريعتي الشــاب التدريس في مدرســة قروية، والتحق بجامعة مشــهد ليدرس العربية والفرنسية، وترجم من العربية كتاب (أبو ذر: الاشتراكي الزاهد) - وهو سيرة حياة أحد صحابة الرســول الأقل شــهرة. وجادل هذا الكتاب، وهو الأول ضمــن كتب كثيرة، بأن أبا ذر كان رائد الاشــتراكية في تاريخ العالم. وفي رثائه لابنه قال شريعتي الأب إن ابنه «حــاول أن يعيــش طبقا لمبادئ أبي ذر منذ اليوم الذي قرأ فيه ســيرة حياته حتى اللحظة التي مات فيها»[30]. ورثاه آخرون باعتباره «أبا ذر إيران»[31].

فاز شريعتي بمنحة من الدولة للدراسة بفرنسا، وأمضى أوائل الستينيات الصاخبة في السوربون. وحضر محاضرات لجورج غورفيتش، عالم الاجتماع الماركسي، ولويس ماســينيون وهنري كوربين، المســتشرقين الفرنســيين المهتمين بالتصوف الإسلامي. وترجم كتاب ماسينيون عن سلمان باك، الذي وصفه بأنه «أول مسلم، أول شيعي، وأول إيــراني يدافع عن الإمام علي». وقد شــارك شريعتــي في المظاهرات المطالبة باســتقلال الجزائر والكونغو - وضُرب بقسوة خلال إحدى هذه المظاهرات. كتب مقالات للجريدة الناطقة بلســان اتحاد الطلاب الإيرانيين - منظمة شكلها الأعضاء الصغــار في كل من حزب توده والجبهة الوطنية. وترجم كتاب جان بول ســارتر

«ما الشعر؟»، وكتاب تشي غيفارا «حرب العصابات». وبدأ في ترجمة كتاب فرانز فانون «معذبو الأرض» وكتاب عن الجزائر عنوانه «الكفاح الأفضل» Le Meilleur Combat. وقد مدح مؤلف الكتاب الأخير باعتباره (مسلما ماركسيا). وقد تعرض أيضا للاهوت التحرير المسيحي من خلال الجريدة الكاثوليكية L'Esprit، التي نشرت في تلك الأيام عديدا من المقالات عن الحوار الماركسي- المسيحي إلى جانب حركات التحرر الوطني في العالم الثالث.

عاد شريعتي إلى إيران في العام 1965، وأمضى العقد التالي في التدريس بمشهد وطهران، حيث أسست مجموعة من المحسنين المتدينين قاعة محاضرات شهيرة سُميت حسينية الإرشاد. وقد وُزعت محاضراته على نطاق واسع من خلال كتيبات شرائط مسجلة. ونُشرت هذه المحاضرات لاحقا في كتب تتكون من خمسة وثلاثين جزءا. وفي نهاية المطاف اعُتقل شريعتي وأُرغم على الرحيل إلى إنجلترا، حيث سقط ميتا عن عمر يبلغ أربعة وأربعين عاما، وهو ما دفع إلى الشك في تورط جهاز السافاك[32]. كان علي شريعتي اسما معروفا في البلاد آنذاك، وكانت أعماله الخصبة تسيطر عليها فكرة رئيسية: أن الجوهر الحقيقي للتشيع هو الثورة ضد كل أشكال الاضطهاد، وبخاصة ضد الإقطاعية، الرأسمالية، والإمبريالية. ووفقا لشريعتي، فإن النبي محمدا لم يبعث لتأسيس دين جديد فقط، بل مجتمع ديناميكي لتحريك الثورة الدائمة تجاه تحقيق يوتوبيا مجتمع بلا طبقات. ومات الإمام الحسين في كربلاء ليس فقط بسبب قدره المحتوم، وبسبب الرغبة المشتعلة أيضا في إبقاء الجوهر الحق للإسلام حيا. وبالمثل، فليست مهمة الإنتلجنتسيا الحالية مجرد الكتابة والشكوى، بل إعادة اكتشاف وإحياء الجوهر الحقيقي للإسلام الثوري. ووفقا لشريعتي لدى التشيع رؤية متماسكة للعالم، حيث يكون المحرك الرئيسي للتطور الإنساني هو عملية أخذ وعطاء بين الحتمية التاريخية وحركة الديالكتيك والديالكتيك التاريخي.

وقد بث شريعتي معاني راديكالية في المصطلحات القرآنية. فقد ترجم كلمة «أمة» لتعني مجتمعا ديناميكيا في ثورة دائمة؛ و«التوحيد» بالتضامن الاجتماعي؛ والإمامة (حكم الإمام) بالقيادة الكاريزمية، و«الجهاد» بالنضال من أجل التحرر؛ «المجتهد» بالمناضل الثوري؛ «الشهيد» بالبطل الثوري؛ «المؤمن» بالمناضل الحقيقي؛

و«الكافر» بالمراقب السلبي، و«الشرك» بالخضوع السياسي؛ و«الانتظار»(*) بتوقع الثورة؛ و«التفسير» بالمهارة في استخراج معانٍ راديكالية من النصوص المقدسة، وربما الأكثر تأثيرا من كل هذا، «المستضعفون» بالجماهير المضطهدة - كما في «معذبو الأرض». وكذلك حول قصة قابيل وهابيل إلى اعتبارها مجازا للصراع الطبقي، ومثال كربلاء إلى درس أخلاقي في التضحية الثورية خاصة. وسك شريعتي شعار: «كل أرضٍ كربلاء، كل يومٍ عاشوراء، وكل شهرٍ المحرم». وقد وصف الإمامَ الحسين بأنه شي غيفارا المبكر؛ وفاطمة - ابنة النبي - كأم عانت طويلا؛ وزينب - أخت الحسين - كامرأة نموذج أبقت على الرسالة الثورية حية. وليس غريبا، أن الكثيرين ينسبون إلى شريعتي فضل تحويل الإسلام من دين ومذهب إلى أيديولوجية سياسية تعرف في الغرب بمصطلحات مختلفة كالإسلاموية، الإسلام السياسي، أو الإسلام الراديكالي.

وفي تأويله المختلف جذريا للإسلام، لم يكن شريعتي يخشى من إدانة العلماء المحافظين الذين لا يتدخلون في الشأن السياسي. فقد اتهمهم باستخدام الدين «أفيونا» للجماهير؛ وبأنهم يستنزفون روحه الحية بتحويلها إلى شيء جامد وجاف؛ وبأنهم مولعون بالموضوعات الباطنية، والطقوسية، والنظافة الشعائرية؛ وبأنهم متعاونون مع كل من الطبقة الحاكمة وبرجوازية البازار الصغيرة؛ وبأنهم يستبدلون التشيع الأحمر للأئمة بالتشيع الأسود للأسرة الصفوية؛ وبالإجمال، بأنهم أكثر اهتماما بالعلوم الدينية، والفلسفة، والفقه من اهتمامهم بالإيمان، والفعل، والالتزام. وقد أقام شريعتي تمييزا حادا بين إسلام المجتهدين (القادة الدينيين) وإسلام المجاهدين (المناضلين الدينيين)[33]:

> من الضروري شرح ما الذي نعنيه بالإسلام. ونحن نعني به إسلام أبي ذر، وليس إسلام الخلفاء؛ إسلام العدل والقيادة السليمة، وليس الحكام، والأرستقراطيين والطبقة العليا؛ إسلام الحرية والتقدم والوعي، وليس إسلام العبودية والأسر والسلبية؛ إسلام المجاهدين، وليس إسلام رجال الدين؛ إسلام الفضيلة والمسؤولية الشخصية والاحتجاج؛ وليس الخداع (الديني) والشفاعة (لرجال الدين) والتدخل (الكهنوتي)؛ إسلام النضال من أجل العقيدة والمجتمع والمعرفة العلمية، وليس إسلام الحصار والجمود العقائدي والتقليد لرجال الدين.

(*) انتظار المهدي في الاعتقاد الشيعي. [المترجم].

وقد أتت أكثر آراء شريعتي راديكالية في مؤلفه الأخير: «الانحياز الطبقي في الإسلام»[34]. وقد جادل في هذا المؤلّف بأن لرجال الدين صلات عضوية بالطبقات المالكة حيث يحصلون على دخلهم من الأوقاف، والخُمس (ضرائب إسلامية شيعية)، وسهم الإمام. وقد سأل بفصاحة: «هل تعرف ما المشكلة الحقيقية للإسلام المعاصر؟» وكانت إجابته أن الإسلام قد أتم زواجا غير مقدس مع البرجوازية الصغيرة. وفي هذا الزواج، جعل رجالُ الدين من الدين شيئا مريحا للبازار وجعل البازارُ من العالم شيئا مريحا لرجال الدين. وبالضبط كما كان في عصر الإقطاع، برر هذا الإسلام سلطة ملاك الأراضي، والآن، في عصر الرأسمالية، فإنه يغمض عينه ويغفر لتجار البازار. وقد صعّد غضبه على رجال الدين بسبب منحهم أنفسهم ألقابا فخيمة مثل آية الله وحجة الإسلام، لكي يخفوا عن الشعب حقيقة أن قادتهم كانوا رعاة، وحرفيين، وفلاحين، ولكي يضعفوا من راديكالية الإسلام لتصل إلى أبوية مخففة. وقد خلص إلى أنه بما أن العلماء قد أضاعوا مهمة نشر الرسالة الحقيقية للإسلام، فإن هذه المهمة انتقلت إلى الإنتلجنتسيا. وقد أعلن «أن المهمة العاجلة لن تكون أقل من التحرير الكامل للإسلام من رجال الدين والطبقات المالكة».

وبينما اجتذبت كتابات شريعتي على الأغلب الإنتلجنتسيا الشابة، كانت تصريحات وأحكام الخميني موجهة من حيث الأساس للعلماء. وأثناء معيشته في النجف بعد العام 1963، طور الخميني تدريجيا تأويله الخاص للإسلام الشيعي الذي يمكن وصفه على أفضل وجه ممكن بالشعبوية الإسلامية. وقد صاغ أفكاره أولا في سلسلة محاضرات لطلبة الحوزة في العام 1970، ثم نشرها من دون ذكر اسمه بعنوان «ولاية الفقيه: الحكومة الإسلامية»[35]. وكان هذا العمل ذا توزيع محدود خارج الدائرة الضيقة لطلبة العلوم الدينية حتى بعد ثورة العام 1979. ووفقا لتأويله الجديد، فإن للمجتهدين البارزين المتخصصين في الفقه السلطة النهائية لحكم الأمة. وقد توصل إلى هذه الخلاصة غير المألوفة من المقدمات المنطقية الشيعية: إن الله قد بعث الأنبياء والأئمة لتوجيه المجتمع، وإن هؤلاء الأنبياء والأئمة قد تركوا وراءهم الشريعة لإبقاء المجتمع على الصراط المستقيم، وإنه باختفاء الإمام الثاني عشر، يصبح وكلاؤه في العالم، المجتهدون الكبار، هم

حــراسَ الشريعة. اســتخدم العلماء التقليديون مصطلح ولاية الفقيه للإشــارة إلى ولاية الفقيه على المؤسسات الدينية وعلى هؤلاء الذين في حاجة ماسة إلى الهداية والإرشــاد وتحديــدا القُــصر، والأرامل، والمعاقــين ذهنيا. غير أن الخميني وســع المصطلح ليتضمن الشعب كله. وقد أوّل أيضا الآية القرآنية «أطيعوا الله، وأطيعوا الرســول، وأولي الأمر منكم» لتعنــي المجتهدين المعاصرين. وكما اعترف أحد أتباع الخميني لاحقا، لم يكن لهذا التوســيع في معنى ولاية الفقيــه ســابقــة في القــرآن، ولا في الشريعة، ولا في تعاليم الأئمة الاثني عشر[36]. وقد جادل الخميني نفسُه بأن أفكاره تبدو غريبة على بعض الآذان لأن الملكيين، والإمبرياليين، وآخرين عملوا على تزييف الإسلام قرونا عدة.

ولم يقتــصر خرق الخميني للتقليد القائم عــلى موضوع ولاية الفقيه، حيث جادل الخميني بأن الملكية ذاتها كانت مؤسســة جاهلية من بقايا عصر الشرك، ولهــذا فهي لا تتوافق مع الإســلام الحق. وقد ادعى أن مــوسى قد بُعث ليحرر النــاس من الفرعــون؛ وأن النبي محمدا قد اعتبر لقــب «ملك الممالك» - الذي ربطه خميني بالشاهنشــاه - أبغــض لقب من بين كل الألقــاب؛ وأن الأمويين، بتأسيسهم خلافتهم، قد خلدوا التقاليد الرومانية والساسانية؛ وأن الإمام الحسين، برفعــه لواء الثورة، حاول أن يحرر الناس مــن الملكيات الوراثية. وأصر الخميني على أن واجب المسلمين المقدس هو معارضة كل النظم الملكية. فلا يجوز التعاون معهــم، أو اللجوء إلى مؤسســاتهم، أو الدفع للبيروقراطيين، أو ممارســة التقية لحماية أنفســهم. وعــلى النقيض من ذلك، فإن واجبهم هــو الانتفاض ضدهم. وكان معظم الملوك في رأيه مجرمين، طغاةً، وقتلة. وفي الســنوات اللاحقة، ذهب الخميني شــوطا أبعد، وجادل بأن كل الملوك من دون أي استثناء كانوا فاسدين. بــل إنه نفــى تماما صفة «العدل» التــي أطلقها الإيرانيون على ملكهم الشــهير أنوشروان»[37]. ولمدة اثني عشر قرنا، كان العلماء الشــيعة، بمن فيهم الخميني، قــد قبلوا بالملكية - إما باعتبارها مرغوبا فيها، وإما على الأقل كضرورة للحيلولة دون وقوع كوارث أســوأ. وكانوا يعدون يوما واحدا من الفوضى أسوأ من عشرة أعوام من الاســتبداد. أما الخميني الجديد، فقد انفصل عن هذا التقليد، وجادل بأن على المسلمين واجبا مقدسا هو تنفيذ مهمة التدمير الكامل للملَكية.

وبينما ركز الخميني على ولاية الفقيه في دروسه الدينية، تجنب بحزم، ومن باب الاحتياط، الإشارة إلى الموضوع في تصريحاته. وبدلا من ذلك، فقد اعترض على النظام بسبب جملة من النقائص السياسية، الاجتماعية، والاقتصادية[38]. وقد دان الشاه لدعمه إسرائيل ضد العالم الإسلامي؛ ولتحالفه مع الغرب في الحرب الباردة؛ ولهدمه الإسلام بتقليده الأعمى لكل ما هو أجنبي، وبالتالي نشر (أوبئة من الغرب)؛ ولتفضيله ندماءه، وأقاربه، والبهائيين، ولابسي أربطة العنق؛ ولإهداره الموارد على التوسع العسكري الذي لا يتوقف؛ ولإهماله الزراعة لكي يحول البلاد إلى أرض مغرقة بالصادرات الغذائية الأمريكية؛ ولفشله في توفير الخدمات الأساسية، وخاصة المدارس، والعيادات الطبية، والكهرباء، والمياه النقية في القرى، ولإهماله بناء مساكن لمحدودي الدخل، مما خلق بالتالي مدن العشوائيات الضخمة، ولعمله على إفلاس البازار بفشله في حمايته من الأجانب ورجال الأعمال المرتبطين بالبلاط؛ ولمضاعفة المشاكل الحضرية بفشله في مكافحة الجريمة، والخمور، والدعارة، والإدمان على المخدرات. وفي رفعه هذه الإدانات لجأ الخميني، بشكل متزايد، إلى مصطلحاته الفعالة التي لم يستخدمها من قبل - مثل المستضعفين، والشهيد، والتقوى، والطبقة، والثورة. وقد نثر في تصريحاته مقولات راديكالية تم تبنيها لاحقا كشعارات للهتاف في مظاهرات الشوارع:

الإسلام ينتمي إلى المستضعفين، لا إلى المستكبرين.

الإسلام يمثل ساكني العشوائيات، لا ساكني القصور.

الإسلام ليس أفيون الجماهير.

الفقراء يموتون من أجل الثورة، والأغنياء يتآمرون ضدها.

يا مستضعفي الأرض، اتحدوا.

يا مضطهدي العالم، فلتبنوا حزب المضطهدين.

لا شرقية ولا غربية، إسلامية.

نحن مع الإسلام، ولسنا مع الرأسمالية ولا الإقطاعية.

الإسلام سوف يقضي على التمايز الطبقي.

الإسلام ينبع من الجماهير، وليس من الأغنياء.

في الإسلام لن يكون هناك فلاحون بلا أرض.

إن واجب العلماء هو تحرير الفقراء من قبضة الأغنياء.

وبحلول منتصف السبعينيات، كانت التوترات بين الدولة والمجتمع قد وصلت إلى نقطة الانكسار. وكانت الإشارات واضحة للجميع - على الرغم من أن عددا قليلا في ذلك الوقت في الغرب وداخل النظام هم الذين لاحظوها، أصبحت تصريحات الخميني أكثر صخبا. فدعا عددا من مريديه علنا إلى إحلال الجمهورية محل الملكية - وهو شيء غير مسبوق كلية في إيران الشيعية. وانتشرت أفكار شريعتي انتشار النار في الهشيم بين الإنتلجنتسيا الشابة. وشكل عدد من أتباعه منظمات مسلحة سُميت «مجاهدي خلق» (مجاهدي الشعب). أما المعارضة العلمانية فقد نمت أيضا لتصبح أكثر راديكالية مع حديث شبابها المتصاعد عن الدروس التي يجب تعلمها من «الكفاح المسلح» في الجزائر، وفيتنام، والصين، وكوبا، وأمريكا اللاتينية. وفي عام 1971، قام شباب من الأعضاء السابقين في حزب توده والجبهة الوطنية بتأسيس منظمتهم المسلحة الخاصة وسموها «فدائيي خلق» (فدائيي الشعب) - لا علاقة لها بالمنظمة الأصولية الدينية فدائيي الإسلام. وخلال السنوات التالية، قام الفدائيون والمجاهدون مع مجموعات ماركسية وإسلامية أصغر بتنفيذ غارات جريئة، وتفجيرات، واغتيالات، ومحاولات لاختطاف أعضاء من الأسرة المالكة. وفي أثناء ذلك أصبح اتحاد الطلاب الإيرانيين في الخارج منتدى للمعارضة المنفية، وداخل إيران كانت اندلعت سنويا يوم 7 ديسمبر - اليوم غير الرسمي للطالب - إضرابات عامة في العديد من جامعات البلاد الثلاث عشرة. أحيا هذا اليوم، ذكرى وفاة ثلاثة طلاب - اثنين من حزب توده وواحد من الجبهة الوطنية - قتلوا في احتجاجات العام 1953 على زيارة نائب الرئيس الأمريكي نيكسون. وسكنت روح انقلاب العام 1953 إيران بأكثر من طريقة واحدة. فقد انتقم النظام بالمزيد من الاعتقالات، والتعذيب، والاختفاءات والاعترافات القسرية. وحذر إيريك رولو في جريدة اللوموند من أن التطور الاقتصادي، وبخاصة سياسة «البرجزة»(*) قد انتهت إلى مفاقمة التوترات الاجتماعية[39]. وكانت العلامة الثانية في هذا المجال هي مأزق نظام الحزبين. فطوال عقدين، كان الشاه يتراقص بخشبة المسرح السياسي من خلال حزبيه الموالين له. غير أن حزب مردم، وخلال 1974 - 1975، كسب بشكل غير متوقع عددا من الانتخابات التكميلية بترشيحه مرشحين محليين ذوي

(*) السياسة الهادفة إلى خلق طبقة برجوازية محلية. [المترجم].

صلات محدودة بالبلاط. أقلقت هذه الانتصارات غير المتوقعة الشاه والسافاك إلى جانب رئيس الوزارة وحزبه «إيران الجديدة». وقد كسبت طاحونة الإشاعات قوة دفع أكبر في غمرة هذه الأحداث مع قتل رئيس حزب مردم في حادث سيارة. وكانت النتيجة الواضحة هي انهيار الواجهة الزائفة لنظام الحزبين[40]. وأصبح النظام في حاجة ماسة إلى علاج جذري.

دولة الحزب الواحد

جاء علاج الوضع السياسي مماثلا لما كان يطرحه صامويل هنتنغتون. وقد عُرف هذا العالم السياسي البارز أوائل السبعينيات بكتابه «النظام السياسي في المجتمعات المتحولة» - وكان كتابا ضروريا لكل طالب دراسات عليا في تخصص التنمية السياسية[41]. ووفقا لهنتنغتون، يولِّد «التحديث» السريع في المجالات الاجتماعية والاقتصادية مطالب جديدة، وضغوطا جديدة، وتوترات جديدة في المجال السياسي. وبتعبير آخر، من المحتم أن يعقُب التحديث الاجتماعي في العالم الثالث عدم الاستقرار السياسي. وللحيلولة دون الثورة، جادل هنتنغتون بأن على الحكومات أن تخلق دولة الحزب الواحد، حيث سيخدم هذا الحزب كرابطة عضوية في البلاد، ليعبئ الشعب، وينقل الأوامر من الأعلى إلى الأسفل، وفي الوقت نفسه، ينقل الاهتمامات من الأسفل إلى الأعلى. كما سيوفر هذا الحزب للدولة أيضا الكوادر المنضبطة. وليس أمرا غريبا، أن يسمع البعض في أفكار هنتنغتون صدى للينين(*). وقد لاقت مفاهيم هنتنغتون اهتماما في إيران حينما شق حاملو درجة الدكتوراه العائدون حديثا من الولايات المتحدة طريقهم إلى المراكز البحثية الحكومية. والمفارقة أن أفكارا مشابهة كانت متداولة بين زمرة من الأعضاء السابقين في حزب توده، الذين فصلوا من الحزب لتعاونهم مع النظام، ودخلوا إلى السياسة مرة أخرى تحت عباءة علم، رئيس الوزارة السابق والثري الجنوبي الذي ترأس حزب مردم؛ فالسياسة تخلق شركاء فراش غريبين.

غير الشاه اتجاهه فجأة في مارس 1975. حيث حل حزبي مردم وإيران الجديدة، وأعلن بصخب شديد تأسيس حزب جديد تماما هو حزب البعث

(*) زعيم الثورة الروسية عام 1917. [المترجم].

(رســتاخيز). وأعلن أن إيران المستقبل ســوف تكون دولة الحزب الواحد؛ وأن كل جوانب الحياة السياسية سوف تعمل في ظل إشراف هذا الحزب؛ وأن كل المواطنين عليهم واجب التصويــت في الانتخابات الوطنية والانضمام إلى الحزب؛ وأن هؤلاء المترددين في الانضمام لابد أنهم «شــيوعيون متخفون»؛ وأن مثل هؤلاء «الخونة» ســيكون عليهم الاختيار ما بين الذهاب إلى السجن أو ترك البلاد - ويستحسن أن يذهبوا إلى الاتحاد السوفييتي. وحينما أشار الصحافيون الغربيون إلى أن مثل هذه اللغة تختلف عن لغة التصريحات السابقة، رد الشاه بسرعة: «حرية الفكر! حرية الفكــر! الديموقراطية! الديموقراطية؟ ما الذي تعنيه هذه الكلمات؟ أنا لا أريد أي جزء منها»[42]. وكالمعتاد تحرك الســافاك بسرعة، ليتم التخلص من مذكرات الشاه، «رســالتي لبلادي»، مــن كل المكتبات ومحلات بيع الكتب، وهــي المذكرات التي كانت تتغنى بنشوة بمزايا النظم المتعددة الأحزاب في مواجهة دول الحزب الواحد. وربما كان أورويل(*) ليضحك من ذلك في قبره.

شُــكل حزب البعث (رستاخيز) على الفور. فقد انتُخب المكتب السياسي للحزب مع انتخاب هويدا كسكرتير عام للحزب؛ ولجنة تنفيذية من 50 عضوا؛ ولجنة مركزية من 150 عضوا - وحشر في كل من اللجنتين القادة الســابقين من حزبي مردم وإيران الجديدة. وأعلن أن الحزب سيتبع مبادئ «المركزية الديموقراطية»، وسيؤلف الحزب ما بين محاسن كل من «الرأســمالية» و«الاشتراكية»، ويؤسس لروابط «ديالكتيكية» ما بين الحكومة والشــعب، ويســاعد الموجه الأعظم والقائد الأعظم على اســتكمال ثورته البيضاء - والتي أعيدت تســميتها الآن بثورة الشــاه - الشعب - وقيادة شعبه نحو الحضارة الجديدة العظيمة. وفي كتيب بعنوان فلسفة ثورة إيران، أعلن الحزب أن الشــاه - (الابــن الآري) - قد محا من إيران مفهوم الطبقــة والصراع الطبقي إلى الأبد[43]. وقد أعلن أن «الشاهنشاه ليس فقط القائد السياسي لإيران. بل هو في المقام الأول المعلــم والمرشــد الروحي. هو موجه الدفة الذي لم يبن لأمته طرقا، وجســورا، وســدودا، وقنوات فقط، ولكنه أيضا يرشد أرواح وقلوب وعقول شعبه». وقد صرح الشاه بنفسه لصحيفة تصدر باللغة الإنجليزية بأن فلسفة الحزب قامت على أساس «ديالكتيك ومبادئ الثورة البيضاء»[44]. وقد أضاف أنه ليس هناك بلد آخر لديه مثل

(*) إشارة إلى جورج أورويل (1903 - 1950) وكتابه الشهير «مزرعة الحيوان» Animal Farm. [المحررة].

هذه الروابط الوثيقة بين حكامه وشعبه. وقال متفاخرا: «ما من أمة أخرى، منحت حاكمها مثل هذا التفويض المطلق». وتشي هذه المصطلحات وهذا التفاخر بالكثير عن الشاه في أوج قوته.

قضى حزب البعث (رستاخيز) معظم عام 1975 في بناء منظماته في جميع أنحاء الدولة. وقد ضم تقريبا كل أعضاء المجلس، واستولى على مؤسسات الدولة الرئيسية - ليس فقط شبكة الإذاعة والتلفزيون ودور الطباعة الرئيسية، ولكن أيضا وزارات العمل، التعليم، التعليم العالي، الصناعة، الإسكان، السياحة، الصحة والرفاه الاجتماعي، التعاونيات الريفية، الفن والثقافة. وقد عقد مؤتمرا للحزب، ومؤتمرا لنقابة العمال، وحشدا جماهيريا ليوم مايو. كما أسس منظمة للمرأة. وأسس خمس صحف رئيسية - رستاخيز، الجريدة اليومية الناطقة باسمه، رستاخيز كارغر (بعث العامل)، رستاخيز كشاورزان (بعث الفلاح)، رستاخيز جوان (بعث الشاب)، انديشهاي رستاخيز (مفاهيم البعث). وكان عدد المسجلين لدى فروع الحزب المحلية أكثر من خمسة ملايين عضو، وأطلق الحزب حملة لتسجيل الأصوات الانتخابية، مهددا بعواقب وخيمة على هؤلاء الذين يرفضون التصويت، وفي يونيو 1975 ساق أكثرَ من سبعة ملايين للتصويت في انتخابات المجلس. وتباهى الحزب بعد الانتخابات، قائلا: «إن نجاحنا غير مسبوق في سجلات التاريخ السياسي»[45].

وكان لتشكيل حزب رستاخيز (البعث) أثران عميقان - ويمكن للمرء أن يقول: «كارثيان» - على النظام. فقد شدد من سيطرة الدولة على الطبقة الوسطى العاملة براتب، والطبقة العاملة الحضرية، وفلاحي التعاونيات الريفية. اخترقت ذراع الدولة هذه القطاعات من السكان. وربما الأكثر تأثيرا، أن الدولة باتت تهدد بدخول حلبات كانت بعيدة عن تدخلها في الماضي - الطبقة الوسطى التقليدية، خاصة البازاريين والمؤسسة الدينية[46]. وقد اندفعت إلى أماكن كانت الحكومات السابقة - بما فيها حكومة الشاه رضا – قد خافت أن تطأها. افتتح حزب البعث فروعا للبازار، وحل الجماعات الحرفية التي كانت تتمتع قرونا بمظاهر شكلية للاستقلال، وخلق بدلا منها غرفا للحرف، ووضع على رأسها رجال أعمال مرتبطين بالبلاط، وأرغم العديد من رجال البازار على الانضمام ليس فقط إلى هذه الغرف، ولكن أيضا إلى الحزب. وفي الوقت ذاته، أعلن الحزب حدا أدنى للأجر للعمال

في المصانـــع الصغيرة، بما في ذلـــك ورش البازار، وأجبر رجـــال الأعمال الصغار على تســـجيل موظفيهم في وزارة العمل ودفع مساهمات شهرية لأجل التأمين الصحي عـــلى هؤلاء العـــمال. وقد تحدث الحزب علانية عن إحـــلال طرق سريعة جديدة وأســـواق حديثة تديرها الدولة، مثل كوفنت غاردن في لندن، لتحل محل «البازار الموبـــوء بالبراغيث». وقد صرح الشـــاه ذاته لاحقا بأنه تحـــرك ضد البازارات لأنها كانت «ســـيئة التهوية»، «عتيقة»، و«متعصبة»[47]. وقد ســـويت المنطقة المحيطة بمقام الإمام الرضا بالأرض ظاهريا لأجل تجميل مشهد. أبلغ أحد أصحاب الدكاكين صحافيا فرنسيا أنه كان مقتنعا بأن «برجوازية النفط» تخطط لخنق رجال الأعمال الصغار[48]. وأبلغ آخر صحافيا أمريكيا: «لو كنا تركناه، كان الشـــاه سيدمرنا. كانت البنوك ستستولي على أعمالنا. والمتاجر الكبرى ستستحوذ على مصدر رزقنا. وكانت الحكومة ستسوي بازاراتنا بالأرض لتوفير مساحة لمكاتب الدولة»[49].

وأكثر من ذلك، أعلن حزب البعث الحرب على البازارات لمعالجة التضخم الذي تفشى في البلاد أواخر العام 1975. وفرض قيودا سعرية على السلع الأساسية، وغمر السوق بكميات كبيرة من القمح، السكر، اللحوم، وغُزيت البازارات بنحو 10 آلاف ســـفيه عرفوا باســـم «فرق التفتيش»، وذلك لكي «يشـــنوا حملات عنيفة لا رحمة فيها ضد المتربحين، والغشاشين، وخازني السلع، والرأسماليين معدومي الضمير»[50]. وفي تلك الأثناء، أنشـــأ السافاك محكمة للجماعات الحرفية على عجل وبتهور قامت بفـــرض نحو 250 ألف غرامة، وحظرت على 23 ألفا العمل بمدنهم، ووزعت 8 آلاف حكم بالســـجن تتراوح بين شهرين وثلاث ســـنوات، وقدمت اتهامات ضد 180 ألفا آخرين[51]. وتقريبا ســـقط أحد أعضاء كل أسرة في البازار ضحية لـ «حملة مناهضة التربح». وقد اشـــتكى واحد من أصحاب الدكاكين لمراسل صحافي فرنسي بأنه لم يكن يســـتطيع التمييز بين الثورة البيضاء والحمراء[52]. وأبلغ صاحب دكان آخر مراســـلا صحافيا أمريكيا بأن «البازار كان يســـتخدم كســـتار دخان لإخفاء الفســـاد الضخم المتفشي في الحكومة وفي قلب العائلة المالكة»[53]. مثل تشـــكيل حزب البعث تحديا للبازارات؛ وكانت حملة مناهضة التربح حربا صاخبة على البازارات نفسها. ولم تكن هـــي المرة الأولى التي تتحول فيها البازارات صوب حلفائها التقليديين، علماء الدين، من أجل الحماية والمساعدة.

شـن حزب البعث في الوقت ذاته اعتداءات على المؤسسـة الدينية. وادعى الحزب أن الشاه هو قائد «روحي» إلى جانب كونه قائدا سياسيا - منتهكا بذلك أرضا مقدسـة؛ ودان رجال الدين باعتبارهم «قروسطيين رجعيين كئيبين»؛ وأعلن أن إيران في طريقها إلى أن تصبح على طريق الحضارة العظيمة، واستبدل التقويم الإسلامي، بما في ذلك نموذج التقويم الشمسي لرضا شاه، بتقويم إمبراطوري حيث يمتد التقويم لألفين وخمسـمائة عام هـي العمر المفترض للملكية الإيرانية و35 عامـا أخرى للشـاه محمد رضا. وبهذا قفـزت إيران في ليلة مـن العام الهجري 1355 إلى العـام الإمبراطوري 2535. وقليلة هـي الأنظمة التي تكون على هذه الدرجـة من الطيش لكي تنبذ تقويمها الديني. وعلاوة على ذلك، أرسـل الشـاه محققين خاصـين لفحص الأوقاف الدينية؛ وأعلن أن المؤسسـات المصدق عليها مـن قبل الدولة هي فقـط التي بإمكانها نشر الكتب الدينية؛ ووسـع من كلية دراسـة العلوم الدينية في جامعة طهران، إلى جانب الفيالق الدينية وفيالق محو الأمية، وبذلك أمكن إرسـال عدد أكبر من الطلبة إلى القرى، لكي يعلموا الفلاحين «الإسـلام الصحيح». ووفقـا لتعبير باحث قريب من العلـماء فقد كانت الدولة تعتزم «تأميم» الدين[54].

فضلا على ذلك، أنشـأ الشاه وزارة لشؤون النسـاء، وجند النساء في الفيالق الدينية ومحو الأمية؛ ورفع من سـن الزواج بالنسـبة إلى النساء من 15 سنة إلى 18 سـنة وللرجال من 18 سـنة إلى عشرين؛ ووسـع من عيادات تنظيم النسل؛ وسمح بالإجهاض خلال الأسابيع الاثني عشر الأولى من الحمل، ووجه المحاكم إلى المثابـرة في تطبيق قانون حمايـة الأسرة للعام 1967. وكان هذا القانون يتعارض مـع الشريعة في عدد من الأوجه الحساسـة. فقد نص عـلى أن الرجال لا يحق لهم طـلاق زوجاتهم من دون أن يقدموا أسـبابا قانونية أمـام محكمة الأسرة؛ وأنهـم لا يمكنهم الإقدام على تعـدد الزوجات مـن دون الحصول على تصريح مكتوب من زوجاتهم السـابقات؛ وأن الزوجات لديهـن الحق في تقديم دعوى قضائيـة لطلاقهـن؛ وأن الزوجات يمكنهن العمل خـارج المنزل من دون تصريح أزواجهـن. وبشـكل غير معلن، فقد ادعى الشـاه امتلاكه قـوى تعد حتى أكثر تهديدا للمؤسسة الدينية. فقد أبلغ الشاه أوريانا فلاتشي، وهي صحافية إيطالية،

أنه تلقى خلال حياته كلها «رسائل» و«رؤى» من الأنبياء، ومن الإمام علي، ومن الله ذاته[55]. وقد تفاخر قائلا: «أنا مصحوب بقوة لا يمكن للآخرين رؤيتها - قوتي الأسطورية. أنا أتلقى رسائل. رسائل دينية... وفيما لو لم يكن الله موجودا، فمن الضروري اختراعه». لقد تردد كثيرا أن الشاه سقط في نهاية المطاف لأنه كان علمانيا متشددا بالنسبة إلى شعبه المتدين. ولو كان ذلك صحيحا، فإن على المرء، في ضوء ما ذُكر آنفا، أن يعيد تعريف مصطلح علماني.

وكان رد فعل علماء الدين حادا في مواجهة حزب البعث. فالفيضية - الحوزة الرئيسية في قم - أُغلقت احتجاجا. فقد جند نحو 250 من طلبتها إجباريا في الجيش ومات واحد منهم بعد سجنه بوقت قصير. وأصدر العديد من المجتهدين الكبار فتاوى تقول إن حزب البعث يعارض القانون الدستوري، والمصالح الإيرانية، ومبادئ الإسلام[56]. وقد دان الخميني نفسُه الحزبَ وأفتى بأنه يعد محرما على أساس أنه أقيم ليس فقط بهدف تدمير البازارات والفلاحين، بل إيران كلها والإسلام[57]. وبعد أيام قليلة من الفتوى جمع السافاك مريديه، بمن فيهم العديد من الذين سيقومون لاحقا بأدوار رئيسية في الثورة. ولم يحدث مسبقا في تاريخ إيران أن وجد مثل هذا العدد من رجال الدين أنفسهم في السجن في وقت واحد.

وهكذا تسبب حزب البعث في نتائج تتناقض تماما مع أهدافه الأصلية. فقد أنشئ الحزب لتوفير الاستقرار للنظام، وتدعيم الملكية، وتثبيت مرساة دولة بهلوي بإحكام في المجتمع الإيراني الأوسع. وقد حاول الحزب تحقيق ذلك بتعبئة الجماهير، وبتأسيس روابط بين الحكومة والشعب، وتعزيز السيطرة على موظفي المكاتب، وعمال المصانع، والفلاحين الصغار، والأكثر صفاقة من كل ذلك، مد نفوذ الدولة إلى البازارات والمؤسسة الدينية. غير أن النتيجة، كانت كارثية. فبدلا من توفير الاستقرار، أضعف الحزب النظام، وعزل الملكية أكثر عن البلد، وبذلك أضاف مزيدا من السخط الجماهيري. أدت التعبئة الجماهيرية إلى مناورات جماهيرية، وأدى هذا بدوره إلى استياء جماهيري. وقد حرم احتكار المؤسسات القوى الاجتماعية من الطرق التي يمكنها أن توجه فيها مظالمها وطموحاتها للحلبة السياسية. ويئست أعداد متزايدة من الأمل في الإصلاح وتراكمت لديها

الحوافـز عـلى الثورة. وقاد تزايد الدوافع للمشـاركة الجماهيريـة الحكومة إلى إحلال القول المأثور: «هؤلاء الذين ليسـوا نشطاء ضدنا هم معنا» محل «هؤلاء الذين ليسـوا معنا هم ضدنا». وفُرض على المنشـقين، الذين تُركوا في الماضي، ما لم يعـبروا عن آرائهم وينشروها في صخب، بأن يبادروا الآن بتسـجيل أنفسـهم في الحـزب، وأن يوقعوا العرائض لمصلحة الحكومة، وأن يمشـوا في مسـيرات في الشـوارع منشـدين كلمات تشـيد بالملكية التي يبلغ عمرها 2500 عام. والأكثر مـن هذا، أن النظـام، باقتحامه المفاجئ البازارات والمؤسسـة الدينية، قد هدم الجسور الهشة التي وُجدت في الماضي بينه وبين المجتمع التقليدي. فهو لم يهدد العلـماء فقط، بل أثار أيضا غضب آلاف من أصحـاب الدكاكين، ومالكي الورش، ورجال الأعمال الصغار. باختصار، بدلا من أن يصوغ حزبُ البعث روابط جديدة، دمـر تلك الروابط القائمة، وفي غمار تلك العملية، اسـتثار مجموعة من الأعداء الخطرين. لقد استحضر هنتنغتون لكي يعمل على استقرار النظام؛ لكنه أدى إلى زعزعة أكثر لاسـتقرار نظام ضعيف بالفعل. وربما كان الشاه سيكون أفضل حالا لو اتبع شعار سير روبرت والبول الشهير: «دع الكلاب النائمة مستلقية».

6

الجمهورية الإسلامية

«الثورات تنتج دوما دولا أقوى»

دو توكوفيل

«نحن نريد تقوية دولتنا. الماركسيون فقط هم من يريدون اختفاء الدولة».

حجة الإسلام رفسنجاني

«لم يتسبب التنقيح الكامل لمسودة بازرغان التمهيدية في إثارة الذهول والرعب بين المجموعات العلمانية فقط، بل أيضا بين الحكومة المؤقتة وشريعتمداري الذي كانت له دائما تحفظاته القوية على مفهوم الخميني الخاص بولاية الفقيه»

المؤلف

الثورة الإسلامية (1977 - 1979)

كثيرا ما دارت التكهنات حول ما إذا كان من الممكن تجنب الثورة لو جرى فعل هذا أو ذاك: لو كان الشاه أكثر عزما في سحق المعارضة أو محاولة التصالح معها؛ لو أنه لم يكن يعاني مرض السرطان؛ لو أن مستشاريه الأقوياء كانوا لايزالون على قيد الحياة؛ لو أنه كان قد أنفق أقل على الأسلحة المتقدمة تكنولوجيا وأنفق أكثر على أجهزة السيطرة

على الحشـــود؛ لو أن جنرالاته حافظوا ولو ظاهريا على روح الجماعة والتضامن؛ لـــو أن منظمات حقوق الإنســـان لم تثقل عليه؛ لو أن وكالـــة المخابرات المركزية الأمريكية اســـتمرت في مراقبـــة البلد من قرب بعد الخمســـينيات؛ لو أن البيت الأبيض تجاهل الديبلوماســـيين الذين يفرضون الرقابة الذاتية على أنفسهم وأولى اهتماما أكبر لتحذيرات الأكاديميين المشككين؛ ولو أن واشنطن في المراحل الأخيرة كانت أكثر اتســـاقا إما في الدعم الكامل لـــه أو في محاولة التواصل مع الخميني. بعد الانهيار مباشرة احتارت واشـــنطن مع السؤال «من أضاع إيران؟» لام البعض الرئيس كارتـــر، ولام البعض وكالة المخابرات المركزيـــة الأمريكية، والبعض الآخر الشـــاه، بينـــما لام البعض جنرالاته[1]. غير أن هـــذه التخمينات لا معنى لها تماما كأننا نتســـاءل عما إذا كانت الســـفينة تيتانيك ســـتتعرض للغرق في حال رتبت الكراسي على سطحها بشكل مختلف.

لم تقـــم الثورة بســـبب هـــذا أو ذاك من الأخطاء السياســـية التـــي حدثت في اللحظات الأخيرة، بل نشبت مثل بركان بسبب ضغوط سحيقة كانت تتراكم بشكل متزايد على مدى عقود في عمق أحشـــاء المجتمع الإيراني. وبحلول العام 1977 كان الشـــاه يجلس على هذا البركان، بعد أن انســـلخ عن كل قطاع من قطاعات المجتمع تقريبا. فقد بدأ حكمه الفردي بمعارضة متشـــددة من الإنتلجنتسيا والطبقة العاملة الحضريـــة. وتكثفت هذه المعارضة على مر الأعوام. وفي عصر الجمهورياتية، تباهى بالملكيـــة، والشـــاهية، والبهلوية. وفي عـــصر القومية، ومعـــاداة الإمبريالية، جاء إلى السلطة كنتيجة مباشرة لإطاحة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وجهاز المخابرات البريطاني بمصدق - معبود القومية الإيرانية. وفي عصر الحياد، سخر من عدم الانحياز ومفهوم العالم الثالث. وبدلا من ذلك عين نفســـه رجـــل شرطة الولايات المتحدة في الخليج، وصفّ مع الولايات المتحدة علنا في قضايا حساســـة مثل فلســـطين وفيتنام. وفي عصر الديموقراطية، شـــدد ببلاغة عـــلى مناقب النظام، والانضبـــاط، والتوجيه، والملَكية، واتصالاته الشخصية مع الله.

لم يكتف فقط من العداءات القائمة، بل أسهم أيضا في خلق عداءات جديدة، فقـــد أجهزت ثورته البيضـــاء بضربة واحدة على الطبقـــة التي قدمت في الماضي الدعم الأســـاسي للملكية بشـــكل عام وللنظام البهلوي بشكل خاص: طبقة ملاك

الأراضي مـن زعـماء القبائل والأعيـان الريفيين. وقد ترك فشـله في اتباع الثورة البيضاء بما تحتاج إليه البلاد من خدمات ريفية الطبقة الجديدة من متوسـطي ملاك الأراضي مفتقرة إلى المسـاعدة التي تحتاج إليها. وبالتبعية، وقفت الطبقة التـي كان من المفـترض أن تقوم بدعم النظام في أيام محنتـه جانبا تتفرج على الانهيار الكبير. وأدى الفشـل في تحسين الظروف المعيشية في الريف - إلى جانب الزيادة السريعة في النمو السـكاني - إلى هجرة واسعة للفلاحين الذين لا يملكون أرضا نحو المدن. وخلق هذا جيوشـا كبيرة من فقراء العشوائيات - الآلة الحربية للثورة الوشـيكة. وأكثر من هذا، رأى الكثيرون أن تشكيل حزب البعث في العام 1975 كان بمنزلة إعلان علني بالحرب على الطبقة الوسـطى التقليدية - خاصة في البازارات وحلفائهم المقربين رجال الدين. وقد دفع إنشـاء هذا الحزب حتى رجال الدين الهادئين وغير المهتمين بالسياسـة إلى أحضان أكثر أصوات المعارضة وضوحا ونشاطا - بالتحديد الخميني. وبينما أقصي معظم البلاد، ظل الشاه واثقا من أن دولته الدائمة التوسـع ستمنحه السيطرة المطلقة على المجتمع. وكان هذا الانطباع انطباعا خادعا مثله مثل السـدود المهيبة التي تفاخر ببنائها. فقد بدت هذه السـدود مثيرة للإعجـاب، صلبة، حديثة، وغير قابلـة للتدمير. وفي الواقع، كانت هذه السـدود غير فعالة، ومصـدرا للتبذير، فسـدّت بالطمي، وكان من السـهل تصدعها. حتى الدولة، بجيشـها الضخم من هيئات العاملين، ثبت أنهـا لا يمكـن الاعتماد عليها. فرجال الخدمة المدنيـة، مثلهم مثل بقية البلد، انضموا إلى الثـورة بإعلانهم الإضراب. لقد عرفوا أن من الممكن طرد الشـاه، والبهلويين، وكل المؤسسة الملكية من دون تقويض الدولة الفعلية. ونظروا إلى الشاه باعتباره هويـة منفصلة تماما عن الدولة. فلم يتصرفوا بوصفهم أسـنانا لترس آلة الدولة، بل على أنهـم أعضاء في المجتمع - كمواطنين لديهم مظالم مثل تلك المظالم التي عبرت عنها بقية الطبقة الوسطى التي تعمل برواتب.

وقـد جُمعت هذه المظـالم في العام 1976 - خلال ذكـرى مرور نصف قرن على قيام حكم أسرة بهلوي - في ورقة منشورة للمعارضة في المنفى في باريس[2]. وهي مقالة عنوانها «خمسـون عاما من الخيانة» كتبها أبو الحسـن بني صدر، الرئيس المسـتقبلي للجمهورية الإسـلامية، وقد اتهمت المقالة النظام بخمسـين

جريمـــة منفصلة في مجالات السياســـة، والاقتصاد، والثقافة والمجتمع. وتشـــمل هذه الجرائم: انقلاب العام 1921 إلى جانب انقلاب العام 1953؛ سحق القوانين الأساســـية بالأقدام وجعل الثورة الدستورية محلا للسخرية؛ منح امتيازات تذكر باســـتعمارية القرن التاسع عشر؛ تشكيل تحالفات عســـكرية مع الغرب، اغتيال المعارضـــين وتصويب الرصاص عـــلى المحتجين غير المســـلحين، خصوصا في يونيو 1963؛ فصـــل الضباط الوطنيين من القوات المســـلحة، وفتـــح الاقتصاد - خاصة الســـوق الزراعية - أمام الشركات الزراعية الأجنبية؛ تأسيس دولة الحزب الواحد مع عبادة الشخصية؛ اختطاف الدين والاستيلاء على المؤسسات الدينية؛ تقويض الهوية الوطنية بنشر «ثقافة إمبريالية»؛ زرع «الفاشية» بالدعاية لما يمكن اعتباره تأليها للشـــاه، وللعنصريـــة، وللآرية، وضد العربية؛ والأكثر حداثة تأســـيس دولة الحزب الواحد مع توافر النية للســـيطرة التامة على المجتمع. وتصرخ المقالة بأن «هذه السنوات الخمسين تحتوي على خمسين خيانة».

انتـــشرت هـــذه المظالم في الأثير في العام 1977 - بمجرد أن أرخى الشـــاه الســـيطرة البوليســـية الصارمة. وقد فعل الشـــاه ذلك جزئيا بســـبب إثارة جيمي كارتر في حملته الرئاسية موضوع حقوق الإنسان في كل أنحاء العالم، في إيران كما في الاتحاد السوفييتي؛ وجزئيـــا بســـبب فضح الصحف الأساســـية مثـــل الصحيفـــة اللندنية «صنـــداي تايمز» التعذيب، والاعتقال العشوائي، والسجن الجماعي في إيران؛ لكن الضغط الأكبر جاء من قبل منظمات حقوق الإنسان، خصوصا من قبل لجنة الحقوقيين الدولية. فمع توقه إلى التخلص من تصنيفه على أنه «واحد من أكثر المنتهكين لحقوق الإنسان في العالم» - كما وصفته منظمة العفو الدولية - وعد الشـــاه لجنة الحقوقيين الدولية بالسماح للصليب الأحمر بدخول الســـجون؛ وللمحامين الأجانب بمتابعة المحاكـــمات؛ وبإصدار عفو عام عن المســـجونين السياسيين الأقل خطرا؛ والأكثر أهمية من كل هذا، بمحاكمة المدنيين في محاكـــم مدنية علنية وفي وجود محامين من اختيارهم[3]. نحتت هذه التنازلات - مهما بدت متواضعة - تصدعات في واجهة هذا النظام ذي المظهر المخيف. وربما يكون الشاه قد منح هذه التنازلات بسبب ثقته في قدرته على تحمل العاصفة. غير أنه خدع نفسه بظنـــه أنه يتمتع بتأييد جماهيري عميق. وقـــد تباهى سرا أمام ممثلي لجنة الحقوقيين الدولية بأن من يعارضونه هم فقط «العدميون»[4].

منح هذا الانفتاح الهزيل صوت المعارضة مساحة في الأثير. وفي خريف العام 1977، قام تيار من منظمات الطبقة الوسطى يتشكل من المحامين، القضاة، المثقفين، الأكاديميين، الصحافيين، وكذلك طلاب المعاهد الدينية، تجار البازار، والقادة السياسيون السابقون، بإصدار أو إعادة إصدار بيانات ورسائل إخبارية تدين علنا حزب البعث. وقد بلغت هذه التحركات ذروتها في شهر أكتوبر مع عقد عشر أمسيات شعرية بالقرب من الجامعة الصناعية في طهران، وهي أمسيات نظمها بشكل مشترك اتحاد الكتاب الذي أُعيد إحياؤه حديثا، ومعهد غوته الممول من قبل الحكومة الألمانية[5]. انتقد الكتاب - وكلهم من المعارضين المشهورين - النظام، وفي الأمسية الأخيرة، قادوا الفيضان البشري من الحاضرين إلى سماع الشعر في الشوارع حيث اشتبكوا مع الشرطة. وسرت إشاعة بأن أحد الطلاب قد قتل، وجرح سبعون، واعتقل أكثر من مائة. استمرت هذه الاحتجاجات خلال الشهور التالية، خصوصا في 7 ديسمبر - وهو يوم الطالب غير الرسمي. أُرسل المعتقلون إلى محاكم مدنية حيث أُطلق سراح بعضهم، أو حُكم على البعض الآخر بعقوبات مخففة. وقد بعث هذا رسالة واضحة إلى الآخرين - بمن في ذلك طلبة الحوزة العلمية في قم.

وقد ساء الموقف في يناير 1978 حينما فجرت الجريدة التابعة للحكومة «اطلاعات» مفاجأة مذهلة، حيث كتب محررها افتتاحية للجريدة أدان فيها الخميني بشكل خاص ورجال الدين عامة بأنهم «رجعيون كئيبون» بتعاونهم الوثيق مع الإقطاعيين، والإمبريالية، وبالطبع الشيوعية. وادعت الجريدة أيضا أن الخميني كان يعيش حياة ماجنة في شبابه، حيث انغمس في شرب الخمر والشعر الصوفي، وأنه لم يكن حقيقة إيرانيا ـ فجده عاش في كشمير واتخذ أقاربه اسما هنديا كلقب عائلي[6]. والتفسير الوحيد لهذه الافتتاحية أن النظام قد انتفخ بقواه الذاتية. على المرء ألا يقلل أبدا من دور الغباء في التاريخ. وخلال اليومين التاليين، خرج طلبة الحوزة في قم إلى الشوارع، وأقنعوا البازارات المحلية بإغلاق أبوابها، وسعوا إلى الحصول على دعم رجال الدين الكبار - خاصة آية الله شريعتمداري ـ وفي نهاية المطاف قاموا بمسيرة إلى قسم الشرطة حيث اشتبكوا مع السلطات. وقد قدر النظام أنه نتج عن هذه «المأساة» وقوع ضحيتين. بينما قالت المعارضة إن هذه «المذبحة»

قتل فيها 70 شخصا وجرح 500 آخرون. وهنا، كما هي الحال في كل الاشتباكات خلال الشهور الثلاثة عشر التالية، كانت تقديرات الضحايا تختلف بشدة. في أعقاب الاشتباكات، ادعى النظام أن طلاب الحوزة كانوا يحتجون في الذكرى السنوية للشاه رضا على عدم تحجيب النساء. وفي الحقيقة، لم تذكر العرائض التي صاغها طلاب الحوزات قط موضوع الذكرى السنوية هذا. وعلى النقيض من ذلك، طالب هؤلاء الطلاب بالاعتذار عن افتتاحية «اطلاعات» المشار إليها، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وعودة الخميني، وإعادة فتح حوزته في الفيضية، ووقف الاعتداءات البدنية على طلاب الجامعة في طهران، وإطلاق حرية التعبير، خصوصا للصحف، واستقلال القضاء، وقطع الروابط مع القوى الإمبريالية، ودعم الزراعة، والحل الفوري لحزب البعث[7]. ظلت هذه مطالبهم الرئيسية طوال العام 1978. وعقب حادثة قم مباشرة، طالب شريعتمداري الأمة بأن تحيي ذكرى الأربعين للذين لقوا حتفهم بالتغيب عن العمل وحضور الصلوات في المساجد.

تسببت حادثة قم في ثلاث كوارث رئيسية استمر كل منها أربعين يوما، وكانت كل منها أخطر من سابقتها. الأولى - في منتصف فبراير - أدت إلى اشتباكات عنيفة في العديد من المدن، خاصة تبريز، مسقط رأس شريعتمداري. فقد دفع النظام بالدبابات وطائرات الهليكوبتر المسلحة بالرشاشات لإعادة السيطرة على المدينة. والثانية - في أواخر مارس - تسببت في خسائر كبيرة في الملكيات في يزد وأصفهان. فاضطر الشاه إلى إلغاء رحلة إلى الخارج وتولى بنفسه قيادة قوات مكافحة الشغب. والثالثة - في مايو - وكانت لها آثار صادمة في أربع وعشرين مدينة. فقد انتهكت الشرطة في قم حرمة منزل شريعتمداري وقتلت اثنين من طلبة الحوزة كانا قد لجآ إليه طلبا للحماية. وقد ادعت السلطات أن هذه الأربعينيات قد خلفت وراءها 22 من القتلى؛ بينما قدرت المعارضة الرقم بـ 250.

تصاعدت التوترات أكثر مع واقعتي سفك دماء إضافيتين مختلفتين. ففي 19 أغسطس - الذكرى السنوية لانقلاب 1953 - احترقت سينما كبيرة في حي من أحياء العمال في عبادان، ليحترق فيها أكثر من 400 من النساء والأطفال. وقد أدانت الجماهير بشكل آلي قائد الشرطة المحلي، الذي كان قد أصدر في محل عمله السابق أوامر بإطلاق النار في قم[8]. وبعد عملية الدفن الجماعية للضحايا خارج المدينة،

سار نحو عشرة آلاف من أقارب الضحايا وأصدقائهم في مسيرة نحو عبادان مرددين «احرقوا الشـاه، اقضوا على البهلويين». وقد كتب مراسل جريدة الواشنطن بوست أن المسـيرات كانت لها رسالة واحدة واضحة: «الشـاه يجب أن يرحل»[9]. وفوجئ مراسـل جريدة «الفاينتشـال تايمز» بـأن عددا كبيرا، بمن في ذلـك من لهم مصالح راسـخة في النظام، كانوا يشـكون في أن جهاز السافاك هو الذي أشعل النار[10]. لقد ألقت عقود من عدم الثقة بأثقالها.

أما واقعة إراقة الدماء الثانية فقد حدثت في 8 سـبتمبر - مباشرة في أعقاب إعلان الشاه الأحكام العرفية. فقد حظر أيضا كل أنواع الاجتماعات في الشوارع، وأمـر باعتقـال زعماء المعارضة، وعـين أحد جنرالاته الصقور كحاكم عسـكري لطهـران. وقد عمدت قـوات كوماندوز إلى محاصرة حشـد في ميدان جاله(*) وسـط طهران، وأمرت المحتشدين بالتفرق، وحينما رفضوا ذلك، أطلقت عليهم النـيران من دون أي تمييز. وأصبح 8 سـبتمبر يعرف باسـم الجمعة الأسـود - مسـتعيدا ذكرى الأحد الدامي أثناء الثورة الروسـية في العامين 1905 و1906. وقد كتـب الصحافيون الأوروبيون أن ميدان جاله بـدا كأنه «ميدان للرماية»، وقد ترك الجيش وراءه «أشلاء مذبحة». وكانت الضحية الرئيسية، على أي حال، هي القضاء عمليا على أي حلول وسـط ممكنة[11]. وعلق مراقب بريطاني قائلا: إن الهوة بين الشـاه والجمهـور أصبحت الآن غير قابلة للردم بسـبب كل من الجمعة الأسود وحريق عبادان[12]. وقد ادعى الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو، الذي اندفع إلى تغطيـة أحداث الثورة لإحدى الجرائد الإيطالية، أن نحو أربعة آلاف قـد قتلوا بالرصاص في ميدان جاله. وفي الحقيقة، فإن مؤسسـة الشـهيد - التـي تعوض عائـلات الضحايا - جمعت لاحقا أسـماء 84 من الذين قتلوا في هـذه المدينة خلال هذا اليوم[13]. وخلال الأسـابيع التالية، انتشرت الإضرابات، مـن الكليات إلى المدارس العليا إلى صناعة النفـط، والبازارات، والمصانع العامة والخاصة، والبنوك، والسـكك الحديدية، ومرافـق الموانئ، والمكاتب الحكومية. دخـل البلد كله، بما في ذلـك هيئة التخطيط والموازنة، وهـي تعد بمنزلة نخبة الحكومة المركزية، في الإضراب.

(*) ميدان الشهداء. [المحررة].



(6) تمثال الشاه محمد رضا بهلوي على الأرض بالقرب من مقر الخميني في أثناء الثورة - طهران، فبراير 1979.



(7) امرأة تمر بين الجنود أثناء الثورة، طهران - 1978.

أظهرت المعارضة مزيدا من سـطوتها في 11 ديسـمبر 1978 خلال عاشوراء، وهـو يوم الذروة في احتفالات شـهر المحرم، حينما تحـدث ممثلو الخميني في طهـران بالنيابـة عنه - للتوصل إلى تفاهم مع الحكومـة. وافقت الحكومة على إبقاء الجيش بعيدا عن الأنظار وأن يقتصر وجوده على الأجزاء الشـمالية الثرية في المدينة. ووافقت المعارضة على أن تقوم بمسيراتها في طرق محددة مسبقا، وألا

ترفع شـعارات تهاجم مباشرة شخص الشـاه. وفي يوم الذروة هذا، التقت أربعة مواكب في ميدان شـهياد(*) الفسـيح غرب طهران. وقدر المراسلون الأجانب أن الحشـد كان يفوق المليوني شـخص. وقد صدق الحشـد عن طريق التهليل على القرارات الداعية إلى تأسـيس جمهورية إسلامية، وعودة الخميني، وطرد القوى الإمبريالية، وإقامة العدل الاجتماعي من أجل «جماهير المحرومين»[14]. وفي هذه المظاهـرة كما هو في كل المظاهرات، كان يتـم تجنب مصطلح ولاية الفقيه عن عمد. وكتبت صحيفة «نيويورك تايمز» أن الرسالة كانت واضحة وعالية الصوت: «الحكومـة أضعف من أن تحافظ عـلى القانون والنظام. ولا يمكن فعل ذلك إلا بالتنحـي جانبا وترك القادة الدينيين يتولون المسـؤولية. وبشـكل ما، أوضحت المعارضـة أنها حكومـة بديلة بالفعـل»[15]. وبالمثل، كتبت جريدة كريسـتيان ساينس مونيتور أن «موجة عملاقة من البشر اكتسحت العاصمة، معلنة بصوت أعلى مما يمكن أن تصدره أي رصاصة أو قنبلة عن رسـالة واضحة: على الشاه أن يرحل»[16]. وقد تعامل العديدون مع الحشد على أنه استفتاء أمر واقع.

عاد الخميني من المنفى يوم 1 فبراير - أي بعد أسبوعين من ترك الشاه البلاد. وقد بلغ عدد من احتشدوا لاستقباله وتحيته أكثر من ثلاثة ملايين، مما دفعه إلى ركوب طائرة هليكوبتر من المطـار إلى مقبرة الزهراء حيث أحيا ذكرى «عشرات الآلاف من الشـهداء من أجل الثورة» وسرعان ما حدد النظام الجديد حالا الرقم الرسـمي عند سـتين ألف شـهيد. بينما ربما يكون الرقم الحقيقي أقل من ثلاثة آلاف[17]. أجرت مؤسسـة الشهيد لاحقا دراسـة - ولكنها لم تنشرها - حول عدد من قتلوا خلال الحركة الثورية كلها، بدءا من يونيو 1963. ووفقا لهذه الدراسة، فـإن العدد بلغ 2781 متظاهرا قتلوا في الشـهور الأربعة عشر من أكتوبر 1977 إلى فبرايـر 1979 (**). وسـقط معظـم الضحايا في العاصمـة - خاصة في أحياء الطبقـة العاملة الجنوبية في طهران[18]. وقد أتـت الضربة القاضية للحكومة في 9 - 11 فبرايـر، عندما قام الطلبة العسـكريون والفنيـون، مدعومين بالفدائيين والمجاهديـن، بالاسـتيلاء على الحرس الإمبراطوري في القاعدة الجوية الرئيسـية

(*) سمي لاحقا «ميدان آزادي» أي ميدان الحرية. [المحررة].

(**) هذه طبعا سبعة عشر شهرا وليست أربعة عشر شهرا كما يذكر المؤلف. [المترجم].

بالقرب من ميدان جاله. غير أن القادة العسكريين الكبار أعلنوا حيادهم وألزموا قواتهـم البقـاء في ثكناتها. وقد كتبت جريـدة اللوموند الفرنسـية أن المنطقة المحيطة بميدان جاله كانت تشـبه كوميونة باريس، خصوصا حينما اقتحم الناس مسـتودعات الأسلحة وقاموا بتوزيع السـلاح[19]. وقد كتبت صحيفة «نيويورك تايمـز» أنه «لأول مرة منذ بدأت الأزمة السياسـية قبل أكثر من عام مضى، ظهر الآلاف من المدنيين في الشـوارع حاملين البنادق الآلية وأسلحة أخرى»[20]. وعلى نحو مشابه، نشرت جريدة في طهران أن «البنادق وُزعت على الآلاف من الناس، من أطفال يبلغ عمرهم عشرة أعوام إلى متقاعدين يبلغ عمرهم سبعين عاما»[21]. وأتى المشـهد الأخير في هذه الدراما بعـد ظهيرة يوم 11 فبراير، حينما أذاع راديو طهـران بيانا تاريخيا: «هنـا صوت إيران، صوت إيـران الحقيقية، صوت الثورة الإسـلامية». وقضى قتال الشوارع لمدة يومين على السلالة الحاكمة التي حكمت لثلاثة وخمسين عاما، كما أنهى ألفين وخمسمائة عام من الحكم الملكي. ومن بين الأعمدة الثلاثة التي بناها البهلويون لتدعيم دولتهم، كان الجيش غير قادر على التعبئة، وانضمت البيروقراطية إلى الثورة، بينما أصبح محاسـيب البلاط مصدرا لإحراج كبير. وأثبت صوت الشعب أنه أكثر قوة من صوت الملكية البهلوية.

الدستور الإسلامي (1979)

كانـت المهمـة الأكثر إلحاحا بعـد الثورة هي وضع دسـتور جديد ليحل محل القوانين الأساسـية للعـام 1906. عمل هذا على تحفيز صراع غـير متكافئ إلى حد مـا بين الخمينـي وأتباعه من جهة، العازمين على مأسسـة مفهومهـم حول ولاية الفقيه، ومهدي بازرغان، رئيس الوزراء الرسمي، ومؤيديه من الليبراليين والإسلاميين من جهة أخرى، الطامحين لأن يكون الدسـتور على نسـق دسـتور شـارل ديجول للجمهورية الفرنسـية الخامسـة. فقد تصوروا جمهورية تكون إسـلامية من حيث الاسـم وديموقراطية مـن حيث المضمون. أظهـر هذا النزاع كذلـك وجود ازدواج حكومـي. فمن جهة كانـت هناك الحكومة المؤقتة التي يرأسـها بازرغان والعامرة بالمحاربـين القدامى الأعضاء في حركة مصدق الوطنية. فـكان بعض أعضاء الوزارة مـن الأعضاء في حركة الحريـة التي يقودها بازرغان، بينـما أتى آخرون من الجبهة

الوطنيــة الأكـثر علمانية. وقد أقــام الخميني هذه الحكومة لطمأنــة البيروقراطية الحكوميــة - الــوزراء والقوات المســلحة. فقد كان راغبا في التخلص من الشــاه، لا تفكيك الدولة كلها. وعلى الجانب الآخر كانت هناك حكومة الظل الأكثر رعبا لرجال الدين. وفي الأيام الأخيرة من الثورة أنشــأ الخميني في طهران مجلســا ثوريا ولجنة مركزية. وقد مارس المجلس الثوري دور المراقب على الحكومة المؤقتة، بينما ضمت اللجنة المركزية تحت جناحها اللجان المحلية وحراسها (الباسداريين) التي تفجرت في العديد من المساجد المنتشرة في جميع أنحاء البلاد. وقد طهرت هذه الوحدات أيضا من رجال الدين التابعين لقيادات دينية أخرى - خاصة شريعتمداري. وفور ســقوط الشاه، أسس الخميني في طهران محكمة ثورية لتتولى الإشراف على المحاكم الخاصة التي ظهرت في كل أنحاء البلاد، وأســس في قم مكتبا مركزيا للمســجد كانت مهمته اختيار أئمة الجمعة في عواصم المقاطعات. وللمرة الأولى، كانت هناك مؤسسة دينية مركزية تسيطر على أئمة الجمعة في المقاطعات. وبمعنى آخر، فإن دولة الظل قزمت الدولة الرســمية. وقد اشــتكى بازرغان: «نظريا، الحكومة في موضع المسؤولية؛ لكن في الواقع الخميني هو المسؤول - هو مع مجلسه الثوري، ولجانه الثورية، وبعلاقته بالجماهير»[22]. وأضاف «لقد وضعوا في يدي ســكينا، ولكنها ســكين ليس بها سوى مقبضها فقط، بينما كان النصل في يد آخرين».

وحدثت أول مناوشة بين بازرغان والخميني مبكرا جدا وتحديدا في شهر مارس، حينــما كانت البلاد تســتعد للتصويت بنعــم أو لا على اســتفتاء لإقامة جمهورية إســلامية. أراد بازرغان منح الجمهور خيارا ثالثا هو جمهورية إسلامية ديموقراطية. وقد رفض الخميني هذا الخيار مجادلا: «إن ما تريده الأمة هو جمهورية إســلامية - لا جمهوريــة ديموقراطيــة ولا جمهورية ديموقراطية إســلامية. لا تســتخدم هذا المصطلــح الغــربي «ديموقراطية». إن هــؤلاء الذين يدعون إلى مثــل هذا الشيء لا يعرفون أي شيء عن الإسلام»[23]. وقد أضاف لاحقا: «الإسلام لا يحتاج إلى أي صفات مثــل الديموقراطيــة. تحديدا لأن الإســلام هو كل شيء، فهو يعنــي كل شيء. ومن المؤســف إضافة أي كلمة أخرى بجوار كلمة إســلام، وهي كلمة كاملة»[24]. وأجري الاســتفتاء أول إبريــل، وكانت نتيجة التصويت 99 في المائــة بنعم على الجمهورية الإســلامية. وقد شــارك في التصويت عشرون مليونا - من بين 21 مليونا هم جملة

الهيئة الناخبة. وأدى هذا إلى تمهيد الطريق أمام انتخاب 73 رجلا يشكلون المجلس التأسيسي باسمه الجديد مجلس الخبراء - وهو مصطلح محمّل بمضامين دينية. وفي أغسطس، أقيمت الانتخابات لهؤلاء المندوبين. وفحص كل المرشحين من قبل اللجنة المركزية، ومكتب المسجد المركزي، والجمعية المشكلة حديثا «رجال الدين المناضلين في طهران» (جماعت روحانيت مبارز طهران). ولم يكن أمرا غريبا أن نتج عن الانتخابات انتصار كاسح لأتباع الخميني. وكان بين الفائزين خمسة عشر من آيات الله، وأربعون من حجة الإسلام، و11 من الأشخاص العاديين المرتبطين بالخميني. وبدأ مجلس الخبراء في الإعداد لوضع الدستور الإسلامي.

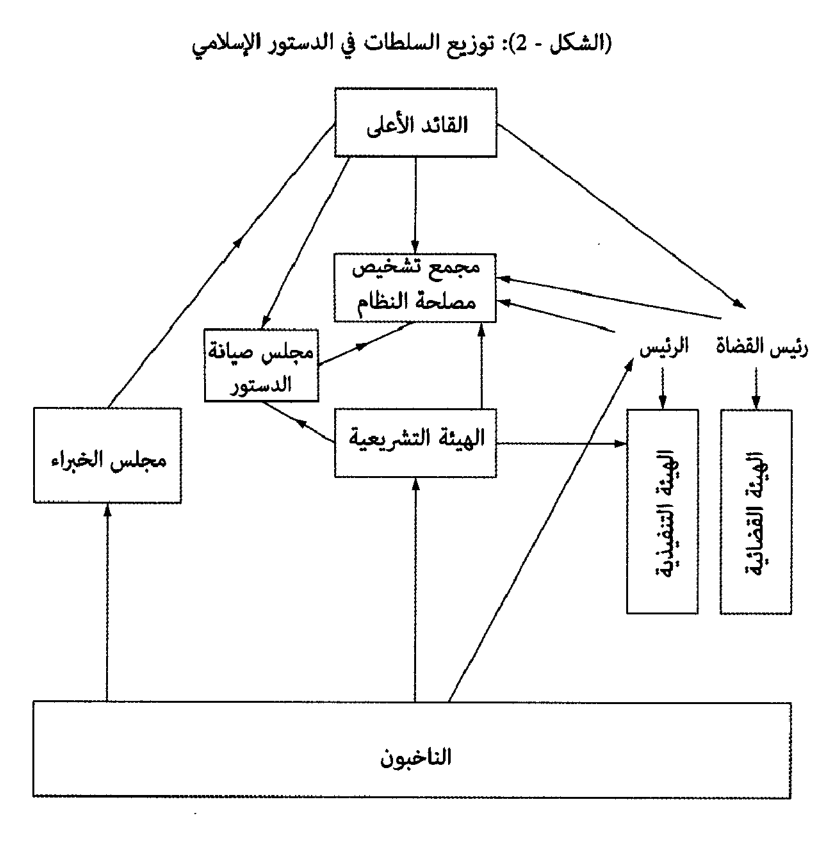
وكان المنتج النهائي هجينا - على الرغم من ميله بشكل واضح إلى جانب واحد - ما بين ولاية الفقيه للخميني وجمهورية بازرغان الفرنسية الخامسة؛ ما بين الحقوق المقدسة وحقوق الإنسان؛ ما بين الحكم الديني والديموقراطية؛ ما بين صوت الله وصوت الشعب؛ ما بين سلطة رجال الكهنوت وسيادة الشعب. وقد احتوت الوثيقة على 175 مادة - وأُضيف أربعون تعديلا بعد وفاة الخميني[25]. على أن تبقى هذه الوثيقة معمولا بها حتى عودة المهدي. أكد التمهيد على الإيمان بالله، والعدالة الإلهية، والقرآن، ويوم الحساب، والنبي محمد، والأئمة الاثني عشر، وعودة المهدي الغائب، والأكثر صلة من كل هذا بالموضوع، مفهوم الخميني عن ولاية الفقيه. وقد شددت الوثيقة على معارضة كل أشكال السلطوية، والاستعمارية، والإمبريالية. ومنحت المواد التي أتت في المقدمة الخميني ألقابا مثل الفقيه الأعلى، القائد الأعلى، مرشد الثورة، مؤسس الجمهورية الإسلامية، ملهم المستضعفين، والأكثر قوة من كل هذا، إمام الأمة الإسلامية - لم يسبق للشيعة من قبل أبدا أن منحوا شخصا على قيد الحياة هذا اللقب المقدس بتضميناته حول المعصومية. وقد أُعلن أن الخميني هو القائد الأعلى مدى الحياة. وقد نص على أن يقوم مجلس الخبراء عند وفاته بتعيين شخصية دينية عظيمة محله، أو إذا لم تكن هذه الشخصية موجودة، فيحل محله مجلس قيادة يتشكل من ثلاثة أو خمسة فقهاء. كما نص أيضا على أنه من الممكن عزلهم فيما لو اعتبروا غير قادرين على القيام بمهامهم. وقد حافظ الدستور على العلم الثلاثي الألوان، مع إدخال عبارة «الله أكبر».

منح الدستور القائد الأعلى طيفا واسعا من السلطات. فبوسعه «تحديد مصالح الإسلام»، «وضع الإرشادات العامة للجمهورية الإسلامية»، «الإشراف على تنفيذ السياسات»، و«التوسط ما بين السلطات التنفيذية، والتشريعية، والقضائية». وبوسعه منح العفو العام وعزل الرؤساء، وأيضا فحص المترشحين لهذا المنصب. وباعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة، يمكنه إعلان الحرب والسلام، وتعبئة القوات المسلحة، واختيار قادتها، وعقد مجلس أمن قومي. وعلاوة على ذلك، فبوسعه تعيين طيف كبير ومؤثر من المسؤولين خارج هيكل الدولة الرسمي، ويتضمن ذلك مدير شبكة الإذاعة والتلفزيون، والمشرف على مكتب أئمة الجمعة، ورؤساء المؤسسات الدينية الجديدة، خاصة مؤسسة المستضعفين التي حلت محل مؤسسة بهلوي، ومن خلال ذلك تعيين رؤساء تحرير الصحيفتين الرئيسيتين - اطلاعات وكيهان. وفضلا عن ذلك، فبوسعه تعيين رئيس هيئة القضاء، وكذلك قضاة المحاكم الأقل درجة، والمدعي العام، والأكثر أهمية من كل هؤلاء، ستة رجال دين من بين الاثني عشر عضوا في مجلس صيانة الدستور. ولهذا المجلس صلاحية «الفيتو» على القوانين التي تقرها الهيئة التشريعية لو رأى أنها تتعارض مع روح الدستور أو الشريعة. كما أن له أيضا سلطة فحص المترشحين للمناصب العامة، بما في ذلك المجلس. وقد أعطى تعديل لاحق القائد الأعلى سلطة إضافية لتعيين مجمع تشخيص مصلحة النظام؛ للتوسط في حالة وقوع خلافات بين المجلس ومجلس صيانة الدستور.

حصل الخميني على سلطات دستورية لم تكن متخيلة من قبل الشاهات. فقد نتج عن ثورة 1906 ملكية دستورية؛ أما ثورة 1979 فقد نتج عنها سلطة جديرة بالزعيم الإيطالي موسوليني (إلدوتشي). وكما أعلن أحد اتباع الخميني الرئيسيين، فإنه لو كان عليه أن يختار بين الديموقراطية وولاية الفقيه، فإنه لم يكن ليتردد بسبب كون الاختيار الأخير يمثل صوت الله[26]. وقد جادل الخميني أن الدستور يتعارض مع الديموقراطية لأن «الشعب يحب رجال الدين، ويثق برجال الدين، ويرغب في أن يقوده رجال الدين». كما أضاف: «صحيح أن السلطة الدينية الأعلى عليها مراقبة عمل الرئيس ومسؤولي الدولة الآخرين، للتأكد من أنهم لا يقترفون أخطاء وأنهم لا يسيرون ضد القانون والقرآن»[27]. وبعد سنوات قليلة، شرح الخميني أن الحكومة الإسلامية - باعتبارها «كيانا مقدسا منحه الله للنبي» - يمكنها أن تعلق

أي قوانين اســتنادا إلى المصلحة (حماية المصلحة العامة) - وهو مفهوم ســني كان الشــيعة يعارضونه في الماضي. وقد جادل بأن «حكومة الإســلام هي الركن الأولي في الإســلام، ولها الأولوية عــلى الأركان الثانوية مثل الصلاة، الصيــام، والحج. ولحماية الإســلام، يمكن للحكومة أن تعلق أيا من أو كل الأركان الثانوية»[28]. ومع كل هذه السلطات التي منحها الدستور للقائد الأعلى، أضاف الدستور: «يعد القائد الأعلى في أعين القانون متساويا مع كل أعضاء المجتمع».

(الشكل - 2): توزيع السلطات في الدستور الإسلامي



غير أن الدســتور قد منــح بعض التنــازلات المهمة للديموقراطيــة. فجمهور الناخبــين - الــذي تــم تعريفه على أنه يشــمل جميع البالغــين بمن في ذلك النســاء - أعطيت له ســلطة اختيــار الرئيس، والمجلس، ومجالــس المقاطعات

والمجالــس المحلية، وكذلك مجلس الخبراء، عــبر التصويت السري والمباشر. وقد حدد ســن التصويت بداية عند 16 عاما، وخُفِّض لاحقا إلى 15 عاما، ثم رفع إلى 16 مرة أخرى في العام 2005. والرئيس، الذي ينتخب كل أربع ســنوات محدود بمدتين رئاســيتين، حدد وضعه على أنــه «القائد التنفيذي» و«المســؤول الأعلى بعد القائد الأعلى». وهو يترأس الوزارة، ويختار وزراءها إلى جانب كل الســفراء، والحكام، والعمد، ومديري البنك الوطني، وشركة النفط الوطنية الإيرانية، وهيئة الخطة والموازنة. وهو مســؤول عن الموازنة السنوية وتنفيذ السياسات الخارجية والداخليــة. وهــو - وقد افترض أن يكون الرئيس رجلا - يجب أن يكون شــيعيا «مخلصا لمبادئ الثورة الإسلامية».

ووصــف المجلس، الــذي ينتخب أيضا كل أربعة أعوام، عــلى أنه «يمثل الأمة». وللمجلس سلطة التحقيق في كل شؤون الدولة، والتحقيق في الشكاوى ضد السلطتين التنفيذيــة والقضائيــة، والموافقــة على اختيــارات الرئيس للوزراء، وســحب هذه الموافقة في أي وقت، وحق ســؤال الرئيس والــوزراء، والتصديق على كل الموازنات، والقروض والمعاهدات الدولية، والموافقة على توظيف المستشارين الأجانب، وعقد اجتماعات مغلقة، ومناقشــة أي موضوع، ويوفــر الحصانة لأعضائه، وينظم أعماله الداخليــة الخاصة، ويفصل فيما إذا كان الإعــلان المحدد لأي أحكام عرفية مبررا أم لا. ويمكــن للمجلس - بأغلبية ثلثي أعضائه - أن يدعو إلى الاســتفتاء لإجراء تعديل على الدســتور. كما يمكن للمجلس أيضا أن يختار الأعضاء الستة الآخرين في مجمع تشــخيص مصلحة النظام من بــين قائمة تقدمها الســلطة القضائية. وتضم عضوية المجلس 270 نائبا من الممكن زيادة عددهم الإجمالي بناء على تعداد السكان الذي يجــرى كل عشرة أعوام. وقد تم تخصيص مقاعد منفصلة للأقليات الدينية المعترف بها: الأرمينيين، الآشوريين، اليهود، والزرادشتيين.

وتســاعد المجالس المحلية - على مستوى المقاطعات كما على مستوى المدن، والأحيــاء، والقــرى - الحكام والعمــد في إدارة مناطقهم. وقد ســميت المجالس بمجالس الشورى - وهو مصطلح راديكالي يرتبط بثورات 1905 - 1906 في كل من إيران وروسيا. وفي الحقيقة، كانت المظاهرات التي نظمتها منظمات المجاهدين والفدائيــين قد ضغطت عــلى مجلس الخبراء لتضمينها ضمن الدســتور. وأخيرا،

فقد تم ضمان حقوق كل المواطنين الإنسـانية، بغـض النظر عن العرق والإثنية والعقيدة والنوع، وحرياتهم المدنية الأساسـية: حقوق حرية الصحف، والتعبير، والعبادة، والتنظيم، والتقاضي والتظاهر؛ والمعاملة المتساوية أمام القانون؛ والحق في الاسـتئناف والطعن في الأحـكام القضائية، والحرية من الاعتقال التعسـفي، والمراقبة البوليسـية، وحتى من التنصت عليهم. ويتمتـع المتهمون بحق المثول أمام القضاء للنظر في مدى شرعية حبسهم، وضرورة مثولهم أمام المحاكم المدنية خلال أربع وعشرين سـاعة من إلقاء القبض عليهـم. والقانون «يعتبرهم أبرياء حتى تتم إدانتهم من دون أي شكوك من خلال محاكمة قانونية مضبوطة».

إن حضور مثـل هذه المواد الديموقراطية بحاجـة إلى بعض الشرح. فالثورة لم تقم تحت راية الإسـلام فقط، ولكن أيضا استجابة لمطالب «الحرية، المساواة، والعدالـة الاجتماعية». وللبلد تاريخ طويل في النضال الشـعبي يرجع إلى الثورة الدسـتورية. وقد انتقد نظام البهلوي بسـبب سـحقه الحريات المدنية وحقوق الإنسـان. أدت الجماعـات العلمانيـة - خاصة من المحامـين ومنظمات حقوق الإنسـان - دورهـا في الثورة. والأكثر أهمية من كل هـذا، أن الثورة ذاتها قامت من خلال المشـاركة الشعبية من الأسـفل - من خلال الاجتماعات الجماهيرية، والإضرابات العامة، واحتجاجات الشـارع. واشتكى الأصوليون المتشددون من أن هـذه التنازلات للديموقراطية قد ذهبت بعيدا. وكانوا يعزون أنفسـهم سرا بأن مفهوم الجمهورية الإسـلامية هو مجرد مرحلة انتقالية في الطريق نحو الإمامية الكاملة في نهاية المطاف.

تضمن الدسـتور أيضـا العديد مـن الوعود الشـعبوية. فقد وعد بمعاشـات للمواطنين، وببدل للبطالة، والمعونات لذوي الإعاقة، وإسـكان لائق، ورعاية صحية، وتعليـم ثانوي إلى جانب تعليم ابتدائي مجاني. كما وعد أيضا بالتشـجيع على تملك المنازل؛ والتخلص من الفقـر، والبطالة، والرذائل، والربا، وكنز الأموال، والاحتكارات الخاصة، وعدم المسـاواة، متضمنا في ذلك المساواة بين الرجال والنساء؛ والعمل على جعـل البلاد مكتفية ذاتيا في كل من الزراعة والصناعة؛ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ ومساعدة «المسـتضعفين في العالم على النضال ضد مستكبريهم». وقد قسم الدسـتور الاقتصاد القومي إلى قطاع عـام وقطاع خاص، وخصص الصناعات الكبيرة

للقطاع العام بينما الزراعة، والصناعات الخفيفة ومعظم الخدمات للقطاع الخاص. ونص على الاحترام التام للملكية الخاصة «بشرط أن تكون مشروعة». وبرغم العديد من الضمانات السخية للحقوق الفردية والاجتماعية، تضمن الدستور معضلات تنذر بالسوء: «كل القوانين واللوائح ينبغي أن تتوافق مع مبادئ الإسلام»؛ «لمجلس الخبراء سلطة تحديد هذه المبادئ»؛ و«كل التشريعات ينبغي إرسالها لمجلس صيانة الدستور للفحص التفصيلي والمدقق. وعلى مجلس صيانة الدستور التأكد من أن مضامين التشريعات لا تتعارض لا مع المفاهيم الإسلامية ولا مع مبادئ الدستور».

لم يتسبب التنقيح الكامل لمسودة بازرغان التمهيدية في إثارة الذهول والرعب بين المجموعات العلمانية فقط، ولكن أيضا مع الحكومة المؤقتة وشريعتمداري الذي كانت له دائما تحفظاته القوية على مفهوم الخميني الخاص بولاية الفقيه. وقد أرسل بازرغان وسبعة أعضاء في الحكومة المؤقتة التماسات للخميني لحل مجلس الخبراء على أساس أن الدستور المقترح ينتهك سيادة الشعب، ويفتقر إلى التوافق المطلوب، ويعرض الأمة لخطر تدخل الدين في السياسة، ويعلي من شأن علماء الدين ليصبحوا «طبقة حاكمة»، ويضعف الدين حيث إن «الأجيال المقبلة سوف تلقي بعبء كل النواقص على الإسلام»[29]. ومع شكواهم بأن أفعال مجلس الخبراء تشكل «ثورة ضد الثورة»، فقد هددوا بأنهم سيذهبون إلى الرأي العام بنسختهم الأصلية من الدستور. ومن المحتمل جدا لو أن البلاد منحت مثل هذا الخيار فلربما كانت قد فضلت نسخة بازرغان. وقد ادعى أحد أتباع الخميني المقربين لاحقا أن بازرغان قد «تآمر» للتخلص من مجلس الخبراء لتحطيم كامل الثورة الإسلامية [30].

وعند هذه اللحظة الحاسمة كان أن سمح الرئيس كارتر للشاه بدخول الولايات المتحدة للعلاج من السرطان. وبمعرفة أو من دون معرفة الخميني، فقد حفز هذا 400 طالب جامعي - أطلق عليهم لاحقا طلاب مسلمون من متبعي خط الإمام - على تسلق جدران السفارة الأمريكية، وبذلك بدأ ما سيعرف بأزمة الرهائن والتي استمرت لمدة 444 يوما. وكان الطلاب مقتنعين بأن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تستخدم السفارة كمقر رئيسي لها وتخطط لتكرار انقلاب العام 1953. وظلت أشباح 1953 تتلبس إيران. وحالما أدرك بازرغان أن الخميني لن يأمر الباسداريين بإطلاق سراح الرهائن، تقدم باستقالته. مثل

موضوع الرهائن بالنسبة إلى العالم الخارجي أزمة عالمية بامتياز. أما بالنسبة إلى إيران، فقد كان الموضوع أساسا صراعا داخليا على الدستور. وكما أقر أتباع الخميني من دون تردد، كان على بازرغان و«الليبراليين» أن يرحلوا «لأنهم ضلوا عن خط الإمام»[31]. وقد هلل محتجزو الرهائن بأن استيلاءهم على السفارة هو الثورة الإسلامية الثانية.

وتحت غطاء هذه الأزمة الجديدة قدم الخميني الدستور لكي يُستفتى عليه. عقد الاستفتاء يوم 2 ديسمبر - اليوم التالي ليوم عاشوراء. وقد أعلن الخميني أن الذين سيحجمون عن التصويت أو الذين سيصوتون بعدم الموافقة سوف يشجعون الأمريكيين، وسيخذلون شهداء الثورة الإسلامية. وقد ساوى بين العلماء والإسلام، وساوى بين هؤلاء الذين يعارضون الدستور، خاصة طبقة «المثقفين»، وبين «الشيطان» و«الإمبريالية». وقد حذر أيضا من أن أي علامة على الفرقة سوف تغري أمريكا بمهاجمة إيران. وعلى الرغم من هزيمته، ناشد بازرغان مؤيديه التصويت بالموافقة على أساس أن البديل سوف يكون «الفوضى»[32]. ولكن المجموعات العلمانية الأخرى، وعلى وجه التحديد المجاهدون، الفدائيون والجبهة الوطنية، رفضوا المشاركة. وكانت النتيجة معروفة مسبقا: صوت 99 في المائة في الاستفتاء بنعم. غير أن نسبة التصويت كانت أقل بشكل ملحوظ من الاستفتاء السابق - خاصة في المناطق السنية في كردستان وبلوشستان إلى جانب مقاطعة أذربيجان، مسقط رأس شريعتمداري. ففي الاستفتاء السابق، صوت عشرون مليونا. أما هذه المرة، فقد صوت 16 مليونا فقط. وبمعنى آخر، فإن نحو 17 في المائة تقريبا لم يؤيدوا الدستور. حصل علماء الدين على دستورهم الذي يؤسس للحكم الديني (الثيوقراطي)، ولكن بتكلفة تتمثل في تآكل القاعدة العريضة للثورة.

التعزيز (1980 - 1989)

نجت الجمهورية الإسلامية على الرغم من الحكمة التقليدية من أن أجلها وشيك وحتمي. ومنذ البداية، كان القليلون فقط هم الذين توقعوا بقاءها. فبعد كل شيء، لم ينتج التاريخ أنظمة حكم دينية تامة النضج - سواء داخل أو خارج

الشرق الأوسط. ومال العديد من الناس العاديين - ملكيين، يساريين، علمانيين وطنيين، وأعضاء في الإنتلجنتسيا - إلى النظر باستعلاء إلى رجال الدين باعتبار أن لا مكان لهم في العالم المعاصر. وحتما لم يتصوروا أنهم قادرون على إدارة دولة حديثة. والأكثر من هذا، أن اللاجئين السياسيين على مر التاريخ - كما ذكر ذلك أولا «فيلسوف اجتماعي أوروبي من القرن التاسع عشر»(*) كان لديهم الميل إلى رؤية أصغر علامة من علامات الاستياء، مثل الإضرابات، أو الاحتجاجات، أو الأصوات الغاضبة، على أنه دليل غير قابل للجدل عن الطوفان القادم. وقد أعطوا النظام عدة أشهر - وعلى الأكثر، سنوات قليلة.

غير أن الدولة الجديدة لم تظل باقية على قيد الحياة فقط، ولكنها عززت قوتها. فلم تعد كيانا منفصلا أو مستقلا يحوم فوق المجتمع - كما كانت في عهد البهلويين. بل على النقيض من ذلك، أصبحت حلبة تتنافس فيها جماعات المصالح المختلفة وتحتال من أجل النفوذ. لقد أصبحت الدولة جزءا لا يتجزأ من المجتمع الأكبر. فقد استولت على الدولة السابقة كما كانت، ولم تطهر سوى المراكز العليا فقط، وبعد ذلك بدأت تدريجيا ولكن بشكل مستمر توسيع صفوفها. استكملت الخطط الخمسية بمشروعاتها الطموحة - فيما عدا مفاعل بوشهر النووي في البداية. ونمت البيروقراطية المركزية من 20 وزارة بها 304 آلاف موظف مدني في العام 1979 إلى ست وعشرين وزارة بها 850 ألف موظف مدني في العام 1982. ونمت أكثر لتضم ما يزيد على مليون موظف مدني في العام 2004[33]. وتضمنت الوزارات الجديدة وزارة للاستخبارات، ووزارة للحرس الثوري، والصناعات الثقيلة، والتعليم العالي، وحملات التعمير، والإرشاد الإسلامي. وكان بازرغان قد دعا في العام 1979 الثورة إلى تحرير البلاد من قيود البيروقراطية، التي حددها على أنها الميراث الرئيسي للعهد البهلوي[34]. غير أن الثورة الإسلامية، مثلها مثل غيرها، قد وسعت من البيروقراطية. وكما في عقود الحكم البهلوي، كان التوسع ممكنا بسبب التدفق المنتظم لعوائد النفط، حيث بلغت في المتوسط، على الرغم من تقلبها، 15 مليار دولار سنويا خلال الثمانينيات، وما يصل إلى 30 مليار دولار سنويا في بداية القرن الحادي والعشرين.

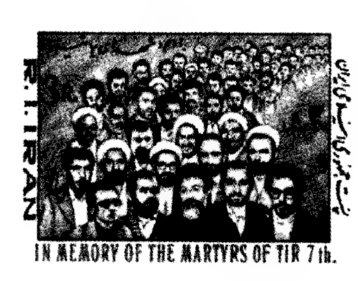
(*) المقصود هنا كارل ماركس. [المترجم].

(8) طوابع الجمهورية الإسلامية

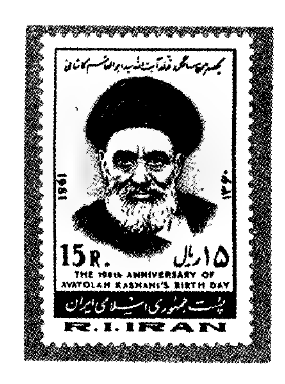


8 - 1 مجموعة طوابع تُكرّم رواد الثورة الإسلامية، وهم من اليمين إلى اليسار: نواب صفوي، ميرزا كوجك خان، السيد حسن مدرس، وفضل الله نوري





8 ـ 2 طابعان لآية الله بهشتي والشهداء الاثنين والسبعين

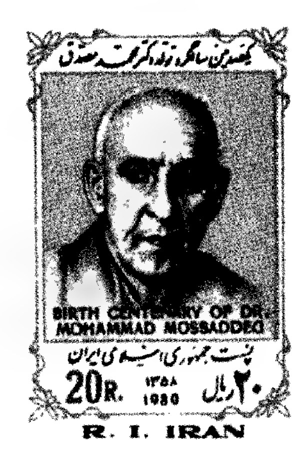


8 ـ 3 طابع يحمل
صورة آية الله كاشاني

منحت الحرب الإيرانية - العراقية الدولة دافعا فوريا للتوسع. فالحرب التي بدأها صدام حسين - غالبا بسبب استعادة السيطرة والحكم على المجرى المائي شط العرب - استغرقت ثماني سنوات كاملة. وقد طردت إيران العراق خارج أراضيها في مايو 1983، ثم تقدمت داخل أراضي العدو مع شعارات «الحرب، الحرب، حتى النصر»، و«الطريق إلى القدس يمر عبر بغداد». لجأت إيران إلى حرب الخنادق واستراتيجية التعبئة الكاملة - وهو ما يذكر بالحرب العالمية الأولى. وفي هذا الوقت، كان يعتقد أن إيران قد فقدت أكثر من مليون شخص. ولكن المتحدث باسم الحكومة أعطى لاحقا الرقم 160 ألفا كقتلى في ساحة المعركة[35]. وأضاف آخرون أن هناك 30 ألفا آخرين قتلوا لاحقا من جراء إصاباتهم في أثناء المعارك، وأن 16 ألف مدني قتلوا في قصف المدن، وأن أكثر من 39 ألفا عانوا من إصابات دائمة - العديد منهم من الغازات والأسلحة الكيماوية. وقد قدر أيضا أن هناك 23 ألفا آخرين عانوا من اضطرابات عصبية، التي عرفت في الحرب العالمية الأولى باسم «صدمة القذيفة». وبطبيعة الحال، كانت للحرب عواقب طويلة المدى.









8 ـ 4 طوابع أصدرتها حكومة بازرغان تحمل صور كل من جلال آل أحمد، شريعتي، مصدق، ودهخدا







8 ـ 5 طوابع صدرت في ثمانينيات القرن الماضي احتفالا بالثورة







تابع 8 ـ 5 طوابع صدرت في ثمانينيات القرن الماضي احتفالا بالثورة

(الجدول - 13): عائدات النفط 1977 - 1994

السنة	العائدات (مليار دولار)
1978 - 1977	23
1979 - 1978	21
1980 - 1979	19
1981 - 1980	13
1982 - 1981	12
1983 - 1982	19
1984 - 1983	19
1985 - 1984	12
1986 - 1985	15
1987 - 1986	6
1988 - 1987	10
1989 - 1988	9
1990 - 1989	10
1991 - 1990	17
1992 - 1991	16
1993 - 1992	15
1994 - 1993	19

المصدر:

Data compiled from C. Benia, "Global Oil and the Policies of the Islamic Republic," in C. Benia and H. Zanganeh, Modern Capitalism and the Islamic Ideology in Iran (London: Macmillan, 1992), p. 127.

وخلال فترة الحرب، تحولت الميلشيات إلى قوات مسلحة تامة التجهيز أطلق عليها «سـباه باسداران انقلابي» (جيش الحرس الثوري). ومع وزارتهم الخاصة بهم، بلغ عدد الحرس الثوري ما يصل إلى 120 ألف رجل مع وحداتهم البحرية والجوية الخاصة بهم. ويسـيطر الحرس الثوري أيضا على 200 ألف من المتطوعين الشـباب والكبار في السن ينتظمون في قوة دعم تعرف باسـم «بسيج المستضعفين» (قوات تعبئة المستضعفين). وقد أبقى النظام الجديد على معظم القوات المسـلحة السابقة باعتبارها قواته المقاتلة المحترفة، وتم فقط تطهير الجيش من الرتب العليا. كما قام النظام أيضا بمأسسـة شكل ديني يشـبه نظام القومسيارية الشيوعي، مسـتخدما نحو 270 رجل دين لكي يراقبوا الوحدات الرئيسـية[36]. وقد بلغ عدد القوات المسلحة النظامية 370 ألفا. تولت وزارة الحرب الإشراف عليهم، والتي أعيد تسـميتها الآن مرة أخـرى بوزارة الدفاع. وبالطبع، ألغي كل من السـافاك والحرس الإمبراطوري. واستُبدل بالأول وزارة الاستخبارات الأكبر

كثـيرا، وحلت محــل الأخير قوات القدس، وهي تتراوح ما بــين 2000 و5000 يُختَارون مــن بين الحرس الثــوري. وبمعنى آخر، بلغ إجمالي عدد القوات المسـلحة الآن ما يربو على النصف مليون - 370 ألفا جنودا نظاميين، و120 ألفا حرسا ثوريا، ونحو 200 ألف من المتطوعين. وكانت الحرب مع العراق، مثل أزمة الرهائن، قد وفرت للنظام شـعارا فعالا لدعمها. فحتى من كانت لديهم تحفظات قوية على النظام كانوا مســتعدين لأن يحتشدوا وراء الحكومة في زمن الطوارئ الوطنية. لقد أصبحت حربا وطنية إلى جانب كونها حربا دينية ملهمة ثوريا. وقد أنتجت صناعة السـينما عددا من الأفلام الطويلة، مثل «الأفق» و«الحرب المفروضة»، التي تمجد الشهادة على خطوط النار.

أدت الحــرب إلى توســع الدولة بطرق أخــرى عديدة. فقد أصــدرت وزارة الاقتصاد كوبونات لكل السـلع الأساسـية؛ لكي توفر للفقراء حاجاتهم الضرورية. وفرضت أسـعارا جبريـة، وافتتحت تعاونيات للأغذية، وتم التحكـم في الواردات. بل وحاولت الدولة حتى تأميـم كل التجـارة الخارجية. أمـا وزارة الصناعات فقد اسـتحوذت عـلى المصانع التي هجرها مالكوها السـتة والأربعون[37]. وفي وسـط الحرب، وزعت لجنة في البنك المركزي قائمة تضم أسـماء 177 مليونيرا قالت إنهم هربوا بمبالـغ خرافية[38]. وعلى الرغم من أن القائمة قد حدث فيها تلاعب فإنها ذكرت أسـماء لمشـبوهين واضحين من الأرسـتقراطيين السـابقين، حيث ضمت أسـماء من أسر أميني، علم، إمام، ذو الفقـار، ديبا، وفرمانفرما، الذيــن دخلوا عالم الأعمال مسـتغلين صلاتهم بالبلاط وقـروض الدولة المنخفضة الفائدة. وكان هروبهم من إيران سابقا على تاريخ خروج الشاه. وقد دقت الثورة المسمار الأخير في نعش الأعيان. أممت الحكومة شركاتهم من أجل الإبقاء على العاملين فيها. وتعد القائمة في الحقيقة ثبتا بأهم الشخصيات في أواخر العهد البهلوي - حيث ضمت وزراء مثل جمشيد أموزيغار وهوشنغ أنصاري، وجنرالات مثل جهانباني، توفنيان، وأويسي. وضمت أيضا رجال أعـمال عصاميين، بعضهم، مثل حبيـب القنيان وهوجابر يزداني، كانت لهم أصول يهودية أو بهائية. والمفارقة أن الشـخصيات الرئيسـية من النظام القديـم تفادت الحنق الكامل للثورة... استحوذت الدولة على ألفي مصنع - كان العديد منها يحقق خسائر[39].

وقد مدت وزارة العدل سـيطرتها على كامل النظام القضائي - من المحكمة العليا، إلى المحاكم الإقليمية، مرورا بكل أنواع المحاكم المحلية والمحاكم الثورية. وطبقا للتأويل التقليدي للشريعة، كان للقضاة المحليين القول الفصل في قرارات المحكمة. غير أن القول

الفصل، وفقا للهيكل الجديد، كان للدولة المركزية بوجود نظام الاستئناف في قبضتها. وفي الحقيقة، فإن الثورة لم تعمل على تفكيك النظام القضائي البهلوي، بل اكتفت فقط بأن تحل محل القضاة ذوي التدريب العلماني آخرين تلقوا تعليما دينيا في الحوزات، وأضافت بعض الملامح الشرعية على قوانين الدولة، خاصة في قانون العقوبات.

وبالمثل، دشنت وزارة الإرشاد الإسلامي «ثورة ثقافية» لكي تحارب «الثقافة الإمبريالية». وقد دعاها أنصارها بالثورة الإسلامية الثالثة. استُمد هذا الخطاب من النظام السابق الذي كان يعلن ثورة في كل مرة يُضاف فيها نص جديد لقانون الإصلاح الزراعي. وأبطل النظام الجديد قانون حماية الأسرة، وخفض من سن الزواج للفتيات من جديد إلى 13 عاما، وسمح للأزواج بتطليق زوجاتهم من دون تصريح من المحكمة. جردت النساء من حقوقهن القضائية وأزيح المدرسون العلمانيون من النظام التعليمي. فُصل البهائيون من المناصب الحكومية، وأغلقت معابدهم، واعتُقل قادتهم وأعدموا وفُرِض على الجميع «مظهر عام إسلامي» متشدد - فقد مُنِع الرجال من ارتداء رابطات العنق، وفرض على النساء ارتداء إما حجاب ومعاطف طويلة، وإما ارتداء الشادور الكامل وهو الأفضل. وغُرِّم المتجاوزون لهذه القواعد بل وحتى عوقبوا بدنيا. وشجع النظام أيضا الجمهور على القيام بالحج - ليس فقط للمواقع التقليدية، ولكن أيضا إلى موقع الدعاء المستجاب في جمكران بالقرب من قم، حيث شوهد الإمام الثاني عشر في العقود الأخيرة. وأصبحت جمكران - موقعا شعبيا للحج - وهو تقليد جرى اختراعه.

وفرض النظام رقابة على الصحف، الكتب، الأفلام، والخطوط الجوية؛ وأعيدت كتابة المناهج التعليمية لإزالة الصور والرسوم الملكية والأبطال العلمانيين؛ وحظر استخدام أسماء شخصية أوروبية؛ ومحيت أي إشارة للملوك السابقين - وحتى الملوك القدماء جدا - من الأماكن العامة. وأُعيدت تسمية مسجد الشاه الشهير الذي بناه الصفويون في أصفهان باسم مسجد الإمام. وأُقرت أسماء جديدة للشوارع والميادين العامة التي تحمل أي صلة بالبهلويين. وأُعيدت للمدن التي كان الشاه رضا قد غير تسميتها أسماءها القديمة - فعلى سبيل المثال، أُعيد الاسم القديم لمدينة بهلوي، وهو أنزلي، وتحولت الرضائية إلى أرومية، وشاهي إلى علي آباد.

كما شن النظام حملة إعلامية لتقريظ رجال الدين. فعلى سبيل المثال، أُصدرت سلسلة من الطوابع البريدية التي تسلط الأضواء على دورهم خلال التاريخ إلى جانب الثورة الأخيرة. وتظهر هذه الطوابع شخصيات مثل فيض الله نوري، وهو المجتهد

الذي شنقه الدستوريون في العام 1909؛ وآية الله مدرس، المعارض الصريح للشاه رضا؛ وكوجك خان، قائد الجنغل، الذي صُوِّر مرتديا عمامة؛ ونواب صفوي، مؤسس «فدائيي الإسلام» الذي اغتال عددا من السياسيين وحاول قتل مصدق؛ وآية الله كاشاني، المؤيد السابق لمصدق، والذي تحول ضده في العام 1953؛ وآية الله بهشتي، رئيس مجلس الخبراء الذي فجره المجاهدون في العام 1982. وقد ادعت التصريحات الرسمية أن قنبلة قتلت بهشتي و«رفاقه الاثنين والسبعين». وأربعة طوابع فقط - كلها صدرت خلال فترة إدارة بازرغان القصيرة - وقّرت شخصيات غير دينية: مصدق؛ دهخدا - الكاتب الشهير من أيام ثورة 1906؛ وشريعتي وآل الأحمد - المنادين الأوائل بالعودة إلى الإسلام. وعلاوة على ذلك، تزايدت طوابع البريد في الذكرى السنوية للثورة تجريدا، وتراجعت صور الشخصيات البشرية من المشهد. كان الهدف العام هو أسلمة إيران. وقد دعا المتطرفون حتى إلى إزالة النوروز من التقويم الرسمي، وتحويل البقايا الأثرية القديمة في بيرسبوليس إلى مبولة عمومية. فبالنسبة إليهم، وصمت أي علامة على احترام إيران ما قبل الإسلام بأنها من علامات الوثنية وشرك وجاهلية.

لم تتوسع الجمهورية الإسلامية فقط في الوزارات ولكنها خلقت كثيرا من المؤسسات الدينية شبه الرسمية. فمؤسسة المستضعفين - التي خلفت مؤسسة بهلوي - ضاعفت من أملاكها الأصلية حينما صادر النظام الجديد ملكيات نحو خمسين مليونيرا[40]. وبسبب الحرب مع العراق، توسع اسمها الرسمي إلى مؤسسة المستضعفين وذوي الإعاقة (بنياد مستضعفين وجانبازان). وعند نهاية الثمانينيات، بلغت أصولها الإجمالية ما يزيد على 20 مليار دولار، تشمل 140 مصنعا، و470 مشروعا للتصنيع الزراعي، و100 شركة بناء، و64 منجما، و250 شركة تجارية. امتلكت أيضا شركة كوكاكولا - أعيدت تسميتها زمزم كولا - وفنادق حياة وهيلتون السابقة، إلى جانب جريدتي إطلاعات وكيهان. وبدأت المؤسسات الأخرى بالمثل - جميعها لها مهمات محددة – في مصادرة الملكيات، ونمت بفضل الدعم الحكومي ومنحها النقد الأجنبي بأسعار تقل كثيرا عن أسعار الصرف الرسمية. فمؤسسة علوي، ومؤسسة الشهيد، ومؤسسة الحج، ومؤسسة الإسكان، ومؤسسة لاجئي الحرب، ومؤسسة منشورات الإمام الخميني وظفت مجتمعة ما يربو على 400 ألف شخص[41]. وصلت موازناتها مجتمعة إلى نحو نصف موازنة الحكومة المركزية. وأكثر من ذلك، فإن العتبات المقدسة القديمة، مثل مقام الإمام الرضا

في مشـهد، ومقام فاطمة في قم، ومقام عبدالعظيم في الري، امتلكت مجتمعة ما تصل قيمته إلى 8 مليارات دولار من الأملاك العقارية. وكانت دولا داخل الدولة، أو بالأحرى، إقطاعات لرجال الدين مسؤولة فقط أمام القائد الأعلى.

تمتـع النظام بتوافق جيد مع البازاريين - وهـو توافق كان واضحا إلى حد أن اثنين من العلماء الاجتماعيين الأمريكيين وصفا النظام بأنه جمهورية «برجوازية»[42]. امتلأت غرفة التجارة بالمصدرين والمسـتوردين ذوي السـجلات النظيفة بسبب دفعهم الزكاة والصدقـات. وقد خـدم رئيس الغرفة كوزير للتجارة. وكان للـوزراء الآخرين أقارب في البازار والمؤسسـات الدينية. وأعيد إحياء مجلس الجماعات الحرفية - الذي كان الشاه قد ألغاه - تحت اسم الاتحاد الإسلامي لجماعات حرفيي البازار. وقد توسع هذا الاتحاد ليضم العمال المأجورين في كل من الدكاكين والورش. وكان قادة الاتحاد، الذين سـجنوا في العام 1965 لاغتيالهم رئيس الوزراء، قد شـكلوا مجموعة برلمانية سـموها جمعية التحالف الإسـلامي. وكان رئيسـها، حبيب الله عسكر أولادي، هو شقيق وزير التجارة. وكان بين زملائه مدير مؤسسـة المسـتضعفين، مأمور سجن إيفين، ومدير المجمع الذي يتعامل في الأسـمنت، والسكر والقطن[43]. وكان رافسنجاني، الذي يمتلك مزارع للفستق والرئيس المسـتقبلي للجمهورية، من بين أعضاء هذه المجموعة في سنواتها الأولى. وقد حصـل عدد آخر من البازاريـين ذوي الروابط الجيدة على عقـود مربحة وعلى رخص للاسـتيراد مع توفير العملات الأجنبية المطلوبة بشـدة. امتلأ مجلس صيانة الدسـتور بالقضاة المحافظين الذين لم يصوتوا بحق الاعتراض (الفيتو) على تأميم التجارة الخارجية فقـط، ولكن أيضا عـلى تشريع للإصـلاح الزراعي اقترح وضع سـقف لملكية الأراضي. وعـلاوة على ذلك، فإن المجلس، الذي كان غرفة مناقشـات للأعيـان في الماضي البعيد، وناديا لمحاسـيب الشاه في السـنوات الأقرب، أصبح الآن مملوءا بأصحاب الملكيات من الطبقة الوسـطى. على سـبيل المثال، كان أكثر من 70 في المائـة من النواب في المجلس الإسـلامي الأول من هذه الطبقة. وشـمل آباء هؤلاء النـواب 63 رجل دين، و69 من المزارعين الملاك، و39 من أصحاب الدكاكين، و12 تاجرا[44].

وعلاوة على ذلك، بالغ الخميني في التشـديد على أن الإسلام يعتبر الملكية مقدسة، وأن رجال الدين سـوف يحترمون الملكية الخاصة، وأن الدستور يضمن للقطاع الخاص دورا خاصـا في الاقتصـاد. وقد أطلق في العـام 1981 إعلان الثماني نقـاط الذي يوجه

السلطات إلى احترام ملكية الناس «المنقولة وغير المنقولة، لتشمل بين ما تشمل المنازل، المحلات، الـورش، المزارع، والمصانـع»[45]. وفي خطاب موجه إلى ممثـلي التجار وقادة الجماعات الحرفية، أشاد بهم لتمويلهم المساجد والحوزات، ولمناصرتهم ودعمهم الإسلام عبر التاريخ، وأدائهم دورا رئيسـيا في الثورة الحالية. قال لهم إن «الحكام السـابقين، لم يجرؤوا على وضع قدمهم في البازارات. ولكن الأمور تختلف إلى حد كبير الآن. فالرئيس والبازاريـون كلهم إخوة»[46]. وفي وصيته وميثاقـه الأخير، نصح الأجيال المقبلة باحترام الملكية على أسـاس أن المشروعات الحرة تدير «عجلة الاقتصاد»، والرخاء سـوف ينتج عنـه «عدالة اجتماعية» للجميع، بمن في ذلك الفقراء. وقد ادعى أن «الإسـلام يختلف بشدة عن الشيوعية، فبينما نحترم نحن الملكية الخاصة، نجد أن دعاة الشيوعية ينادون بالشراكة في كل شيء - بما في ذلك الزوجات والشـاذون جنسـيا»[47]. وسـار خليفته في منصب القائد الأعلى علي خامنئي في الاتجاه نفسـه، وجادل بأن الإسـلام يحترم البازار، والقـرآن يمتـدح التجارة، بينما الاشـتراكيون، وليس المسـلمون، يربطون بـين التجارة والسرقة، والفسـاد، والطمع، والاسـتغلال. وقد أعلن «البازار سـاعد الثورة الإسلامية، وسـوف يبقى الحصـن المنيع الداعم للجمهورية الإسـلامية»[48]. ووفقا لكلمات مجلة الإيكونوميسـت اللندنية: «تمتع البازار بعلاقة وثيقة مع النظام، واسـتفاد من العقود مقابل تمويل المساجد ومترشحي البرلمان المحافظين ومترشحي الانتخابات الرئاسية»[49].

امتـدت أيدي النظـام الجديد إلى أبعد مـن البازارات إلى الريـف. فعلى الرغم من عدم تحديد سـقف لملكيـة الأراضي، وزع النظام أكثر مـن 850 ألف هكتار من أراضي المجمعـات الزراعية الصناعية المصـادرة على نحو 220 ألف عائلة من عائلات الفلاحين في كركان، مازندران، وخوزستان[50]. وشكل هؤلاء الفلاحون أكثر من 10 آلاف تعاونية. كما سـاعد النظام الفلاحين بطرق أخرى. فقد رفعت أسـعار السلع الزراعية للمسـاعدة عـلى أن تصبح البلاد مكتفيـة ذاتيا في إنتاج الحبـوب؛ ووجهت حملات البنـاء نحو المقاطعـات؛ وأطلقت حملة طموحة لمحو الأمية بـين الفلاحين؛ وتم مد الطرق، والكهرباء، والمياه النقية، والأكثر أهمية من كل هذا، العيادات الطبية للقرى. وهذه الاسـتراتيجية - التي اسـتمرت خلال العقد التالي - حولـت الريف والفلاحين إلى مزارعـين. سرعـان ما حصل معظـم المزارعين ليس فقط على الطـرق، والمدارس، والعيادات، والكهرباء، والمياه النقية، بل أيضا على سـلع استهلاكية مثل الراديوهات،

والثلاجات، والتلفونات، والتلفزيونات، بل وحتى عربات نصف النقل. ويوضح مؤشر رئيسي التحول الهائل في الحياة اليومية: ففي عشـية الثـورة، كان معدل الحياة عند الميلاد أقل من 56 عاما، ومع نهاية القرن، كان يقرب من السبعين.

حمل النظام مكاسـب أخرى لطبقة العمال؛ فقـد أنفق نحو ربع الإنفاق الإجمالي للموازنـة العامـة على دعم السـكان الأكثر فقـرا - دعم مباشر للخبز، الأرز، السـكر، الجـبن، الوقود، زيت الطهـي، إلى جانب دعم غير مباشر للكهربـاء، والصرف الصحي، والميـاه النقية. وأقام النظام بيت العمال، ومرر قانونا للعمل، الذي لم يشرع للإضرابات والنقابات الحرة، ولكنه أعطى لعمال المصانع امتيازات مهمة: أسـبوع عمل من سـتة أيـام لمدة ثماني سـاعات يوميـا، الدفع مقابل يـوم الجمعة، حد أدنى للأجـر، 12 يوما إجازة سـنوية، وبعض مظاهر الأمن الوظيفـي. وقد نشر بيت العمال صحيفة «العمل والعمال»، ونظم تجمعات يوم مايو مع شـعارات تذكر بحزب تودە. وتشير الإحصاءات إلى التغيرات الجوهرية التي حدثت في أنحاء البلاد: ارتفعت نسبة الأطفال المقيدين في المـدارس من 60 إلى 90 في المائـة، وانخفض معدل وفيات المواليد لكل ألف مولود من 104 إلى 25، وضرب معدل النمو السـكاني السنوي الرقم القياسي في تاريخ إيران ليبلغ 3.2 في المائة - مما زاد عدد السكان الإجمالي من 34 مليونا في العام 1976 إلى 50 مليونا في العـام 1989، وإلى مـا يقرب مـن 70 مليونا في العـام 2000، والأكثر أهمية من كل هـذا، تضاعفت المعرفة بالقراءة والكتابة، بحيث تم تقريبا التخلص من الأمية في الفئة العمرية من 6 - 29 عاما. وهذا يعني أنه لأول مرة في التاريخ كان معظم السكان، بمن في ذلك الآذريون، الأكراد، والغيليكيون، والمازندرانيون يتحدثون ويقرأون بالفارسية[51].

وأخيرا، عززت الجمهورية الإسـلامية نفسها باستخدام العصا والجزرة. فقد أطلقت العنـان لحكـم إرهاب جديد باليعاقبة(*) حيث حاول المجاهـدون - مؤيدين من قبل الرئيـس بني صـدر - الإطاحة بالحكومـة في يونيو من العـام 1981، وانتهوا بدلا من ذلك إلى اغتيال عدد من الشـخصيات البارزة، شـملت المتحدث باسم مجلس الخبراء، ورئيـس المحكمـة العليا، ورئيس المحاكـم الثورية، ورئيس الجندرمـة، ورئيس تحرير صحيفـة كيهان، وأربعة وزراء في الوزارة، وتسـعة نـواب وزراء، و28 نائبا في المجلس، واثنـين من أئمة الجمعـة، والرئيس الجديد - محمد رجائي. كـما جرحوا أيضا اثنين من

(*) الجناح المتشدد في الثورة الفرنسية في العام 1789. [المترجم].

المستشارين المقربين من الخميني، حجة الإسلام علي خامنئي، القائد الأعلى المستقبلي، وحجة الإسلام علي أكبر هاشمي رفسنجاني، رئيس المجلس وكذلك رئيس الجمهورية المستقبلي. استغل خامنئي الذكرى السنوية لوفاة مصدق لكي يطلق إنذارا: «نحن لسنا ليبراليين مثل الليندي(*) الذي أجهزت عليه وكالة المخابرات المركزية الأمريكية»[52].

وخلال الأشهر الثمانية وعشرين، ما بين فبراير 1979 ويونيو 1981، أعدمت المحاكم الثورية 497 من المعارضين السياسيين باعتبارهم «ثورة مضادة»، وأنهم ممن «يبذرون بذور الفساد في الأرض»[53]. وقد اشتملت قائمة هؤلاء المحكوم عليهم بالإعدام على هويدا، رئيس الوزراء الأسبق؛ 6 وزراء أعضاء بالوزارة - اتهم أحدهم بتغذية «الثقافة الإمبريالية»؛ 3 رؤساء للسافاك و90 من العاملين الفاعلين فيه؛ 33 بهائيا، ورجل أعمال يهودي اتهم بالتجسس لحساب إسرائيل، 35 جنرالا، 25 عقيدا، 20 رائدا، و125 ضابطا آخرين. وخلال السنوات الأربع التالية من يونيو 1981 إلى يونيو 1985، أعدمت المحاكم الثورية أكثر من 8 آلاف معارض. وعلى الرغم من أنها استهدفت أساسا المجاهدين، فإنها لاحقت أيضا آخرين - وحتى بعض من كانوا يعارضون المجاهدين. وتضمنت قائمة الضحايا الفدائيين والأكراد إلى جانب أعضاء في أحزاب توده والجبهة الوطنية، ومؤيدي شريعتمداري. وأجبر العديد منهم - بمن في ذلك شريعتمداري، ومؤيدو بازرغان، وقادة توده - على الظهور في التلفزيون والارتداد عن أفكارهم السابقة. وهكذا، فإن الثقل الذي وقع على المشاركين في الثورة كان أعظم بكثير مما وقع على أنصار الشاه الملكيين. فهذه الثورة - كغيرها من الثورات - التهمت أبناءها. وقد أخذ النظام أيضا خطوة غير مسبوقة بحرمان شريعتمداري من مرتبته الدينية، على أساس تهمة مفبركة هي التآمر لقتل الخميني.

وقع آخر فصول إراقة الدماء في 1988، فور إنهاء الخميني الحرب مع العراق بقبوله بقرار وقف إطلاق النار الذي توسطت الأمم المتحدة للوصول إليه. حينما أعلن أنه ليس أمامه من خيار آخر سوى «تجرع كأس السم». فخلال أربعة أسابيع قصيرة، أقيمت محاكم في السجون الرئيسية وشُنِق أكثر من 2800 مسجون - وصفتهم منظمة العفو الدولية بأنهم «سجناء ضمير»[54]. وأُعدم أعضاء سابقون في منظمة مجاهدي خلق على أساس الشك في إخفاء تعاطفهم السري مع المنظمة. وأُعدم يساريون باعتبارهم «مرتدين»، على أساس أنهم أداروا ظهورهم لله، والنبي، والقرآن، ويوم

(*) رئيس جمهورية تشيلي الذي دبرت الولايات المتحدة الأمريكية انقلابا عسكريا على حكمه في العام 1973. [المترجم].

الحشر. وألقيت أجسادهم في منطقة مهجورة عرفت باسم كفرستان (أرض الكفار) ولعنت آباد (أرض الملعونين). كان لحمام الدم الهائل هذا تفسير واحد. حرص الخميني في أيامه الأخيرة على أن يترك وراءه أتباعا تعمّدوا بدم جماعي. كان القتل اختبارا لمدى احتمالهم، ليتخلص من أصحاب الهمة الفاترة ويبقي المؤمنين حقا، ويفصل بين هؤلاء الذين لا يمكن الاعتماد عليهم والملتزمين تمام الالتزام، وبين ضعاف الشخصية وثابتي العزم. وسوف يجبرهم على إدراك أنهم سوف يقفون متحدين أو يسقطون معا. وأكثر من هذا، أنه سوف يمزق الروابط بين المتدينين الشعبويين داخل حركته وبين الراديكاليين العلمانيين خارجها. فقد فكر بعض أتباعه بالمفهوم الخطر، وهو العمل مع حزب توده لتضمين مواد أكثر راديكالية في قانون العمل، وكذلك في قانون الإصلاح الزراعي. ولتوحيد أتباعه أكثر في مواجهة الغرب، أصدر الخميني فتواه الشهيرة وغير المسبوقة ضد سلمان رشدي. فقد أحل دم رشدي، وهو مسلم ولد في الهند ويعيش في بريطانيا، على أساس أن كتابه «آيات شيطانية» يهجو النبي، مما يثبت أنه «مرتد». وقد أدى حمام الدم في العام 1988 غرضه. فخلال شهور، استقال آية الله العظمى حسين منتظري، الذي أُعد منذ قيام الثورة ليصبح القائد الأعلى التالي، احتجاجا وتقاعد في قم، حيث أصبح في طي النسيان. وعند وفاة الخميني لاحقا، بعد عدة شهور قليلة، في يونيو 1989، كان واثقا بأنه ترك جمهوريته في أيدٍ أمينة.

الترميدور(*) (1989 - 2005)

انتقلت السلطة بسلاسة. فعلى فراش موته، عين الخميني مجلسا للإصلاح الدستوري مكونا من خمسة وعشرين رجلا سمى خامنئي القائد الأعلى التالي، وأدخل تعديلات على الدستور الأصلي. وحيث إن المجتهدين الكبار لم يؤيدوا الثورة بحماس، ونظرا إلى انحراف الوريث المعد، منتظري، عن الطريق المستقيم، فقد أسقطوا الشرط الأصلي بأن على الجمهورية أن تكون إما في أيدي فقيه أعلى وإما مجموعة من الفقهاء الكبار. واتخذوا قرارا بأن القائد الأعلى يمكن أن يكون رجل دين

(*) Thermidor: أطلق الاسم على إحدى مراحل الثورة الفرنسية. وهي حركة قامت ضد حكم الإرهاب - عرفت أيضا بالثورة على روبسبير - وأصدرت أحكاما بالإعدام على المسؤولين عن ذلك العهد. و«ثرميدور» هو الشهر الثاني في ربع السنة الصيفي وفقا للتقويم الجمهوري الفرنسي الذي اعتمد في 21 سبتمبر 1792 ليحل محل التقويم الميلادي. [المحررة].

تلقى علمه في الحوزة ولديه المؤهلات المناسبة - «الأمانة»، «التقوى»، «الشجاعة»، «القدرات الإدارية»، و«التمكن من قضايا العصر السياسية». وقد جادل أحد الأعضاء حتى بأن ولاية الفقيه لا تتطلب فقيها[55]. وبتعيين خامنئي قائدا أعلى، فإنهم بدأوا مع الصحافة الرسمية، في الإشارة إليه وإلى زملائه القريبين منه، بما في ذلك حجة الإسلام رفسنجاني، على أنهم آيات الله. وأطلق على الجمهورية نظام آيات الله. وربما يكون من الملائم أكثر أن نطلق عليها نظام حجات الإسلام. وقد تم التوقف أيضا عن الإشارة إلى القائد باعتباره الفقيه الأعلى، وأصبح ببساطة القائد الأعلى.

وقام مجلس الإصلاح الدستوري بتعديل الدستور بعدة طرق أخرى. فالمجلس الملي (المجلس الوطني) أصبح المجلس الإسلامي. ومجلس الخبراء - زاد عدد أعضائه إلى ستة وثمانين - حصل على سلطة الانعقاد على الأقل مرة في العام، وأن يحدد فيما إذا كان القائد الأعلى «قادرا ذهنيا وبدنيا على القيام بواجباته الشاقة». ومجلس الخبراء ذاته أصبح يُنتَخب من الشعب كل ست سنوات. كما حول مجلس الإصلاح الدستوري مجلس صيانة الدستور إلى جهاز دائم بأعضاء يُختَارون من قبل القائد الأعلى إلى جانب ممثلين من الأفرع الحكومية الثلاثة: القوات المسلحة، الاستخبارات، ومجمع تشخيص مصلحة النظام. وبمعنى آخر، فإن مجلس صيانة الدستور أصبح بمنزلة غرفة أعلى تتشكل من نحو أربعين من وسطاء السلطة. وبعد سبعة أسابيع من رحيل الخميني، أي في يوليو 1989، سلم مجلس الإصلاح الدستوري تعديلاته للاستفتاء الوطني. وفي الاقتراع نفسه، ترشح رفسنجاني لمنصب رئيس الجمهورية في مواجهة شخص غير معروف نسبيا ليحل محل خامنئي. وكانت النتائج حاسمة. فقد مرت التعديلات الدستورية بعد تصويت بالموافقة عليها من قبل 97 في المائة من المصوتين. وربح رفسنجاني بنسبة 94 في المائة. ولكن نسبة المصوتين، على أي حال، كانت تقل عن 55 في المائة من جملة من لهم حق التصويت، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 20 في المائة عن الاستفتاء الأخير.

وأطلق الحكم الثنائي لخامنئي ورفسنجاني ثرميدور. ففي خطبة متلفزة، أعلن خامنئي للأمة أن الإمام علي كان مالكا زراعيا ناجحا، فعندما لم يكن يقاتل من أجل الإسلام، كان يمكث في الوطن ليزرع ملكيته بكل حرص. وأضاف أن الإمام علي كان يعتني بمظهره وكان يرتدي أفضل ملابس لديه حينما يقوم بالوعظ[56]. وهكذا فإن الإمام علي، الذي كان سابقا من المستضعفين، أصبح مالكا زراعيا. وفي الوقت نفسه،

أعلن رفسنجاني، بصراحة، «أن الوقت قد حان لكي ننحي جانبا الأمور الصبيانية»، وأن العديدين كانوا متهمين «بالتجاوزات والفجاجة، والسلوك غير المسؤول»، وأن الوقت قد حان لكي تمضي الثورة في طريقها الصحي والسليم[57]. وقد اتخذا إجراءات فورية لتحرير الاقتصاد، على الرغم من أنهما تجنبا شعار «تحرير» - لكونه مصطلحا مرتبطا في أذهان الجمهور مع الإنتلجنتسيا العلمانية، وبازرغان، والغرب. والأكثر من هذا، أن الخميني لطالما أدان كثيرا مصطلح «التحرر» (الليبرالية) باعتباره جزءا لا يتجزأ من «الطاعون الغربي». وقد أزال القائدان الجديدان عملية الترشيد؛ وأرخيا قبضة التحكم في الأسعار؛ وحاولا العمل على تحقيق توازن في الموازنة العامة. كما حاولا أيضا تقليص البيروقراطية، وعلى الرغم من فشلهما، فقد خططا لخفض عدد الوزارات الإجمالي من خمس وعشرين وزارة إلى إحدى وعشرين وزارة فقط، وذلك بدمج وزارة الصناعات الثقيلة في وزارة الصناعات، والتعليم العالي في التعليم، والحرس الثوري مع الدفاع، والتعمير مع الإرشاد الإسلامي. إضافة إلى هذا، فقد جرى استيراد سلع استهلاكية إلى جانب السلع الأساسية لتخفيف النقص في الأسواق؛ وأوقفت الحملات المضادة للتخزين؛ وأعيدت بعض الملكيات العقارية إلى ملاكها السابقين؛ وخفضت طباعة النقود؛ وقربت الفجوة ما بين الأسعار الرسمية وأسعار السوق السوداء للعملة الأمريكية؛ وأعيد إحياء سوق الأسهم الوطنية؛ ودشنت خمس مناطق للتجارة الحرة؛ وخفض مستوى الضرائب على الأعمال؛ والأكثر أهمية من كل ذلك، خفضت ميزانية الدفاع - التي كانت قد بلغت مستويات مرتفعة تصل إلى 17 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الشاه الأخيرة - إلى أقل من 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[58]. وبهذا فقد بدأت الموارد تتدفق على برامج التنمية: التعليم، الصحة، الكهرباء، الطرق الريفية، التجديد الحضري، المتنزهات العامة في المدن، ومترو أنفاق طهران، إلى جانب التدفق على المشروعات كثيفة رأس المال مثل الصلب، تصنيع السيارات، والبتروكيماويات - بل وحتى استؤنف العمل في البرنامج النووي. وقد احتفظت هذه البرامج بقوة دفعها، على الرغم من استمرار التقلب الشديد في أسعار النفط.

وكان النجاح الأكثر ظهورا للنظام هو في مجال التشجيع على تحديد النسل. ففي العام 1987، غيرت الحكومة، التي شجعت في السابق على النمو السكاني، توجهاتها وأعلنت أن الإسلام يقف إلى جانب تفضيل الأسرة ذات الطفلين فقط. وافتتحت الحكومة

عيادات لتحديد النسـل - وخاصة للنساء، فوزعت الواقي الذكري وحبوب منع الحمل؛ وخفضت الإعانات للعائلات الكبيرة؛ وأدخلت الثقافة الجنسـية في المدارس ضمن المقرر المدرسي؛ ونظمت فصولا إجبارية لحديثي الزواج. كما كبحت تعدد الزوجات بتشـجيع النساء على إضافة شروط على عقود الزواج يوافق فيها الزوج على ألا يتخذ زوجة ثانية، وعلى تقسيم الثروة مناصفة في حالة الطلاق. وبين العامين 1989 و2003، انخفض معدل نمو السـكان من المسـتوى الأعلى على الإطلاق في تاريخ إيران، والبالغ 3.2 في المائة، إلى 1.2 في المائة. وخلال الفترة نفسـها، انخفض معدل الخصوبة - عدد الأطفال في المتوسط التـي تحمل بهم المرأة طوال حياتها - مـن 7 إلى 3. وتوقعت الأمم المتحدة أن ينخفض هذا المعدل إلى 2 بحلول العام 2012[*] - وهو ما سـوف يصل بمعدل النمو السكاني في البلاد إلى الصفر. وقد أشـادت الأمم المتحدة بإيران، على أسـاس أن لديها أنجح برنامج للتحكـم في النمو السـكاني في العالم أجمع. وتدين الحملة في هـذا الصدد بنجاحها إلى قدرة الحكومة على الوصول إلى السكان الريفيين من خلال وسائل الإعلام، وحملات محو الأمية، والعيادات الصحية في القرى[59]. كما ساعد الحكومة أيضا ارتفاع سن الزواج الذي بلغ في المتوسط ثلاثين عاما للرجال وستة وعشرين عاما للنساء.

وقـد فض خامنئي ورفسـنجاني الشراكـة بينهما، على أي حال، وذلـك عندما ألمح الأخير، بعد زيارة رسـمية إلى بكين، إلى إعجابه بالنمـوذج الصيني للتنمية الاقتصادية. فقد تحدث عن خفض الدعم للمواد الغذائية، والوقود، والبنزين، وتقليص الدعم المالي للمؤسسـات الدينية، ووضع هذه المؤسسات تحت إشراف الدولة، وخصخصة الشركات التي أُممـت في العام 1979، والأكثر أهمية على الإطلاق، السـماح للمواطنين المقيمين في الخـارج بحمل مواطنيـة أجنبية، وعقد مؤتمرات للمسـتثمرين الأجانب والإيرانيين المغتربـين، ومنح امتيازات تتعلق بالأراضي لشركات النفط الأجنبية، على غرار العقد مع شركة كونوكـو الأمريكية بمقدار مليار دولار. كما تحدث رفسـنجاني أيضا عن تخفيف قانـون العمل بما يعمل على جعل ملكية المشروعات أكثر ربحية، وصياغة قانون جديد للاسـتثمار للسـماح للأجانب بتملك ما يصل إلى 45 في المائة من الشركات. وقد أثارت هـذه المقترحات المعارضة، ليـس فقط من جانب خامنئي ومجمع تشـخيص مصلحة النظام، ولكن أيضا من جانب الأغلبية في المجلس والشخصيات المسيطرة في البازار.

(*) وفقـا لتقريـر التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة في العـام 2013، وصل معدل الخصوبة في العام 2012 إلى 1.6، وقد أعلنت الجمهورية الإسلامية في منتصف العام 2012 خطتها لتقليص برنامج تنظيم الأسرة. [المحررة].

والمفارقة، أن رفسنجاني كان أيضا في تحد ضد حكومة الولايات المتحدة التي استمرت في رؤية إيران عقب أزمة الرهائن باعتبارها تمثل تهديدا إقليميا رئيسيا لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل. فقد أجاز الكونغرس قانون عقوبات إيران الذي هدد بمعاقبة شركات النفط الأجنبية، إلى جانب الشركات الأمريكية التي تجرؤ على استثمار أكثر من 20 مليون دولار سنويا في إيران. وقد أدى تجفيف الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب انخفاض آخر في أسعار النفط - من 20 دولارا للبرميل في العام 1991 إلى 12 دولارا للبرميل في 1994 - إلى زيادة ديون إيران الخارجية، وإلى إضعاف العملة وإشعال فتيل ركود اقتصادي. فسعر صرف الريال الذي انخفض من 7 للدولار الواحد قبل الثورة إلى 1749 ريالا للدولار في 1989، انهار أكثر لتبلغ قيمة الدولار 6400 ريال في العام 1995. وفي أثناء ذلك، بلغ معدل البطالة 30 في المائة، وارتفعت أسعار السكر، والأرز، والزبد أكثر من ثلاثة أضعاف - بينما ارتفعت أسعار الخبز بمقدار ستة أضعاف. وقد توقع المغتربون الإيرانيون سقوطا وشيكا للجمهورية الإسلامية.

غير أن الأزمة الاقتصادية لم تمهد الطريق أمام الثورة ولكن أمام الإصلاح. ففي العام 1997، أنهى رافسنجاني مدتيه الرئاسيتين وكان محظورا دستوريا ترشحه للمنصب مجددا. وفي خطأ في الحسابات غير طبيعي، سمح مجمع تشخيص مصلحة النظام لحجة الإسلام السيد محمد خاتمي، وهو وزير سابق للثقافة معتدل وغير معروف نسبيا، بالترشح لانتخابات الرئاسة في مواجهة المرشح المحافظ اللامع، والمشهور جدا، رئيس المجلس. فبالإضافة إلى أنه كان شخصا بارزا في السياسة الوطنية منذ العام 1978، كان المرشح المحافظ مدعوما من جانب أغلب المؤسسة الرسمية: اتحاد رجال الدين المناضلين، الجمعية الدينية الرئيسية؛ غرفة التجارة، اتحاد المزارعين، اتحاد الحرفيين والتجار؛ جمعية التحالف الإسلامي؛ مكتب أئمة الجمعة؛ ورؤساء المؤسسات الكبرى، والمعاهد الدينية الرئيسية، وطبعا الحرس الثوري. وقد توقع معظم المراقبين، بما في ذلك مجلة الإيكونوميست اللندنية، انتصارا سهلا له. كان تأييد خاتمي المنظم مقتصرا على جمعية رجال الدين المناضلين - وهي فرع من اتحاد رجال الدين المناضلين؛ واتحاد الطلبة الإسلامي؛ وحزب العمل الذي شُكل حديثا والمرتبط ببيت العمال، و«منفذي البناء» وهو حزب شكله رفسنجاني؛ و«زن النساء»، وهي جريدة تتولى رئاسة تحريرها ابنة رفسنجاني؛ وحركة التحرر شبه القانونية؛ ومنظمة مجاهدي الثورة الإسلامية - وهي حلقة من الإنتجلنتسيا والتكنوقراط يعدون من بين الراديكاليين في الأمور الاقتصادية والليبراليين نسبيا في الأمور الثقافية.

وكان مصدر القوة الرئيسي لخاتمي هو سمعته الليبرالية. كما أن حقيقة كونه سيدا[*] ساعدت بدورها. وفي أثناء خدمته كوزير للثقافة تحت رئاسة رفسنجاني، حاول خاتمي تخفيف الرقابة فاتهم من قبل صحيفتي إطلاعات وكيهان بأنه نشر «أفلاما وكتبا منحلة وغير أخلاقية». ومع شكواه من أن الإفراط في تشدد الرقابة نتج عنه «مناخ راكد ورجعي»، قدم استقالته بهدوء من منصبه الوزاري في العام 1992 وتولى منصب مدير المكتبة الوطنية. كما درس أيضا الفكر السياسي الغربي في جامعة طهران. وكان مسلكه أقرب إلى أستاذ الجامعة من رجل الدين الثوري. وقد أدار حملته الانتخابية للرئاسة تحت شعارات رعاية «المجتمع المدني»، علاج «الاقتصاد المريض»، وإحلال «حوار الحضارات» محل «صراع الحضارات». وقد أكد بشدة أهمية وجود مجتمع مفتوح بحريات فردية، وحرية تعبير، وحقوق للنساء، والتعددية السياسية، والأكثر أهمية من كل ذلك حكم القانون. زار الأسواق المركزية، واستخدم الحافلات العامة، وتجول في سيارة خاصة صغيرة تقودها زوجته. وقد ركز مديرو حملته الانتخابية على أنه يتقن اللغة الألمانية، حيث كان مشرفا على مسجد إيراني في هامبورغ قبل الثورة. كما ركزوا أيضا على أن الكتب الفلسفية التي كتبها تمتدح كثيرا مفكرين غربيين مثل هيوم، كانط، ديكارت، لوك، فولتير، ومونتسكيو. وقد أعلن خاتمي «أن جوهر التاريخ الإيراني هو النضال من أجل الديموقراطية»[60].

وربح خاتمي بسهولة بنسبة 70 في المائة من الأصوات في حملة شارك فيها بالتصويت 80 في المائة من الناخبين. بينما كانت نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية السابقة 50 في المائة ممن لهم الحق في التصويت. تجاوز تأييده كل الخطوط الإقليمية والطبقية - حتى الحرس الثوري وطلاب الحوزات في قم صوتوا له. لكن أتى تأييده الأساسي من الطبقة الوسطى الحديثة، وطلاب الجامعات، والنساء، والعمال الحضريين. وقد أطلق الإصلاحيون على الفور جريدة «خرداد» (مايو)، مشتقين اسمها من الشهر الذي ربحوا فيه الانتخابات الرئاسية. وسرعان ما أصبحوا يعرفون باسم حركة خرداد. كما أسس شقيق خاتمي، وهو طبيب بشري، جريدة «مشاركات» (المشاركة) وحزب المشاركة الإسلامي الإيراني. وسرعان ما ارتفعت أرقام توزيع «خرداد» و«مشاركات» لتتفوقا على الصحيفتين القديمتين «كيهان» و«إطلاعات».

(*) أي من ذرية النبي محمد. [المترجم].

(الجدول - 14): الرؤساء 1980-2007

الاسم	مدة الرئاسة	مكان وتاريخ الميلاد	التعليم	المهنة	مهنة الأب	الماضي السياسي	اللغات الأجنبية
أبو الحسن بني صدر	يونيو 80-يونيو 81	همدان 1933	جامعة طهران	مثقف	آية الله	الجبهة الوطنية	العربية والفرنسية
محمد على رجائي	يوليو-أغسطس 81	قزوين 1933	كلية التربية	مدرس رياضيات	صاحب دكان صغير	سجن في 1963، وفي 78-75	لا يتقن أي لغة أجنبية
السيد على خامنئي	أغسطس 81-يوليو89	مشهد 1934	الحوزة في مشهد، وقم	حجة الإسلام	رجل دين صغير	سجن في 1963 و75	التركية والعربية
على أكبر هاشمي رفسنجاني	يوليو 89-مايو 97	رفسنجاني 1934	الحوزة في قم	حجة الإسلام ورجل أعمال	رجل أعمال	سجن في 63 و 75	العربية
السيد محمد خاتمي	مايو 97-يوليو 2005	أرداكان 1943	الحوزة وجامعة طهران	حجة الإسلام	آية الله		العربية والألمانية
محمد أحمدي نجاد	يوليو2005 (*)	قرية بالقرب من طهران 1956	جامعة طهران الصناعية	محاضر جامعي	حداد		لا يتقن أي لغة أجنبية

(*) انتهت مدة الرئاسة لنجاد في أغسطس، ليتولى المنصب بعده الرئيس الحالي حسن روحاني، وهو من مواليد مدينة سرخة، وحاصل على درجتي الماجستير والدكتوراه من جامعة غلاسكو بعد تخرجه في جامعة طهران متخصصا في القانون القضائي، بالإضافة إلى دراسته السابقة في قم. [المحررة].

غيرت هذه الصحف الإصلاحية، إلى جانب صحف أخرى اقتفت أثرها، مضمون النقاش العام كله. ففي العقود الماضية كانت المصطلحات السائدة في الخطاب العام هي الإمبريالية، المستضعفين، الجهاد، المجاهد، الشهيد، الجذور، الثورة، والتغريب. أما الآن فأضحت المصطلحات السائدة هي الديموقراطية، التعددية، التحديث، الحرية، المساواة، المجتمع المدني، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، الحوار، والكلمة الجديدة كليا شهروندي (المواطنة). كان هذا انعطافا ثقافيا مماثلا في أهميته تقريبا للانعطاف الذي حدث في أثناء ثورة 1979. واقتبس المثقفون الجدد - العديد منهم بدأوا حياتهم السياسية مناضلين ثوريين - بحرية ليس فقط من أعمال روسو، وفولتير ومونتسكيو، بل أيضا من هيوم، وكانط، وديكارت. وبطرق ما، فإن عقارب الساعة عادت إلى الوراء للثورة الدستورية. غير أن هؤلاء المثقفين غفلوا عن تلك المفارقة - مثلهم في ذلك مثل أغلب أبناء جلدتهم - لأنهم لم يقدروا تاريخ بدايات القرن العشرين حق التقدير، وركز خطابهم العام على إيران في ظل الإسلام، وعلى فارس ما قبل الإسلام وعلى الإسلام الشيعي، وعلى الاحتفالات الوطنية مثل النوروز وتأميم شركة النفط وشهري المحرم ورمضان. وبدا أن الوطنية قد حققت توفيقا سعيدا بين إيران ما قبل الإسلام والإسلام - أو على الأقل الإسلام الشيعي.

وقد ألحق الإصلاحيون انتصار 1997 بثلاثة انتصارات منفصلة تتساوى في أهميتها. فقد حصلوا على 75 في المائة من جملة الأصوات في الانتخابات المحلية في العام 1999، حيث قام 334 ألف مرشح-من ضمنهم خمسة آلاف امرأة - بالتنافس على 115 ألف مقعد في مجالس المقاطعات والمدن والقرى. وفي الانتخابات البرلمانية في العام 2000 كسب الإصلاحيون 80 في المائة من جملة الأصوات وحصلوا على 195 مقعدا من مقاعد المجلس التي يبلغ عددها 290 مقعدا. وقد اعتلى شقيق خاتمي القائمة في طهران. وفي العام 2001 كسب خاتمي مرة ثانية انتخابات الرئاسة ورفع أصواته بنحو مليوني صوت، وحصل على 80 في المائة من جملة أصوات الهيئة الناخبة. وقد شارك في هذه الانتخابات ما يزيد على 67 في المائة ممن لهم الحق في التصويت. وأصبح الرئيس الآن قادرا على شغل مقاعد الوزارة بمؤيديه. وقد علقت مجلة الإيكونوميست قائلة: «على الرغم من أن إيران دولة إسلامية، مشبعة بالدين والرمزية الدينية، لكنها تتحول

بتزايد إلى بلد مقاوم لرجال الدين. وبمعنى ما فهي تتشابه مع بعض البلدان التي تتبع الكنيسة الكاثوليكية الرومانية حيث يجري التعامل مع الدين كمسلّمة، من دون مظاهر شعبية، وبمشاعر غامضة تجاه رجال الدين. يميل الإيرانيون إلى السخرية من الملالي، ويتداولون بعض النكات الخفيفة عنهم، وهم بالتأكيد يريدونهم خارج خصوصياتهم. وبصفة خاصة، فإن الإيرانيين لا يحبون رجال الدين السياسيين»[61]. وأضافت «الإيكونوميست» أن رجال الدين يشتكون من أن أكثر من 70 في المائة من السكان لا يؤدون شعائر الصلاة اليومية وأن أقل من 2 في المائة يذهبون إلى المساجد يوم الجمعة[62]. وبتعبير آخر، فإن الإصلاحيين، وبتأييد من حماس جماهيري، كسبوا ليس فقط المجالس المحلية وإنما الأفرع التشريعية والتنفيذية للحكومة الوطنية أيضا. واقتصر قلب المحافظين على أقل من 25 في المائة من جملة أصوات المقترعين. ويمكن وصف هذا القلب بأنه «قاعدتهم» الصلبة.

واستخدم خاتمي هذه الانتصارات لكي ينفتح في كل من العلاقات الأجنبية والسياسة الداخلية. وقد تجنب الموضوع الحساس المتعلق بسيطرة الدولة على الاقتصاد، ويعزى ذلك جزئيا إلى عدم رغبته في خسارة تأييد العمال، وجزئيا بسبب تعلم رفسنجاني من الخبرة الصعبة أن محاولة التلاعب بالامتيازات التي تحظى بها المؤسسات والبازارات تعد مخاطرة كبيرة في السياسة الإيرانية. لهذا، فقد تجنب خاتمي هذه العقبة الاقتصادية الأساسية، واستمر بدلا من ذلك في توجيه العائدات - التي من حسن حظه، تزايدت بسرعة مع زيادة سعر برميل النفط من 10 دولارات في العام 1997 إلى 65 دولارا في العام 2003. واستمرت قدرة الدولة على التوسع في البرامج التنموية في التعليم، والكهرباء، والإسكان، والبناء الريفي، والمنشآت النووية. وبحلول العام 2000 كان يتوافر لنحو 94 في المائة من السكان إمكانية الحصول على التسهيلات الطبية والمياه النقية، وكان 97 في المائة ممن أعمارهم ما بين السادسة والثانية والعشرين يعرفون القراءة والكتابة، وكان معدل الوفيات هو الأفضل في الشرق الأوسط، وشكلت النساء 63 في المائة من طلاب الجامعة، 54 في المائة من المسجلين في الكليات، و 45 في المائة من الأطباء. كما جنبت الحكومة أيضا جزءا من العائدات النفطية لأجل الطوارئ.

ودشـــن خاتمي حملة في مجال الشؤون الخارجية لتحســـين العلاقات مع العالم الخارجي. فقد زار كلا من طوكيو، وموســـكو، ومدريد، وروما، وباريس، حيث وضع أكاليل من الزهور على قبور روســـو، وزولا، وفيكتور هوغو في البانثيون(*). وطمأن محامين دوليين إلى أن المحاكم الإيرانية لن تلجأ إلى عقوبة الرجم وسوف تقتصد في فرض أحكام بعقوبات بدنية. وقد استضاف خاتمي مؤتمرا للحوار ما بين الحضارات، ومبعوثين لحقوق الإنســـان من الاتحـــاد الأوروبي. وعبر في قناة سي إن إن عن مدى تقديره للغـــرب، خصوصا أمريكا. كما أعرب عن رأيه في أن «سر الحضارة الأمريكية يكمن في صخرة بليموث»(**)[63]. بل أعرب عن «أســـفه» لواقعة اســـتيلاء الطلاب على ســـفارة الولايات المتحـــدة. ودعا الأجانب إلى الاســـتثمار في إيران - خصوصا في استكشـــاف النفـــط، وتكريره، وبناء خطوط أنابيب النفـــط. وقد أعلن- وفي قطيعة واضحة لما كان يحدث في الســـابق- أن إيران ســـوف تقبل بحل الدولتين في فلسطين لو قبل الفلســـطينيون أنفسهم مثل هذه التسوية. كما خفف القيود على البهائيين، وأقنـــع خامنئـــي بهدوء بالعفو عـــن مجموعة من اليهود الذين اتهموا بالتجســـس لحســـاب إسرائيل، كما أكد للبريطانيين أن إيران ليس لديهـــا أي نية لتنفيذ الفتوى ضد سلمان رشدي.

في المقابل، استأنفت بريطانيا علاقتها الدبلوماسية الكاملة مع إيران التي كانت قـــد قطعت منذ العـــام 1979. وخفف الرئيس كلينتون الحظر الاقتصادي، وســـمح بتصدير الســـلع الطبية والزراعية واستيراد السجاد والفســـتق. وكان وزير خارجيته قـــد قدم ما يقرب من الاعتذار عن انقلاب العـــام 1953. وفي الأمم المتحدة، قامت خمـــس عشرة دولـــة أوروبية بالامتناع عن التصويت على إشـــارات انتقادية لإيران. وقامـــت الأمم المتحدة ذاتها بإســـقاط إيـــران من قائمة الدول التـــي تنتهك حقوق الإنســـان. وقام البنك الدولي – ومن دون موافقة الولايـــات المتحدة - بإقراض 232 مليـــون دولار لإيران للخدمات الطبية والـــصرف الصحي. ووافقت شركات أوروبية، وروســـية، ويابانية - ومرة أخرى من دون موافقة الولايات المتحدة - على اســـتثمار

(*) مقبرة العظماء في الحي اللاتيني في باريس. [المحررة].

(**) قصـــة حجـــر نقش عليـــه في العام 1620 في إشـــارة إلى عام وصـــول المهاجرين الأوائل إلى ســـواحل بليموث (ماساتشوستس). [المحررة].

12 مليار دولار في النفط، والغاز وصناعة السيارات. تدفقت العملة الأوربية اليورو على سوق الأوراق المالية في طهران. ومنح صندوق النقد الدولي إيران تقديرات مرتفعة في العام 2003 بسبب إصلاحاتها المالية - خصوصا في مجال العمل على موازنة الموازنة العامة.

أما في السياسة الداخلية، فقد مرر الليبراليون في المجلس أكثر من مائة مشروع قانون إصلاحي. وتتضمن هذه المشروعات بقوانين الحظر الصريح لأي شكل من أشكال التعذيب والإكراه البدني، بما في ذلك الحرمان من النوم، وتعصيب الأعين، والسجن الانفرادي؛ وحق المسجونين السياسيين في الحصول على مشورة قانونية، والحق في رؤية عائلاتهم، وحقهم في المحاكمة أمام قضاة لا تقل خبرتهم عن عشر سنوات على الأقل؛ وتأسيس محكمة خاصة للصحف مستقلة عن الجهاز القضائي للتعامل مع قضايا القذف والتشهير والرقابة؛ وحق كل المتهمين في محاكمات قضائية مع الفصل التام بين القضاة والادعاء العام؛ وسلطة رئاسية لفصل القضاة الناشطين الذين يتدخلون بشكل سافر في السياسة ويتوسعون في سلطتهم القضائية. وحاولوا نقل سلطة الإشراف على الانتخابات وتصفية المرشحين من مجمع تشخيص مصلحة النظام إلى وزارة الداخلية. وجادلوا بأن «الدستور أعطى لمجمع تشخيص مصلحة النظام سلطة الإشراف على الانتخابات - وليس سلطة تعديلها والتدخل فيها». وتحدث بعض النواب علانية عن الحاجة إلى استفتاء لتعزيز المظاهر الديموقراطية في الدستور.

كما ساند النواب الليبراليون دعم المرأة، فقد سمحوا للنساء بالدراسة في الخارج عن طريق منح الدولة الدراسية، وسمحوا للزميلات بارتداء الإيشارب بدلا من الشادور الكامل، ولتلميذات المدارس بارتداء ملابس ملونة. بل مرروا مشروع قانون يتعارض مباشرة مع التأويلات التقليدية للشريعة، فقد أزالوا كل صور التمييز بين الرجال والنساء، وبين المسلمين وغير المسلمين، سواء في القبول بالشهادة في المحاكم أوفي مقدار التعويضات عن الأضرار. ورفعوا سن الزواج للبنات إلى خمسة عشر عاما. كما أعادوا فتح مجال القضاء أمام النساء. وأعطوهن حقوقا متساوية أمام محاكم الطلاق وسمح لهن بالحصول على حقوق رعاية أطفالهن دون سن السابعة. لم يسبق لأي انتخابات حرة للبرلمان في الشرق الأوسط أن كانت تمثل هذا التحدي

الســافر للمعتقدات الأساسية في الشريعة. والأكثر من هذا، أنهم صدقوا على إعلان الأمم المتحدة لإزالة كل أشــكال التمييز ضد النساء - بينما لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية ترفض حتى الآن التصديق على هذا الإعلان البالغ المساواتية. وقد تعززت القضيــة الليبرالية أكثر حينما فازت شــيرين عبادي، وهــي محامية في مجال حقوق الإنســان، بجائزة نوبل للســلام، وحينما قام آية الله يوسف صانعي، وهو واحد من أتباع الخميني المقربين، بالإعلان عن تأييده الكامل لحقوق النســاء. فقد حكم بأن القانون لا ينبغي ألا يفرق بين الجنسين، وأن النساء ينبغي أن يكون لديهن الحق في أن يصبحن رؤساء، وقضاة، بل قادة أعلى.

نجــح الإصلاحيون في إنهاء الاغتيالات السياســية في الداخــل والخارج. وطهروا وزارة الاســتخبارات من مجموعة من العنــاصر المؤثرة التي قامت بعمليات «قتل» للمنشــقين - الذين «أقدم زعيمهم على الانتحار» قبل توريط زعمائه الأعلى مرتبة. خفف الإصلاحيون القيود المفروضة على منتظري، آية الله الذي كان من المتوقع أن يخلف الخميني. وأرســلوا لجانا برلمانية إلى الســجون، وقاموا بفصل بعض مأموري الســجون، وتحرير المزيد من الموقوفين السياسيين، وتحســين أوضاع آخرين منهم، وفرضوا قيودا على مخبري الباســيج الذين كانوا يتعرضون لشباب الطبقة الوسطى، خصوصا البنات، بسبب استماعهم للموسيقى، ومشاهدتهم للفيديوهات، وحيازتهم الأطباق اللاقطة لقنوات التليفزيون عبر القمر الاصطناعي، والنســاء اللاتي لا يقمن بتغطية رؤوســهن بالكامــل، أو الذين يقيمون حفلات خاصــة. وعلق أحد مرتادي الحفلات مازحا قائلا: «في الســابق، كنا نتجمد من الخوف إذا ســمعنا جرس الباب. بينــما الآن، إذا ما حدث هذا، فســنعرف أن شــخصا ما قد أتى متأخــرا»[64]. وعلق الصحافيون الأوروبيون بأنه بينما كانت عناصر الباســيج متناثرة في ضواحي الطبقة الوســطى الشــمالية فإنهم ظلوا يمثلون مشــكلة في الأحياء الفقــيرة الجنوبية: «في ضواحي الطبقة العاملة ظلوا محبوبين بسبب تقواهم ووطنيتهم وكسبب لكسرهم أنوف الأولاد الأغنياء»[65].

كــما قام الإصلاحيون أيضا بتوجيه أمــوال الدولة نحو المنظمات غير الحكومية: الأندية المحلية، المســارح، المراكز الثقافية، الصحف، فقد زاد عدد الصحف اليومية من خمس إلى ســت وعشريــن صحيفة وارتفعت جملة توزيــع هذه الصحف من

1.2 مليون نسـخة إلى 3.2 مليون نسـخة. وارتفع عدد المجلات من 778 إلى 1375، وعدد عناوين الكتب من 14500 إلى 23300 بتوزيع إجمالي بلغ 118 مليون نسخة - كان عـدد عناوين الكتب في العام 1986 ضئيـلا حيث بلغ 3800 عنوان وبتوزيع يقل عن 28 مليون نسـخة[66]. وأصبحـت صحيفة همشري (المواطن) اليومية التي يمتلكهـا مكتب العمدة في طهران وبتوزيع يبلغ 460 ألف نسـخة، الصحيفة الأولى في إيران التي تعتمد على دخل الإعلانات. وأخيرا، وصل سـوق المسـتهلك إلى إيران. واحتفى الليبراليون حفاوة كبـيرة بأكبر نجاح ثقافي في مجتمع الفيلم الدولي بالفوز بجوائز مهرجانات كان والبندقية. وعالجت أفلام مثل: «امرأتان»، والنصف المخفي، وجيلانـه، زواج المباركين، «طعم الكرز»، «وقت للخيـول المخمورة»، لحظة البراءة، و«حدث ذات مرة، السينما»، موضوعات اجتماعية خصوصا حالة النساء، والأطفال، والفقراء، وقدامى المحاربين. وكان أكثر المحتفى بهم من بين المخرجين عضوا سـابقا في الحرس الثوري. وبالطبع، كانت صناعة الأفلام مدعومة بشدة من قبل الدولة.

وثـأر المحافظون لأنفسـهم، فقد مارس مجلس صيانة الدسـتور حق الاعتراض (الفيتو) على معظم مشروعات القوانين التي تقدم بها الإصلاحيون على أسـاس أنها مشروعات تنتهك الشريعة والدسـتور. وقام الجهـاز القضائي بإغلاق أعداد متزايدة من الصحف، وفي النهاية حظر أكثر من سـتين مطبوعة فيما بات يعرف بـ «مذبحة الصحف الكبرى». ووجه القضاء عرائض اتهام بـ «الردة» ضد المثقفين الجدد. وعنف أحد المؤرخين بسـبب مجادلته بأن الإسلام في حاجة إلى إصلاح بروتستانتي. وسجن صحـافي لأنه كتب أنه لم يجد أثـرا لولاية الفقيه في القرآن أو في تعاليم الأئمة الاثني عشر. كما قُبض على صحافي آخر لإشـارته إلى أن الحجاب يسـبق الإسلام وأن أصوله كانت في الحضارات الوثنية القديمة. واحتُجز صحافي آخر لنشره استطلاعا للرأي العام بيّن أن أغلبية الإيرانيين يرغبون في تحسـين العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من عدم ثقتهم في واشـنطن. كما حظرت إحدى الصحف لنشرها رسـما كاريكاتوريا يشـير إلى «الاتفاق الجديد»(*) للرئيـس الأمريكي روزفلت وهو يصور يدي الرئيس وهـما تعتصران قضاة المحكمة العليا ذوي اللحى البيضاء. كما منعت

(*) New Deal هـي حزمـة البرامـج الاقتصادية التي اعتمـدت في الولايات المتحدة في أثنـاء حكم الرئيس روزفلت. [المحررة].

صحيفة «زن» التي ترأست تحريرها ابنة رفسنجاني، بسبب نشرها كاريكاتورا يظهر زوجا يتوسـل إلى قاطع طريق حتى يذهب في أعقاب زوجته مع تعليق على الرسم يقول إنه طبقا للشريعة فإن «دية القتيلة» سوف تكون نصف ديته فقط. وجرمت حركة الحرية على أساس أنها لا تؤمن بإخلاص بمفهوم ولاية الفقيه. وحوكم عمدة طهران - وهو من تلاميذ رفسنجاني - بتهم ملفقة بالفساد المالي. وفضلا على ذلك، فض الحرس الثوري اجتماعا احتجاجيا في جامعة طهران وجرح في هذه العملية أكثر من مائة وتم التفتيش الدقيق ونهبت أماكن مبيت الطلبة بالجامعة. وانتهز خاتمي فرصة يوم 7 ديسمبر لكي يحتفل بهذا اليوم وللتحذير من أن مثل هذه الاشتباكات سوف تقوض الديموقراطية وتمهد الطريق لبزوغ التطرف[67]. والأكثر من هذا، منع مجمع تشخيص مصلحة النظام أكثر من ألفي مرشح، بمن فيهم 87 نائبا، من الترشح لانتخابات المجلس المقبلة. وقد اشتكى النواب الذين مُنعوا قائلين: «لقد جاءت ثورتنا بالديموقراطية والاستقلال باسم الإسلام، لكن حقوقنا الوطنية تسحق اليوم تحت الأقدام باسم الإسلام»[68].

وعانى الإصلاحيون من ضربة أخرى من جهة غير متوقعة - الولايات المتحدة. وقد أتت هذه الضربة من خطاب «محور الشر» الذي ألقاه الرئيس بوش في يناير 2002. فمع النص في هذا الخطاب على إيران باعتبارها تهديدا رئيسيا للسلام العالمي، اتهم بوش إيران بالطموح إلى بناء أسلحة نووية وبتمويل الإرهاب الدولي الموجه إلى الولايات المتحدة. واتهم أيضا «قادتها غير المنتخبين» بحرمان الشعب الإيراني من حرياته. وتلا ذلك إدانة مستشاره للأمن القومي إيران باعتبارها كابوسا «شموليا». وقد أتى هذا الخطاب كمفاجأة غير متوقعة تماما، حيث كانت وزارة الخارجية الأمريكية وإيران تعملان بشكل وثيق لكن بهدوء وسرية من وراء ستار في أفغانستان - للإطاحة بطالبان وتثبيت حكومة جديدة في كابول. وفاجأ الخطاب وزارة الخارجية الأمريكية بالقدر نفسه الذي فاجأ به إيران. وقد كتب أحد المراسلين الصحافيين الغربيين في طهران: «لام خاتمي خطاب محور الشر لبوش لإغراقه إيران في أزمة ممتدة بإعطائه أوراقا لمعارضيه المحافظين وتجميده للإصلاح الداخلي»[69]. وجادل أحد محللي المخابرات البريطانية بأن هذا الخطاب كان حجر عثرة حيث «ملّك المحافظين أوراقا، وعزز من موقفهم المعادي للأمركة، وساعد

على إخراس الإصلاحيــين»[70]. وكتب صحافي أمريكي: «أنقذ الرئيس بوش المحافظين بتســميته إيران باعتبارها جزءا من محور الشر. وقد ألقى هذا بالإصلاحيين في ركن دفاعي»[71]. وكتبت صحيفة نيويورك تايمز: «منذ حدد الرئيس بوش إيران باعتبارها طرفا في شــبكة الإرهاب الدولي المفتوحة على مهاجمة الأمريكيين، كان ذلك بمنزلة طوق النجاة للمحافظين في إيران، الذين حاولوا استخدام انتعاش التباعد مع أمريكا مــن أجل قمع الإصــلاح في الداخل. وقد أدى هذا إلى أن أصبــح الأمر أكثر صعوبة عــلى الرئيس خاتمــي في الاحتفاظ بجدول أعماله الإصلاحي مــن أجل إعطاء دفعة للديموقراطيــة»[72]. وقد اشــتكى أحد المثقفين الجدد في إيران إبــان زيارته لهارفارد مــن أن الخطاب «حمس المحافظين على اتخاذ إجراءات قاســية ضــد التغيير»[73]. وأشار آخر إلى أن الخطاب «شحن المحافظين وغرس الإحساس بحالة طوارئ لديهم لاســترداد السلطة»[74]. والأكثر خطورة من كل ذلك، أن الخطاب، إلى جانب نكسات أخرى، شق صف الحركة الإصلاحية كلها. فالبعض، وتحديدا خاتمي، استمر في الإصرار على أنــه ما زال من الممكن تحقيق الإصلاح من داخل النظام. بينما تحدث آخرون عن الحاجة إلى حملات نضال أخرى- بل تحدثوا عن استفتاء جديد. في الوقت الذي تحرر فيه آخرون من وهم إمكانية الإصلاح، وانســحبوا من حقل النشاط السياسي. وتبخرت الفورة الليبرالية.

وأعطى هذا للمحافظين الفرصة لكسب سلسلة من الانتخابات - المجالس المحلية في العــام 2003، والمجلــس في العام 2004، والرئاســة في العــام 2005. وفي الحملات الانتخابية الثلاث، ترشــح اتحاد رجال الدين المناضلين واتحاد الائتلاف الإســلامي ضد جمعيــة رجال الدين الليبراليين المناضلين، وحزب المشــاركة الإيــراني، ومنفذي البناء، وبيــت العمال. وقد ربح المحافظون جزئيا بســبب حفاظهم على قاعدتهم النســبية الأساســية البالغة 25 في المائة، وجزئيا بسبب تجنيدهم قدامى المحاربين لكي يصبحوا مرشحيهم، وجزئيا بسبب جذبهم للمستقلين في موضوع الأمن القومي، لكن هم على الأغلب ربحوا بسبب بقاء أعداد كبيرة من النساء، وطلاب الكليات، وأعضاء آخرين في الطبقة الوسطى التي تعمل بأجر في منازلهم. فقد تراجعت نسبة إجمالي المقترعين في انتخابات المجلس إلى أقل من 51 في المائة - وهي واحدة من أســوأ النسب منذ قيام الثورة. وتراجعت نسبة المقترعين في طهران إلى 28 في المائة.

وفي الانتخابات الرئاسية، ربح محمود أحمدي نجاد - وهو مرشح غير معروف نسبيا - على أساس برنامج من نقطتين: تعزيز الأمن القومي وتحقيق الوعود الشعبوية لعهد الخميني. وعد أحمدي نجاد الذي وصف نفسه بـ«نصير المستضعفين» إلى جانب كونه أصول غر (مبدئيا) وآبادغر (مطورا) - وهما مصطلحان جرى صكهما حديثا - برفع الأجور والمرتبات، خصوصا المدرسين وموظفي الحكومة، وتخفيف حدة الفقر، والتعامل مع مشكلات البطالة والإسكان، وتوزيع علاوات على المتزوجين حديثا، وتوفير «العدالة الاجتماعية» للجماهير، خصوصا المحاربين القدامى، والأكثر أهمية من كل هذا، التخلص من البلاء السرطاني للفساد الذي يعرض الجسد السياسي كله للخطر. وقد ادعى أن الجماهير قد «نهبت» من قبل «الرأسماليين الجدد» وكذلك من قبل بقايا «الألف عائلة». وأدان سوق المال باعتباره «وكرا للمضاربة». واتهم حتى معارضه الرئيسي، رفسنجاني، بتحويله وزارة النفط إلى إقطاعة عائلية وتحويل نفسه إلى واحد من أغنى الرجال في البلد. وقد ساعدت التغطية التليفزيونية لشقة أحمدي نجاد، التي أظهرت أنه يعيش حياة طبقة وسطى دنيا متواضعة، هذه البلاغة الشعبوية. كما ساعدت أيضا حقيقة أن والد أحمدي نجاد كان حدادا - وهي المهنة نفسها التي كان يمتهنها كاوه، أحد الأبطال الرئيسيين في الشهنامة. سوف تبقى الهوية الطبقية حية في إيران – على الرغم من كل التغيرات التي جلبتها الثورة الإسلامية. ومع انقسام الإصلاحيين، اكتسح أحمدي نجاد الانتخابات - على الرغم من أن نسبة الاقتراع كانت أقل من الانتخابات الرئاسية في المرتين السابقتين. ولم يكسب المحافظون كثيرا عن طريق توسيع قاعدتهم الأساسية المحدودة، بل عن طريق انقسام الإصلاحيين وتثبيط همتهم عن التصويت، فقد أثرت سياسات التصويت على إيران بكل أوجهها المعقدة.

إيران المعاصرة

دخلت إيران القرن الحادي والعشرين كقوة إقليمية رئيسية - بكل تأكيد في الخليج العربي، إن لم يكن في كامل إقليم الشرق الأوسط. فبتعداد سكانها البالغ نحو 70 مليون نسمة تعد إيران أكبر بلد في الإقليم. وتؤدي دورا رئيسيا في منظمة البلدان المصدرة للنفط، فهي ثالث أكبر منتج للنفط في العالم، يتوافر لديها أكبر ثالث بل ربما أكبر ثاني

احتياطيات مؤكدة من النفط والغاز في العالم. وسوف تبقى بلدا مهما إذا استمر عصر الهيدروكربون[*]. وقد أنتجت خلال القرن الماضي دولة مركزية قوية، تمتد يدها من العاصمة إلى المقاطعات البعيدة، لتمس بطريقة أو بأخرى كل مواطن تقريبا. وهي تتحكم أيضا في جيش كبير، الذي، على الرغم من عدم تجهيزه لخوض حرب هجومية، سوف يكون في غاية الكفاءة في الأغراض الدفاعية. ولا يمكن عزل إيران باعتبارها دولة «فاشلة» - على غرار بعض الدول الأخرى في الإقليم. وبفضل الاحتياطيات النفطية أساسا، جرى توفير مستوى معيشي محترم: انخفاض في معدل وفيات الأطفال، زيادة معقولة في توقع الحياة، معدل مرتفع لمعرفة القراءة والكتابة، زيادة مؤثرة في الالتحاق بالكليات - بمن في ذلك النساء - وبالنسبة إلى الأغلبية من مواطنيها ليس فقط توفير الكهرباء، ومياه الشرب النقية، ووسائل المواصلات الحديثة، بل السلع الاستهلاكية أيضا مثل: الثلاجات، التليفونات، الراديوهات، التليفزيونات، والسيارات. وتحتوي إيران الآن على عدد كبير من الطبقة الوسطى التي تعمل براتب وطبقة عاملة متعلمة إلى جانب طبقة تقليدية وسطى من أصحاب الأعمال. ومن عدة أوجه، لا يمكن أن تعد الآن جزءا من العالم الثالث.

وأكثر من هذا، تعد إيران الآن متماسكة مع توافر إحساس بالهوية الوطنية المستمد ليس فقط من التراث الشيعي وتراث ما قبل الإسلام، بل من الخبرات المشتركة للقرن الماضي أيضا، التهديد الإمبريالي من الغرب، الثورة الدستورية، الحركة الوطنية بقيادة مصدق، الجرح الذي سببه انقلاب 1953 وعصر أسرة بهلوي، وبالطبع، الخبرة الدرامية لكل من الثورة الإسلامية والحرب مع العراق. ولم تشكل الهوية الإيرانية فقط بالتاريخ المشترك، والجغرافيا المشتركة، واللغة المشتركة، والدين المشترك، ولكن بالخبرة المشتركة للتاريخ الحديث أيضا - ويتضمن ذلك تسعة انتخابات رئاسية وسبعة انتخابات برلمانية منذ عام 1979. لقد حول التاريخ الرعايا، الفلاحين، وفي أحيان كثيرة غير المتحدثين بالفارسية إلى مواطنين إيرانيين كاملي المواطنة. ليست هذه الهوية الوطنية موضع المساءلة سوى في المناطق الهامشية السنية التي يقطنها الأكراد، والتركمان، والبلوش. وعلى خلاف العديد من الدول في المنطقة، لا تعد إيران منتجا لخريطة وضعتها القوى الإمبريالية.

(*) النفط والغاز. [المحررة].

وبزوغ إيــران كقوة إقليمية وضعها في موضع الصدام مع قوى رئيســية أخرى في الإقليــم - الولايات المتحدة خصوصا مع احتلال الأخيرة الحديث لكل من العراق وأفغانســتان إلى جانب إقامة قواعد عســكرية في القوقاز وآسيا الوسطى، فضلا عن القواعــد القديمــة في تركيا ودول الخليــج. وقد تعقدت علاقاتهــما أكثر مع حقيقة أن الشــيعة في المنطقة - في العراق، أفغانســتان، لبنان - يرنون بأبصارهم إلى إيران باعتبارها حاميتهم الرئيســية ضد التهديدات المحليــة والخارجية. وقد تركز النزاع الأمريكي - الإيــراني حديثا على القضية المتفجرة للغاية حــول التكنولوجيا النووية. تصر إيران بحمية على حقها في تطوير مثل هذه التكنولوجيا، وتســتند إلى القانون الدولي، وحاجتها إلى مصادر بديلة للطاقة، والحق غير المتنازع عليه للدول النامية في دخول العالم الحديث بتســخير ما ترى أنه الجانب الأكثر تقدما من العلم. وتضيف أنها ليست لديها أي نية للتوسع في برنامجها النووي الحالي لإنتاج الأسلحة النووية. بينــما تصر الولايات المتحدة بحميــة مماثلة على عدم الثقة في إيــران فيما يتعلق بالتكنولوجيا النووية لأن نيتها الحقيقية هي تطوير أسلحة دمار شامل. ومثل هذه الأســلحة، كما تدعــي الولايات المتحدة، لن تنتهك فقط القانون الدولي، بل ســوف تغير أيضا من توازن القوى الشــامل في الإقليم وتفرض تهديدا محدقا على إسرائيل، والمملكة العربية الســعودية، ودول الخليج - فضــلا عن تهديدها للوجود الأمريكي في الشرق الأوســط. وربما ســيجيب العقد القادم عن الســؤال حول كيف سيمضي هذا الموضوع المتفجر: بانسحاب هذا الطرف أو ذاك، أو بالتفاوض حول حل وسط بحيــث تتعلم القوتان التعايش معا في الجوار الخطير نفســه، أو بالتصعيد الخطير للنــزاع حتى حافــة الهاوية الذي يمكن أن ينزلق إلى كارثــة تعادل في حجمها كارثة حروب الثلاثين عاما الأوروبية(*).

(*) أثمر التفاوض بين طهران والدول الســت الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنســا، بريطانيا، الصين، روســيا، وألمانيــا) عن اتفاق مرحلي بشــأن برنامج إيــران النووي في نوفمبر 2013، وصفه الرئيس الأمريــكي باراك أوباما بأنه «مدخــل إلى عالم أكــثر أمنا»، بينما لاقى ردود فعل متفاوتة من دول المنطقة كان أكثرها حدة الاســتياء الذي أعلنته إسرائيل. [المحررة].

تسلسل زمني

1901 منح امتياز دارسي.

ديسمبر 1905 معاقبة التجار بالفلقة.

يوليو 1906 الاحتجاج في مقر البعثة البريطانية.

أغسطس1906 الوعد الملكي بالدستور.

أكتوبر 1906 افتتاح أعمال المجلس الأول.

أغسطس 1907 الاتفاقية الأنجلو - روسية.

1908 أول بئر نفط.

يونيو 1908 الانقلاب العسكري.

1909 تكوين شركة النفط الأنجلو - فارسية.

يوليو 1909 الثوار يستولون على طهران.

نوفمبر 1909 افتتاح أعمال المجلس الثاني.

1911 الإنذار الروسي.

1912 الأسطول البحري البريطاني يتحول من استخدام الفحم إلى النفط.

أغسطس 1919 الاتفاقية الأنجلو - فارسية.

فبراير 1921 الانقلاب العسكري.

1925 الجمعية التأسيسية تنهي حكم سلالة القاجار.

1926 تتويج الشاه رضا.

1927 إلغاء الامتيازات الأجنبية.

1928 مرسوم الزي الجديد.

1933 إلغاء امتياز دارسي.

1934 تغيير الاسم الرسمي من فارس إلى إيران.

أغسطس 1941 الغزو الأنجلو - سوفييتي.

1951 تأميم النفط.

1953 الانقلاب الذي دبرته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية.

1963 الثورة البيضاء.

1974 زيادة أسعار النفط إلى أربعة أمثال ما كانت عليه.

1975 تشكيل حزب البعث.

فبراير 1979 الثورة الإسلامية.

تعريف ببعض الشخصيات السياسية المهمة في إيران الحديثة

الشاه أحمد (1896 - 1929): آخر ملوك القاجار. ورث العرش في العام 1909 حيث كان لا يزال حدثا. لم يبلغ سن تولي العرش حتى العام 1914. ومع افتقاره إلى السلطة الحقيقية والخوف على حياته، سارع إلى مغادرة البلاد في أعقاب انقلاب العام 1921. مات في باريس ودفن في كربلاء.

أحمد قوام (قوام السلطنة) (1877 - 1955): الأكثر وجاهة بين الوجهاء القدامى. مؤيد من البلاط لثورة 1906 - يقال إن الإعلان الملكي لمنح الأمة الدستور قد كتب بخطه - اكتسب صيتا كبيرا لنجاحه في إدارة العجلة والتوسط بين كل من المجلس والحكومة. ترأس أربع وزارات في السنوات السابقة على حكم الشاه رضا وست وزارات بعده. لم يبد احتراما جما للشاه الشاب محمد رضا. البعض يرجع إليه الفضل - وليس إلى ترومان – في إبقائه إيران سليمة بسبب نجاحه في إقناع ستالين بسحب الجيش الأحمر من أذربيجان. مات وقد فقدت سمعته بريقها، حيث عرض في العام 1952 أن يحل محل مصدق كرئيس للوزارة.

أسد الله علم (1919 - 1978): المؤتمن الرئيسي على أسرار الشاه محمد رضا. ينحدر من صف طويل من الأعيان في سيستان وبلوشستان يعرفون باسم «سادة الأهوار». وانضم إلى البلاط في العام 1946 وخدم كمستشار للشاه حتى وفاته في بداية الثورة. ويرى البعض أن غيابه يفسر تذبذبات الشاه في 1977 - 1978 وبالتالي حدوث الثورة في نهاية المطاف، غير أن مذكراته التي نشرت بعد وفاته تدعم الرأي الذي يقول إنه كان جزءا من المشكلة الكبرى.

الأميرة أشرف (1919 -): أخت الشاه التوأم. امرأة ذات شخصية قوية، أدت دورا مهما من وراء الستار وساعدت العديد من التكنوقراط الذين تعلموا في الغرب في الحصول على الثروة والمناصب العليا، بخاصة المواقع الوزارية. ويرى البعض أنها

تلخص أسوأ ملامح النظام. بينما يدعي آخرون أن هذه وجهة نظر كارهة للنساء.

آية الله السيد أبو القاسم كاشاني (1885 - 1961): رجل دين كبير أيد أولا مصدق ثم عارضه. أتى لاجئا من العراق حيث قتل والده في أثناء قتاله مع البريطانيين بعد الحرب العالمية الأولى. اعتقله البريطانيون في الحرب العالمية الثانية. ألقى بثقله خلف مصدق عند بدء حملته لتأميم صناعة النفط. تخلى عن مصدق في العام 1953 صراحة بسبب عدم تطبيق الأخير الشريعة. أنكر مؤيدوه بحماس شديد تأييده لانقلاب 1953.

آية الله السيد روح الله الخميني (1902 - 1989): قائد كاريزمي للثورة الإسلامية. ولد في عائلة رجال دين، أمضى فترة شبابه في الحوزات العلمية في قم والنجف. دخل عالم السياسة في العام 1963، حينما أدان الشاه لمنحه «امتيازات» للمستشارين العسكريين الأمريكيين. ومع نفيه أمضى الستة عشر عاما التالية في النجف يطور في تفسير جديد للإسلام الشيعي. وقد توسع بإفراط في المفهوم الشيعي التقليدي حول ولاية الفقيه - من ولاية القضاء الديني على الأيتام، والأرامل، وضعاف العقول إلى الإشراف الديني على كل المواطنين. وولف أيضا بين المحافظة الدينية والراديكالية الشعبوية. ومع عودته منتصرا في العام 1979، نودي به في الدستور الجديد قائدا للثورة، مؤسس الجمهورية الإسلامية، القائد الأعلى للجمهورية الإسلامية، والأكثر قوة من كل هذا، إمام العالم الإسلامي - وهو لقب احتفظ به الشيعة في الماضي للأئمة الإثني عشر المعصومين المقدسين.

آية الله السيد علي خامنئي (1939 -): خليفة الخميني كقائد أعلى. ينحدر من أسرة رجال دين صغار في أذربيجان، درس علوم الدين أولا في مشهد ثم لاحقا في قم مع الخميني. لم يحرز أي شهرة سوى بعد الثورة حينما تقلد عدة مناصب مرموقة بما في ذلك

خدمته فترة قصيرة رئيسا للجمهورية. في أعقاب وفاة الخميني مباشرة، رفعه النظام إلى مرتبة آية اللـه ونودي به كقائد أعلى جديد. ورث سلطة الخميني لكن دون كاريزمته.

آية الله السيد محمد طالقاني (1919 - 1979): رجل الدين الأكثر شعبية في طهران إبان الثورة. مؤيد مبدئي لمصدق وعضو مؤسس لحركة الحرية، تمتع طالقاني بصلات طيبة مع كل أطياف المعارضة - مع الجبهة الوطنية، والمجاهدين، بل مع المجموعات الماركسية. نظم التجمعات الجماهيرية في العام 1978. لو لم يلق حتفه بعد الثورة مباشرة، فلربما كان قد قدم ثقلا ليبراليا موازنا للخميني.

آية الله حاج حسين طباطبائي بورجردي (1875 - 1961): آخر قائد شيعي عظيم. بعد تاريخ طويل حافل في الحوزة العلمية في النجف وبورجرد، انتقل إلى قم في العام 1944 حيث سرعان ما اكتسب مكانة المقلد الأعلى. على الرغم من معارضته لمشاركة رجال الدين في السياسة، فقد غض الطرف عن هؤلاء الذين ساعدوا انقلاب 1953. وقد حث موته آيات الله الأصغر سنا على التنافس على مكانته العظيمة. كما حثت وفاته أيضا الشاه على بدء ثورته البيضاء.

تقي أراني (1902 - 1940): أبو الماركسية في إيران. تلقى تعليمه في ألمانيا خلال الفترة من 1922 إلى 1930، وقد عاد إلى البلاد ليؤسس جريدة دنيا (العالم) وكون حلقة من المثقفين أسس أعضاؤها لاحقا حزب توده. حكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات لمناصرته «الاشتراكية» و«الإلحاد»، وتوفي في السجن.

جعفر قلي خان، سردار أسعد بختياري (1882 - 1934): شخصية محورية في الحرب الأهلية. قاد هو ورفاقه من القادة البختياريين قوات قبلية مسلحة نحو طهران، مؤمنا للدستوريين نصرا حاسما. حولوا عددا من الوزارات إلى إقطاعات عائلية حتى طردهم الشاه رضا. اغتيل سردار أسعد في السجن.

جلال آل أحمد (1923 - 1969): مؤســس حركة «العودة للجذور». بدأ حياته العملية كماركسي في حزب توده وبقي حتى آخر أيامه مثقفا شكاكا، لكنه عمل بشكل متزايد منذ الستينيات في البحث عــن الجذور الثقافية لإيران في التشــيع. وعملــه المعروف أكثر من غيره هو «غربزدغــي» الذي يعني حرفيا «الانبهار بالغرب» وكانت حجة الكتاب الأساســية أن إيران دُمرت بواســطة «وباء أتى من الغــرب». وهو واحد من المثقفين القلائل الذين مدحهم الخميني على الملأ.

الجنرال فضل الله زاهدي (1897 - 1963): الرئيس الشكلي للانقلاب الذي دبرته وكالة المخابــرات المركزية الأمريكية في العام 1953. ضابــط من لواء القوزاق، كان مقربا أحيانا ومســتبعدا في أحيان أخــرى من عــدة مرات من كل من الشــاه رضا والشــاه محمد رضا. ســجنه البريطانيون في العام 1924 بسبب قيامه باتصالات مع الرايخ الثالث. اختير رئيســا للــوزارة في العام 1953، وأقصي بواســطة الشــاه في العام 1955. انتقل إلى المنفى حيث مات في قصره الفخيم بسويسرا.

حجة الإسلام السيد محمد خاتمي (1944 -): رئيس ليبرالي. ابن لآية الله كان صديقا مقربا من الخميني، درس خاتمي العلوم الدينية في قم والفلســفة في جامعة أصفهان، كما تعلم بعض الإنجليزية والألمانية. عند بداية الثورة، كان يشرف على المســجد الشــيعي في هامبــورغ. وبعد الثــورة، ترأس دار نــشر حكومية، وانتخب عضوا في المجلس، وقد تســبب إبــان توليه منصب وزير الثقافة في إثــارة غضب المحافظين بتخفيفه للرقابة على الكتب والأفلام. ومع استقالته من الوزارة، ترأس المكتبة الوطنية ودرس الفلسفة السياســية في جامعة طهران. ومع ترشــحه على برنامج ســياسي إصلاحي، كســب انتخابات الرئاسة لدورتين - في العام 1997 وفي العام 2001 - وفي المرتين بأغلبية ساحقة.

حجة الإسلام علي أكبر هاشمي رفسنجاني (1934 -): اكتسب سمعة صاحب القرار للجمهورية الإسلامية. ولد لعائلة زراعية غنية، درس مع الخميني في قم، وسجن عدة مرات خلال عقد الستينيات. كتب كتابا امتدح فيه أحد الوزراء الإيرانيين في القرن التاسع عشر والذي كان قد حاول تحويل البلاد إلى دولة صناعية. بعد الثورة، تقلد عدة مناصب بارزة بما في ذلك منصب رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس تشخيص مصلحة النظام. ويعتبر الشخص الأكثر أهمية في البلاد بعد القائد الأعلى.

السيد أبو الحسن بني صدر (1933 -): أول رئيس لإيران. وعلى الرغم من كونه ابنا لأحد آيات الله الذين أيدوا انقلاب 1953، فإن بني صدر كان وقتها في صف مصدق وأمضى جزءا كبيرا من حياته الراشدة في باريس كناشط في الجبهة الوطنية وحركة الحرية. عاد مع الخميني في العام 1979 وخدم لفترة قصيرة كرئيس قبل اتهامه لرجال الدين بالتخطيط لإقامة «ديكتاتورية الملالي». أرغم على الهرب والعودة إلى باريس.

السيد أحمد كسروي (1890 - 1946): مؤرخ كبير لإيران الحديثة، وبخاصة للثورة الدستورية. مناصر وفيّ للتضامن الوطني، وقد أدان بشكل متواصل كل أشكال الطائفية والمذهبية، بما في ذلك التشيع. يعد عمله الأكثر إثارة للخلاف شيعيغاري (تجارة التشيع). ومع إدانته باعتباره «غير مؤمن» اغتيل. غير أن الخميني ظل محتفظا بعمل كسروي «تاريخ الدستور الإيراني» على أرفف مكتبته.

السيد حسن تقي زاده (1874 - 1970): مثقف وقيادي سياسي في الثورة الدستورية. باعتباره نائبا نشطا في المجلس الأول، فقد تحدث نيابة عن الحزب الديموقراطي وأثار غضب العلماء المحافظين الذين أصدروا فتاوى ضده. عاش في المنفى من العام 1909 وحتى العام 1924، وعاد إلى البلاد ليشغل موقعا وزاريا

في ظل الشاه رضا. وقد خدم أيضا كسيناتور في ظل الشاه محمد رضـا. ينظر إليه البعض باعتباره نموذجا نمطيا لجيل الراديكاليين الشباب الذين استقطبهم نظام بهلوي.

السيد حسـن مدرس (1870 - 1937): آية الله الرئيسي في معارضة الشـاه رضـا. عضو في المجلس منـذ العام 1914، عرف بشـكل أساسي كسياسي برلماني. شارك في الحكومة الوطنية التي عارضت الحلفـاء خلال الفترة من 1914 إلى 1918، كان معارضا للاتفاقية الأنجلو - إيرانية لعام 1919، وحاول الحيلولة دون صعود الشاه رضا إلى سـدة الحكـم. ومع إبعاده للمقاطعـات، قتل هناك في نهاية المطاف. ويعده الإسلاميون المحدثون واحدا من روادهم.

السـيد حسين فاطمي (1919 - 1954): الذراع اليمنى لمصدق أعدمه الشـاه. صحافي تلقى تعليمه في فرنسـا، كان المؤيد المبكر لحملة تأميم صناعة النفط والناطق باسمها. خدم مع مصدق في عدد من المواقع، بما في ذلك كوزير للخارجية. وبعد الانقلاب، اعتقل وأعدم بتهمة «إهانة العائلة المالكة» والتآمر لإقامة جمهورية. اعتبر بطلا للحركـة الوطنية. وهو واحد مـن قادة الجبهـة الوطنية القلائل الذين أطلقت أسماؤهم على بعض الشوارع بعد الثورة الإسلامية.

السـيد ضيـاء (الديـن طباطبـائي) (1889 - 1969): سـياسي مؤيد للبريطانيـين ووثيق الصلة بانقـلاب العـام 1921. صحافي مؤيد للبريطانيـين بوضوح، اختير رئيسـا للوزارة بواسـطة رضا خان في العام 1921 ليعزل بعدها بأشهر قليلة. عاد إلى إيران خلال الحرب العالميـة الثانية بعدما أمضى عشرين عامـا في المنفى، قام بعمل عدة محاولات لكي يعود رئيسا للوزارة مرة أخرى - غالبا مع تأييد بريطاني لكن مع معارضة ثابتة من السوفييت والأمريكيين. كانت لديه لقاءات خاصة دورية مع الشاه حتى وفاته.

السـيد عبدالله بهبهـاني (1844 - 1910): واحد من بين اثنين من آيـات اللـه البارزين في الحركة الدسـتورية. اغتيـل في الصراع

اللاحـق بين الديموقراطيين العلمانيـين والمتدينين المعتدلين. أيد ابنه آية الله محمد بهبهاني بانقلاب العام 1953. وقد أطلق على المال الذي أنفق في البازار من أجل الانقلاب «دولارات بهبهاني».

السـيد مجتبى مير لوحي، نواب صفوي (1922 - 1956): مؤسـس فدائيي الإسـلام، وهـي واحدة من أوليـات منظمات الأصوليين الحقة في إيران. نفذت المجموعة عددا من الاغتيالات بين عامي 1944 و1952. كما حاولت أيضا اغتيال مستشار مصدق الرئيسي وتآمرت لقتل مصدق نفسه. غير أن المنظمة أنكرت قيامها بدور في انقـلاب 1953. أعـدم صفـوي في العام 1956 بعـد محاولة اغتيال رئيس الـوزارة في ذلك الوقت. ويعتبر أتباع الخميني من أقصى اليمين صفوي واحدا من روادهم الأوائل.

السـيد محمد صـادق طباطبـائي (1841 - 1981): واحد من اثنين من آيات الله البارزين خلال الثورة الدستورية. ماسوني متخفٍ، لعـب دورا قياديا خلال الثـورة وفر إلى خارج البلاد بعد انقلاب العام 1909. أصبح ابنه الذي يحمل اسـمه نفسه شخصا ذا تأثير كبير في المجلس في الأربعينيات.

الشـاه رضا بهلوي (1878 - 1944): مؤسس دولة إيران المركزية. ولـد لعائلة عسـكرية، وقد ارتفع من بـين الصفوف في فرقة فرسـان لواء القوزاق - القـوة المقاتلة الرئيسـية في البلاد في ذلك الوقت. قاد انقلابا عسكريا في العام 1921، وبعد خمسة أعوام توج نفسه شاه البلاد، ليحل أسرته البهلوية محل سلالة القاجـار. حكم بقبضة حديدية حتى العام 1941 حينما غزت جيوش بريطانيا والسـوفييت البـلاد وأجبرته على التنازل عن العـرش. مـات بعد ثلاث سـنوات من تنازله عـن العرش في جنوب أفريقيا. وقد ترك لابنه ليس فقط التاج بل ثروة خاصة ضخمـة أيضا - اعتبرت تلك الـثروة في ذلك الوقت الأضخم في الشرق الأوسط.

الشـاه محمد رضا بهلـوي (1919 - 1980): ملك أطاحت به الثورة الإسـلامية. جرت تنشـئته من قبل والده ليكون أول قائد أركان رئيسي للقوات المسـلحة. ورث العـرش في العام 1941، نجح في تجنـب الجنرالات والأعيان الذين حاولوا السـيطرة على القوات المسـلحة. عزز سـلطته بعد انقلاب وكالة المخابـرات المركزية الأمريكيـة في العـام 1953، وقد حكم إلى حـد كبير مثل والده، مسـتخدما العائدات النفطية لتوسـيع الدولة بإفراط إلى جانب توسـيع القوات المسـلحة. مات بعد الثورة - بمـرض السرطان، والذي أبقى أمره سرا حتى عن عائلته وذلك لكيلا يعرض نظامه للخطر. وقد وصفه بأنه «جلالة الفاشل».

الشـيخ فضل الله نـوري (1843 - 1909): رجل دين قيادي عارض الثورة الدسـتورية. وكان أحد متخصصي علم الكلام البارزين في طهران. ناصر في البداية المحاولات الهادفة إلى تحجيم السـلطة الملكية، لكن، مع نمو مخاوفه من العلمانيين، انتهت به الحال إلى أن يصطـف مع الملكيين. أصدر فتـوى يتهم الإصلاحيين بكونهمّ بابيين متخفين، وملحديـن، ومفكرين دهريين. قتل بعضهم مع الحكم عليهم بالإعدام خلال الحرب الأهلية. وبعد الحرب، شنق لإصداره مثل هـذه الفتاوى القاتلة. وتعتبره الحركة الإسـلامية الحديثة واحدا من شهدائها الأوائل.

شيرين عبادي (1947 -): الشخصية الإيرانية الوحيدة الحاصلة على جائزة نوبل. قاضية شـابة في الأيام الأخيرة للنظام السـابق، وقد أُقصيـت إلى جانب كل النسـاء الأخريات مـن هيئة القضاء في حركة تطهـير. فتحت شركتها الخاصـة للمحاماة والمتخصصة في حقوق الإنسـان، وبخاصة القضايا التي تتضمن نساء أو أطفالا. حصلت على جائزة نوبل للسلام في العام 2002.

عبـاس هويـدا (1919 - 1979): رئيس الوزراء الأطول خدمة خلال عهد الشاه. صاحب تاريخ عملي في الخدمة العامة، نشأ في عائلة

بهائية - على الرغم من أنه هو نفسه لم يمارس طقوسها - واختير رئيسـا للوزراء في العام 1965، بعدما اغتيل راعيه، رئيس الوزراء السـابق، بواسطة مهووسين دينيين. استمر في موقعه حتى العام 1977، حينما عمد الشـاه، خـلال محاولته لتهدئة المعارضة، إلى فصله أولا ثـم اعتقله بعد ذلك. وكان مـن أوائل من أعدمتهم الثورة الإسلامية.

علوي بزرغ (1904 - 1995): شـخصية رئيسـية في الأدب الفارسي الحديـث. تلقـى تعليمه في ألمانيـا، وحينما عـاد إلى الوطن في ثلاثينيات القرن العشرين، شـارك في رئاسـة تحرير جريدة دنيا، وسجن بسبب انتمائه لحلقة آراني، وعند إطلاق سراحه في العام 1941 سـاعد في تأسيس حزب توده. ومن بين أعماله مذكراته في السجن، «الثالثة والخمسون». تأثر بكافكا، وفرويد، وهمنغواي إلى جانب ماركـس. كان صديقا مقربا من صادق هدايت، وهو أديب لامع آخر.

عـلي أكبر دهخدا (1879 - 1956): مثقف رئيسي في إيران الحديثة. تسـبب نقده الحاد خلال الثورة الدسـتورية في إثارة الكثير من المعارضة، خاصة من قبل رجال الدين وطبقة كبار ملاك الأراضي. انسحب من السياسة وكرس حياته لكتابة عمله الشهير اللوقتنامه (المعجم). وخلال الأيام الفوضوية في أغسـطس 1953، حينما فر الشـاه إلى خارج البلاد، عرض عليه بعـض الوطنيين الراديكاليين رئاسة جمهوريتهم المنتظرة.

عـلي شريعتـي (1933 - 1977): يعـد «المنظّر الحقيقـي» للثورة الإسـلامية. درس في فرنسـا في السـتينيات، وتأثر بشدة بمنظّري ثـورات العالم الثالث، وبخاصة فرانـز فانون. هدفت محاضراته الخصبة - التي وصلت إلى نحو ثلاثة وسـتين مجلدا - إلى تحويل التشـيع من ديانة محافظـة تتحاشى السياسـة إلى أيديولوجية سياسـية ثورية تتنافس مع اللينينية والماويـة. أثرت كتاباته في

الغديد من الناشطين الذين كان لهم دور في الثورة. مات في المنفى عشية الثورة.

فيروز فرمانفرما (نصرة الدولة) (1889 - 1937): عين بارز من الأعيان. سليل أسرة فرمانفرما الشهيرة وسليل الشاه فاتح علي، ترأس عدة وزارات بعد الحرب العالمية الأولى وكان واحدا من الثلاثي الذي ساعد الشاه رضا على تأسيس دولة مركزية قوية. سجنه الأخير في نهاية المطاف ثم قتله. وقد ترجم في السجن عمل أوسكار وايلد «من الأعماق».

اللورد جورج كرزون (1859 - 1925): وزير خارجية بريطانيا المتيم بإيران الذي حاول دمجها في إمبراطوريته. وفي أثناء دراسته العليا سافر إلى إيران ونشر عمله الكلاسيكي «فارس والمسألة الفارسية». وقد أثارت اتفاقيته الأنجلو - فارسية في العام 1919 رد فعل وطنيا في إيران.

محمد تقي بهار (ملك الشعراء) (1885 - 1952): الشاعر المتوج في مضمار الأدب الفارسي الكلاسيكي. بدأ حياته السياسية عضوا ناشطا في الحركة الدستورية ومات وهو رئيس لأنصار السلام المؤيدين لحزب توده. وبالإضافة إلى شعره الخصب، كتب عملا اشتهر إلى حد كبير بعنوان «تاريخ مختصر للأحزاب السياسية في إيران».

محمد مصدق (مصدق السلطنة) (1881 - 1967): أيقونة الوطنية الإيرانية. ينحدر من صف طويل من الأعيان، درس في أوروبا وكان لديه سجل ناجح في الخدمة الحكومية حتى أرغم على التقاعد بواسطة الشاه رضا. عاد إلى السياسة في العام 1941، حصل على شهرة أولا باعتباره نائبا «غير فاسد»، ثم كقائد للجبهة الوطنية قام بحملة لتأميم شركة النفط المملوكة لبريطانيا. انتخب رئيسا للوزارة في العام 1951، فأمم بحزم صناعة النفط مشعلا بذلك فتيل أزمة عالمية كبيرة مع بريطانيا. أطيح به عن طريق انقلاب

عسكري نظمته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في أغسطس 1953. لم يثق فيه الإسلاميون بسبب التزامه العميق بالوطنية العلمانية.

محمد ولي خان سبهدار (سبهسالار الأعظم) (1847 - 1926): شخصية محورية في الحرب الأهلية. مالك أرض رئيسي في مازندران والقائد الشكلي للجيش الملكي. انهزم أمام الدستوريين وساعد بذلك في تحديد مصير الملكيين. ترأس ثماني وزارات بين عامي 1910 و1919. وخوفا من احتمال قيام الشاه رضا بسجنه أقدم على الانتحار.

محمود أحمدي نجاد (1956 -): الرئيس المحافظ المنتخب في العام 2005. ابن لحداد ومحارب قديم في الحرب مع العراق. كسب الانتخابات الرئاسية بارتكاز حملته الانتخابية على تبني المطالب الشعبوية. ووعد بتوزيع الثروة النفطية على الشعب، وإحياء الأفكار الثورية للخميني، وتوجيه الضربة النهائية «للألف عائلة» الذين كان من المفترض أنهم حكموا البلاد لقرون. حصل على تأييد أكثر العلماء محافظة.

مهدي بازرغان (1907 - 1995): أول رئيس وزراء للخميني. وكان نائب وزير مع مصدق، كما كان أكثر تدينا من زملائه في الجبهة الوطنية. أسس في العام 1961 حركة الحرية، ملتزما بالمثل العليا للوطنية الإيرانية، والليبرالية الغربية، والإسلام الشيعي. عده العلمانيون متدينا للغاية، وعده المتدينون علمانيا للغاية. قدم استقالته من منصب رئيس الوزراء احتجاجا على استيلاء الطلاب على سفارة الولايات المتحدة في العام 1979.

ميرزا حسن خان وثوق (وثوق الدولة) (1865 - 1951): الموقع على الاتفاقية الأنجلو - إيرانية سيئة السمعة في العام 1919. خدم في العديد من الإدارات بين عامي 1909 و1926، وهو الأخ الأكبر لقوام.

ميرزا سـليمان إسـكندري (1862 - 1944): أمير قاجاري كان بارزا في الحركـة الاشـتراكية لمدة نصف قرن. كان معارضا للاسـتبداد الملكي، وشـارك في الحركة الدستورية - سقط أخوه الأكبر ضحية خلال الحرب الأهلية، وساعد في قيادة الحزب الديموقراطي خلال الفترة من 1909 إلى 1921، وسـجن بواسـطة البريطانيين خلال الحـرب العالمية الأولى. ترأس الحزب الاشـتراكي خلال الفترة من 1921 إلى 1926، وعـاد إلى السياسـة في العـام 1941 لكي يرأس حزب توده.

يـبرم خان (داويتيان) (1868 - 1912): قائـد المحاربين القوقاز الذين قاتلوا في الحرب الأهلية. عضو في الحزب الوطني الأرمني في روسيا، أبعد من قبل الروس إلى صربيا حيث نجح في الهروب من هناك إلى إيران. ومع اندلاع الحرب الأهلية، قاد مجموعة من المتطوعين من الفرسـان ليقاتلوا في صف الدستوريين تحت شعـار «حـب الحـرية لا يعـرف وطنـا». اختير رئيسـا لشرطة طهـران في أعقاب الحرب الأهلية مباشرة، ولقي حتفه في أثناء قتال مع متمردين.

الهوامش



مقدمة

(1) تقدر الإحصاءات السكانية التقليدية عدد السكان الإجمالي في العام 1900 بأقل من 10 ملايين نسـمة. وهذا التقدير مسـتمد من إسقاطات خلفية تمت بالاعتماد على الإحصاء السـكاني للعام 1956 - وهو أول إحصاء سـكاني على المستوى الوطني يتم في إيران. وهذه الإسقاطات، على أي حال، بالغت في الخسارة الكارثية التي حدثت خلال الفترة 1917 - 1921 والناجمة عن الحرب العالمية الأولى، والمجاعة، والكوليرا، ووباء الإنفلونزا. وفي مناقشة مبالغ فيها إلى حد ما لهذه الخسارة انظر:

New) 1919-M. G. Majd, the Great Famine and Genocide in Persia, 1917 .(York: University Press of America, 2003

وحول الإسقاطات الخلفية انظر:

C. Issawi, Economic History of Iran, 1800-1914 (Chicago: Chicago University Press, 1971), pp. 26-34.

وقـد قدر مورغان شوسـتر، الذي كان مستشـارا ماليا رئيسـيا ولـه اهتمام مباشر بالموضوع، عدد السكان الإجمالي في العام 1912 بأكثر من 12 مليون نسمة. انظر:

.(M. Shuster, the Strangling of Persia (New York, 1912

وانظر في تقدير مماثل:

.J. Balrour, Recent Happenings in Persia (London, 1922), p. 20

(2) A. Mounsey, a Journey through the Caucasus and the Interior of Persia (London, 1872,), p. 329.

(3) F. Hale, From Persian Uplands (London, 1920), p. 30.

(4) F. M. Javanshir (F. Mizani), Hemaseh-ye Dad (Epic for Justice) (Tehran, 1980).

(5) A. Shariati, Majmu'eh-e Ascar (Collected Works) (Aachen: Husseinien-e Ershad Publications, 1977), Vol. xxII.

(6) S. Najafabadi, Shahed-e Javid (Eternal Martyr) (Tehran, 1981).

(7) A. Rezai, Nahzat-e Husseini (Hussein's Movement) (Springfield, Mo.: Liberation Movement of Iran Publications, 1975).

(8) E. J. Hobsbawm, "From Social History to the History of Society," Daedalus, vol. 100 (winter 1971), pp. 20-45.

الفصل الأول

(1) G. Curzon, Persia and the Persian Question (London, 1892), I, p. 433.

(2) R. Sheikholeslami, The Structure of Central Authority in Qajar Iran, 1871-1896 (Atlanta: Scholars Press, 1977), pp. 191-192.

(3) A. Ashraf and A. Banuazizi, "Classes in the Qajar Period," in Encyclopedia Iranica (Costa Mesa, Calif.: Mazda, 1999), Vol. v, pp. 667-677.

(4) A. Lmbton, Islamic Society in Persia (Oxford, 1957), pp. 1-32; Lambton, "Justice in the Medieval Persian Theory of Kingship," Studia Islamica, Vol. 17 (1962), pp. 91-119.

(5) M. Ansari, "Land and the Fiscal Organization of Late Qajar Iran," Unpublished Paper Presented at a Conference on the Economic History of the Middle East at Princeton University, 1974, p. 3.
(6) M. Shuster, The Strangling of Persia (New York, 1912), pp. 277-281.
(7) Curzon, Persia and the Persian Question, II, pp. 480-485.
(8) M. Ansari, Tarekh-e Berigard va Diviziyun-e Qazaq (Short History of the Cossack Brigade and Division) (Tehran, 2004).
(9) Military Attache, "Memorandum on the Persian Army," FO 371/ Persia 1907/34-2762.
(10) J. Morier, A Journey through Persia, Armenia and Asian Minor (London, 1812), p. 242.
(11) Curzon, Persia and the Persian Question, I, p. 602.
(12) P. Sykes, Ten Thousand Miles in Persia (New York, 1902), p. 259.
(13) M. Amin al-Dowleh, Khaterat-e Siyasi (Political Memoirs) (edited by H. Farmanfarmayan (Tehran, 1962), p. 77.
(14) Ibid., p. 258.
(15) A. Mostowfi, Tarekh-e Idari va Ijtem'i-ye Dowreh-ye Qajariyya ya Sharh-e Zendegani-ye Man (Administrative and Social History of the Qajar Era or Narrative of My Life) 3 vols. (Tehran, 1943-1945)I, pp. 99-100.
(16) W. Floor, "Change and Development in the Judicial System of Qajar Iran," in Qajar Iran: Political, Social and Cultural Change, 1800-1925 (edited by E. Bosworth and C. Hillenbrand) (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1983), p. 130.
(17) J. Malcolm, The History of Persia (London, 1829), II, pp. 438-454.
(18) A. Saidi-Sirjani (ed.), Vaqay'-e Ettefaqiyeh (Events that Occurred) (Tehran, 1982), pp. 1-243.
(19) M. Dowlatabadi, Tarkekh-e Mo'aser, vol. I (Contemporary History) (Tehran, 1957), p. 327.
(20) A. Piemontese, "An Italian Source for the History of Qajar Persia," East and West, Vol. 19, Nos. 1-2 (March-June 1969), p. 170.
(21) Curzon, Persia and the Persian Question, I, pp. 391-432.
(22) H. Qodsi (Azam al-Vazeh), Ketab-e Khaterat-e Man, Vol. I (Book of My Memories) (Tehran, 1963), p. 36.
(23) A. Amanat, Pivot of the Universe: Nasir al-Din Shah Qajar and the Iranian Monarchy (Berkeley: University of California Press, 1997), pp. 19-20.
(24) Curzon, Persia and Persian Question, I, p. 411.
(25) Mostowfi, Administrative and Social History, I, p. 259.

(26) M. Bambad, Tarekh-e rajal-e Iran (History of Iranian Statesmen), 6 vols. (Tehran, 1968).

(27) A. Ashraf, "Social Hierarchy in the Qajar Era," Ketab-e Agah, Vol. I (1981), pp. 71-98.

(28) S. Benjamin, Persia and the Persians (Boston, 1887), p. 441.

(29) L. Diba, Royal Persian Paintings: The Qajar Epoch (London; Tauris, 1998), p. 92.

(30) Benjamin, Persia and the Persian, p. 384.

(31) الرقـمان 72 و 73 – مثلهـما مثل الرقم -12 لهما معنى قوي في الإسـلام وكذلك في اليهوديـة والمسـيحية. ويمثل هذا الرقم عدد الأبناء الذيـن أبحروا في مركب نوح - حيث يمثل كل ابن مسـتقبل أمة من أمم العالم، وقد خلقت اللغات لتخريب برج بابل، والأسـماء يهوا، واليهود العجائز الذين استشـارهم موسى قبل الخروج وقبل صعود الجبل لرؤية الله، وهو أيضا عدد الرسـل الذين أرسلهم المسيح للعالم، وهو كذلك عدد المندوبين في المدينة الذين تفاوض معهم النبي محمد قبل بدء هجرته، وهو أيضا عدد من هاجروا، وهو أيضا عدد الفروع التي شكلت في النهاية الشجرة المثمرة للإسلام. وبالنسبة إلى المؤمنين، فإن الرقمين 72 و73 يمثلان العدد الذي ظهر من أيادي الله الخفية.

(32) E. Sykes, Through Persia on a Side-Saddle (London, 1901), p. 154.

(33) P. Chelkowski (ed.), Ta'ziyeh: Ritual and Drama in Iran (New York: New York University Press, 1979), p. 20.

(34) Benjamin, Persia and Persians, p. 379.

(35) Curzon, Persia and the Persian Question, II, p. 499.

(36) A. Piemontese, "The Statutes of the Qajar Order of Knighthood," East and West, Vol. 19, Nos. 3-4 (September-December 1969), pp. 431-473.

(37) M. Hume-Griffith, Behind the Veil in Persia (London, 1909), p. 46.

(38) A. Kasravi, Tarkhcheh-e Shir-u-khorshid (Short History of the Lion and Sun) (Tehran, 1934), pp 1-33.

(39) J. Luft, "The Qajar Rock Reliefs," Iranian Studies, Vol. 36, Nos. 1-4 (2001), pp. 31-49.

(40) E. Stack, Six Months in Persia, 2 vols. (New York, 1882), I, p. 105; W. Ousely, Travels in the Various Countries of the Esat, Vol. II (London, 1819), p. 115.

(41) E. Browne, Literary History of Persia (Cambridge: Cambridge University Press, 1914), Vol. II, p. 143.

(42) Malcolm, History of Persia, II, pp. 324-325.

(43) P. Cox, "The Qashaqai Tribes," FO 371/1912-1447.

(44) Skyes, Ten Thousand Miles in Persia, p. 399.

(45) M. I'temad al-Saltaneh, Mir'at-e al-Buldan-e Nasseri (Mirror of the Nasseri Lords) (Tehran, 1877), p. 270.

(46) H. Garrod, "Tour of Tribal Areas of Fars," FO 371/Persia 1944/34-40180.

(47) C. Gault, "Report of the Bakhtiaris," FO 371/Persia 1944/34-6816.

(48) Stack, Six Months in Persia, II, p. 280.

(49) L. Sheil, Glimpses of Life and Manners in Persia (London, 1858), p. 100.

(50) Benjamin, Persia and the Persians, pp. 170-173, 471.

(51) J. Fraser, Historical and Descriptive Narrative Account of Persia (Edinburgh, 1834), p. 303.

(52) J. Fraser, A Winter's Journey from Constantinople to Tehran, Vol. II (London, 1838), p. 289.

(53) F. Forbes - Leites, Checkmate (New York, 1927).

(54) P. Sykes, Ten Thousand Miles in Persia (New York, 1902), p. 400.

(55) Mostowfi, Administrative and Social History, III, p. 67.

(56) M. - J. Good, "Social Hierarchy and Social Change in a Provincial Iranian Town," PhD thesis, Harvard University (1976), p. 58.

(57) Sykes, Ten Thousand Miles in Persia, p. 400.

(58) H. Rabino, Mazandaran and Astarabad (London, 1928), pp. 20-30; India Office, Who's Who in Persia (Simla: Government Press, 1923).

(59) C. Davies, "A History of the Province of Fars during the Later Part of the Nineteenth Century," PhD thesis, Oxford University (1985).

(60) A. Sha'abani, Hezar Fmil (Thousand Families) (Tehran, 1987).

(61) R. Binning, A Journal of Two Years' Travel in Persia, 2 vols. (London, 1857), II, pp. 47 - 48.

(62) Rabino, Mazandaran and Astarabad, pp. 20 - 30.

(63) C. Gault, "A Report on the Isfahan Province," FO 371/Persia 1945/34-6218.

(64) Rabino, Mazandaran and Astarabad, p. 99.

(65) C. and E. Burgess, Letters from Persia, 1828 - 1855 (edited by B. Schwartz) (New York, 1942), p. 48.

(66) C. MacGregor, Narrative of a Journey through the Province of Khurasan, 2 vols. (London, 1879), I, p. 277.

(67) Burgess, Letters from Persia, p. 65.

(68) Stack, Six Months in Persia, II, p. 250.

(69) N. Daryabandari, Ketab-e Mostatab-I Ashpazi, 2 vols. (Book of Good Cooking) (Tehran, 1990).

(70) G. Thasis, "Religious Symbolism and Social Change," in Scholars, Saints, and Sufis (edited by N. Keddie) (Berkeley: University of California Press, 1972), pp. 349 - 366.

(71) Davies, "A History of the Province of Fars," p. 389

(72) W. Ouseley, Travels in Various Countries of the East, Vol. III (London, 1812), p. 401.

(73) M. Imami, "The First Tehran census," 'Ulom-e Ejtema-yi, Vol. I, No. 3 (February 1970), pp. 76-94.

(74) Malcolm, History of Persia, II, p. 429.

(75) M. Tahvildar-e Isfahan, Juqrafiya-e Isfahan (The Geography of Isfahan) (Tehran, 1963, pp. 88-90.

(76) Sheil, Glimpses of Life and Manners in Persia, P. 325.

(77) A. Kasravi, Tarekh-e Pansad Saleh-e Khuzestan (Five-Hundred History of Khuzestan) (Tehran, 1950), pp. 131–151.

(78) A. Shamin,.Iran dar Dowreh-e Saltanat-e Qajar (Iran during the Qajar Dynasty) (Tehran, 1936), p. 296.

(79) A. Kasravi, Tarkh-e Mashruteh-e Iran (History of the Iranian Constitution) (Tehran, 1961), pp. 130 - 135,171-173, 109-197, 490-494.

كان مجتمع الشيخيين أيضا مهما في كرمان. فبيرسي سكايس الذي سافر عبر كرمان في العام 1900، قدر عدد سكان المدينة بنحو 49 ألفا منهم 37 ألفا من الشيعة، وستة آلاف من الشـيخيين، وثلاثة آلاف بهائي، 60 من الأزليين، و 1700 من الزرادشـتيين، 12 ألفا من الصوفيين، و 70 من السـنة، و70 من اليهود، و20 من الهندوس. وقدر بيرسي عدد السـكان الشيخيين على مسـتوى إيران كلها بنحو 50 ألفا يتمركزون في تبريز، وكرمان وهمدان انظر:

Sykes, Ten Thousand Miles in Persia, pp. 195 - 196.

(80) Benjamin, Persia and the Persians, p. 379.

(81) A. Lambton, Landlord and Peasant in Persia (Oxford: Oxford University Press, 1954), p. 161 - 162.

(82) J. Malcolm, Sketches of Persia (London, 1845), p. 156.

(83) Gault, "Report on the Bakhtiaris."

(84) Ibid.

(85) Mostowfi, Administration and Society History, I, p. 20.

(86) C. A. De Bode, Travels in Luristan and Arabistan, Vol. I, (London, 1845), p. 181.

(87) F. Barth, Nomads of South Persia: The Basseri Tribe of the Khamseh Confederacy (Boston: Little, Brown, 1961), p. 88.

الفصل الثاني

(1) A. Ashraf, Mavaneh-e Tarekhi-ye Rashad-e Sarmayehdari dar Iran (Historical Obstacles to Capitalist Development in Iran) (Tehran, 1980).

(2) N. Mozaffari, "Crafting constitutionalism: Ali Akbar Dehkhoda and the Iranian Constitutional Revolution," PhD thesis, Harvard University (2001), p. 112.

(3) H. Taqizadeh, "The term Mashruteh," Ettela'at-e Mahaneh, Vol. 7, No. 5 (October 1952), 3-4.

(4) T. Atabaki, "Disgruntled Guets: Iranian Subaltern on the Margins of the Tsarist Empire," International Institute voor Sociale Geschiedenis, Vol. 48 (2003), pp. 401-426.

(5) I. Bishop, Journeys in Persia and Kurdistan, Vol. I (London, 1891), p. 267.

(6) G. Curzon, Persia and the Persian Question, 2 vols. (London, Longmans, 1892), I, pp. 1-5.

(7) Ibid, II, p. 404.

(8) Ibid, II, p. 604.

(9) M. Ansari, "Fiscal Organization and Financial Stringency in Iran, 1800-1925," Unpublished paper, University of Chicago (1974), p. 19.

(10) Curzon, Persia and the Persian Question, I, p. 480.

(11) C. Issawi, Economic History of Iran, 1800-1914, (Chicago: Chicago University Press, 1971), p. 370.

(12) A. Kasravi, Tarekh-e Mashruteh-e Iran (History of the Iranian Constitution) (Tehran, 1961), pp. 49-58.

(13) British Government, Correspondence Respecting the Affairs of Persia (London: Government Printing House, 1909), Vol. I, No. I, pp. 1.

(14) M. Tafreshi-Husseini, Ruznameh-e Akhbar-e Mashruteyat va Engelab-e Iran (Daily News on the Iranian Revolution and Constitution) (Tehran, 1973), p. 2.

(15) M. Malekzadeh, Tarekh-e Enqelab-e Mashruteyat-e Iran (History of the Constitutional Revolution in Iran), 6 vols. (Tehran, 1949), II, p. 41.

(16) Kasravi, History of the Iranian Constitution, p. 85.

(17) A. Najmabadi, The Daughters of Quchan (Syracuse: Syracuse University Press, 1998).

(18) British Government, Correspondence Respecting the Affairs of Persia, Vol. I, No. 1, pp. 3-4.

(19) Kasravi, History of the Iranian Constitution, p. 110.

(20) Tafreshi-Husseini, Daily News, p. 40.

(21) M. Heravi-Khurasani, Tarekh-e Paydayesh-e Mashrutiyat-e Iran (History of the Genesis of the Iranian Constitution) (Tehran, 1953), p. 50.

(22) British Government, Correspondence Respecting the Affairs of Persia, Vol. I, No. I, p. 4.

(23) E. Browne, Persian Revolution of 1905-1909 (London: Frank Cass, 1910), p. 137.

(24) من أجل الاطلاع على قانون الانتخاب وكذلك القوانين الدستورية انظر:
Ibid., pp. 353-400.

(25) E. Browne, Press and Poetry of Modern Persia (Cambridge: Cambridge University Press, 1914), p. 56.

(26) Z. Shaji'i, Nemayandegan-e Mjles-e Showra-ye Melli (Members of the National Consultative Assembly) (Tehran, 1965), p. 176.

(27) British Legation, "Report on the National Assembly," FO 371/Persia 1907/34-301.

(28) H. Siyah, Khaterat-e Hajji Siyah (Hajji Siyah's Memories) (Tehran, 1945), pp. 565-567.

(29) Mostowfi, Administrative and Social History, Vol. II, p. 75. See also India Office, Who's Who in Persia (Simla: Government Control Press, 1923), II.

(30) British Legation, "Memorandum on the New Cabinet," FO 371/Persia 1907/34-312.

(31) W. Olson, Anglo-Iranian Relations during World War I (London: Cass, 1984), pp. 14-16.

(32) Mostowfi, Administrative and Social History, I, p. 563.

(33) Iranian Governmetn, Mozakerat-e Majles-e Shwra-ye Melli (Parliamentary Debates), First Majles, pp. 385-400.

(34) Malekzadeh, History of the Constitutional Revolution, IV, p. 59.

(35) H. Razavani (ed.), Lavayeh-e Aqa-e Sheikh Fazlollah Nuri (Sheikh Fazlollah Nuri's Documents) (Tehran, 1938), pp. 30-31.

(36) H. Qodsi, Ketab-e Khaterat-e Man (Book of My Memories) (Tehran, 1963), p. 157.

(37) Heravi-Khurasani, History of the Genesis of the Iranian Constitution, p. 126.

(38) A. Dehkhoda, "Chavrivari," Sur-e Israfil, 30 December 1907.

(39) India Office, Who's Who in Persia, p. 341.

(40) British Legation, "Annual Report for 1908," FO 371/Persia 1909/956-2836.

(41) H. Berberian, Armenians and the Iranian Constitutional Revolution of 1905-1911 (Boulder: Westview Press, 2001)

(42) M. Shuster, The Strangling of Persia (New York, 1912), p. 45.

(43) N. Hamdani, Pedaram Sattar Khan (My Father Sattar Khan) (Tehran, 1960), p. 73.

(44) J. Hone and P. Dickenson, Persia in Revolution (London, 1910), p. 27.

(45) India Office, Who's Who in Persia, p. 201.

(46) A. Amir, "Iranian Cabinets from the Time of the Constitutional Revolution to the Present," Ettela'at-e Haftegi, Vol. I, No. 10-Vol. 2, No. 6 (March 1948-August 1950).

(47) British Minister, "Monthly Report for June 1910," FO 371/Persia 1919/34-950.

(48) British Minister, "Annual Report for Persia (1912)," FO 371/Persia 1913/34-1728.

(49) British Consul, "Report on the Bakhtiari Tribe," FO 371/Persia 1944/34-40181.

(50) British Government, Further Correspondence Respecting the Affairs of Persia, Vol. III (London: Government Printing House, 1914), pp. 135-136.

(51) British Government, Correspondence Respecting the Affairs of Persia, Vol. I, p. 39; Further Correspondence Respecting the Affairs of Persia, Vol. I, p. 20.

(52) British Minister, "Annual Report for Persia (1925)," FO 371/Persia 1926/34-11500.

(53) British Minister, "General Situation Report," FO 371/Persia 1914/34-2059.

(54) British Government, Correspondence Respecting the Affairs of Persia, I, pp. 39, 189; Further Correspondence Respecting the Affairs of Persia, I, pp. 152, 169.

(55) Shuster, Strangling of Persia, p. 56.

(56) British Government, Further Correspondence Respecting the Affairs of Persia, III, p. 137.

(57) British Government, Further Correspondence Respecting the Affairs of Persia, I, p. 152.

(58) British Political Resident, "Report on the Qashqai Tribe," FO 371/Persia 1912/34-1447.

(59) British Political Resident, "Report on the Persian Gulf," FO 371/Persia 1912/34-1418.

(60) British Minister, "Annual Report for Persia (1913)," FO 371/Persia 1914/34-2173.

(61) British Minister, Correspondence Respecting the Affairs of Persia, II, No. 2, p. 146.

(62) British Minister, Letter to the Foreign Minister (23 September 1912), FO 371/Persia 1912/34-1447.

(63) D. Fraser, Persia and Turkey in Revolt (London: Blackwood, 1910), p. 36.

(64) British Consul General, "Memorandum on the Sheikh of Mohamerah," FO 371/Persia 1909/34-715.

(65) British Minister, "Annual Report for Persia (1912)," FO 371/Persia 1913/34-1728.

(66) Fraser, Persia and Turkey in Revolt, p. 258.

(67) British Consul, "Report on the Bakhtiari Tribe," FO 371/Persia 1944/34-40181.

(68) British Minister, "Annual Report for Persia (1912)," FO 371/Persia 1913/34-1728.

(69) British Minister, "Report on the Bakhtiari Khans," FO 371/Persia 1914/34-2073.

(70) H. Taqizadeh, "List of Members of the Second Majles," Kaveh, 15 July 1918.

(71) Z. Shaji'I, Nemayandegan-e Showra-ye Melli (Deputies in the National Assembly) (Tehran, 1964), p. 176.

(72) Moderate Party, Maramnameh-e Firqeh (Party Program) (Tehran, n.d.)

(73) British Government, Correspondence Respecting the Affairs of Persia, II, p. 55.

(74) British Government, Correspondence Respecting Recent Affairs of Persia, II, p. 56.

(75) T. Atabaki, "The Ottomans' Secret Service Activities in Iran," unpublished paper, St Antony's college (1998), pp. 1-14.

(76) British Minister, "General Situation Report on Persia," FO 371/Persia 1914/34-2059.

(77) Oslon, Anglo-Iranian Relations, p. 153.

(78) British Minister, "Annual Report for Persia (1922)," FO 371/Persia 1923/34-10848.

ويغطي هذا التقرير أيضا الفترة من العام 1913 إلى العام 1922.

(79) H. Balfour, Recent Happenings in Persia (London, 1922), p. 25.

(80) M. Donohoe, With the Persian Expedition (London: Arnold, 1919), p. 120.

(81) H. Nicholson, Cruzon: The Last Phase (London: Constable, 1934), p. 3.

(82) A. Wynn, Persia in the Great Game (London: Murray, 2003) p.316.

(83) D. Gilmour, Curzon (London: Papermac, 1995), p. 515.

(84) British Government, Documents on British Foreign Policy, 1919-1934 (London: Government Printing House, 1948), First Series, Vol. IV, pp. 1125-1126.

(85) Nicholson, Curzon, p. 129.

(86) India Office, "Mesopotamia Police Report (27 May 1929)," FO 371/Turkey 1929/44-5074.

(87) M. Farrukh, Khaterat-e Siyasi-ye Farrekh (The Political Memories of Farrukh) (Tehran, 1969), pp. 15-17.

(88) British Minister, "Annual Report for Persia (1922)," FO 371/Persia 1923/34-10848.

(89) British Minister, Documents on British Foreign Policy, Vol. XIII, pp. 657, 720.

(90) British Minister, Documents on British Foreign Policy, Vol. XIII, PP. 274-275.

(91) General Dickson, Documents on British Foreign Policy, Vol. XIII, p. 585.

(92) British Minister, "Memorandum on Persia," Documents on British Foreign Policy, Vol. XIII, p. 721.

الفصل الثالث

(1) British Government, Documents on British Foreign Policy, 1919-1934 (London: Government Printing House, 1948), first series, III, p. 745.

(2) E. Ironside, High Road to Command (London: Leo Caper, 1972), p. 161.

(3) India Office, "Persian Situation in 1921," India Office/Political and Secret Library/10/907.

(4) British Minister, "Annual Report for Persia (1922)," FO 371/Persia 1925/34-10848.

(5) British Government, Documents on British Foreign Policy, XIII, p. 371.

(6) British Minister, "Annual Report for Persia (1922)," FO 371/Persia 1925/34-10848.

(7) British Minister, "Annual Report for Persia (1922)," FO 371/Persia 1925/34-10848.

(8) J. Shahri, Tehran-e Qadem (Old Tehran) (Tehran, 1978), p. 43

(9) British Minister, "Annual Report for Persia (1925)," FO 371/Persia 1926/34-11500; E. P .Elwell-Sutton, Persian Oil (London: Lawrence and Wishart, 1955), p. 74; J., Bharier, Economic Development in Iran, 1900-1970 (London: Oxford University Press, 1971), p. 158.

(10) A. Millspaugh, the American Task in Persia (New York: Century, 1925), p. 23.

(11) Ibid., p. 186.

(12) Ibid., p. 126.

(13) British Minister, "Annual Report for Persia (1923)," FO 371/Persia 1925/34-10848.

(14) British Minister, "Annual Report for Persia (1935)," FO 371/Persia 1936/34-20052.

(15) British Minister, "Annual Report for Persia (1922)," FO 371/Persia 1925/34-10848.

(16) War Office, "Memorandum on Persian Forces (August 1941)," FO 371/Persia 1941/34-27206.

(17) British Minister, "Persian Attitudes to the War," FO 371/Persia 1940/34-24582.

(18) British Minister, "Annual Report for Persia (1937)," India Office/ Political and Secret Library/12/3472A.

(19) D. Amini, Pliys dar Iran (Police in Iran) (Tehran, 1947).

(20) British Minister, "Annual Report for Persia (1937)," India Office/Political and Secret Library/12/3472A.

(21) British Legation, "Biographies of Leading Personalities in Persia," FO 371/Persia 1940/34-24582.

(22) في العام 1927، كان كل الحكام العامين من دون أي استثناء إما من ضباط الجيش وإما من الموظفين المدنيين الكبار ذوي الألقاب، انظر:

British Minister, "Annual Report for Persia (1927)," FO 371/Persia 1928/34-13069.

(23) British Consul, "Report on Seizures of Land by the Shah," FO 371/ Persia 1935/34-18992.

(24) D. Wilber, Reza Shah Pahlavi (Princeton: Exposition Press, 1975), pp. 243-244.

(25) British Legation, "Report on Seizures of Land by the Shah," FO 371/ Persia 1932/34-16077.

(26) British Legation, "Acquisition of Land by the Shah," FO 371/Persia 1935/34-18992.

(27) British Minister, "Annual Report for Persia (1927)," FO 371/Persia 1928/34-13069.

(28) British Legation, "Biographies of Leading Personalities in Persia," FO 371/Persia 1940/34-24582.

(29) British Minister, "Annual Report for Persia," FO 371/Persia (1934)," FO 371/Persia 1935/34-18995.

(30) M. Bahar, Tarekh-e Mokhtasar-e Ahzab-e Siyasi-e Iran (Short History of Political Parties in Iran) (Tehran, 1944), p. 306.

(31) Shaji'i, Deputies in the National Assembly, p. 176.

(32) Presidential Office, Asnad az Entekhabat-e Majles-e Showra-ye Melli dar Dowreh-e Pahlavi-e Aval (Documents on Elections for the National Consultative Assembly in the First Pahlavi Era) (Tehran, 1999), pp. 37-44.

(33) Presidential Office, Documents on Elections, p. 53.

(34) British Minister, "Annual Report for Persia (1926)," FO 371/Persia 1927/34-12296.

(35) H. Kasravi, "Trials," Parcham, 28 July 1942.

(36) British Legation, "Biographies of Leading Personalities in Persia," FO 371/Persia 1940/34-24582.

(37) A. Martin-Daftari, 'Memories from Previous Elections," Khvandaniha, 5 April 1956.

(38) British Minister, "Annual Report for Persia (1927)," FO 371/Persia 1928/34-13069.

(39) British Legation, "Biographies of Leading Personalities in Persia," FO 371/Persia 1929/34-13483.

(40) F. Farmanfarma, Khaterat-e Mohabes (Prison Memories) (edited by M. Ettehadieh) (Tehran, 1976).

(41) British Legation, "Biographies of Leading Personalities in Persia," FO 371/Persia 1929/34-13483.

(42) British Minister, "Annual Report for Persia (1927)," FO 371/Persia 1928/34-13069.

(43) C. Schayegh, "Modern Civilization is Paradoxical: Science, Medicine, and Class in the Formation of Semi Colonial Iran, 1900-1940s," PhD thesis, Columbia University (2003), p. 201.

(44) H. Filmer, (J. Childs), The Pageant of Persia (London, 1936), p. 368.

(45) Ibid., p. 378

(46) Anonymous, "Education in Iran," Iranshahr, Vol. 3, No. 1 (December 1924), pp. 56-58.

(47) Millspaugh, The American Task in Persia, pp. 100-112.

(48) D. Moazemi, Education and the Making of Modern Iran (Ithaca: Cornell University Press, 1992), p. 110.

(49) B. Moazemi, "The Making of the State, Religion and the Islamic Revolution in Iran (1796-1979), "PhD thesis, New School University (2003), p. 270.

(50) British Minister, "Annual Report for Persia (1934)," FO 371/Persia 1935/34-18995.

(51) British Minister, "Annual Report for Persia (1933)," FO 371/Persia 1934/34-17909.

(52) K. Bayat, "The Cultural Academy and Changes of Place Names in Iran," Nasherh-e Danesh, No. 11 (1990 - 1991), pp. 12-24.

(53) H. Kazemzadeh, "The Formation of the National Heritage Society," Iranshahr, Vol. 3, No. 10 (August 1925), pp. 12-14.

(54) M. Husseini, "Prisons and Imprisonment in Iran," Ganjieh, Vol. I, Nos. 2-3 (Fall - witner 1991), pp. 44-58.

(55) Gh. Forutan, Hezb - e Tudeh dar Sahneh - ye Iran (The Tudeh Party on Iranian Scene) (n.p., n.d.), p. 242.

(56) A. Dashti, Ayyam - e Mahbas (Prison Days) (Tehran, 1954).

(57) F. Richards, A Persian Journey (London: Jonathan Cape, 1932), p. 190.

(58) F. Bohrer (ed.), Sevruguin and the Persian Image: Photography of Iran, 1870 - 1930 (Seattle: University of Washington Press, 1999), p. 29.

(59) Iranian Government, "Registered Doctors in Tehran," Mjzakert - e Melli (Parliamentary Debates), 14th Majles, 1 January 1945.

(60) B. Good, "The Social History of Marageh: Health Care, Stratification, and Reform," PhD thesis, Harvard University (1976), p. 49.

(61) Shahri, Old Tehran, p. 151.

(62) Ibid., pp. 1 - 10.

(63) British Minister, "Annual Report for Persia (1928)," FO 371/Persia 1929/34 - 13799.

(64) British Minister, "Annual Report for Persia (1937)," India Office/ Political and secret Library/12/3472A.

(65) A. Millspaugh, American In Persia (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1946), pp. 34, 84.

(66) A. Lambton, "The Situation in Iran (May 1941)," India Office/ Political and Secret Library/12/3405.

(67) Ambassador, Letter to the Secretary of State (26 June 1945), Foreign Relations of the United States (Washington, DC: Government Printing Office, 1958 - 1979), 1945, Vol. VIII, p. 385.

(68) British Minister, "Annual Report for Persia (1924)," FO 371/Persia 1925/34-10848.

(69) British Minister, "Annual Report for Persia (1927)," FO 371/Persia 1928/34-113079.

(70) British Consul, "Report on the Events in Mashed," FO 371/Persia 1935/34-18997.

(71) British Legation, "Report on the Situation in Iran (5 January 1935), FO 371/Persia 34-18992.

(72) British Minister, Letter of 7 February 1936, FO 371/Persia 1936/34-20048.

(73) British Minister, Letter of 7 February 1936, FO 371/Persia 1936/34-20048.

(74) British Minister, "Annual Report on Persia (1937)," India Office/Political and Secret Library/12-3472A.

(75) A. Kasravi, "The Case for the Accused," Parcham, 16 August 1942.

(76) A. Kasravi, "Concerning Reza Shah Pahlavi," Parcham, 23 - 25 June 1942.

(77) Millspaugh, Americans in Persia, p. 5.

(78) A. Lambton, "The Situation in Iran (May 1941)," India Office/Political and Secret Library/12/3405.

(79) British Minister, "Annual Report on Persia (1937)," India Office/Persia/Political and Secret Library/12/3472A.

الفصل الرابع

(1) British Minister, "Annual Report for Persia (1941)," India Office/Political and Secret Library/12/3472A.

(2) United Nations, Supplement to the World Report: Economic Conditions in the Middle East (New York: UN Publishing House, 1953), p. 79.

(3) War Office, "Memorandum on the Reorganization of the Persian Army," FO 371/Persia 1941/34-27251. British Ambassador, "Conversations with the Shah," FO 371/Persia 1942/34-31385.

وقد أبلغ الشاه بولارد أن «شعبه ليس لديه مثل عليا وقدوة» وأنه يمكنه أن يعطيه ذلك من خلال جيش كبير.

(4) Ibid.

(5) Ibid.

(6) British Minister, 16 December 1934, FO 371/Persia 1943/34-35077.

(7) Foreign Office, "The Merits and Demerits of the Shah," FO 371/Persia 1943/38-35072.

(8) H. Huhi-Kermani, Az Shahrivar 1320 to Faje'eh-e Azerbaijan (From August 1941 to the Azerbaijan Tragedy) (Tehran, 1944), I, p. 118.

(9) Iranian Government, Muzakerat-e Majles (Parliamentary Debates), 13th Majles, 29 November 1941-16 June 1942.

(10) British Minister, 10 July 1943, FO 371/Persia 1943/34-35072.

(11) British Consul in Kermanshah, Monthly Diary (October), FO 371/Persia 1942/34-31402.

(12) British Minister, 7 June 1943, FO 371/Persia 1943/34-55070.

(13) British Minister, "Annual Report for Persia (1941), India Office/ Political and Secret Library/12-3472A.

(14) British Minister, 10 April 1942, FO 371/Persia 1942/34-31285.

(15) R. Bullard, Letters from Persia (London: Tauris, 1919), p. 147.

(16) India Office, Who's Who in Persia (1922).

(17) A. Sepehr, "Qavam al-Saltaneh after August 1941," Salneameh-e Donya, Vol.15 (1959), pp. 55-56.

(18) N. Shabstari, "Qavam al-Saltaneh," Vazifeh, 25 February 1946.

(19) British Minister, 31 August 1943, FO 371/Persia 1943/34-35073.

(20) British Minister, "Monthly Reports for February (1943)," FO 371/Persia 1943/34-35070.

(21) British Embassy, "Leading Personalities in Persia (1947)," FO 371/Persia 1947/34-62035.

(22) Shaji'i, Deputies in the National Assembly, p. 176.

(23) Foreign Office, Comment on 10 April 1942 Memorandum, FO 371/Persia 1942/34-31385.

(24) British Consul in Tabriz, 9 July 1943, FO 371/Persia 1943/34-35098.

(25) British Embassy, "Leading Personalities of Persia (1947)," FO 371/Persia 1947/34-31412.

(26) British Consul In Isfahan, 15 April 1943, FO 371/Persia 1943/34-31412.

(27) British Consul In Isfahan, Report on Isfahan, FO 371/ Persia 1945/34-45476.

(28) Editorial, "End of the Tehran Elections," Mardom, 6 February 1944.

(29) I. Iskandari, Khterat-e Siyasi (Political Memoirs), Vol. II (edited by B. Amir Khosravi and F. Azarnow) (France: 1986), pp. 1-5, 12-13.

See also I. Iskandari, Yadmandeh - ha (Memoirs) (Germany, 1986), pp. 98-99.

(30) Comments in the FO, 23 October 1941, FO 371/Persia 1941/34-27155.

(31) Tudeh Party, "Party Program," Rahbar, 5 - 7 Septmber 1944.

(32) New York Times, 15 June 1945.

(33) British Ambassador, 13 June 1946, FO 371/Persia 1946/34-52664.

(34) American Ambassdor, 31 May 1946, Foreign Relations of the United States (Washington, DC, 1946), VII, p. 490.

(35) British Cabinet, "Notes on the Report of the Parliamentary Delegation to Persia," FO 371/Persia 1946/34-52616.

(36) British Embassy, 29 May 1946, FO 371/Persia 1946/34-52714.

(37) British Embassy, 18 April 1946, FO 371/Persia 1946/34-52673.

(38) British Embassy, "Political Activity for the Majles Election," FO 371/ Persia 1943/34-35074.

(39) British Consul in Mashed, "Six Monthly Reports (July - December 1943), FO 371/Persia.

(40) British Labour Attaché, "The Tudeh Party and the Iranian Trade Unions," FO 371/Persia 1947/34-61993.

(41) British Military Attaché, 10 June 1946, FO 371/Persia 1946/34-52710.

(42) British Consul in Isfahan, 4 February 1944, FO 371/Persia 1944/34-40163.

(43) British Ambassador, "memorandum on the Present Situation in Persia," India Office/L/P&S/12-349IA.

(44) Tudeh Party, "Petition in Support of Tudeh Candidates in the Majles Elections," Mardom, 6 December 1943.

(45) The Times, 24 October 1947.

(46) British Ambassador, 25 October 1944, FO 371/Persia 1944/34-6058.

(47) Iskandari, Political Memoirs, II, pp. 87-98.

(48) J. Hassanov, "South Azerbaijan-1945," unpublished paper on documents on Iran in the Baku Archives.

(49) British Consul in Khoramshahr, "Report on Tudeh Activities in the Oil Industry," F.O. 371/Persia 1946/34-52714.

(50) M. Mossadeq, "Proposal for Reform of the Electoral Law," Ayandeh, Vol. 3 (1944), pp. 61-63.

(51) M. Mossadeq, Speech, Parliamentary Debates, 14 th Majles, 2 June 1944.

(52) British Embassy, "Leading Personalities in Persia (1952)," F. O. 416/Persia 1952/105.

(53) J. Emami, Parliamentary Debates, 16 th Majles, 3 November 1951.

(54) Foreign Office, "Memorandum," FO 371/Presia 1957/127074.

(55) M. Mossadaq, "Speech to the Nation," Bakhtar-e Emruz, 27 July 1953.

(56) British Ministry of Fuel, Memorandum on the Persian Oil, FO 371/ Persia 1951/98608.

(57) British foreign Ministry, Memorandum on the Persian Oil Crisis, FO 371/Persia 1951/91471.

(58) British Ambassador, "Memorandum to London," FO 371/Persia 1951/91606.

(59) British Ambassador, "Comparison between Persian and Asian Nationalism in General," FO 371/Persia 1951/91464.

(60) Washington Post, 11 July 1951.

(61) FO 248/Persia 1951/1527.

(62) FO 248/Persia 1951/1528.

(63) Foreign Office, Memorandum, FO 371/Persia 1952/98608.

(64) D. Acheson, Present at the Creation (New York: Norton, 1969), pp. 680-681.

(65) FO 371/Persia 1952/98602.

(66) D. Wilber, "Overthrow of Premier Mossadaq of Iran," unpublished CIA report, 1954. See also http://cyrptome.org/cia-iran-all.htm.

(67) S. Marigold, "The Streets of Tehran," The Reporter, 10 November 1953.

(68) New York Times, 20 August 1953.

(69) President Eisenhower, "Address to the Nation," Declassified Documents/1978/White House/Doc. 318.

الفصل الخامس

(1) H. Beblawi and G. Luciani (eds), The Rentier State (London: Helm, 1987).

(2) Foreign Relations Senate committee, US Military Sales to Iran (Washington DC: Us Printing Office, 1976), p. 5.

(3) US Congressional Joint Committee, Economic Consequences of the Revolution in Iran (Washington DC: US Printing Office, 1980), p. 76

(4) E. Bayne, Persian Kingship in Transition (New York: American Universities Field Staff, 1968), p. 186,

(5) J. Kraft, "The Crisis in Iran," The New Yorker, 18 December 1978.

(6) Ibid.

(7) F. FitzGerald, "Giving the Shah Everything He Wants," Harper's Magazine, November 1974.

(8) R. Graham, Iran: The Illusion of Power (New York: St. Martin's Press, 1979), p. 143.

(9) FitzGerald, "Giving the Shah Everything He Wants."

(10) B. Maghsoudlou, In Sou-e Zahan, An Sou-e Mardmak (This Side of the Mind, That Side of the Pupil) (Tehran, 1998), p. 307.

(11) W. Branigin, "Pahlavi Fortune: A Staggering Sum," Washington Post, 17 January 1979.

(12) A. Crittenden, "Bankers Say Shah's Fortune is Well Above a Billion," New York Times, 10 January 1979.

(13) British Ambassador, 19 April 1955, FO 371/Persia 1955/114807.

(14) British Embassy, "Leading Personalities in Persia 1955/114807.

(15) A. Alam, The Shah and I (New York: St. Martin's Press, 1992).

(16) W. Holden, "Shah of Shahs, Shah of Dreams," New York Times Magazine, 26 May 1974.

(17) Z. Shajii, Vezarat va Vaziran dar Iran, Vol. I (Ministries and Ministers in Iran) (Tehran, 1975).

(18) Z. Shajii, Nemayandegan-e Showra-ye Melli (Deputies in the National Majles Tehran, 1964).

(19) M. Pahlavi, Mission for My Country (London: Hutchinson, 1961), p. 173.

(20) A. Taheri, "Historic Interview with His Imperial Majesty," Kayhan International, 10 November 1976.

(21) R. Loeffler, "From Tribal Order to Bureaucracy: The Political Transformation of the Boir Ahmadi," unpublished paper, 1978.

(22) E. Rouleau, "L'Iran a l'heure de l'enbourgeoisement," Le Monde, 4-9 October 1973.

(23) جرى الحصول على هذه الإحصاءات بشكل أساسي من التعدادات السكانية الوطنية التي أجريت خلال السنوات 1956 و1966 و1976. انظر:

Plan and Budget Organization, Salnameh-e Amar-e Keshvar (Annual National Statistics) (Tehran 1956, 1966, 1976).

(24) International Labor Office, "Employment and Income Policies for Iran," unpublished report, Geneva, 1972, Appendix C, p. 6.

(25) Kraft, "Crisis in Iran."

(26) A. Mansur, "The Crisis in Iran," Armed Forces Journal International, January 1979, pp. 33-34.

(27) F. Kazemi, Poverty and Revolution in Iran (New York: New York University Press, 1980), p. 25.

(28) Graham, Iran, p. 25.

(29) FitGeraled, "Giving the Shah Everything He Wants."

(30) T. Shariati (Introduction) to A. Shariati, Abu Zarr: Khodaparast-e Sosiyalist (Abu Zarr: The God Worshipping Socialist) (Tehran, 1989), p.iii.

(31) Anonymous, "Commemoration of Dr. Shariati Emigration," Ettela'at, 17 May 1978.

(32) Husseinieh-e Ershad, Majmueh-e asrar az Baradar Shahed Ali Sharati (The Collected Works of Martyred Brother Ali Shariati), 35 vols, (Solon, Ohio: Muslim Student Association, 1977).

(33) A. Shariati, Darsha-ye Islamshenasi (Lessons on Islam) (Houston: Muslim Student Association, n.d), Lesson II, pp. 98-99.

(34) Husseinieh-e Ershad, Collected Works, X.

(35) R. Khomeini, Velayat-e Faqeh: Hokumat-e Islami (The Jurist's Guardianship: Islamic Government) (Tehran, 1978).

(36) M. Kadivar, Andisheh-e Siyasi dar Islam (Political Thought in Islam) (Tehran, 1998); Nazariyeh-ha-ye dowlat dar Feqh-e Shiah (Ideas of Government in Shi'i Law) (Tehran, 1998); and Hokumat-e Velay'e (Guardianship Government) (Tehran, 1998).

(37) R. Khomeini, Speech, Ettela'at, 2 December 1985.

(38) Front for the Liberation of the Iranian People, Majmu'eh az Maktab, Sukhanrani-ha, Payham-ha va Raftari-ha-ye Imam Khomeini) (Collection from Imam Khomeini Teachings, Speeches, Messages, and Activities) (Tehran, 1979).

(39) Rouleau, "L'Iran a L'heure de l'embougeoisement."

(40) K. Musavi, "The Beginnings of the Rastakhiz Party," unpublished paper, St. Antony's College, Oxford, 1982.

(41) S. Huntington, Political Order in Changing Societies (New Haven: Yale University Press, 1968).

(42) FitGerald, "Giving the Shah Everything He Wants," p. 82.

(43) Resurgence Party, The Philosophy of Iran's Revolution (Tehran, 1976).

(44) Taheri, "Historic Interview... " Kayhan International, 10 November 1976.

(45) P. Vieille and A. Bani-Sadr, L'analyse des elections nonconcurrentielles (Analysis of the Non-Competitive Elections) (Paris, 1976), p. 1.

(46) P. Azr, "The Shah's Struggle against the Guilds," Donya, Vol. 2 (December 1975), pp. 10-14.

(47) M. Pahlavi, Answer to History (New York: Stein and Day, 1982), p. 156.

(48) P. Balta, "Iran in Revolt," Ettela'at, 4 October 1979.

(49) J. Kendall, "Iran's Students and Merchants Form an Unlikely Alliance," New York Times, 7 November 1979.

(50) A. Masoud, "The War against Profiteers," Donya, No. 3 (January 1976), pp. 6 - 10.

(51) Balta, "Iran in Revolt."

(52) E. Rouleau, "Iran: Myth and Reality," The Guardian, 31 October 1976.

(53) N. Cage, "Iran: Making of a Revolution," New York Times, 17 December 1978.

(54) Anonymous, "The Nationalization of Religion," Mojahed, No. 29 (March 1975), pp. 6-10.

(55) O. Fallaci, Interviews with History (Boston: Houghton Mifflin, 1976), pp. 262-287.

(56) A. Rouhani, "Proclamation," Mojahed, No. 30 (May 1975), p. 7.

(57) R. Khomeini, "Proclamation," Mojahed, No. 29 (March 1975), pp. 1-11.

الفصل السادس

(1) لتلخيص جيد لمثل هذه المناقشات، انظر:

S. Bakhash, "Who Lost Iran?" New York Review of Books, 14 May 1981; and W. Daughterly, "Behind the Intelligence Failure in Iran," International Journal of Intelliigence and Counter - Intelligence, Vol. 14, No. 4 (Winter 2001), pp. 449-484.

(2) Editorial, "Fifty Years of Treason," Khabarnameh (Newletter), No. 46 (April 1976).

(3) Amnesty International, Annual Report for 1974-1975 (London: Amnesty International, 1975); International Commission of Jurists, Human Rights and the Legal System in Iran (Geneva: International Commission of Jurists, 1976); W. Butler, "Memorandum on Proposed Amendments on the Iranian Military Court Rules of Procedure," unpublished letter to the International Commission of Jurists, 1977.

(4) W. Butler, "Private Audience with the Shah of Iran on May 30, 1977," unpublished memorandum to the International Commission of Jurists.

(5) N. Pakdman, "Ten Nights of Poetry Readings: An Evaluation of an Event at the Beginning of the Iranian Revolution," Kankash, No. 12 (Fall 1995), pp. 125-206.

(6) Editorial, "Iran and the Black and Red Reactionaries," Ettela'at, 7 January 1978.

(7) Center for Qom Seminaries, "Declaration," Mojahed, No. 53 (January 1978).

(8) ثبـت بعد الثورة أن مجموعـة من المتعصبين الدينيين هم من قاموا بإشـعال هذا الحريق، انظر:
Sh. Nabavi, "Abadan, 19 August, Cinema Rex," Cheshmandaz, No. 20 (Spring 1999), pp. 105-127.

(9) W. Branigin, "Abadan Mood Turns Sharply Against the Shah," Washington Post, 26 August 1978.

(10) A. McDermouth, "Peacock Throne under Pressure," Financial Times, 12 September 1978.

(11) J. Gueyras, "Liberalization is the Main Casualty," The Guardian, 17 September 1978.

(12) D. Harney, the Priest and the King: An Eyewitness Account of the Iranian Revolution (London: Tauris, 1999), p. 25.

(13) E. Baqi, "Figures for the Dead in the Revolution," Emruz, 30 July 2003.

(14) Document, "Resolution Passed by Acclamation in the Ashura Rally," Khabarnameh, 15 December 1978.

(15) R. Apple, "Reading Iran's Next Chapter," New York Times, 13 December 1978.

(16) T. Allway, "Iran Demonstrates," Christian Science Monitor, 12 December 1978.

(17) A. Ashraf and A. Banuazizi, "The State, Classes and Modes of Mobilization in the Iranian Revolution," State, Culture and Society, Vol. 1, No. 3 (Spring 1985), p. 23

(18) Baqi, "Figures for the Dead in the Revolution."

(19) P. Balta, "L'action decisive des groupes de guerilla," Le Monde, 13 February 1979.

(20) Y. Ibrahim, "Scores Dead in Tehran," New York Times, 21 October 1979.

(21) Kayhan, 11 February 1979.

(22) O. Fallaci, "Interview with Mehdi Bazargan," New York Times, 21 October 1979.

(23) Ettela'at, 1 March 1979.

(24) O. Fallaci, "Interview with Khomeini," New York Times, 7 October 1979.

(25) Islamic Republic, Qanon-e Asasi-ye Jomhuri-ye Islami-ye Iran (The Constitution of the Islamic Republic of Iran) (Tehran: Government Printing House, 1989), pp. 1-79.

(26) H. Montazeri, Ettela'at, 8 October 1979.

(27) Fallaci, "Interview with Khomeini."

(28) R. Khomeini, "Government is an Absolute Authority Entrusted by Divinity to the Prophet," Kayhan-e Hava'e, 19 January 1988.

(29) Ettela'at, 19 September 1979; See also,A. Enezaam "Letter to the Court," Ettela'at 30 June 1980.

(30) Ettela'at, 8 March 1980.

(31) Kayhan, 7 November 1979; See also "Interview with Sheikh Ali Tehrani," Iran Times, 20 July 1984.

(32) Ettela'at, 24 November 1979.

(33) Islamic Republic of Iran, "Government Employees," www.sci.or.ir/english/sel/f3/F19.HTM.

(34) M. Bazargan, "The State Should be Given Back to the Nation." Ettela'at, 10 May 1979.

(35) وقــد وزع المتحدث باســم الحكومة الرقــم 160 ألفًا على النحــو التالي: 79,664 من الباســداريين، 35,170 من الجيش النظامــي، 5,061 من الجندرمة، 2,075 من حمــلات البناء، 1,006 من اللجان الثورية، 264 من البوليس، و11 ألفا من المدنيين - ومعظم هؤلاء المدنيين لقوا حتفهم في ضربات جوية. ولم تكشف الأرقام الرسمية الغطاء عن عدد من قتلوا لاحقا في الهجمات بالغاز والأســلحة الكيماوية. من أجل الحصول على الأرقام الرسمية انظر:

Iran Times, 23 September 1988.

(36) Iran Times, 16 April 1982.

(37) Iran Times, 4 January 1980.

(38) Anonymous, "Millions Plundered," Iranshahr, Vol. I, No. 6 (December 1978).

(39) Anonymous, "The Economy is too Dependent on Oil," Economist, 16 January 2003.

(40) S. Maloney, "Politics, Patronage, and Social Justice: Parastatal Foundations and Post - Revolutionary Iran," PhD thesis, Fletcher School, 2000.

(41) J. Amuzegar, Iran's Economy under the Islamic Republic (London: Tauris, 1993), p. 100.

(42) L. Binder, "Iran's Unfinished Revolution," In Economic Consequences of the Revolution in Iran (Washington, DC: Joint Economic Committee of the US Congress, 1980), pp. 22-46; M. Fischer, "Islam and the Revolt of the Petit Bourgeoisie," Deadalus, Vol. III, No. 2 (Winter 1980), pp. 101-125.

(43) A. Keshavarzian, "Bazaar under Two Regimes," PhD thesis, Princeton University, 2003.

(44) Islamic Majles, Ashnai-ye Ba Mjles-e Showra-ye Islamic, Vol. II (Guide to the Islamic Majles) (Tehran, 1992), p. 205.

(45) R. Khomeini, "Eight Point Declaration," Ettela'at, 16 December 1981.

(46) R. Khomeini, "Address to Merchants," Ettela'at, 17 January 1981.

(47) R. Khomeini, "Complete Text of the Last Will and Testament," Kayhan-e Hava'e, 14 June1989.

(48) A. Khameini, Speech, Iran Times, 18 December 1988.

(49) Economist Intelligence Unit, Iran Risk Analysis (London: The Economist, 2003), p. 10.

(50) A. Scherazi, Islamic Development Policy: The Agrarian Question in Iran (London: Lynne Rienner, 1993), pp. 194-195.

(51) B. Houchard, Atlas d'Iran (Paris: Reclus, 1998), p. 60.

(52) A. Khameini, Speech, Ettela'at, 6 March, 1981.

(53) لأجل الحصول على أرقام خاصة بأحكام الإعدام، انظر:
E. Abrahamian, Tortured Confessions: Prisons and Public Recantations in Modern Iran (Berkeley: University of California Press, 1999), pp. 124-129.

(54) Amnesty International, Iran: Violations of Human Rights (London: Amnesty Press, 1991), p. 12. See also Human Rights Watch, "Pour Mohammadi and the 1988 Prison Massacres," Human Rights Watch Report, December 2005.

(55) A. Janati, Speech, Kayhan-e Hava'e, 24 May 1989.

(56) A. Khamenei, "The Economy and Society," Kayhan-e Hava'e, 11 October 1989.

(57) H. Rafsanjani, "Put Away Childish Things," Iran Times, 21 October 1988.

(58) Anonymous, "A Survey of Iran: The Children of the Revolution," The Economist, 18 January 1997.

(59) J. Larsen, "Iran's Birth Rate Plummeting at Record Pace," The Humanist, January-February 2003; H. Hoodfar, "Devices and Desires," Middle East Report, September-October 1994.

(60) M. Khatemi, "Address to Students," National Radio Agency, 23 December 2001.

(61) The Economist, 9 february 2000.

(62) The Economist, 16 January 2003.

(63) M. Khatemi, «Trust is Basis of Dialogue among Civilization,» Ettela'at, 9 January 1998.

(64) W. Samii, «Iran Report: White House Backs ILSA Renewal,» Radio Free Europe, 11 June 2001.

(65) J. Borger, «Iran's Moral Enforcers Beat a Retreat,» Guardian Weekly, 3 May 1998.

(66) BBC, 21 March 2001.

(67) M. Khatemi, «Address to Students,» IRNA, 23 December 2001.

(68) G. Esfandiari, «Reformist Fire Unprecedented Criticism,» Radio Free Europe, 18 February 2004.

(69) C. de Bellaigue, «Big Deal in Iran,» New York Review of Books, 28 February 2004.

(70) D. Neep, «Dealing with Iran,» www.rusi.org.

(71) W. Mason, «Iran›s Simmering Discontent,» World Policy Journal, Vol. 19. No. 1 (Spring 2002). pp. 71-80

(72) N. MacFarquhar, «Millions in Iran Rally Against the US,» New York Times, 12 February 2002.

(73) B. Slavin, «New Attitudes Color Iranian Society,» USA Today, 1 March 2005.

(74) K. Yasin, «US Hard-line Helped Bring About Reformists› Demise in Iran,» Eurasia Insight, 10 March 2004.

المراجع



Amin al-Dowleh, M., Khaterat-e Siyasi (Political Memoirs) (edited by K. Farmanfarmayan) (Tehran, 1962).

Amirahmadi, H., «Transition from Feudalism to Capitalist Manufacturing and the Origins of Dependency Relations in Iran,» PhD thesis, Cornell University (1982).

Ansari, M., «Land and the Fiscal Organization of Late Qajar Iran,» Unpublished Paper Presented at a Conference on the Economic History of the Middle East, Princeton University, 1974.

Ashraf, A., «Social Hierarchy in the Qajar Era,» Ketab-e Agah, Vol. 1 (1981), pp. 71-98.

Ashraf, A. and Banuazizi, A., «Classes in the Qajar Period,» in Encyclopedia Iranica (Costa Mesa, Calif.: Mazda, 1991), Vol. v, pp. 667-77.

Ashuri, D., Farhang-e Siyasi (Political Dictionary) (Tehran, 1979).

Ayin, A., Vazhehnameh-e Siyasi-Ijtemayi (Dictionary of Political and Social Terms) (Tehran, 198o).

Bamdad, M., Tarekh-e Rajal-e Iran (History of Iranian Statesmen), 6 vols. (Tehran, 1968).

Benjamin, S., Persia and the Persians (Boston, 1887).

Binning, R., A Journal of Two Years› Travel in Persia, 2 vols. (London, 1857).

Bruk, S. I., «The Ethnic Composition of the Countries of Western Asia,» Central Asian Review, Vol. 7, No. 4 (196o), pp. 417-2o.

Burgess, C. and E., Letters from Persia, 1828-1855 (edited by B. Schwartz) (New York, 1942).

Carr, E. H., What is History? (London: Penguin, 1962).

Chelkowski, P., Ta'ziyeh: Ritual and Drama in Iran (New York: New York University Press, 1979).

Curzon, G., Persia and the Persian Question, 2 vols. (London: Longmans, 1892).

Davies, C., «A History of the Province of Fars during the Later Nineteenth Century,» PhD thesis, Oxford University (1985).

Diba, L., Royal Persian Paintings: The Qajar Epoch (London: Tauris, 1998).

Dowlatabadi, Y., Hayat-e Yahya (My Life) (Tehran, 1982).

Field, H., Contribution to the Anthropology of Iran (Chicago: Field Museum of Natural History, 1939).

Forbes - Leites, F., Checkmate (New York, 1927).

Good, M.-J., «Social Hierarchy and Social Change in a Provincial Iranian Town,» PhD thesis, Harvard University (1976).

Grigor, T., «Cultivat(ing) Modernities: The Society for National Heritage, Political Propaganda, and Public Architecture in Twentieth - Century Iran,» PhD thesis, Massachusetts Institute of Technology (2004).

Hale, F., From Persian Uplands (London, 1920).

I'temad al - Saltaneh, M., Mir'at-e al-Buldan-e Nasseri (Mirror of the Nasseri Lands) (Tehran, 1877).

Javanshir, F. M. (F. M Mizani), Hemaseh-ye Dad (Epic of Justice) (Tehran, 1980). Kasravi, A., Tarekhcheh-e Shir-u-Khorshid (Short History of the Lion and Sun) (Tehran 1934).

Tarekh-e Hejdah Saleh-e Azerbaijan (Eighteen-Year History of Azerbaijan) (Tehran, 1967).

Tarekh-e Mashruteh-e Iran (History of the Iranian Constitution) (Tehran, 1961). Tarekh-e Pansad Saleh-e Khuzestan (Five-Hundred-Year History of Khuzestan) (Tehran, 1950).

Zendegani-ye Man (My Life) (Tehran, 1946).

Kermani, Nazem al-Islam, Tarekh-e Bedari-ye Iraniyan (History of the Iranian Awakening), 3 vols. (Tehran, 1946).

Landor, A., Across Coveted Lands (New York, 1903).

MacGregor, C., Narrative of a Journey through the Province of Khurasan, 2 vols. (London, 1879).

Majd, M. G., The Great Famine and Genocide in Persia, 1917-1919 (New York: University Press of America, 2003).

Malcolm, J., History of Persia, 2 vols. (London, 1829).

Malekzadeh, M., Tarkekh-e Engelab-e Mashruteyat-e Iran (History of the Constitutional Revolution in Iran), 6 vols. (Tehran, 1949).

Moazemi, B., "The Making of the State, Religion and the Islamic Revolution in Iran (1796-1979)," PhD thesis, New School University (2003).

Mostowfi, A. Tarekh-e Idari va Ijtemai-ye Dowreh-e Qajariyya ya Shahr-e Zendegani-ye Man (Administrative and Social History of the Qajar Era or a Narrative of My Life), 3 vols. (Tehran, 1943 - 45). 8.

Najafabadi, S., Shahed-e Javid (Eternal Martyr) (Tehran, 1981).

Piemontese, A., "An Italian Source for the History of Qajar Persia," East and West, Vol. 19, Nos. 1-2 (March-June 1969), pp. 147-75.

"The Statutes of the Qajar Orders of Knighthood," East and West, Vol. 19, Nos. 3-4 (September-December 1969), pp. 431-73.

Qodsi, H. (Azam al-Vazeh), Ketab-e Khaterat-e Man (Book of My Memoirs) (Tehran, 1963).

Rabino, H., Mazandaran and Astarabad (London, 1928).

Rezai, A., Nahzat-e Husseini (Hussein's Movement) (Springfield, Mo.: Liberation Movement of Iran Publication, 1975).

Schayegh, C., "Modern Civilization is Paradoxical: Science, Medicine, and Class in the Formation of Semi-Colonial Iran, 1910-1940s", PhD thesis, Columbia University (2003).

Shaji'i, Z., Nemayandegan-e Majles-e Showra-ye Melli (Deputies in the National Assembly) (Tehran, 1964).

Vezarat va Veziran dar Iran (Ministries and Ministers in Iran) (Tehran, 1975). Shariati, A., Majmu'eh-e Asar (Collected Works), 36 vols. (Aachen: Husseinieh-e Ershad Publications, 1977).

Stack, E., Six Months in Persia, 2 vols. (New York, 1882).

Tahvildar-e Isfahan, M., Jughrafiya-ye Isfahan (The Geography of Isfahan) (Tehran, 1963).

المؤلف في سطور

أروند إبراهيميان

- مؤرخ لتاريخ الشرق الأوسط، ومتخصص في الشأن الإيراني.
- أستاذ التاريخ في كلية باروك التابعة لجامعة مدينة نيويورك.
- ولد في إيران في العام 1940، وترعرع في إنجلترا.
- حصل على الماجستير من جامعة أكسفورد، وعلى الدكتوراه من جامعة كولومبيا.
- لـه عدة مؤلفـات حول إيران منها: «إيران بين ثورتـين»، «الخمينية»، «اختراع محور الشر» وغيرها.

المترجم في سطور

مجدي صبحي

- نائب مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية (القاهرة).
- من مواليد القاهرة في العام 1958.
- حصل على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة القاهرة.
- رأس تحرير مجلة «أحوال مصرية» الصادرة عن مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية (2003 - 2011).

هذا الكتاب...

يُعد هذا الكتاب مقدمة في تاريخ إيران كُتبت أساسا للقارئ غير المتخصص، ويغطـي الكتاب ما يطلق عليه القرن العشرون الطويل في إيران، أي بدءا من أصول الثورة الدسـتورية في نهاية تسعينيات القرن التاسع عشر، حتى توطيد دعائم الجمهورية الإسلامية في بدايات القرن الحادي والعشرين.

لقد دخلـت إيران إلى القـرن العشرين بالثور والمحراث الخشـبي، بينما أنهت هذا القرن بمعامل للصلب، وواحد من أعلى معدلات حوادث السيارات في العـالم، وببرنامـج نووي يثير الذعـر للكثيرين. يحكي هـذا الكتاب التحول الدراماتيكي الذي حدث في إيران القرن العشرين. وأطروحة الكتاب الرئيسـية هـي أن المحرك الأسـاس لهذا التحول هـو الحكومة المركزية، لـذا يركز على الدولة، كيف تم خلقها وكيف حدث توسعها، وكيف كان لتوسعها هذا عواقب عميقة الأثر ليس فقط في السياسـة والاقتصاد، ولكن أيضا في البيئة، والثقافة، والأكثر أهمية من كل ذلك في المجتمع الواسـع. ففـي بداية القرن العشرين، كانت الدولة تتكون فقط من الشاه وحاشيته الشخصية، وكان يحكم البلاد من خلال الوجهاء المحليين مثل رؤسـاء القبائل، وملاك الأراضي، وكبار رجال الدين والتجـار الأثرياء، وليس من خلال بيروقراطية وجيـش دائم. ولكن عند نهاية القرن، كانت الدولة تتخلل كل طبقة وإقليم في البلاد، ومن بين الوجهاء الذين ساعدوا في حكم المقاطعات لقرون، لم يبق سوى كبار رجال الدين.

حمـل القرن العشرون كذلـك تغييرات عميقة في المخـاوف اليومية لدى الإيرانيـين. فعند بداية القرن، كانت المخاطر الدائمة لدى الرجل العادي تتمثل في السرقـات على طرق السـفر، وقطّـاع الطرق القبليـين، والحيوانات البرية، والأرواح، وعين الحسود، والقطط السوداء التي تعبر أمام أي شخص، والمجاعة، ووباء الطاعون والأمراض، خاصة الملاريا، الدفتريا، الدوسنتاريا، الدرن، الجدري، والكوليرا. بينما اسـتُبدلت بهذه المخاوف عند نهاية القرن مخاوف أخرى مثل البطالـة، معاشـات التقاعد، الإسـكان، العجز عند الكـبر، والتنافس من أجل الالتحاق بالجامعات. لقد دخلت إيران حقا العالم الحديث.

ISBN 978 - 99906 - 0 - 411 - 5
(2014/49) رقم الإيداع